

تقرير لجنة نزع السلاح

التذييل الثالث

المجلد الثاني

فهرست البيانات حسب البلد والموضوع
والمحاضر الحرفية للجنة نزع السلاح
في عام ١٩٨٢

محضر نيائي للجلسة الخمسين بعد المائة

المعقودة في قصر الأمم ، بجنيف ،
يوم الثلاثاء ، ٢ شباط /فبراير ١٩٨٢ الساعة ١٠/٣٠ والساعة ١٥/٠٠

الرئيس: محمد جعفر ميلاتي (إيران)

الحاضرون في الجلسة

السيد ف . ل . اسرائيليان	<u>اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية</u>
السيد ب . ب . بروكوفيف	
السيد ي . ك . نازاركين	
السيد ل . أ . نوموف	
السيد ف . م . فانجا	
السيد ف . ف . لوشينين	
السيد ي . ف . كوستكو	
السيد ب . ت . سوريكوف	
السيد م . م . ايبوليتوف	
السيد س . ب . باتسانوف	
السيد خ . ف . بردينيكوف	
السيد ف . أ . افدوكوشين	
السيد ف . أ . كروخا	
السيد ت . تيريفي	<u>اثيوبيا</u>
السيد ف . يوهانسر	
السيد ف . بوج	<u>الأرجنتين</u>
الآنسة ن . ناسيمبيني	
السيد د . م . سادلير	<u>استراليا</u>
السيد ت . فندليه	
السيد ه . فيغنر	<u>ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)</u>
السيد ن . كلينغلر	
السيد ف . ل . فون ديم هاغين	
السيد و . رور	
السيد ل . سوترسنا	<u>أندونيسيا</u>
السيد سوايبرابتو	
السيد هاريو ماتارام	
السيد م . ج . ميتلاتي	<u>ايران</u>
السيد م . نصراتي	
السيد ي . محمدي	
السيد م . أليسي	<u>ايطاليا</u>
السيد ب . كابران	
السيد س . م . اوليفا	
السيد أ . دي جيوفاني	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد م . أحمد	<u>باكستان</u>
السيد م . أكرم	
السيد ط . الطاف	
السيد س . أ . دى سوزا اى سيلفا	<u>البرازيل</u>
السيد س . دى كيروز دوارته	
السيد أ . أونكلينكس	<u>بنحيكيا</u>
السيد ج . م . نوارفالميس	
الآنسة ر . دى كليرك	
السيد ك . تالوف	<u>بلغاريا</u>
السيد اى . سوتيروف	
السيد ك . براموف	
السيد ب . بوبتشيف	
يو مونخ مونخ جيسي	<u>بورما</u>
يو شان تون	
السيد ب . سويكا	<u>بولندا</u>
السيد ع . روسين	
السيد ت . سترويواس	
السيد ف . فالديفيسو	<u>بييرو</u>
السيد خ . بينافيدس	
السيد ج . ستروكا	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد أ . زابوتوكي	
السيد أ . سيما	
السيد أ . صالح باى	<u>الجزائر</u>
السيد م . معطي	
السيد غ . هيردر	<u>الجمهورية الديمقراطية الألمانية</u>
السيد ه . ثيليك	
السيد م . ماليتا	<u>رومانيا</u>
السيد ت . ميليسكانو	
السيدة س . ايزاكي ايكانغا كابييا	<u>زائير</u>
السيد ت . جاياكودى	<u>سرى لانكا</u>

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيدة اى ثورسون	<u>السويد</u>
السيد س • ليدفرد	
السيد ك • م • هيلتينوس	
السيد ه • بيرغلوند	
السيد غ • اندرسون	
السيد س • نيولين	
السيد ج • براويتسن	
السيدات • جين	<u>الصين</u>
السيدى • منغليانع	
السيد ف • زينياو	
السيد ه • كزيياودى	
السيد ف • دى لافورس	<u>فرنسا</u>
السيد ج • دى بوس	
السيد ب • دابوفيل	
السيد م • كوتور	
السيد ر • ر • نافارو	<u>فنزويلا</u>
السيد أ • أ • أغيلار	
السيد ج • سكينر	<u>كندا</u>
السيد ل • سولا فيلا	<u>كوبا</u>
السيد ب • نونبيت موسكيرا	
السيدى • مونيو	<u>كينيا</u>
السيد عبد الرؤوف الريدى	<u>مصر</u>
السيد أ • أ • حسن	
السيد م • ن • فتمى	
الآنسة و • بسيم	
السيد م • حلفاوى	<u>المغرب</u>
السيد أ • غارثيا روبليس	<u>المكسيك</u>
السيدة ز • غونزاليس اى رينيرو	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد د . سامر هيس	<u>المملكة المتحدة</u>
السيد ل . ج . ميدلتون	
السيدة ج . ل . لينك	
الآنسة ج . ا . ف . رايت	
السيد د . ارد مبلخ	<u>منغوليا</u>
السيد س . أ . بولد	
السيد ع . او . ايجويرى	<u>نيجيريا</u>
السيد و . و . اكينسانيا	
السيد ت . أنغاي - ايرونزي	
السيد أ . ب . فينكاتسواران	<u>الهند</u>
السيد س . ساران	
السيد أ . كوميفتر	<u>هنغاريا</u>
السيد ف . فاجدا	
السيد س . جيورفي	
السيد ر . ه . فين	<u>هولندا</u>
السيد ه . فاغماكرز	
السيد ل . غ . فيلدز	<u>الولايات المتحدة الأمريكية</u>
السيد م . بوسبي	
الآنسة ك . كريتبرغر	
السيد ج . ليونارد	
السيد ج . ميسكل	
السيد ر . ف . سكوت	
الآنسة ل . م . شيا	
السيد ج . غنדרسن	
السيد ي . أوكاوا	<u>اليابان</u>
السيد م . تاكاهاشي	
السيد ك . تاناكا	
السيد ت . آراي	
السيد م . فرهونتس	<u>يوغوسلافيا</u>
السيد م . ميهايلوفتش	
السيد ر . جايبال	<u>أمين لجنة نزع السلاح والممثل التخص</u>
السيد ي . بيراساتيغي	<u>للأمم العام</u>
	<u>نائب أمين لجنة نزع السلاح</u>

الرئيس : (الكلمة بالانكليزية) ، باسم الله الرحمن الرحيم ، أعلن افتتاح دورة عام ١٩٨٢ للجنة نزع السلاح وجلستها العامة الخمسين بعد المائة .

لقد جاء ترتيب الأجدبة الانكليزية بجمهورية ايران الاسلامية لكي تتغل مقعد رئاسة هذه اللجنة خلال شير شباط /فبراير وحضيت شخصيا بهذا الامتياز كممثل لذلك البلد . وبعون الله سأبذل قصارى ما لى للنتوض بواجبات الرئاسة ومسؤولياتها طبقا لنظامنا الداخلي وبمساعدة أميس لجنتنا الموقر السفير جايبال الذى تظل مشورته أعلى ما تكون قيمة . وغني عن القول أنني ألتمس المعاونة من جميع الأعضاء لأن هذه الميمة جديدة علي تمام الجدة . ولكني آمل أن يكون لي فيما زودتي به ثورتنا الاسلامية من صدق معنوى وروحي القدرة على تغطية أى نقص في خبرتي الرسمية كدبلوماسي ، كما أعتقد أن قضية نزع السلاح بحاجة الى جرعات قوية من الاهتمام المعنوى بمستقبل البشرية اذا كان لنهذه البشرية أن يكتب لها البقاء .

واستأذن ، بادىء ذى بدء ، في تقديم الشكر الى سفير اندونيسيا أنورساني لاسهامه البارز في عمل اللجنة أثناء مدة رئاسته لها . ذلك أن مهارته الشخصية وخبرته الدبلوماسية أخذت بيد اللجنة في غمار مناقشات صعبة وكاننا عوننا لنا جميعا في التحضيرات التي أفضت الى انعقاد هذه الدورة .

وأود ، بصفتي رئيسا للجنة ، أن أرحب بالممثلين الجدد الذين ينضمون اليانا لأول مرة كرؤساء لوفود بلادهم . وأستأذن أيضا في الترحيب بوجود السيدة انغا ثروسون رئيسة الوفد السويدى بيننا مرة أخرى وهي ستحدث الى اللجنة اليوم .

وأود أيضا أن أشير الى وجود وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن ، السيد أوستينوف ، وكذلك السيد مارتينسون ، الأمين العام المساعد في مركز الأمم المتحدة لنزع السلاح .

اننا نبدأ عملنا لهذا العام في وقت تبد وفيه الرياح عاصفة في وجه سفينة نزع السلاح ولذلك سيكون على الملاحين العمل بأكبر طاقة للابقاء على السفينة ماضية في مسارها الصحيح ومنعها من الانجراف في تيارات سباق التسليح . ان اسلحة التدمير الشامل الشيطانية التي اخترعها أناس سقيم العقول ولا خلاق لهم ينبغي أن تجعلنا نتوقف لنفكر في كيف يمكننا القيام جماعيا بمنع وقوع كارثة شاملة . فلا يسعنا بأى حال أن نحيا كبشر مع اتساع ظل شبح الابادة النووية .

انني قادم من منطقة تدافع فيها بلادى عن نفسها ضد عدوان مستمر لم يكن له من سبب . وان لدينا خبرة شخصية بما تنزله الحرب من خراب رهيب وبالتضحيات البطولية التي تقدمها زهرة شباب ثورتنا . وان آلامنا ضاعفت من ايماننا بنبل قضية نزع السلاح بنفس القدر الذى برهن فيه الفشل الكلى لأهداف العدوان السياسية والاستراتيجية ضدنا على عبت الحرب المطلق . ولهذا فاننا نعتبر أنه من واجبنا السعي نحو انشاء آلية دولية يمكن تعهثتها ضد ما ينطوى عليه سباق التسليح من طاقات مدمرة . فالجنس البشرى لم يخلق ليذمر ذاته . بل وان للانسانية مصيرا أسمى لا يمكن تحقيقه الا اذا تخلت جميع الدول عن الحرب وأدوات الحرب ، لا سيما تلك الدول التي تملك أكبر القدرة على تن الحرب . وذلك يتطلب ، ولا شك ، أن يكشف الانسان من جديد جوهـره و " مبر وجوده " .

ان هذا لم يعد يعتبر بعد الآن حلما من أحلام الفلاسفة • بل أصبح الركن السياسي لبقاء الانسان • واني لآمل أن نيتدى في افكارنا وأعمالنا باهتمامات الانسانية ومصالحنا ، وبالايمان بنزع السلاح •

والآن أعطي الكلمة للممثل الشخصي للأمين العام وأمين لجنة نزع السلاح ، السيد ريجي جايبال ، الذي سيتلورسالة الأمين العام للأمم المتحدة •

السيد جايبال (الممثل الشخصي للأمين العام وأمين لجنة نزع السلاح) (الكلمة بالانكليزية):
فيما يلي نص رسالة الأمين العام للأمم المتحدة الى لجنة نزع السلاح ، في افتتاح دورتها لعام ١٩٨٢ :

" بشعور من القلق الشديد واحساس عميق بالمسؤولية انتبذ هذه الفرصة الأولى المتاحة لي لتوجيه رسالة الى لجنة نزع السلاح • ولما كنت لم أتول هذا المنصب الا مؤخرا فاني أود ، بهذه المناسبة ، أن آخذ على نفسي عهدا بالاخلاص الصادق الحازم لقضية نزع السلاح وبالتأييد الشخصي القوي لساعيكم • لقد مضى اليوم خمسون عاما على انعقاد المؤتمر الدولي الأول لنزع السلاح ، هنا في جنيف ، بدعوة من عصبة الأمم • وكان هناك منطلقان أساسيان أعننا منذ انبثقة الأولى لبدء المؤتمر : أولهما ، أن السلم المنصوح ليس أبدا ضمانا ضد الحرب ، وثانيهما ، ان سباق التسلح ، وهو في حد ذاته مصدر للمخاوف والشكوك المتبادلة ، يشل ارادة السلم •

" واذ تبدأ اللجنة اليوم دورتها لعام ١٩٨٢ ، في ظل خلفية من قلني جماهيرى واسع الانتشار ازاء ما لسباق التسلح من أخطار ميثلة ، يظل هذان المنطلقان صحيحين كما كانا منذ نصف قرن ، غير أن الخطر المحيق بالبحرية نما بدرجة هائلة • فقد أدى سباق التسلح الى تكديس أسلحة ذات قوة تدميرية مذهلة ، كما أن وجود الأسلحة النووية جعل الجهود المبذولة لنزع السلاح استثنائية الاستعجال •

" ولا بد من ذكر حقيقة بسيطة ، وهي ان المستويات الحالية للترسانات لم تعد على أى تناسب مع المتطلبات المنطقية للدفاع عن الذات • وهذه الترسانات هي الآن على درجة من الضخامة تجعلها اذا ما استخدمت تهدد مستقبل الجنس البشري ، كما ان من الصحيح أن الازدياد المطرد لتكديس الأسلحة يؤدي الى استنزاف هائل لموارد تمس الحاجة اليها لتخفيف عبء الفقر ، هذا العبء الذي يبرز تحتته السواد الأعظم من سكان العالم • وتقول التقديرات ان المبلغ اللازم لتوفير الاحتياجات الأساسية للجنس البشري بأسره على مدى سنة كاملة هو أدنى من التكاليف الناجمة عن سباق التسلح خلال شهر واحد •

" وفي قلب مشكلة نخادى الحرب تقع مشكلة نزع السلاح ، هذه المتكلة التي ما زالت تصمد بعناد لجهود مختلف الهيئات ، بما في ذلك لجنة نزع السلاح • فعسى أن يتوفر جو دولي مناسب لنجاح مفاوضات نزع السلاح ، اذ أن بناء الثقة المتبادلة ، وتصحيح الأفكار الخاطئة لكل طرف عن القدرات والنوايا العسكرية للطرف الآخر ، والحل السلمى للمنازعات ، واعتماد تدابير للتحقق ، وتعزيز الأمن المتبادل عن طريق احترام السيادة الوطنية والسلامة الاقليمية للدول الأخرى - بل وتخفيض وجوه التفاوت الاقتصادي بين الشمال والجنوب - هي جميعا عوامل لا تتقل أهمية عن الجوانب التقنية لنزع السلاح •

" وليس في مقدور العالم أن ينتظر بزوغ شروط مثالية ليبادر الى اتخاذ تدابير لنزع السلاح • ولا يمكن ان يتحقق نزع السلاح عن طريق المواجهة والادانة • والفائدة القصيرة الأجل للتفوق العسكري يمحوها في كل الأحوال ما يثيره بسباق التسلح من ضرر طويل الأجل • وينبغي لنا أن نعتزف قبل أن يفوت الأوان بأن الجانب الأساسي للجوهري لجميع الشعوب والأمم هو انسانيتهما المشتركة ، ومن ثم مسؤوليتنا المشتركة عن قيام عالم بلا حرب •

" ان الدورة الحالية للجنة نزع السلاح تتعقد في وقت يشهد فيه التوتر في العلاقات الدولية • فالغاهم بين الشرق والغرب ، ذلك الغاهم الذي نريد صرحه بعناء طوال العقد الماضي والذي يتشكل عاملا حاسما في استتباب السلم ، قد بدأ يتلاشى • ولقد شهد العام المنصرم تسارعا كبيرا في التصاعد اللولبي للانفاق العسكري في جميع أرجاء العالم •

" وفي هذه المرحلة من تطور الشؤون الدولية، تصير الحاجة الى احراز تقدم صادق ملموس باتجاه الحد من الأسلحة ونزع السلاح • والأمم المتحدة تستعد للقيام ، في الدورة الاستثنائية الثانية المقبلة للجمعية العامة ، ببت حياة جديدة في الجهود المبذولة لنزع السلاح وباستعادة زخم التقدم في هذا الميدان • ولا جدال في أن هذا الجهد حيوي الضرورة اذا ما أردنا وقف سباق التسلح وكبح الانسياق نحو العاجية • وسيتابع الدورة الاستثنائية عن كتب جمهور عالمي متزايد يتعاضد قلقه ازاء احتمالات نشوب محرقة نووية • وفي هذا المسعى ، تقوم لجنة نزع السلاح بدور حاسم فالبرنامج الشامل لنزع السلاح الذي تضطلع اللجنة بصياغته يثير اهتماما واسع النطاق • وأهمية هذا البرنامج في بدء عملية مخططة وتدرجية لنزع السلاح على مراحل ستوفر للجمعية العامة في الدورة الاستثنائية أساسا متينا ومشجعا لما تبذله من جهود •

" وثمة قضية هامة أخرى تمثل في عقد معاهدة ينتظرها البشر منذ عهد بعيد ، هي معاهدة الحظر الشامل للتجارب • فمن شأن هذه المعاهدة أن توفر زخما عظيميا لأحراز مزيد من التقدم نحو الحد من الأسلحة النووية ثم ازالتهما آخر الأمر • كما أن لذلك أهميته في تعزيز نظام منع الانتشار •

" ومما يتسم بتديد الأهمية كذلك بذل جهود جديدة ومتواصلة من جانب لجنة نزع السلاح ، ولا سيما الدول النووية ، لأحراز تقدم جوهري في قضية معقدة هي قضية نزع السلاح النووي • ومن الواضح أن بعض الدول أكثر نصيبا في المسؤولية من بعضها الآخر • واني أمل أن تقدم اقتراحات ومقترحات عملية استجابة للقرار الذي أتمدته الجمعية العامة مؤخرا بشأن منع الحرب النووية •

" وبينما لا يزال الجوالدولي مدليهما في الوقت الراهن ، يشكل استئناف المفاوضات الثنائية بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية بشأن القذائف المتوسطة المدى خطوة الى الأمام • وآمل أن تستأنف المفاوضات قريبا كذلك بشأن تخفيضات الأسلحة الاستراتيجية • ان التقدم في معالجة هذه المسائل لذو أهمية

حيوية بالنسبة للمجتمع العالمي بأسره . كما أن لذلك أنرا مواتيا على أعمال لجنة نزع السلاح ، وهو يستم الى حد بعيد في نجاح دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المقررة لنزع السلاح .

" وأتمنى للجنة كل نجاح في مساعيها "

الرئيس : أشكر السفير جايبال وأرجو منه التفضل بأن ينقل الى الأمين العام للأمم المتحدة تقريرنا لرسالته الخاصة .

وفي هذا الصدد ، أرجو أن أوجه انتباه الوفود الى الوثيقة CD/231 وعنوانها " رسالته مؤرخة في ١ شباط/فبراير ١٩٨٢ وموجبة من الأمين العام للأمم المتحدة الى رئيس لجنة نزع السلاح تتقل القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة بشأن نزع السلاح في دورتها السادسة والثلاثين " . وأعلن بعميق الأسف وفاة سعادة السفير فيتوريو كورديرو دي منتيزيمولو يوم الاثنين ، الأول من شباط/فبراير .

لقد كان السفير منتيزيمولو ممثل إيطاليا الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف منذ تموز/يوليه ١٩٧٦ . وكان ممثل إيطاليا الدائم في لجنة نزع السلاح حتى دورتها لعام ١٩٨١ . وأود أن انقل ، باسم أعضاء اللجنة ، تعزيتي الصادقة الى الوفد الإيطالي .

لدى على قائمة اسماء المتكلمين لهذا اليوم ممثلو المكسيك وهولندا والسويد واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلجيكا وتنيسكوسلوفاكيا وفرنسا .

وأعطى الكلمة الآن لأول المتكلمين في القائمة ، ممثل المكسيك الموقر ، السفير غارثيا روبليس .

السيد غارثيا روبليس (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية) : اشكركم سيدي الرئيس .

وهذه هي المرة الثانية في تاريخ لجنة نزع السلاح التي يتولى فيها بلد مثل ايران ، عضو في المجموعة المسماة بمجموعة ال ٢١ ، وبلدى عضو فيها أيضا ، رئاسة الجلسة الافتتاحية للدورة السنوية لهذه اللجنة وهي الجواز الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف حول نزع السلاح . ولذلك أرجو أن تسمحوا لي يا سيادة الرئيس ، أن أقدم لكم تهناني وفد بلادى الصادقة وأن أعرض عليكم كامل تعاوننا معكم لانجاز المينام الكبيرة الطاقة على عاتقكم . وأود أن انوه مرة أخرى أننا أعجبنا ايما اعجاب باللباقة والفعالية التي تمكن بجمنا سلفكم مندوب اندونيسيا الموقر السيد السفير ساني ، من ادارة أعمال اللجنة طيلة الشير الأخير من دورة ١٩٨١ . ويشارك وفد بلادى في عبارات الترحيب الودية التي ادليتم بنا في مستهل الجلسة ، كما يشارك في التعازى التي عبرتم عنها بمناسبة وفاة السفير منتيزيمولو .

ولما كان العرف قد جرى على أن يقوم الوفد المكسيكي بافتتاح المناقشة العامة في لجنة نزع السلاح ، فاني أود أن أبدأ بالاشارة الى قرار من قرارات الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة وهو القرار ٨٣/٣٦ ، الذى اعتمده الجمعية بأغلبية ١٣٨ صوتا ضد لا شيء في نير كانون الأول/ديسمبر الماضي . وبعد أن اشارت هذه الهيئة - وهي أكثر الهيئات تمثيلا للمجتمع الدولي - في قرارها هذا ، ومع الارتياح ، أن المملكة المتحدة وهولندا قد أصبحتا طرفين ، في ١٩٦٩ و ١٩٧١ على التوالي ، في البروتوكول الاضافى الأول لمعاهدة حظر الأسلحة

النووية في أمريكا اللاتينية ، المعروفة عموماً باسم " معاهدة تلاتيلولكو " ، لاحظت أيضاً مع الارتياح أن الولايات المتحدة قد أصبحت هي الأخرى طرفاً في هذا البروتوكول في ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ ، وهو تاريخ ايداعها لك تصديقاً ، وعلى هذا فإن التصديق الوحيد المعلق هو تصديق فرنسا ، حيث أن هذا البروتوكول غير مفتوح إلا للدول الأربع " المسؤولة دولياً " عن الأراضي الواقعة في حدود المنطقة الجغرافية التي رسمتها المعاهدة .

واختياري لتذا القرار يرجع لسببين : السبب الأول ، وهو في ملى لا يدنى على الفئسم ، يرجع الى أن حكومة المكسيك حازت كما هو معروف ، شرف كونها الوديع لمعاهدة تلاتيلولكو ، التي انشئت بموجبها المنطقة الوحيدة الخالية من الأسلحة النووية والتي تغطي أراضي ذات كثافة عالية من السكان والتي أمكن اقامتها حتى الآن ، والسبب الثاني هو أن هذا الاجراء ، على تواضعه ، هو الاجراء الوحيد الملموس من اجراءات نزع السلاح الذي تحقق منذ أن أنشئت اللجنة دورتها . لعام ١٩٨١ ، في يوم الجمعة ٢١ آب / أغسطس .

ومن ضمن القرارات الأخرى العديدة التي اعتمدها الجمعية العامة بشأن نزع السلاح على أساس الشروط التي أحالتها اللجنة الأولى ، ينبغي بلا شك اعطاء الأولوية لقرار ٩٧/٣٦ (طاء) ، المكرس " لمعادنات الحد من الأسلحة الاستراتيجية " ، والذي أرى أن من المستصوب التذكير ، من جهة ، بأنه قد اعتمد بتوافق الآراء وبأن ديباجة القرار نصت من جهة أخرى ، على ما يلي :

١- ان الجمعية تعيد مرة أخرى تأكيد قرارها ٩١/٣٢ جيم المؤرخ في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ، الذي قامت فيه بجملة أمور منها أنها :

" (أ) كررت الاعراب عن ارتياحها للاعلانين الرسعين الصادرين في سنة ١٩٧٧ عن رئيسي دولتي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية واللذين ذكرا فيهما أنهما على استعداد للسعى الى التوصل الى اتفاقات تنج البدء في التخفيض التدريجي للمخزونات الموجودة من الأسلحة النووية والمضي نحو تدميرها الكامل اتمام وصولاً الى عالم حال حقاً من الأسلحة النووية

(ب) أنارت الى أن أحد تدابير نزع السلاح التي تستحق الأولوية العليا ، والتي تضمنها برنامج العمل المبين في الفرع الثالث من الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة ، كان ابرام الاتفاقات الثنائي المعروف باسم " اتفاقات الجولة الثانية لمعادنات الحد من الأسلحة الاستراتيجية " (سولت ٢) الذي ينبغي أن تعقبه فسورا مفاوضات أخرى بين الطرفين للحد من الأسلحة الاستراتيجية تخضي الى تخفيضات وتحديدات نوعية هامة ومتفق عليها للأسلحة الاستراتيجية ،

(ج) أكدت انه قد تقرر في برنامج العمل أن جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ، ولا سيما تلك التي تملك أهم الترسانات النووية ، تحمل مسؤولية خاصة في مهمة تحقيق أهداف نزع السلاح النووي " .

٢- ولا يقتصر القرار ٩٧/٣٦ طاء ، الذي اعتمد في كانون الأول / ديسمبر الماضي ، على اعادة تأكيد ما تلوته الآن ، مع أهميته ، بل يذهب الى أبعد من ذلك ، ويعيد كذلك التأكيد على :

" أنها ، كما أعلنت في قرارها ٨٧/٣٤ واول المؤرخ في ١١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٩ ، بتشارك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية اقتناعهما الذي عبّر عنه في البيان المشترك للمبادئ والخطوط التوجيهية الأساسية للمفاوضات اللاحقة بشأن الحد من الأسلحة الاستراتيجية والذي مؤداه أن من شأن الاتفاق في وقت مبكر على مزيد من الحد من الأسلحة الاستراتيجية ومزيد من التخفيض فيما أن يساعد في تدعيم السلم والأمن الدوليين وفي تقليص خطر نشوب حرب نووية " .

٣- غير أن قرار كانون الأول /ديسمبر الماضي له مغزاه البعيد ، فهو يذكر بشأن الجمعية العامة :

" قد أعلنت في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ، أن ترسانات الأسلحة النووية القائمة هي وحدها أكثر من كافية للفتك بكل حياة على الأرض ، وأن زيادة الأسلحة وخاصة الأسلحة النووية ، لا تساعد على تعزيز الأمن الدولي ، بل على النقيض من ذلك تضعفه ، وأن وجود الأسلحة النووية واستمرار سباق التسلح يشكلان تهديدا لبقاء البشرية ذاته ، ولهذا الأسباب أعلنت الجمعية العامة أن لجميع شعوب العالم مصلحة حيوية في مجال نزع السلاح " .

أما منطوق هذا القرار ، قرار كانون الأول /ديسمبر الماضي ، الذي أشدد مرة أخرى على أنه قد اتعد بتوافق الآراء ، وهو ما يعني ضمنا القبول الكامل من طرف القوتين العظميين الحائزتين للأسلحة النووية ، فقد ذكرت فيه الجمعية ، في جملة أمور ، أنها :

"١- تحت على مواصلة وتعزيز العملية التي بدأت بمعاهدة سولتأ وتوقيع معاهدة سولت ٢ ؛

٢- تحت الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ٠٠٠ على مواصلة المفاوضات ، وفقا لمبدأ المساواة والأمن المتبادل تطلعا للوصول الى اتفاق ينص على اجراء تخفيضات كبيرة في الأسلحة الاستراتيجية وتحديدات نوعية هامة لتلك الأسلحة ؛

٣- ترحب ببدء المفاوضات في جنيف في ٣٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨١ ، بين ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن الأسلحة النووية وفقا للبلأخ المشترك الذي أصدره وزير الخارجية هيج وفروميكوف في ٢٣ أيلول /سبتمبر ١٩٨١ ، وترجوأن تسهل هذه المفاوضات زيادة الاستقرار والأمن الدولي ؛

٤- تدعو حكومتي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية الى ابقاء الجمعية العامة على علم كاف بنتائج مفاوضاتهما ، وفقا لأحكام الفقرتين ٢٧ و ١١٤ من الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة ؛

٥- تؤكد الحاجة الى أن يضع الطرفان في اعتبارهما دائما أن الأمر لا يتعلق بمصالحهما الحيوية فحسب ، بل بالمصالح الحيوية لجميع شعوب العالم أيضا " .

ولا بد من أن نعترف بأننا قد أصبنا بخيبة أمل شديدة عندما وجدنا انه على الرغم من التعديلات النيامة التي ادخليا وفد المكسيك على مشروع اقرار الأصلي المقدم الى اللجنة الأولى للجمعية العامة حاملا الرمز A/C.1/36/L.42 ، وبالاتفاق مع الدونتين الاخيريين اللتين اشتركتا في تقديمه ، بغية جعله مقبولا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وبحيث يعتمد بتوافق الآراء ، فان بعض الوفود رأته انه ينبغي " اخضاع " أو " ربط " أو " اقران " - طبقا لترجمة التي تعطى للكلمة الانكليزية " Linkage " أو " Linking " - المحادثات بشأن الأسلحة النووية المتوسطة المدى التي تدور في هذه المدينة بالاحداث الاخرى في الحياة الدولية ، كذلك المحادثات بشأن الأسلحة النووية الاستراتيجية (سواء كنا سنستمر في الاشارة اليها بالاحرف الاولى سونست (SALT) ، أو اننا سنعتبر اسميتها الى ستارت (START) . وهي المحادثات التي يتعين أن تكون قد بدأت بالفعل أو على وشك أن تبدأ ، نؤخذنا في الاعتبار أحكام القرار الذي تلوته تسوا .

ومثل هذا الموقف لا يعادله أي شيء في تثبيط الهمم . ولا بد من الاعتراف بأن سلوك القوتين العظميين النوويين على الصعيد الدولي ، أحداهما أو كليهما معا ، فانبا ما تشوبه النقائص . ومن ثم ، فمن الجلي أن قبول نظرية " الربط " التي ألمحت اليها توا ، يعنسي أن المفاوضات الجديدة بشأن نزع السلاح لن تجرى أبدا أو أن الامل في عقدها يكاد يكون مقطوعا . ولا يمكن تبرير مثل هذا الاحتمال لو سلمنا ، كما أكد القرار الأخير للجمعية العامة بكل قوة ، وهو القرار الذي اعتمد بتوافق الآراء منذ أقل من شهرين . " أنه ينبغي أن ، يضع الطرفان فسي اعتبارهما دائما أن الأمر لا يتعلق بمصالحهما الحيوية فحسب ، بل بالمصالح الحيوية لجميع شعوب العالم أيضا " . ويتضح أكثر فأكثر تعارض هذه النظرية مع سياسة للسلام والتعاون الدوليين تتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة لو تذكرنا الاعلان الرسمي الصادر في ١٩٧٨ والذي جاء فسي الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح :

" ويتعارض سباني التسلح ، لا سيما في جانية النووي ، مع الجهود التي تبذل لزيادة التخفيف من حدة التوتر الدولي ، ولأقامة علاقات دولية على أساس التعاير السلمي والثقة بين جميع الدول ولايجاد تعاون وتفاهم دوليين واسعي النطاق . ويحول سباق التسلح دون تحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ويتنافى مع مبادئه ، وخاصة مبادئ احترام السيادة ، والامتناع عن التمييز بالقوة أو استعمالها ضد السلامة الاقليمية أو الاستقلال السياسي ، في دونه ، وسوية المنازعات بالطرق السلمية وعدم التدخل بأشكال فسي الشؤون الداخلية للدول " .

وتحددنا الاعتبارات السابقة الى الأمل في أن تقوم القوتان العظميان النوويان بالاعلان عن انباء ايجابية في التقرير الذي لن يتقاعسا عن تقديمه الى الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة التي ستبدأ أعمالها في ٧ حزيران /يونيه القادم ، ليس فحسب بشأن الأسلحة النووية المتوسطة المدى ، بل بشأن الأسلحة النووية الاستراتيجية أيضا .

وثمة مسألة أخرى تتصل أيضا بجانب من جوانب نزع السلاح النووي ، أدرجت في جدول أعمال الدورة الأخيرة للجمعية العامة ، والتي احتلت عن جدارة مكان الصدارة في جدول أعمال لجنة نزع السلاح - وهو ما سيحدث بلا شك هذا العام أيضا - ألا وهي مسألة وقف جميع التجارب التجريبية للأسلحة النووية ، التي سأقدم عنها الآن بعض الملاحظات .

فقد اعتمدت الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين ، مثلما اعتمدت في الدورة السابقة ، قرارين بشأن هذه المسألة هما القراران ٨٤/٣٦ و ٨٥/٣٦ .

وقد رجحت الجمعية في قرارها الثاني ، من لجنة نزع السلاح ، وفي كثير من الحياء ، ولكن بعبارات لا لسرفينا ، أن " تتخذ الخطوات اللازمة ، بما في ذلك تكوين فريق عامل ، لبدء المفاوضات الموضوعية بشأن عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب بوصفها مسألة ذات أولوية عليا ، في بدايات دورتها التي ستعقد في سنة ١٩٨٢ " .

أما القرار الأول ، الذي كان للوفد المكسيكي شرف المبادرة به ، فهو أوضح وأكمل قرار ليس في ذلك نك ، سواء فيما يختص بخلفية المسألة أو الأضرار المستتدفة ووسائل بلوغها .

فقد أشارت الجمعية العامة في ديباجة هذا القرار - وكانت بإشارتها هذه تريد بلا نك أن لا تخيب هذه الحقيقة عن البال ، إذ انها ضرورية لتقييم المسألة تقييما صحيحا - الى أن مسألة الوقف التام لتجارب الأسلحة النووية ، لا تزال تدرس في الأمم المتحدة منذ ما يربو على ٢٥ عاما ، واتخذت الجمعية العامة بشأنها ما يزيد على اربعين قرارا ؛ وأتارت أيضا الى انها ادانت ، في سبع مناسبات مختلفة ، تلك التجارب ، بأقوى العبارات ؛ وانه أيا كانت الخلافات بشأن مسألة التحقق ، فانه لا يوجد سبب وجيه يدعو الى تأخير التوصل الى الاتفاق المطلوب ؛ وانه عندما تؤخذ بعين الاعتبار وسائل التحقق المتوفرة حاليا والدراسات التقنية والعلمية المتعمقة التي أجريت على جميع جوانب المشكلة ، يستتج بالضرورة أن ما ينقص هو قرار سياسي ؛ وأن الدول الثلاث الحائزة للأسلحة النووية الودية لمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب ، قد تعهدت في تلك المعاهدة ، منذ قرابة ٢٠ عاما ، بأن تسعى الى تحقيق وقف جميع التجارب التجريبية للأسلحة النووية الى الأبد ، وأنها كررت الاعراب صراحة ، في عام ١٩٦٨ ، عن هذا التعهد في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية .

وأشارت الجمعية أيضا ، في ديباجة هذا القرار ، الى أنها حثت في قرارها ١٤٥/٣٥ ألف الذي اتخذته في العام الماضي ، جميع الدول الأعضاء في لجنة نزع السلاح " على أن تؤيد ، لدى بدء دورة اللجنة في عام ١٩٨١ ، انشاء فريق عامل مخصص يشرع في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن عقد معاهدة لحظر جميع تجارب الاسلحة النووية " ، كما اعربت عن استيائها لأن لجنة نزع السلاح ، كما ذكر في الفقرة ٤٤ من تقريرها " قد منعت ، بسبب الموقف السلمي لدولتين حائزتين للأسلحة النووية ، من الاستجابة لذلك النداء " .

وقامت الجمعية العامة ، في منطوق قرارها ، بالاضافة الى مطالبة الدول الودية لمعاهدة موسكو باعتماد ميثلة كتبرير مؤقت ، بالاعراب مرة أخرى عن قلقها الشديد لاستمرار تجارب الأسلحة النووية " ضد رغبات الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء " ؛ وأكدت من جديد اقتناعها بأن عقد المعاهدة التي تبذل الجهود دون طائل لا يرامها من سنوات طويلة " تتشكل عنصرا اساسيا لنجاح الجهود الرامية الى منع الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية ، واسيما في نزع السلاح النووي " ، وحثت مجددا جميع الدول الأعضاء في لجنة نزع السلاح على ما يلي :

" (أ) ان تضع في الاعتبار أن قاعدة توافق الآراء ينبغي ألا تطبق على نحو يحول دون انشاء هيئات فرعية للاضطلاع بمهام اللجنة بفعالية ؛

(ب) ان تؤيد قيام اللجنة ، لدى بدء دورتها لسنة ١٩٨٢ ، بانتاء فريقى عامل مخصص يشرح في التفاوض المتعدد الأطراف بشأن عقد معاهدة لحظر جميع تجارب الأسلحة النووية ،

(ج) ان تبذل أقصى ما في وسعها كي تحيل اللجنة الى الجمعية العامة فسي دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح نص تلك المعاهدة المتفاوض علينا بين — أطراف متعددة " .

وهذه الطلبات أو التوصيات الثلاثة الأخيرة للجمعية العامة هي التي ينبغي أن نسعى الى تحقيقها أو اتباعها بدقة عندما نخرج في اعمالنا الجوهرية . ومن المستصوب في هذا المقام التذكير بأن وفود كل من المكسيك ونيجيريا وباكستان والسويد ويوغوسلافيا ، قد قدمت في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨١ ، وثيقة عمل تحمل الرمز CD/204 ، جاء فيها أنه " اذا كان لا يزال من المتعذر ، عند بدء دورة اللجنة لعام ١٩٨٢ — اى الدورة التي تفتح اليوم — تلبية الطلبات المتكررة لمجموعة الـ ٢١ " المتعلقة بانشاء فريقى عامل مخصص بشأن المسألة المعنونة " حظر التجارب النووية " ، يمكن لجهاز التفاوض ان تنظر رسميا في الاقتراح الوارد في وثيقة العمل هذه ، والذي يرمي الى اضافة النص التالي الى المادة ٢٥ من النظام الداخلي للجنة نزع السلاح :

" كما ينبغي أن لا تطبق قاعدة توافق الآراء بشكل يحول دون انشاء هيئات فرعية تمكن اللجنة من اداء مهامها على نحو فعال ، وفقا لأحكام المادة ٢٣ " .

ولا يسع وفد بلادى الا أن يأمل في الا يقتضى الأمر اللجوء الى تعديل النظام الداخلي للحيلولة دون انتقال اسامة استخدام " الفيتو " ، التي لوحظت عدة مرات في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، الى هذه الهيئة المتعددة الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح والتي تعتبر طبيعتها متميزة من حيث الجوهر .

فاذا ما حظيت الأسلحة النووية ، وفقا لأحكام الوثيقة الختامية ، بأعلى درجة من درجات الأولوية ، فانها تأتي متبوعة مباشرة ، في نفس هذه الوثيقة ، بأسلحة التدمير الشامل الأخرى ، التي تكتسي من بينها الاسلحة الكيميائية أهمية كبرى حيث انها هي الوحيدة التي ورد ذكرها بالتحديد .

وهنا أيضا ، اعتمدت الجمعية العامة ، كما حدث بشأن حظر التجارب ، قرارين في اطار البند المعنون " الاسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية) " ، وهما القراران ٩٦/٣٦ ألف و ٩٦/٣٦ باء اللذين يكمل أحدهما الآخر . والقراءة المتزامنة للنصين ، توضح أن الجمعية قد ارادت بصراحة ودون لبس :

أن تؤكد من جديد على ضرورة " مراعاة جميع الدول مراعاة دقيقة لمبادئ وأهداف " بروتوكول جنيف ، " وانضمام جميع الدول الى اتفاقية " بشأن حظر الأسلحة البيولوجية أو التكسينية .

وأن تؤكد أيضا من جديد على ضرورة " القيام في أقرب وقت ممكن بصياغة وعقد اتفاقية بشأن حظر استحداث وانتاج وتخزين جميع الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة " .

وأن تطلب إلى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية " القيام في أقرب وقت ممكن ، باستئناف المفاوضات الثنائية " حول هذه المسألة وتقديم " مادرتيما المشتركة " إلى لجنة نزع السلاح .

وأن تطلب كذلك إلى جميع الدول " الامتناع عن أي إجراء من شأنه أن يعسوق المفاوضات بشأن حظر الأسلحة الكيميائية والامتناع ، على وجه التحديد ، عن انتاج ووزع الأسلحة التطرية وغيرها من الأنواع الجديدة من الأسلحة الكيميائية ، وعن وضع أسلحة كيميائية في الدول التي لا توجد فيها مثل هذه الأسلحة في الوقت الحاضر " .

وهذا ومن الحدير بالملاحظة أن الجمعية العامة تبدو وكأنها قد ارادت التشديد على الأهمية التي تعلقها على طلب آخر يقيم بسوع خاص جميع أعضاء لجنة نزع السلاح ، لأنها تتوجه إلى اللجنة ذاتها . فهي تحثها ، بشأن الاتفاقية التي ينبغي صياغتها من أجل ازالة الأسلحة الكيميائية " على القيام ، اعتبارا من بداية دورتها التي ستعقد في سنة ١٩٨٢ ، بمواصلة المفاوضات بشأن وضع اتفاقية متعددة الأطراف من هذا القبيل بوصفها مسألة ذات أولوية عالية ، آخذة في الاعتبار جميع المقترحات القائمة والمبادرات المستقبلية ، وأن تقوم خاصة باعادة تشكيل الفريق العامل المخصص بالأسلحة الكيميائية ، مع تنقيح ولايته على الوجه المناسب لتمكين اللجنة من التوصل في أقرب وقت إلى اتفاق حول اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية " .

ويرى وفد بلادي أن جيزاز التفاوض هذا ينبغي أن يستجيب لطلب الجمعية العامة الذي صيغ بعبارات متعائلة في القرارين المعتمدين ، والذي اعتمد احدهما ، وهو القرار الذي يحمل رقم ٩٦/٣٦ ألف ، بأغلبية ١٤٧ صوتا ضد لا شيء وامتناع صوت واحد .

وتشكل بالكاد القرارات الستة التي فرغت من استعراضها بايجاز ، جزءا على تعانية مسن القرارات العديدة التي اعتمدها الجمعية العامة بشأن مسائل نزع السلاح خلال شهر كانون الأول / ديسمبر الماضي ، في دورتها السادسة والثلاثين . وسيكون في غير محله أن نبحت هنا ، ولو بطريقة سطحية ، كل القرارات الأخرى . ومع هذا فأود أن أضيف أن بعض هذه القرارات مثل القرار المتعلق بايقاف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، تستحق ، نظرا لما تعثله من أهمية كبرى ، أن نكرس لها كلمة مستقلة ، وهو ما سأقوم به عندما يحين وقت النظر في هذه النقطة . ولكي اختتم كلمتي لهذا اليوم ، سأقتصر على القاء بضع كلمات بشأن الحملة العالمية لنزع السلاح والبرنامج التام لنزع السلاح .

وفيما يختصر بالمسألة الأولى ، اعتمدت الجمعية القرار ٩٢/٣٦ جيم ، بأغلبية ١٤٣ صوتا ضد لا شيء وامتناع صوتين فقط . وفي هذا القرار ، وبعد أن أحاطت الجمعية علما مع الارتياح بمحتويات الدراسة المتعلقة بالحملة العالمية لنزع السلاح وزكت نتائجها ، رجحت من الأمين العام أن يحيل إلى الجمعية انعاما في دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح الدراسة المتعلقة بالحملة العالمية لنزع السلاح والآراء الواردة من الحكومات بشأنها ، حتى يمكن للجمعية انعاما أن تتخذ ما تتصوبه من مقررات لبدء الحملة بداية رسمية . وينص القرار صراحة على أن من بين الاجراءات المهمة لبدء الحملة ، تنظيم " مؤتمر لاعلان التبرعات " ، سيتم عقده في المرحلة الأولى للدورة الاستثنائية ، وفي وجود رؤساء الدول أو الحكومات ووزراء الخارجية في نيويورك ، ونحس نأمل أن يكونوا بالكثر التي كانوا عليها أثناء الدورة الاستثنائية الأولى في ١٩٧٨ .

أما فيما يتعلق بالبرنامج الشامل لنزع السلاح ، أود فقط أن أذكر بما سبق أن قلته مرارا ، سواء في جنيف أو في نيويورك ، عن اقتناعنا بأن نجاح أو فشل الدورة الاستثنائية القادمة ، سيتوقف إلى حد كبير على مصير البرنامج . ومن ثم فإن مسؤولية متزايدة تقع على عاتق هذه اللجنة ، التي عيّنت إليها الجمعية العامة منذ الدورة الاستثنائية الأولى ، بوضع مشروع برنامج ؛ وكما تعلم جميعا ، فإن فريق العمل المخصص لهذه المسألة ، والذي عقد بالفعل ٤٧ جلسة : ١٠ في ١٩٨٠ ، و ٢٤ في ١٩٨١ و ١٢ منذ بداية السنة الحالية ، يسعى جاهدا إلى إنجاز هذا المشروع بنجاح . وأود كذلك أن أؤكد من جديد على ما صرحت به في شيرتتيرين الأول /أكتوبر الماضي ، أثناء افتتاح المناقشة العامة داخل اللجنة الأولى للجمعية العامة ، عندما سمحت لنفسى بعرض الشرطين اللذين ينبغي أن يفي بيتهما البرنامج ، حسبما يراه وفد بلادي ، وهما الشرطان التاليان : أن يعكس البرنامج بكل أمانة المبادئ التوجيهية المنصوص عليها بكل وضوح في الفقرة ١٠٦ من الوثيقة الختامية لسنة ١٩٧٨ من جهة ، وألا يضم أي حكم يمكن تأويل نصه أو روحه ، على أنه خطوة إلى الوراء بالقياس إلى الوثيقة الختامية المذكورة من جهة أخرى .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) أشكر ممثل المكسيك الموقر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى شخصي .

السيد فاين (هولندا) (الكلمة بالانكليزية) : يطيب لوفد هولندا أن يهنئكم لتوليكم الرئاسة في هذا الشهر الأول من دورة لجنة نزع السلاح لعام ١٩٨٢ . وستيضمون في هذا المنصب بعبء مسؤولية جسيمة . ونود أن نؤكد لكم استعداد وفد هولندا للتعاون في جميع الجهود التي ستبذل لدعم قضيتنا المشتركة كما أعرب لكم عن أطيب أمنياتنا بالنجاح . كما اني أشاطركم في حزن كلمات العزاء التي وجهتموها نيابة عنا الى الوفد الايطالي بمناسبة وفاة صديقنا العزيز، السفير مونتيزيمولو .

وفي كلمتي اليوم ، في افتتاح دورة هذا العام للجنة نزع السلاح ، سأقدم أولاً بملاحظات الملاحظات العامة وأناقش طبيعة وطرائق عملنا . ثم سأشير الى ما نعتبره مهامنا الرئيسية خلال دورة هذا العام للجنة نزع السلاح .

غير أنني أجدني مضطراً في البداية الى ابداء ملاحظة ذات طابع سياسي . لقد لوحظ مراراً في هذه الهيئة التفاوضية ما لم يحدث قط ما يناقضه بصورة مقنعة ، وهو أن مفاوضات نزع السلاح هي بحكم طبيعتها مفاوضات بالغة الحساسية للجو السياسي العام نظراً لارتباطها مباشرة بالمصالح الأمنية للدول الأعضاء . وعلى حين أنه قد يكون ممكناً في محافل دولية أخرى أن يعزل المرء نفسه عن خضم الأحداث الدولية في هذا العالم القلق ، إلا أن الحال ليس كذلك في مفاوضات نزع السلاح . أما وقد فرغت من ذلك فينبغي أن أضيف من ناحية أخرى أن لجنة نزع السلاح ليست بالمكان المناسب لمعالجة الأزمات الدولية المختلفة من الناحية الموضوعية ، إذ أنها مع الأسف تحدث من وقت الى آخر في مختلف أنحاء العالم . وإذا ما فعلنا ذلك فسيقل ما نحزره من تقدم عن القليل الذي نحزره الآن مع الأسف ، ولن نخدم قضيتنا جيداً .

وانطلاقاً من هذا الموقف المتوازن سأقول اليوم ، في هذا المحفل ، ان حكومتي تأسف للتطورات الخطيرة في بولندا ، من فرض الأحكام العرفية ، والانتهاك الواسع النطاق لحقوق الانسان وقمع الحريات المدنية الأساسية ، مما يشكل مخالفة واضحة لميثاق الأمم المتحدة ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، والوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي . وبالإضافة الى ذلك فإنه اذا رأيت قوة عسكرية كبيرة أن من المناسب المرة تلو الأخرى أن تعلي ارادتها على جيرانها لصالح أمنها المفترض ، فإن ذلك لا يمكن الا أن يسفر عن عواقب وخيمة على نطاق واسع من العلاقات الدولية ، بما في ذلك مفاوضات نزع السلاح . لأن الاستتاج الوحيد الذي يمكن أن يخرج به المرء من مثل هذا السلوك هو ، في نهاية المطاف ، ان العامل النهائي والمهيمن في علاقاتها مع جيرانها يبقى مصلحتها الأمنية الوطنية الخاصة على حساب المصالح الوطنية للآخرين .

وأود الآن ابداء بضع ملاحظات عن الأجهزة المتعددة الأطراف لنزع السلاح في وضعها الحالي ومقدر ما يعنيننا ، وأقصد بذلك لجنة نزع السلاح هنا في جنيف من ناحية ، واللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة وهيئة نزع السلاح بالأمم المتحدة في نيويورك من ناحية أخرى .

وقد شهد أولئك الذين شاركوا منا في الجمعية العامة في العام الماضي أن اللجنة الأولى قد عاودت اصدار عدد متزايد من القرارات التي تتناول نزع السلاح بصفة خاصة . وسيذكر أولئك الذين اشتركوا في أعمال نزع السلاح ، أو على الأقل في أعمال الأمم المتحدة لفترة أطول ، أن اللجنة الأولى لم تكن دائماً منتجة بهذا القدر ، هذا اذا ما أعجب المرء اقترح مشاريع القرارات دليلاً على الانتاجية . واذا رجعنا للوراء عشرين عاماً مثلاً - الى الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة - فستلاحظون أن اللجنة الأولى لم تعتمد في ذلك الوقت سوى خمسة قرارات ، لا يعدو كل منها أن

يتكون من فقرتين أو ثلاث فقرات في الديباجة وضع فقرات في المنطوق • وكان التفاوض على كل مس هذه القرارات يستغرق عدة أسابيع ، وكانت كل كلمة توزن بحرص • ونتيجة لذلك كان جميع الأعضاء يأخذون هذه القرارات مأخذ الجد • وبعد عشر سنوات ، في ١٩٦٩ ، في الدورة الرابعة والعشرين للجمعية العامة ، زاد عدد القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة الى تسعة و زاد طولها كثيرا • وفي العام العاضى ، اعتمدت الجمعية العامة مالا يقل عن ٤٨ قرارا تحت عنوان نزع السلاح ، بلغ اجمالي فقراتها ٦٢٢ فقرة ، في الديباجة والمنطوق على السواء •

على أنني كما قلت ، وكما أشار السفير غارسيا روليس ، لا أخفي عليكم أنني لا أعتبر هذا التطور ايجابيا - ناهيك عن أن كثيرا من قرارات العام العاضى ، التي اعتمدها الجمعية العامة في جو من الابتهاج ، خاوية من المعنى ، ان لم تكن أسوأ من ذلك • وفي رأيي التخصى أن بعض هذه القرارات كانت دعائية ، بل وسيئة القصد • وقد وجدت البعض منها أقرب الى الهراء •

ويجمل بلجنة نزع السلاح ، التي يتوقع منها أن تكون هيئة تفاوضية جادة ، أن تضع ذلك دائما نصب عينها ، وألا تفترض أن مجرد حصول هذا القرار أو ذاك على أغلبية في الجمعية العامة ، يجعل توصياته مفيدة لنزع السلاح الحقيقي • وعلى أى حال فان وفدى سيعامل أى قرار بقدر الجدوة التي نعتقد أنه قد اقترح بها • ولا يسعني سوى أن أعرب عن الأمل في أن تهتدى اللجنة الأولى الى وسيلة لتصرف أعمالها على نحو أكثر تقديرا للمسؤولية مما اعتادته مؤخرا مع الأسف • وبعد كلمتي هذه عن اللجنة الأولى في نيويورك ، علي أن أضيف بكل أمانة أنه لا يمكن أن يقال عن لجنة نزع السلاح نفسها انها بمنجى من اللوم فيما يتعلق بإدارة دفة أعمالها • فلقد شهدنا أحيانا في هذه اللجنة نزوعا الى استخدام هذا المحفل التفاوضي كمجرد منبر آخر لا مصادار البيانات الدعائية • كما شهدنا أيضا مع الأسف نزوعا متزايدا الى استخدام تحركات تكتيكية معينة ، تتسم بالمرافقة أحيانا ، لنزع احرار تقدم •

ولكن لحسن الحظ نستطيع القول أيضا بأنه قد بذلت بعض محاولات جادة للغاية لتحسين مناهج واجراءات عملنا •

وأود في هذا الصدد أن أذكر بتبادل الآراء المفيد الذي أجريناه في العام العاضى لتحسين عمل لجنة نزع السلاح • ونحن نعتقد ، بعد اعمال الفكر ، أن الوضع الأمثل للجنة نزع السلاح أن تظل في حالة انعقاد على مدى العام ، في ثلاث أو أربع دورات انعقاد ، تتخللها فترات انقطاع للد راسة والتقييم وما الى ذلك • ولو اجتمعت لجنة نزع السلاح على مدى العام لأمكن تزويد الوفود بخبراء تفاوض لا تشغلهم العداولات الجارية في أماكن أخرى • والواقع أنه من الظواهر الغريبة في النظام الحالى أن أولئك المسؤولين عن اجراء المفاوضات في لجنة نزع السلاح يستمدون استدعائهم أيضا للحكم على نتائج المفاوضات التي أجرتها لجنة نزع السلاح في الهيئات التداولية مثل هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح واللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة • ومن هنا تتأثر لجنة نزع السلاح في قدرتها على الاستمرار ، حيث يهدر في اجتماعات ذات طابع تداولي محصن وقت ثمين كان يمكن استخدامه في المفاوضات •

ولذا فنحن نقترح أن تتوصل لجنة نزع السلاح الى استنتاجاتها بشأن تنظيم العمل على نحو أكثر كفاءة قبل الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح • ويتعين على لجنة نزع السلاح نفسها ، لأسباب عملية ودستورية على السواء ، أن تنظم أمورها الداخلية بنفسها بدلا من ترك هذه المهمة للجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية •

وقد نقترح أن تسند الى لجنة نزع السلاح وظيفه لجنة توجيهية ، أو مجلس ادارة، تعمل تحت اشرافه أفرقة عاملة دائمة ، ويمكن أن يستمر انعقادها طوال السنه وتتمتع هذه الأفرقة العاملة بوضع مستقل الى حد ما ، وذلك حتى تضع برنامج مواعيدها وتنشيء هيئات فرعية . ويكون لها رئيس واحد طول فترة بقائها الى جانب مكتب متوسط الحجم . وينبغي ألا يفرض على كامل اعضاء لجنة نزع السلاح المشاركة في كل منها . وفي الوقت نفسه ، ينبغي أن تكون المشاركة في أعمالها مفتوحة أمام جميع الدول غير الأعضاء في لجنة نزع السلاح والمهتمة بموضوع عمل الفريق العامل . وهذا الترتيب من شأنه أن يقطع شوطا طويلا في حل مشكلة عضوية لجنة نزع السلاح . ويمكن توسيع أمانة لجنة نزع السلاح بضم خبراء . وقد يكون من المستصوب أن تعين أمانة لجنة نزع السلاح مرة أخرى فريقا كاملا من المترجمين والمختزلين ، كما فعلت اللجنة الثمانعشرية لنزع السلاح ومؤتمر لجنة نزع السلاح لفترة من الوقت . وعندئذ ستصدر المحاضر الحرفية في وقت أقصر بكثير ولن تشعر الوفود انها مضطرة الى الادلاء ببيانات معدة . وستجر المفاوضات الجادة وجود تلك التكاليف الاضافية التي افترض أن أعضاء اللجنة سيتقاسمونها . وتستطيع الأفرقة العاملة أن ترفع تقاريرها الى لجنة نزع السلاح على فترات منتظمة أو حسب الاقتضاء . وتستطيع لجنة نزع السلاح عندئذ أن تقيم النتائج ، وأن تقدم ارشادات اضافية للأفرقة العاملة حسب الاقتضاء . وفي الوقت نفسه سيتسع للجنة نزع السلاح ، التي تعمل بمثابة لجنة توجيهية ، المجال لأداء وظيفه تصفية التوترات السياسية وذلك لن تتعرض لهيئات الأفرقة العاملة . ونحن ندرك أن التحسين التنظيمي للجنة نزع السلاح لا يضمن في حد ذاته تحقيق نتائج أفضل . ولكننا لا نستطيع مع ذلك أن نتجاهل النقائص الخطيرة في النظام الحالي الذي يجتمع بحقتضاه كل فريق عامل مرة في الأسبوع . ومن أوجه قصور هذا النظام أنه لا يوضح حقيقة أنه قد يحدث أثناء مراحل المفاوضات المختلفة أن يحتاج موضوع ما الى وقت أطول بكثير من موضوع آخر .

وأنتقل الآن الى الجزء الثاني من كلمتي ، التي سأحدد فيه اتجاه هولندا ازاء برنامج عمل لجنة نزع السلاح لهذا العام . وسأكون مقصرا اذا لم أرحب ببدء المحادثات الثنائية هنا في جنيف بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن الأسلحة النووية المتوسطة المدى . ونرى أنه لا يقل أهمية عن ذلك أن تستأنف المفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في أقرب وقت ممكن بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية ، حيث أن اجراء تخفيض مهم في الأسلحة النووية سيكون أهم خطوة في اتجاه نزع السلاح النووي . وتأمل حكومة هولندا أملا قويا أن تتحسن فرص هذه المفاوضات في المستقبل القريب . ولقد ظللنا نشعر بالأسف باستمرار لعدم بدء نفاذ معاهدة سالت ٢ - ومن ثم فنحن نعرب الآن عن الأمل في أن تشكل فئتي المفاوضات الجديدتين اللتين أشرت لهما منذ لحظة أساسا لمفاوضات جديده أوسع نطاقا لتحديد الأسلحة بين الدولتين المعنيتين . ونحن نحث بشدة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على توسيع نطاق جهودهما لتشمل مجالات أخرى لا تقل عما سبق في أهميتها الحيوية ، من قبيل ، أولا ، حظر التجارب الشامل ، الذي يستدعي استئناف المحادثات الثلاثية باشتراك المملكة المتحدة ، وثانيا وضع اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية ، وثالثا ، سباق التسلح في الفضاء الخارجي .

ومن المنطقي أن تكون معظم أنشطة دورة الربيع للجنة نزع السلاح موجهة الى الاسهام في نجاح الاستعدادات للدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . وينبغي اعطاء الأولوية ، في هذا الصدد ، لبدء مناقشات عملية في لجنة نزع السلاح حول حظر التجارب الشامل ، وهو البند الذي أعطته الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع

السلاح أولوية عالية • ولن أسهب في شأن الأسباب التي تحدونا إلى التركيز على حظر التجارب الشامل • فلقد فصلناها مرارا وتكرارا في كثير من المحافل • ونحن نأمل في التوصل إلى خفض تدريجي لدور الأسلحة النووية • ووضع معاهدة بشأن حظر التجارب الشامل من شأنه أن يقدم اسهاما مهما لهذا الغاية ، إذ يساعد على وقف الانتشار الرأسى والأفقى للأسلحة النووية • والواقع أن انجاز معاهدة بشأن حظر التجارب الشامل سيشكل بيانا عمليا ملموسا عن كيفية السيطرة على كثير من الجوانب البالغة التعقيد لسباق التسلح النووي • وهناك سبب ملح آخر لوضع معاهدة بشأن حظر التجارب الشامل خلال فترة وجيزة وهو أنه يتعذر الحفاظ على نظام موشوق به وغير تمييزي لعدم الانتشار بدون معاهدة بشأن حظر التجارب الشامل •

وبدء وفد هولندا إلى فتح مفاوضات جادة وبناءة في لجنة نزع السلاح حول حظر التجارب الشامل ، ولكننا نخشى في الواقع أن يتلاشى الاهتمام بوضع معاهدة بشأن حظر التجارب الشامل وحكومة هولندا تنظر بقلق شديد إلى ما يتردد بين آونة وأخرى ، من دوائر مختلفة من تشيك في أهمية وضع معاهدة لحظر التجارب الشامل في جميع الأوقات أو التمهين من شأنها •

ومن رأينا أن المسألة بلغت من النضج واللاحاح درجة تستدعي أن تنشئ لجنة نزع السلاح فريقا عاملا معنيا بحظر التجارب الشامل مفضا تفضيلا له مغزاه • ونحن نعتقد أن دور اللجنة في انجاز معاهدة بشأن حظر التجارب الشامل في جميع الأوقات دور أساسي إذا أريد للمعاهدة الناشئة أن تجتذب - كما ينبغي لها - أوسع نطاق ممكن من التأييد والانضمام على الصعيد الدولي • ومن رأينا أنه ليس من الضروري فحسب النص على تدابير تحقق كفاية في معاهدة بشأن حظر التجارب الشامل ، بل نحن على اقتناع أيضا بأن التحقق الكافي أمر ممكن • ونحن على ثقة بأنه يمكن التغلب على المشاكل التقنية ، بقدر ما يوجد من هذه المشاكل وذلك من خلال اللجوء ضمن جملة أمور ، إلى الخبرة المكتسبة والتي ستكتسب في فريق الخبراء العلميين المخصص للظواهر الاهتزازية ، الذي تشترك فيه هولندا • ولعلني أذكر بأن هذا الفريق قد أحرز تقدما مهما في وضع نظام شامل للتحقق • ويستدعي الأمر استمرار هذه الجهود على نحو فعال ، بما في ذلك الاختبار الشامل لشبكة سيزمية • وقد حان الوقت أيضا لصياغة العناصر الادارية لمثل هذه الشبكة السيزمية في نطاق معاهدة بشأن حظر التجارب الشامل •

وتستتبع معاهدة حظر التجارب الشامل وضع ما يسمى باتفاق " الايقاف " الذي يحظر انتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في الأسلحة • وستكون هذه أيضا خطوة فعالة لوقف سباق التسلح النووي • ولسنا غافلين عن مشاكل التحقق ذات الصلة ، ولكن الايقاف يمثل أحد التدابير القليلة الفعالة لتحديد الأسلحة النووية الذي وضع من أجله من حيث العدم بالفعل نظام دولي للتحقق ، أي بالضمانات النووية • ولذا يبدو من المنطقي أن تعالج لجنة نزع السلاح هذا الموضوع كذلك •

ومن المنطقي أن يعاد انشاء الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية • ووفد هولندا من الوفود التي ترى أن الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية تحت الرئاسة الملهمة للسفير السويدي ليدغارد قد أشرف على استنفاد ولايته في العام العاضى • ولذلك ، فنحن نأمل بشدة أن يتسنى الاتفاق على ولاية جديدة ، تمكن الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية من وضع اتفاقية متعددة الأطراف بشأن الحظر التام والفعال لاستحداث وانتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية وتد مير تلك الأسلحة ، كمسألة ذات أولوية عالية •

وسيكون على الفريق العامل المخصص بعد تناول المسائل المتعلقة بنطاق اتفاقية الأسلحة الكيميائية أن يعالج باسنياب أحكامها المتعلقة بالتحقق . ونحن نعتقد أن التحقق ينبغي أن يكون بمثابة عنصر في نظام يعطي للدول ، الى جانب قدر ميم ومعقول من التدابير الوقائية ، أماناً وطنياً يفوق ما يحققه الحفاظ على خيار الأسلحة الكيميائية . ولن تثق الدول بأن الأحكام الواردة في اتفاقية ما ستراعى ما لم يكن هناك تحقق كاف . وكما ذكرت من قبل ، فإن رأينا المدروس هو أن التحقق الوطني والدولي يتكاملان في اطار اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية . فنحن في نهاية المطاف نعالج نظام أسلحة متيقن ، جاهز ومتاح بمقادير كبيرة . وفي نهاية الدورة الصيفية للعام الماضي ، في الجلسة الثالثة والأربعين بعد المائة المعقودة في يوم ٤ آب / أغسطس ١٩٨١ ، كان لي شرف تقديم الوثيقة CD/203 بشأن التدابير التفاوضية والتعاونية للتحقق واجراءات تقديم التكاوي في اطار اتفاقية حول الأسلحة الكيميائية . وتقدم هذه الوثيقة خطوطاً عامة كاملة لنظام تحقق معقول ، وان يكن فعالاً ، وقد وضعت على نحو يراعي الاحتياجات العملية بصفة خاصة . واسمحوا لي أن استرجع بايجاز السمات الرئيسية لاقتراحنا :

- لا تعالج مسائل التشاور والتعاون والتحقق واجراءات تقديم الشكاوي كل على حدة ولكنها تشكل عناصر نظام واحد متكامل ومتناسك ؛
- لذلك هناك ترابط بين التحقق الوطني والدولي ؛
- سيتطلب الامر انشاء وكالات وطنية للتعفيذ ؛
- وستقوم وكالة التنفيذ الوطنية ، فيما تقوم به ، بالعمل عن كثب مع اللجان الاستشارية التي ستشأ ؛
- وستشرف اللجنة الاستشارية بصفة دائمة على تدبير مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلنة أو تحويلها للأغراض العباحة ؛
- وتضطلع اللجنة الاستشارية بالاشراف على التدبير والتحويل عن طريق القيام بعمليات تفتيش في الموقع على أساس دائم ؛
- وتقوم اللجنة الاستشارية عن طريق التفتيش الموقعي العشوائي بالتحقق دورياً من أن انتاج المواد الكيميائية المهلكة بالغة السمية لا يتجاوز الكميات المتفق عليها ؛
- وتضطلع اللجنة الاستشارية بالتفتيش الموقعي على أساس عشوائي على المرافق الموجودة في أراضى الدول الأطراف التي يتم تعيينها في فترات منتظمة بواسطة القرعة بغية تعزيز الثقة ؛
- وتختص اللجنة الاستشارية بالتحقيق في الوقائع المتعلقة بادعاءات الخموض في التقييد بالاتفاقية أو حالات الانتهاك ؛
- وفي سياق هذا التحقيق تكون اللجنة الاستشارية ذات اختصاص في الاضطلاع بعمليات تفتيش في الموقع بعد التناور مع الدولة انظر المعنية ، على أنه يجب على الدولة الطرف المذكورة ، اذا لم توافق على اجراء مثل هذا التفتيش الموقعي ، أن تقدم بحسرات مناسبة ؛
- ويحوز لكل دولة طرف في الاتفاقية أن تستخدم وسائل تقنية وطنية للتحقق ؛

- ويمكن تقديم الشكاوى الى مجلس الأمن وتتعهد كل دولة طرف بالتعاون في اجراء
أى تحقيق قد يشرع فيه مجلس الأمن .

ونظرا لنتيجة أنشطة الفريق العامل المخصص لضمانات الأمن وكذلك التأييد الكبير لقرار
الجمعية العامة ٢٦ / ٩٥ الذي قدمته باكستان ، فان وفدى يحبذ بالتأكيد اعادة انشاء الفريق
العامل المعنى بضمانات الأمن السلبية . والواقع أننا قد سررنا بالا اهتمام الايجابي الذي لقيناه عندما
اقترحنا في العام الماضي الصيغة المشتركة النموذجية لقرار من مجلس الأمن يشمل نقاط الالتقاء في
البيانات الوطنية الصادرة عن الدول الحائزة للأسلحة النووية وكان هذا الاهتمام مصدر تشجيع لنا
على أنه يبدو وأن الفريق العامل المخصص قد قام بعمله في العام الماضي في حدود قدرتنا وأن
الكرة الآن أيضا مستقرة تماما في ملعب الدول الحائزة للأسلحة النووية . ولذلك فنحن ندعو السلي
أن تبذل الدول المعنية الحائزة للأسلحة النووية جهدا مشتركا للتقريب بين ضمانات الأمن السلبية
لكل منها والتنسيق بينها ان أمكن . وطالما لم تقم الدول المعنية الحائزة للأسلحة النووية بمثل هذا
الجهد المشترك ، فلا يسعنا أن نتصور مجالا لقيام الفريق العامل المخصص لضمانات الأمن السلبية
بعمل كثير جديد . وسيبقى الفريق العامل بناء على ذلك في موقف انتظار بدرجة أو بأخرى .

وفي خلال الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة عمل وفد هولندا بنشاط
لاعتقاد مشروع قرار بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، تشيا مع الأحكام ذات الصلة في
الميثاق الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . وقد قررت الجمعية
العامة أن تعهد بهذه المسألة المهمة الى لجنة نزع السلاح . ونحن نقترح أن تأخذ اللجنة بنهج
ذى مرحلتين ازاء هذه المشكلة المعقدة والحساسة نوعا ما . وتتكون المرحلة الأولى ، خلال دورة
الربيع للجنة ، من جهد تشخيصي يستهدف حصر كل المشاكل التي يمكن أن تظهر . ولهذا الغرض
قد يحسن بالوفود في لجنة نزع السلاح أن تقوم ، بعد الادلاء بالبيانات في الجلسات العامة
وتقديم أوراق العمل ، بعقد سلسلة من الاجتماعات غير الرسمية مع الخبراء . وبعد ذلك يمكن في
المرحلة الثانية ، التي قد تصادف الدورة الصيفية للجنة نزع السلاح ، اتخاذ ما يلائم من اجراءات
أخرى ، مثل انشاء فريق عامل مخصص .

ولم تقنعنا التطورات التي جرت في لجنة نزع السلاح ازاء ما يسمي بالأسلحة الاشعاعية بأن
نغير موقفنا عما سبق أن حددناه في ١٩٧٠ في ورقة العمل CCD/291 عندما خلصنا الى أنه " اذا
ما حكمنا بالمعلومات المتاحة فان احتمالات الحرب الاشعاعية قائمة نظريا ، ولكنها لا تبدو ذات دلالة
كبيرة أو حتى على أى درجة من الأهمية العملية .

ونحن نتفق في الأغلب مع التحليل الممتاز الوارد في بيان السفير السويدي ليدغارد في
الجلسة الثانية والعشرين بعد المائة للجنة نزع السلاح ، في ٧ نيسان / أبريل ١٩٨١ . وقد قدرنا
المحاولة السويدية لاكساب معالم مشروع الاتفاقية بشأن الاسلحة الاشعاعية مزيدا من القوة التي كانت
تفتقر اليها . وهذا هو السبب الذي حدا بوفد هولندا الى أن يقدم صيغة تعتبر تعديلا طفيفا
للاقتراح السويدي الأصلي ، في الجلسة السابعة والثلاثين بعد المائة لهذه اللجنة ، في
١٤ تموز / يولية .

ومهما تكن نتيجة المفاوضات الدائرة لاعادة انشاء الفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية
فان وفد هولندا ليس متلهفا على أن يعد يده من أجل اخراج اتفاقية لمجرد أن يصبح هناك انتاج
للجنة نزع السلاح يعرض على الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . فلذا

كانت اتفاقية بشأن الأسلحة الإشعاعية مستخرج للوجود ، فانيها يجب أن تكون ذات مضمون حقيقي يتيح ، فيما يتيح ، حذرا فعلا يستهدى منع انتشار المواد الإشعاعية عن طريق شن هجمات على منشآت مدنية للطاقة النووية ذات كثافة إشعاعية عالية .

ونحن على ثقة من أن الترتيبات التنظيمية اللازمة لتنفيذ برنامج العمل لدورة لجنة نزع السلاح لهذا العام على نسق العادئ التي أوضحتها توالن تواجه صعوبة اجرائية . وتستطيع لجنة نزع السلاح على أية حال ، أن تعتمد على الخبرة المكتسبة في السنوات القليلة الماضية في انشاء أفرقة عاملة مخصصة وكذلك في اختيار الرؤساء لهما . وليس مقصودا بالملاحظات التي سقتها من قبل فيما يتعلق بأفضل تنظيم لأعمال لجنة نزع السلاح أن تسرى على المهام التي تواجهنا مباشرة . ويبدو أن أفضل اجراء هو أن نواصل أسلوب العمل الذي اتبعناه في العام الماضي وأن تبذل في نفس الوقت محاولات للاتفاق على تنظيم أفضل للعمل في المستقبل . وسيكون أحد بنود جدول أعمال الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح هو البرنامج الشامل لنزع السلاح . وقد أقامت لجنة نزع السلاح فريقا عاملا مخصصا يعكف على اعداد هذا البرنامج الشامل . ويؤيد وفد هولندا النهج الوارد في وثيقة العمل (CD/205) التي قدمت في العام الماضي جمهورية ألمانيا الاتحادية نيابة عن مجموعة من الوفود الغربية .

ولعلكم تسمحون لي بإبداء بعض الملاحظات الشخصية في هذا الصدد . ولكي أكون صريحا فاني لست مقتنعا تماما بأن برنامجا شاملا لنزع السلاح يمكن أن يقدم اسهاما حاسما لنزع السلاح . ويستطيع المجتمع العالمي بطبيعة الحال أن يرسي أولويات وأهدافا وأن يضع مبادئ مثلما حدث في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، وهو نص لانزال نؤيد . وندعم به . ومع التسليم بوجود مراحل في عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح ، إلا أنني مع الرأي القائل بأن على المرء ألا ينظر الى أهمية هذه المراحل من زاوية علاقتها بالوقت وإنما بالأحرى من زاوية علاقتها بالدرجة السائدة من الثقة ، أو من عدم الثقة في ترتيبات الأمن القائمة . وما زلت عاجزا عن أن أرى ماهية المعيار الشامل الذي يمكن تطبيقه لاختيار مجموعة معينة من تدابير تحديد الأسلحة لتلائم مرحلة معينة - مهما تكن أهمية هذه التدابير في ذاتها - اذا ماتم تجريد الأسلحة المعنية من أهميتها بالنسبة لعناخ أممي معين . ونظرا لذلك فإن ادراج مواعيد نهائية غامضة بالضرورة يبدو عديم الجدوى بل وربما يكون مضرا بدرجة الثقة في المشروع بأكمله . ان تحديد الأسلحة ونزع السلاح مهمة شاقة ، تتطلب كثيرا من الاخلاص ، ولن تسفر عن أي نتائج سوى اتباع نهج التدرج خطوة خطوة ، وتطوير ما تم انجازه . ومن الواضح أن أحد المعايير المهمة التي ينبغي تطبيقها عند العكوف على المفاوضات بشأن تدابير معينة لتحديد الأسلحة هو مدى إمكان التحقق من الامتثال لأحكام الاتفاق الذي يجري التماسه . ويفضي مثل هذا النهج الواقعي الى بناء الثقة ولا يمكن بدون التغذية المستمرة للثقة احراز تقدم في المسعى وضع برنامج لتحديد الأسلحة ونزع السلاح يراد له أن يؤخذ مأخذ الجد بالمعيارين السياسي والعسكري معا . وبعبارة أخرى ، فإن برنامج العمل الوارد في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، والذي اعتمد باتفاق الآراء ، يظل بالنسبة لهولندا دليلا للأعمال المقبلة . واذا ما أريد لبرنامج شامل لنزع السلاح أن يكون ذا مغزى فينبغي له أن يحذو عن كسب قدر الامكان حذو وبرنامج العمل الوارد في الوثيقة الختامية . على أننا لسنا على استعداد لتطبيق درجة الاتفاق التي تم التوصل اليها بشأن برنامج شامل لنزع السلاح كمعيار لنجاح محاولات تحديد الأسلحة بصفة عامة ونجاح الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح بصفة

خاصة • ان تحديد الأسلحة مسألة ملحة ومهمة ينبغي القيام بها في مبادىء ، من بينها ، لجنة نزع السلاح في مفاوضات مفصلة ، وكثيرا ما تكون شاقة •

ومهما يكن من أمر البرنامج الشامل لنزع السلاح ، فان نجاح الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح يستوقف على درجة اتساعا جميعا من الاقتراحات الطيبة وغير الواقعية وتركيزنا على التفاوض الجاد حول تدابير فعالة يمكن التحقق منها لتحديد الأسلحة من شأنها أن تدعم الأمن والاستقرار •

وأود في الختام أن أذكر بضع ملاحظات ذات طابع شخصي • لقد مضت الآن أربع سنوات على التحاقى بما كان يسمى وقتها مؤتمر لجنة نزع السلاح • وقد حظيت خلال هذه الأعوام الأربعة بخدمة بلدى في جهودنا لتعزيز تحديد الأسلحة ونزع السلاح ، سواء هنا في جنيف أو في نيويورك • وسوف أظنر جنيف عما قريب ، ربما ليس بصورة نهائية ولكن على الأقل للفترة الراهنة ، وسأتحن عن مسؤولياتى كرئيس لوفد هولندا • وسيقوم السيد فاغناكرز بالأعمال الى حين وصول خلفى السفير فرانز فان دنونجين ، خلال أسبوعين على الأرجح • وأود أن أسجل هنا تقديرى البالغ العمق لما حظيت به من صداقة وتعاون خلال الأعوام الأربعة الماضية من جميع زملايى فى لجنة نزع السلاح ومن الأمانة • وعندما أشير الى زملايى فلست أقنى بذلك فقط أولئك الذين يمثلون بلدانا حليفة لبلدى ، وإنما أيضا آخرين ينتمون الى تحالف مخالف أو لا ينتمون لأى تحالف على الاطلاق ان امكان وجود الاحترام والتقدير والصداقة على المستوى الشخصى جنبا الى جنب مع وجود علاقة رسمية تجعلنا متعارضين فى بعض الأحيان ، هو على الأرجح واحد من أكثر الظواهر السارة والمشجعة لأعمالنا فى اللجنة • وأتمنى لكم كل النجاح فى أعمالكم والسعادة فى حياتكم الشخصية •

الرئيس : أشكر ممثل هولندا المحترم لبيانه ولل كلمات الطيبة التى وجهها للرئاسة •

السيد ثورسون (السويد) (الكلمة بالانجليزية) : أسحوا لى بادىء ذى بدء ،

أن أقدم لكم سيادة الرئيس ، تهانى الوفد السويدى وأمانيه لكم بالتوفيق بمناسبة توليكم هذا المنصب الرفيع والمهم كرئيس لهذه اللجنة أثناء شهر شباط / فبراير • وبامكانى أن أؤكد لكم تعاون الوفد السويدى الكامل معكم فى رئاستكم • وأود أيضا أن أشكركم الشكر الجزيل على عبارات الترحيب اللطيفة التى وجهتموها لى • وأود أن أقدم ، بالإضافة الى ذلك • شكر الوفد السويدى الى رئيس الوفد الاندونيسى لاضطلاعهم بأعباء الرئاسة بكفاءة عالية خلال الجزء الأخير من دورة لجنة نزع السلاح لعام ١٩٨١ •

سيادة الرئيس ، أسحوا لى كذلك بأن أضم صوت الوفد السويدى الى كلمات الترحيب التى وجهتموها الى رؤساء الوفود الجدد لدى لجنة نزع السلاح والى عبارات التعزية بمناسبة وفاة رئيس الوفد الايطالى • وأسحوا لى بأن أضم صوتى أيضا فى التعبير عن بالغ تقديرننا للسفير فابن من هولندا حيث أمكننا التعاون معه بوصفه رئيسا للوفد الهولندى مدة أربع سنوات • لقد كان التعاون بين وفدنا على أحسن ما يكون فى رأينا وأود أن أقدم شكرى له على ذلك وأتمنى له التوفيق فى منصبه الجديد •

سيادة الرئيس ، عندما ألقيت بيانى أمام مؤتمر نزع السلاح فى ٣١ كانون الثانى /يناير

١٩٧٨ قبل افتتاح الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح

قلت ، فيما قلته ، ما يلى :

"سواجه مؤتمر لجنة نزع السلاح خلال هذه الدورة أكبر تحدٍّ يشهده منذ ١٦ سنة من حياته • ما عسى أن يكون رأى العالم الخارجي فينا بوصفنا هيئة تفاوض، وهو الذى ينتظر بشوق وفارغ صبر النتائج الحاسمة لسنوات من الجهود لنزع السلاح • وهى الصورة التى سنظهر بها هي صورة مجموعة عاطلة من المتكلمين يعوزنا بشكل صارخ تحقيق التقدم الملموس؟ أم هل أفلحنا في تبصير العالم خارج هذه الهيئة بجوانب التعقيد الذى تتميز به المشاكل التى طلب منا حلها والعقبات الجدية والمتنوعة الكثيرة التى اعترضت سبيلنا في البحث عن حلول؟ وهل هذا العالم الخارجى يشك في وجود الإرادة السياسية الصادقة والقوية الكافية لدى الحكومات في مفاوضات مؤتمر لجنة نزع السلاح من أجل التوصل الى هذه الحلول في نهاية المطاف أم أنه يؤمن بوجود هذه الإرادة؟

"لا أدري الاجوبة عن هذه الاسئلة كما قلت منذ أربع سنوات • وما أعلمه بالتأكيد هو أن كفاءة وفاعلية مؤتمر لجنة نزع السلاح سيخصان ، في غضون أشهر قلائل من الآن ، لفحص أكثر أجهزة المجتمع الدولي سلطة • وعلينا نحن الآن ، مثلي الكتلتين العسكريتين وكذا دول عدم الانحياز والدول المحايدة ، أن نواجه هذا التحدي ونعمل خلال دورة الربيع هذه بطريقة تجعل تقريرنا الخاص الى الأمم المتحدة مرآة للتقدم الدائم في أهم مجالات أعمالنا •"

سيادة الرئيس، عندما أعدت قراءة هذه العبارات شعرت وكأن السنوات الأربع الماضية من حياة هيئة التفاوض المتعددة الأطراف الوحيدة في مجال نزع السلاح تلاشت وكأنها حلم • ولم يتم التوصل الى أى نتائج منذئذ • فلجنة نزع السلاح اضطلعت بأعمال شاقة ولكن دون جدوى • ومن الملفت للانتباه أن الحالة ما تزال على ما كانت عليه في أوائل عام ١٩٧٨ ، بل انها في بعض الحالات صارت أسوأ •

صحيح أن بعض التقدم الضئيل يمكن أن يعجل على صعيد بعض الفرق العاملة التفاوضية • لكن هذا لا يرجع الى مساهمات من القوى العسكرية العظمى ولكن الى الجهود المستمرة الدائبة التى تبذلها وفود دول أخرى ، حم أكثر ادراكا من غيرها للحالة الخطرة للغاية التى يجد العالم نفسه فيها اليوم ، وأشد حرصا من هذه القوى العظمى ، كما هو واضح ، على تجنب عالنا هذا الاخطار التى تتهدد مستقبله •

وبكل صراحة تخامري ، ياسيادة الرئيس، شكوك تجاه اخلاص هذه القوى في مواقفها من مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف • وانطباعي القائم على أساس لا يستهان به وهو تجربة السنوات الثلاث الماضية من حياة لجنة نزع السلاح ، هو أن الدول العظمى تضعف هذه المفاوضات وتقوض أساسها • فهى تفضل المحادثات السرية والمحدودة بنأى عن الآخرين • وتتوقع أن تلعب لجنة نزع السلاح دور صندوق البريد لمشاريع معاهداتها المقدمة الى الأمم المتحدة ، وان كانت نادرة • وهى تحرم لجنة نزع السلاح من حق ومكانية التفاوض بشأن البنود ذات الأولوية العليا الدرجة في جدول أعمالها ، منها على سبيل المثال وأهمها ، الحظر الشامل للتجارب النووية • وهى تحدد ولايات الفرق العاملة التفاوضية وفقا لمصالحها الخاصة • وتهمل الدول العظمى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التى صوتت بنفسها لصالحها وهى قرارات غير ملزمة قانونيا ولكنها ملزمة سياسيا •

وبلغتنا مؤخرا معلومات تؤكد مجددا ، فيما يبدو ، ما قلته منذ هنيئة • فلقد صدمنا حقا عندما علمنا من مصادر رسمية ، عن طريق الصحافة ، ان الولايات المتحدة تعترم اقتراح اجراء مفاوضات اضافية بشأن معاهدة تتعلق بالاسلحة الكيميائية - الى جانب تلك الجارية على صعيد هذه اللجنة بطلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة - محاولة منها لتجنب انتقادات المجتمع الدولي واضفاء الشرعية على استعداداتها من أجل انتاج جيل جديد من نفس هذه الاسلحة ، في حالة ما اذا فشلت تلك المفاوضات • والمعادنات المقترحة ستجرى فيما بين الموقعين على بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ • ثمة حقا ما يدعو الى تحسين بروتوكول جنيف الذي لم ينص فيه على آلية للتحقق • لكن لا يقبل أن تستخدم مثل هذه المفاوضات كستار لانتاج اسلحة كيميائية جديدة •

وتفيد المعلومات نفسها ان النية تتجه الى استخدام لجنة نزع السلاح " لمناقشة القضية " مع التركيز على الادعاء القائل بأن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يقوم باستخدام غاز سام ضد أفراد منهم المحاربون الافغان • فهل نفهم من ذلك ان هيئة التفاوض المتعددة الاطراف هذه ، وهي لجنة نزع السلاح ، ستهبط الى مستوى محفل لتبادل الاتهامات ، وأنه لن يلتفت الى التقدم الهائل المحرز في اطار الفريق العامل المخصص للتفاوض في هذا الشأن والتابع للجنة • أود الحصول على تفسير من وفد الولايات المتحدة لما يخطط له في الظرف الراهن •

لقد كان لكل هذا أثر هدام على مكانة لجنة نزع السلاح في أعين الرأي العام العالمي ، الذي نشط مؤخرا في احتجاجه على بشاعة هذه الحال • وفيما كانت هناك ، في البداية ، توقعات وآمال حلت الآن خيبة أمل • ومحل ما كان في البداية من اهتمام واشتراك حل الآن عدم اكتراث • لقد تحدثت عام ١٩٧٨ عن " العالم الخارجي " في وقت كانت فيه جميع اجتماعاتنا محجوبة عن الرأي العام العالمي • ومنذ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ فتحت لجنة نزع السلاح جلساتها العامة للجمهور • وفي المراحل الأولى التي تلت ذلك كان الكثيرون يحضرون الجلسات العامة • ومنذ وقت طويل اضحت شرفات الجمهور الآن شبه خالية معظم الأوقات • وينبغي لكافة أعضاء لجنة نزع السلاح أن يهتموا اهتماما جديا بهذه الأوضاع التي وصلت اليها اللجنة ، خاصة في وقت افاق فيه الرأي العام العالمي وبدأ يتحرك • هل ما زال المواطنين في العالم الذين تهتمهم في نهاية الأمر هذه الأوضاع ، بثقون فيما يمكن لهذه اللجنة أن تحققه أو أصبحوا هم أيضا لا يكثرثون لأعمالنا ؟

كل هذه الاسئلة الخطيرة هي في الواقع مطروحة علينا ونحن نشعر في بحث ما يمكن لنا أن نحققه من انجازات خلال الدورة الربعية لعام ١٩٨٢ • كما انها تطرح نفسها بالحاح عند منا ننظر الى الوراء ونفحص أعمالنا في عام ١٩٨١ •

كان عام ١٩٨١ عاما آخر من الأعوام الضائعة المنصرم توا على نزع السلاح • ولنكن صرحاء حل هناك ما يحملنا على اقتراض ان السنة التي بدأت توا ستكون أكثر بشرا ؟ الصورة متناقضة حقا • ففي الميدان السياسي ، ينخرس النفور والارتباب والخوف بعق في العلاقات بين الدول الكبرى واحلافها العسكرية • ويدخل احتلال افغانستان عامه الثالث دون أن يكون هناك حل مقبول على الصعيد بين الوطني أو الدولي • وبخيم شبح الحرب الاقليمية والتوتر ، واستخدام القوة من جانب واحد وضم الأراضي على الوضع في منطقة الخليج وفي الشرق الأوسط وهما منطقتان لهما أهمية اقتصادية حيوية ، ويعتبرا بؤرة للتنافس بين الدول العظمى ولتدخلها •

وفي اوربا اصطدمت الجهود الرامية الى زيادة الثقة والتعاون والمهذولة في مجالات عدة منها اجتماع مدريد لمتابعة أعمال مؤتمر الأمن والتعاون في اوربا بتذكرة قاسية بأن الاستقرار هش

بسبب القمع المأساوي للحريات والطموحات الديمقراطية في بولندا • وتم تذكير العالم ، مرة ثانية ، بأن الوجه الحقيقي للشيوعية المفروضة على أوروبا الشرقية إنما هو القوة ، وأنها تصلح لا خضاع حياة وعقول الشعوب ولكنها لا تقوى على البقاء في مجتمع يمكن أن تمارس فيه الحرية والا اختيار الحر •

وفي وقت أصبح فيه عدد يزداد بشكل خطير من الناس على بينة من الخطر الذي ينطوى عليه اضافة الصبغة العسكرية على المجتمع وتكدس الاسلحة النووية وامكانية انتشارها بوجه خاص ، ويريدون عمل شيء لوقف هذا الخطر نجد أن الاسباب الرئيسية للتوتر والصراع تزداد كثافة وتجعل الحلول أكثر استعصاء •

ومع ذلك لا بد من ايجاد علاجات لهذه التوترات والصراعات • والسويد ستواصل العنادة باتخاذ تدابير موسعة لبناء الثقة تستهدف الحد من الارتياح والشكوك والمخاوف فيما بين الامم وزيادة التفتح في العلاقات الدولية ودعم حرية الشعوب •

وهذا ضروري لا بسبب الآثار الوخيمة المترتبة على الاوضاع السياسية الجارية فحسب ولكن ايضا للآثار اللاحقة التي تخلفها حالات التوتر والصراع على سباق التسليح الذي يعتبر في حد ذاته عاملا من عوامل زيادة حالات التوتر والصراع •

ويتجلى واحد من مظاهر هذه الآثار ولعله أهمها في الاتجاه الحالي للبحث العسكري والتكنولوجيا العسكرية • فانهما يسيان في المظهر الراهن في اتجاهات قد تؤدي ان لم توقف ، في غضون عقد من الزمن الى اعتبار تحديد الاسلحة ناهيك عن نزع السلاح ضربا من المحال • وعلى الرغم من ان هذا قد يكون هو رغبة دعاة التسليح وهي رغبة ليست بالخفية ، فانه طريق لا يمكن ان يفضي سوى الى عدم الاستقرار بشكل يدعو الى الفرغ والى تقليص للامن • وتاريخ نزع السلاح يزخر بالفرص الضائعة وبما يسمى بأوراق المساومة ، التي لا تعدو أن تكون سوى قطع من المعدات العسكرية لا يمكن مقاومة اغرائها متى تم تطويرها • فالناقلات العائدة ذات الرؤوس المتعددة فردية التوجيه (ميرف) كانت في وقت من الأوقات احدى هذه السلع موضع التفاوض • فأصبحت الآن سعة بارزة في تكنولوجيا القذائف التسيارية • وقد اقلحت الجولة الثانية من محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية في وضع حد لعدد ها لكن الفشل المحزن الذي صادف التصديق على المعاهدة قد يفضي الآن الى زيادة تجزئة الرؤوس الحربية الامر الذي قد يثبط لا الجهود الدفاعية فحسب بل وكذلك تحديد الاسلحة •

وتكنولوجيا القذائف الانسيابية الجديدة نذير شر أفضح في هذا الصدد • اذ أن هذه القذائف قد تصبح ، نظرا لصغر حجمها وقدرتها على نقل الاسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل وكذا الاسلحة التقليدية ، سلاحا باعثا الى حد كبير على عدم الاستقرار ، خاصة اذا ما تم ، على نحو ما تبينه الخطط ، ونزع هذا السلاح باعداد كبيرة على منصات اطلاق متنقلة وتحرك بسرعة تتجاوز سرعة الصوت • وعلاوة على ذلك ، فان خواصها كجسم طائر وأماكن وزعها الممكنة قد تؤثر أيضا وبشكل سلبي على أمن وسيادة الدول المحايدة ودول عدم الانحياز • وأخيرا ، قد يستعصي هذا السلاح ، من وجهة نظر تحديد الاسلحة ، على التحقق بقدر كاف • لهذه الاسباب جميعها ، تمثل تكنولوجيا القذائف الانسيابية قفزة كمية بحسن تجنبها نظرا لعواقبها الوخيمة • ويكون ممن دواعي السخرية حقا أن يكون نفس اولئك الذين يعدون ، لاسباب معقولة في معظمها ، من أشد التحسين لا تخاذ تدابير تحقق مشددة في ميدان نزع السلاح ، هم الذين قد يحبطون جهود

نزع السلاح وتحدد الأسلحة على الصعيد الدولي أو يجعلونها على الأقل شبه عقبة وذلك بمراحتهم على القذائف الانسيابية التي تستعص على التحقق • وتجدر الإشارة ، عرضا ، إلى أن الميزة العسكرية التي تتبعها هذه القذائف تعتبر ، بطبيعة الحال ، مؤقتة فقط ، حيث أنها ستتحول بسرعة إلى تخلف حال امتلاك الخصم بناصية التكنولوجيا نفسها • وليس هناك ما يحمل على الاعتقاد بأن هذا الخصم سيمتنع عن فعل ذلك • وهكذا يستمر تصاعد التكنولوجيا العسكرية ومن ثمة سباق التسلح •

ولا بد لكل أمة من الأمم وللمجتمع الدولي من بذل جهود حاسمة للعثور على سبل - يمكن التحقق منها بطبيعة الحال - للتصدي للبحث الانمائي العسكري • فالامر لا يقتصر على إتهام موارد طائلة ، حيث بلغت النفقات الحكومية وحدها عام ١٩٨١ ما لا يقل عن ٤٠ مليار دولار ، لكنه يوشك حاليا على الدفع بنا إلى نقطة العودة ، حيث يغدو تحديد الأسلحة بلا جدوى ويتفاقم شعور الدول بانعدام الأمن وارتباب بعضها في البعض الآخر ويزداد خطورة عما هو عليه الآن • إن البحث عن التفوق التكنولوجي في الميدان العسكري ، وكذلك التفوق العسكري عموما ، طريق مغلقة بالمعنى الحرفي لهذه الكلمة •

وأود أن أشير مجددا في هذا المقام ، كما فعلت منذ سنتين في هذه الهيئة ، إلى حقيقة أن الزمن عنصر حاسم نظرا لسرعة وضخامة تقدم البحث الانمائي في المجال العسكري • ونظرا للمصاعب المتزايدة في التوصل إلى اتفاق بشأن تدابير تحقق تحظى بدرجة كافية من القبول بسبب هذا التقدم المحرز يلاحظ أنه بقدر ما تتأخر هذه المفاوضات والاتفاقات تزداد صعوبة التوصل إلى نتائج • وهناك في هذا المجال زخم ينهني أن تكون جميعا على بينة منه بشيء من الهلع المبرر •

ولا بد من توجيه انذار عاجل للدولتين العظميين ينهني لهذين البلدين أن يقعدا المسؤولية الخطيرة التي يتحملانها ، وهما المسؤولتان عن ٨٥ في المائة من النفقات العالمية على البحث الانمائي في المجال العسكري •

يجب حقا البحث عن سبل ، في مجال التعاون الدولي ، للحد من البحث الانمائي المكرس للأغراض العسكرية الهجومية • فمن الثابت أن منظومات عديدة يمكن أن تكون محل مفاوضات تتسوج بنجاح لغاية مرحلة التجربة لا بعد • والحد من البحث الانمائي العسكري يمكن أن يتحقق عن طريق تدابير تستهدف الحد من المبرر للاتجاهات الجديدة والخطيرة في البحث الانمائي في مجال الأسلحة بغية الحيلولة دون تجربتها ووزعها • وهناك سوابق في هذا المجال مثل معاهدة القذائف التسيارية واتفاقية الأسلحة البيولوجية ، واتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى ، والمحادثات المتعلقة بتكنولوجيا الأسلحة المضادة للتوابع وبعض الحدود المتفق عليها في معاهدة سولت ٢ • وهناك نهج تكميلي آخر وهو الحيلولة دون استخدام بعض المناطق الجغرافية للأغراض العسكرية أو العدائية كما حدث ، بصورة كلية أو جزئية - وأود أن أشدد على وصف الجزئية - بالنسبة للمنطقة المتجمدة الجنوبية والفضاء الخارجي وقاع البحر • إن القذائف الانسيابية جزء هام من المفاوضات التي بدأت مؤخرا بصدد القوات التعبوية النووية • ويجب ، بطبيعة الحال ، الترحيب ببدء تلك المفاوضات على الرغم من أن مناخ الارتباب السائد والذي أشرت إليه منذ هنيئة وتشعب الموضوع لا يجعلنا نثق بالتوصل إلى نتائج مكررة •

ومن ناحية أخرى فإن المحادثات المتعلقة بالحد من الأسلحة النووية ونزع السلاح لها أهمية حاسمة بالنسبة لكافة الأمم • ولا ينبغي أن يسمح بأن تكون هذه المحادثات، الجارية بين الدول العظمى، مرهونة بالتخيرات في العلاقات بين أي مجموعة من البلدان وعليه ينبغي مواصلة بحزم •

ان المفاوضات المتعلقة بالقوات التعبوية النووية لها قيمة سياسية ورمزية كبرى • والتوصل الى اتفاق شامل بشأن الأسلحة المعنية له بالغ الأهمية • وتدل هذه المفاوضات على بادرة جديدة مشجعة على نزع السلاح تتمثل في اشتراك مجموعات عديدة من الرأي العام الحر بشكل أنشط • وهذا يؤكد في الغرب ويمكن أن تكون له بعض الانعكاسات حتى في الشرق • وتم أخيراً تبصر كل فرد يبلغ الجنون الذي ينطوى عليه سباق التسلح النووي وما يلحق الأمم كافة بما فيها الدول الكبرى من عواقب وخيمة لا تحصى • ومن المحرر حقاً أن لا يكون هذا الوعي قد ظهر في وقت سابق حيث ظل الخطر النووي قائماً منذ عقود ، لكن لا يسع المرء سوى أن يرحب به •

ان العبرة من الوضع الراهن تكمن ، فيما يبدو ، في أن التعادل النووي المتقارب بين الجانبين يعني أنهما لا يستطيعان الوثوق تماما في القوة الرادعة لأسلحتيهما النووية • ومحاولة تسديد الضربة الأولى ، وان كانت انتحارية ، لا يمكن استبعادها كلية وهذا يفضي الى محاولات جديدة لتعزيز فرص البقاء وحتى البحث عن التفوق ، أي قدرة مضمونة على تسديد الضربة الأولى ، التي ستسبب عدم الاستقرار • وعلاوة على ذلك ، فان وظيفة الردع المحض التي تؤديها الاسلحة أخذة في التآكل • وهذا مبعثه مذهب الرد المن الذي يجعل نشوب الحرب النووية يبدو أكثر احتمالاً بسبب تشديده على استخدام الاسلحة النووية بشتى الأوجه الانتقائية أو المضاهية الممكنة نظرياً • وهذا يؤدي ، نظرياً ، الى تقوية الردع المحض ومن ثمة يرفع عتبة استخدام الاسلحة النووية وعتبة الحرب ذاتها •

بيد أن استخدام النضريات وحدها في هذا الميدان من أخطر سبل معالجة مشكلة السلم أو الحرب النووية • فبدون التصور الخلاق للحقائق المحسوسة للحرب النووية تصبح النضريات التي تستند الى الحاسبات الالكترونية ، ولعبات الحرب فعلا عوامل في خفض عتبة الحرب • لقد وردت اشارات تعوزها الدقة لا مكانيات استخدام الاسلحة النووية فعلا في الحرب • وربما يصح القول بأن الاتجاهات المتزايدة بشكل مفرغ للتشديد على امكانية استخدام الاسلحة النووية — وهذا خلافا لوصيفة الردع السياسي التي تؤديها — قد تقود عمليا الى خفض العتبة النووية • وقد يجد هذا الاتجاه تنجيما اضافيا في الاعتقاد الخاطئ بأن الحرب النووية ولو كانت انتقائية فيما يزعم يمكن " ربحها " بأى معنى حادف لهذه الكلمة • ومرة ثانية فان التكنولوجيا المتطورة التي أشرت اليها أنفا تجعل هذا التفكير المنحرف أكثر " مصداقية " ولو كان الأساس الذي تقوم عليه مزعما وغير واقعي •

وبما أنه أصبح من الواضح للجميع أنه حتى الضربات النووية المحدودة تكون لها في معظم الحالات عواقب وخيمة ولا يحتمل أن تبقى محدودة ، فان مذهب الرد المن بأجمعه يلقى مقاومة عامة متزايدة • ومن قبيل السخرية أن تكون النتيجة غير المتوقعة للمحاولات الاخيرة المبذولة من جانب كلا الطرفين لزيادة تطوير هذا المذهب عن طريق وزع أنواع جديدة من الاسلحة المتوسطة المدى ، هو تبيان الآثار المتناقضة والمستحيلة لهذا المذهب ككل — ولربما للأسلحة النووية ذاتها •

بيد أن المعضلة الرهية في الحالة الراهنة التي نواجهها هي أنه لا يمكن استبعاد أن تستخدم الاسلحة النووية فعلا في صروف معينة لغرضها التدميري ، لكن الرد سيكون بطبيعة

الحال سريعاً بنفس الدرجة من التدمير • وهكذا يقضي الانسان على نفسه القضاء المبرم والنهائي من خلال تأمينه الدفاع عن نفسه •

ان الحاجة الداعية الي تخلص أوروبا من هذا الوضع الجنوني واضحة ولكن صعبة التحقيق • فما زرع بشيء من الاستخفاف في أوروبا وما حولها طوال العقود الثلاثة الأخيرة لا يمكن ازالته دون أن يطرأ اختلال في توازن الرعب القائم مهما يكن هذا التوازن هشاً وشعباً • وسيلزم ، بالضرورة ، أن تبدأ المفاوضات المتعلقة بالقوى التعبوية النووية بعدد محدود من القضايا • غير أن جميع الأسلحة ، في الميدان النووي ، مترابطة ويزداد ترابطها بحكم تطور التكنولوجيا ، مما يتسبب في طمس الفروق بين الأسلحة التعبوية المتوسطة المدى والأسلحة النووية المركزية الاستراتيجية • وإذا ما أريد أن يكون للنتائج المتوقعة للمبادرات المتعلقة بالقوى التعبوية النووية أى معنى حقيقي فلا بد من توسيعها في وقت لاحق بحيث تشمل فئات أخرى من الأسلحة التعبوية النووية وناقلايتها وتشعب هذه المسألة واضح لكن لا يمكن تجنبه •

وينبغي أن تبذل ، في هذا السياق ، دونه ابطاء جهود خاصة ، لمعالجة قضية خفض عدد الاسلحة النووية التعبوية بهدف التخلص منها نهائياً • فمهمتها غير واضحة مثلما شهد بذلك الكثير وقائدتها في مواجهة خصم متحرك في ميدان قتال سريع الحركة ، مشكوك فيها اذا كان المفروض الا يعهد الى المستويات القيادية الادنى باستخدامها مع ما فيه ذلك من مناقضة للاعتقاد السائد بأن هذه مسألة منوطة بأعلى المستويات ، ومن ثم تستغرق عملية اتخاذ القرار وقتاً طويلاً • ومن ناحية أخرى ، اذا كان المفروض أن يكون استخدام الاسلحة التعبوية موكولاً الى القواد المحليين ، فان هذه الاسلحة تصبح اداة خطيرة للوقوع في الفخ ، ويمكن أن تفضي الى خفض العتبة النووية بمسار كبير وتدفع الى التصعيد حتى الحرب النووية الكبرى •

وعلى هذا النحو ، فان الأسلحة النووية التعبوية سواء كانت نيوترونية أو غيرها عد بمثابة الفائدة العسكرية الموثوقة وتشمل أخطاراً واضحة بالتصعيد • ولذلك ينبغي أن تصبح بالتدرج أهدافاً أولية للمفاوضات • ولا شك في أن مسألة التحقق هي مصدر من مصادر تثبيط العزائم بصورة خاصة ، وربما تعذر تصور أن فى الامكان الا هتداء الى حلول لا ترتضى التخلص من هذه الأسلحة وتكون مرضية • ولضمان التوازن العسكرى ينبغي أن يقترن نزع السلاح النووى بتخفيضات متوازنة مناسبة فى الأسلحة التقليدية •

وأخيراً قد تكون المفاوضات المتعلقة بالقوى النووية التعبوية غير ذات مغزى ما لم ينظر اليها فى الاطار العام للأسلحة النووية الاستراتيجية • ولذلك فان أملنا وطيد فى أن تستأنف فى القريب محادثات الاسلحة النووية الاستراتيجية بهدف الحفاظ على ما يمكن انقاذه من حطام الجولة الثانية من محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، وكذلك لغرض العمل صوب التخفيض بشكل دائل من ترسانات القدرة الاستراتيجية الضخمة على التدمير لدى الدول العظمى ويترتب على ما قلته آنفاً أن السويد ترى أن هناك ضرورة ملحة للعثور على سبيل لوقف ادخال المزيد من التحسينات والابتكارات التكنولوجية فى تكنولوجيا الاسلحة النووية وناقلايتها •

ومجمل هذه الأفكار ، باسيادة الرئيس ، أنه نظراً للتطورات السريعة الأخيرة التى شهدت فيها تكنولوجيا الاسلحة يعتقد اجمالاً أن دور الاسلحة النووية بوصفها أدوات عسكرية ، وتبعاً لذلك سياسية ، قابلة للاستخدام فى أزمة ما ، أصبح فيما يبدو ، محل ريب لعدة أسباب ليس أقلها موجبات

الاحتجاج بعيدة الأثر على هذه الأسلحة بالذات • ومذهب " الرد المرن " بأسره غدا ، فيما يبدو ، محل تشكك نظرا للخطر المسلم به عموما والمتثل في التصعيد على نطاق واسع • ومن ثمة تكون موثوقية " الهادئ بالاستخدام " مهددة تهددا خطيرا • وفي الوقت نفسه تزداد ، فيما يبدو ، أهمية دور الأسلحة التقليدية • ومن ثم تعزز أهمية تدابير بناء الثقة المتخذة على نطاق واسع •

ويبدو أن من الضروري تذكير كل فرد بالدور الحاسم المعكول الى لجنة نزع السلاح في جميع جوانب مفاوضات نزع السلاح • فنزع السلاح النووي في جميع جوانبه - الذي كان في الماضي مقصورا على الدول الحائزة للأسلحة النووية - بند ذو أولوية عالية في جدول أعمال لجنة نزع السلاح ، وفقا لما تنص عليه الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح • ولذلك فإن من الأهمية القصوى الربط بين أعمال لجنة نزع السلاح والمفاوضات الجارية أو المتعلقة بين الدول الكبرى أو الكتل العسكرية فيما يتعلق بكافة جوانب نزع السلاح النووي •

وأنتم الآن الى بند يتكرر ادراجه كل سنة في جدول أعمال لجنة نزع السلاح وهو الحظر الشامل للتجارب النووية • لقد كانت مسألة وضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية معروضة على هيئة التفاوض المتعددة الأطراف في جنيف منذ بداية أعمالها • لكن نظرا للمقاومة العنيدة لبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية حبل ، كما نعلم ، بين لجنة نزع السلاح وبين مجرد البدء في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية • وقد ذكرت في مناسبات عديدة ، كغيري من الزملاء العددين المجتمعين حول هذه المعاهدة ، أن استخدام قاعدة توافق الآراء بغية الحلولة دون انشاء هيئات فرعية لا جراه مفاوضات فعالة بشأن بند من البنود المدرجة في جدول أعمال لجنة نزع السلاح اتفق عليه جميع الوفود انما هو ممارسة غير مقبولة • وكما يذكر أعضاء اللجنة قام الوفد السويدي بتأييد المقترحات التي تطالب بعدم تطبيق قاعدة توافق الآراء على المقررات المتصلة بالمائل الاجرائية •

ويغمرني شعور عارم باليأس والاحباط لملاحظة أنه على الرغم من كافة الجهود التي بذلناها تبدد وقضية الحظر الشامل للتجارب النووية اليوم ، أسوأ حالا من أي وقت مضى • فالمحادثات الثلاثية المتعلقة بالحظر الشامل للتجارب النووية ، التي استخدمت في بعض الأوقات ذريعة لمنع لجنة نزع السلاح من أداء واجبها في التفاوض بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية قد علقت منذ ما يزيد على السنة ونصف السنة • ولا تتوفر حتى الآن معلومات فيما يتعلق بمستقبل هذه المفاوضات اذا كانت ستجرى أي مفاوضات •

ان التطورات المستمرة في الميدان النووي تجرز أن التوصل الى معاهدة للحظر الشامل للأسلحة النووية مسألة ملحة اليوم الحاحيا في أي وقت مضى على الرغم من الدلائل التي تفيد بأن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تميل الى اعتبارها " لا قضية " • هذا الرأي لمن يقبل ابدا • فالحظر الشامل للتجارب النووية هام للحلولة دون ادخال المزيد من التحسينات على القدرات القائمة وكذا منع التوصل الى القدرة على التفجير النووي أو ، على الأقل ، جعل القيام بذلك أشد صعوبة • وهذه الحجة قدمت تكرارا على مدار السنين وتبقى صحيحة صحتها في أي وقت • ولذلك تتوقع السويد أن يقبل جميع الأطراف الآن القيام في وقت مبكر من هذه الدورة ، بانشاء فريق عامل يعنى بمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ويمنح سلطات كاملة للتفاوض بشأن كافة الجوانب المتصلة بهذه المعاهدة •

أما فيما يتعلق بمسألة التحقق من معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية فإن فريق الخبراء المعني بالظواهر الاهتزازية يقوم في الظرف الراهن بوضع نظام دولي لرصد الظواهر الاهتزازية في إطار معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية • وهذا العمل برهن بوضوح على أن مسألة مراقبة معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية يمكن أن تحل من وجهة النظر التقنية •

وفي هذا السياق ، أود الإشارة إلى إمكانية تحديد بعض التفجيرات النووية بواسطة تحليل عينات من النشاط الإشعاعي المحمول جوا • بل توجد فعلا اليوم بعض المحطات في أنحاء من العالم التي يتم فيها جمع وتحليل النشاط الإشعاعي المحمول جوا • ولعل إمكانية تنظيم هذه المحطات والمحطات المقبلة في إطار شبكة للمراقبة الدولية للنشاط الإشعاعي المحمول جوا جديدة بالنظر • وهذه الشبكة من شأنها أن تشكل ، ولا شك ، طريقة إضافية فعالة ورخيصة للحصول على معلومات تتعلق بالتجارب النووية وأشكال أخرى من الأنشطة النووية الخفية • ونحن مقتنعون ، بالإضافة إلى ذلك بأن مثل هذا النظام من شأنه أن يبسر الحصول على معلومات أوضح بكثير حول بعض الظواهر المشتبه بها ، مثل تلك التي حدثت في الجنوب الأفريقي في ٢٢ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ • ويرى الوفد السويدي أن هذه المسألة ينبغي أن تنظر فيها لجنة نزع السلاح في إطار مناسب • ولذلك نعترم تقديم ورقة عمل في هذا الصدد •

إن الأسلحة النووية تشكل خطرا على الإنسانية لا يمكن إزالته إلا بالتخلص من هذه الأسلحة • ولذلك فإن نزع السلاح النووي هو شغلنا الشاغل في زماننا • وبما أن حظوظ التقدم السريع في مجال نزع السلاح النووي تكاد تكون معدومة ، فقد يكون من المفيد النظر في بعض الترتيبات الأخرى للحد من خطر اندلاع حرب نووية • بيد أنني أود التوضيح بأن مثل هذا الترتيب لا يحل محل نزع السلاح النووي •

ثم إن الطابع جد المعقد والحساس تكنولوجيا لمنظومات الأسلحة النووية هو في حد ذاته مصدر من مصادر القلق الدائم • فهناك على الدوام احتمال تطور مجرد الخطأ التقني فسي هذه المنظومات أو القصور الإنساني إلى اندلاع حرب نووية • والحاجة الداعية إلى اتخاذ تدابير للحد من مثل هذه المخاطر واضحة للعيان • وقد وقعت بالفعل حوادث كثيرة •

وقد بذلت في الماضي بعض المحاولات الهادفة إلى الحد من مخاطر الحرب النووية عن طريق الخطأ أو الحسابات المغلوطة • وحسبنا الإشارة إلى الاتفاقات المبرمة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي فيما يتعلق " بالخط الساخن " ، " إجراءات الحوادث " ، " وتقادي الحرب النووية " وبعض الأحكام المدرجة في اتفاقات " سولت " المتصلة بوجه خاص بمسائل التحقق الوطنية • وهناك عنصر أساسي مشترك بين جميع هذه الاتفاقات وهو وجوب المحافظة على خط اتصال يعتمد عليه ويوثق به بين الدول الحائزة للأسلحة النووية •

وقد مت ، على مر السنين مقترحات للحد من خطر الحرب النووية عن طريق حظر أو تقييد استخدام الأسلحة النووية • وأشهر المفاهيم المقترحة في هذا السياق هي حظر البدء باستخدام هذه الأسلحة والحظر الكامل على استخدام الأسلحة النووية • لكن المشكلة في هذه المقترحات المهمة تتمثل ، كما هو معروف جيدا ، في أنه لم يتسن التوصل إلى اتفاقات بشأن الأسس التي تبني عليها هذه الأفكار نظرا للاختلاف السائد في المذاهب العسكرية للدول الحائزة للأسلحة النووية ولا نعدام الثقة المتأصل فيها •

فقد اعتمدت الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين بتوافق الآراء قراراً تطلب فيه من كافة الدول الحائزة للأسلحة النووية تقديم آرائها ومقترحاتها لضمان تجنب حرب نووية • ونظراً لانعدام أي نتيجة ملموسة في مجال نزع السلاح النووي أعتقد ان شعوب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وشعوب الدول الحائزة للأسلحة النووية ذاتها لها الحق في معرفة التدابير الإضافية التي تستعد الدول الحائزة للأسلحة النووية لاتخاذها بغية الحد من خطر حرب نووية • وهذه المسألة في نظر الوفد السويدي ملحة ونرى أن من الأهمية بمكان أن تمثل كافة الدول الحائزة للأسلحة النووية لطلب الجمعية العامة القاضي بتقديم وجهة نظرها في هذا الصدد •

وهناك عدد من القضايا التي أشرت اليها في معرض بياني ذات صلة واضحة بهذا السياق • لا بد من الكف عن قمع الأمم وحقوق الشعوب والأفراد مهما تكن الأسباب ، لان ذلك يخلق آموراً منها تصاعد التوتر والمجابنة بين الدول العظمى • ويجب المضي بحزم في محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ، والمفاوضات المتعلقة بالقوات النووية التعبوية والمقترح الداعي الى تنظيم مؤتمر يكرس لنزع السلاح في أوروبا وذلك بهدف الحد من الأسلحة بشكل أكبر وتعزيز الثقة • ويجب السعي الى فرض قيود ، ما أمكن ، على تكنولوجيا الأسلحة الجديدة • عدم الاستقرار بمراقبة وكبح البحث الانمائي العسكري • ويجب بذل جهود جبارة من أجل وقف الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية • وفي الوقت الذي يتم فيه السعي لتحقيق هذه الغاية ينبغي اتخاذ تدابير موازنة للتقليل من أخطار الحرب النووية الناتجة عن خلل على الصعيد بين الوطني والدولي • والجهتسوود المتضاربة في هذا الاتجاه من أجل خلق شبكة قوية من العلاقات المتبادلة والترابطة يمكن لها أن تقطع شوطاً بعيداً في طريق تعزيز الاستقرار في هذا العصر النووي •

وفي شهر آذار / مارس من هذه السنة سيكون قد مضى على المفاوضات المتعددة الأطراف من أجل نزع السلاح عشرون عاماً • فما هو نوع الاحتفالات التي يمكننا أن نقيمها ؟ ماذا يمكننا أن نفعل خلال انعقاد دورة لجنة نزع السلاح لعام ١٩٨٢ هذه بغية تلبية مطالب رأي عام عالمي تتسع دائرته بسرعة وتتنامى أهميته وهو ما أسماه جورج كينن مؤخراً بأبرز ظاهرة في بدايات الثمانينات ؟ كيف يمكننا أن نتعاون ، بغض النظر عن المذاهب العسكرية والنظم الاقتصادية والاجتماعية من أجل انقاذ شعوب كوكبنا الوحيد هذا من خطر اندلاع حرب عامة جديدة تفضي ، في هذا العصر النووي الى الدمار ؟

سيكون علينا جميعاً أن نجيب عن هذه الاسئلة ، بكل اخلاص ، باتخاذ اجراءات فعالة اذا كنا نريد أن نجابه منتخبنا وجها لوجه وبضمير مرتاح • فليكن ذلك •

الرئيس : أشكر سعادة ممثلة السويد على بيانها وعلى العبارات اللطيفة التي خصت بها الرئاسة •

لقد انتهى عمليا الوقت المتاح لنا هذا الصباح - وأقترح ، اذا وافقت اللجنة ، تعليق الجلسة العامة الآن واستئنافها بعد ظهر هذا اليوم في الساعة ١٥/٠٠ • فان لم يكن هناك أي اعتراض فنسعى على هذا النحو •

وقد تقرر ذلك •

علقت الجلسة في الساعة ١٣/١٠ واستؤنفت في الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : أعلن استئناف الجلسة العامة الخمسين بعد المائة للجنة نزع السلاح • وكما اتفقنا هذا الصباح ستستمع اللجنة الآن الى بقية المتكلمين المدرجة أسماؤهم في قائمة هذا اليوم •

السيد اسراييليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية): سيادة الرئيس ، أود أن أهنئكم أولا ، بصفتكم ممثلا لبلد تربطنا به علاقات حسن الجوار منذ سنوات طويلة ، لتسلمكم مهام رئاسة لجنة نزع السلاح لشهر شباط / فبراير • وأمل أن يكون هذا الشكر مشرا و متميزا بالتقدم في مختلف النقاط المدرجة في جدول أعمالنا • وفي الوقت ذاته ، أود أن أرحب بزملائنا الجدد في لجنة نزع السلاح بمناسبة بدء عملهم في هذه اللجنة التي تعتبر الجهاز الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض حول نزع السلاح •

كما أود أن أعرب لسفير هولندا ، السيد فاين ، عن تمنياتي له بالنجاح في المنصب الهام والجديد الذي سيتسلمه في عاصمة بلاده •

واسمحوا لي ، أخيرا ، أن أعبر عن أحر التعازي بوفاة السفير الايطالي ، السيد كورديرو دي مونتينيمولو •

تتعد الدورة السنوية للجنة نزع السلاح ، التي بدأت اليوم ، في وقت بالغ الخطورة بالنسبة لمستقبل تطور العلاقات الدولية ، وبالنسبة للجنس البشري بأسره • ويؤسفنا أن نلاحظ مزيدا من التدهور في المناخ الدولي ، وارتفاعا في خطر الحرب ، وتفاقما في التهديدات لحريية الشعوب واستقلالها ، نتيجة لسياسة الضغوط المكثفة التي تتبعها القوى الامبريالية • ان هذه السياسة تتعارض مع الانفراج وتهدف الى تحقيق التفوق العسكري والا خلال بالتوازن القائم لصالح الغرب ، وهي تشكل السبب الرئيسي لتفاقم التوتر الدولي في السنوات الأخيرة • وهناك قلق خاص يسببه تجدد سباق التسلح ، وخاصة في الميدان النووي ، وتطوير أنواع منظومات جديدة من السلاح وادخالها في ترسانات الدول ، والازدياد المستمر في النفقات العسكرية •

وبخية تبرير السياسة الهادفة الى زيادة الأسلحة النووية ، قدمت حجج ترتكز على أفكار اطلقت عليها تسميات من نوع " الحرب النووية المحدودة " ، أو "الضربة النووية" "الوقائية" أو " الاستعراضية " أو غيرها • والهدف من هذه الحجج هو محو التمييز بين الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية ، ورفع الحواجز الاخلاقية والسياسية التي تحول دون استعمال الأسلحة النووية ، واقرار السماح باستعمالها في الضربة الأولى •

ويجري ترسيخ الاعتقاد في الرأي العام العالمي بأن حربا نووية " محدودة " ، يزعم انها لن تدمر الا الأهداف العسكرية للعدو ، سوف تكون انسانية ومقبولة بموجب الشروط الحديثة ، وتفسح المجال لتجنب كارثة نووية شاملة • ولا يحتاج المرء أن يكون مخططا عسكريا ليدرك كم هذه الحجج واهية • ان الذين يدعون وضع مثل هذه النظريات العسكرية ، اذ يقترحون شن حرب نووية وفقا " لقواعد " معينة محددة سلفا تقضي بأن تنفجر القذائف النووية بطريقة " مهذبة " ، أي لبس فوق المدن بل فعلى الأهداف التي سيعتبر من المناسب لهم تسميتها أهدافا عسكرية ، يضعون أنفسهم في موقف يتناقض تناقضا تاما مع الواقع •

أما الدول الاشتراكية ، فهي مقتنعة بأن " الحرب النووية لا يمكن أن تكون محدودة " . هذا ما أعلنه البيان الصادر عن دورة لجنة وزراء خارجية الدول الأعضاء في معاهدة وارسو بتاريخ ٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ .

ويرى الاتحاد السوفياتي ان محاولة تغلب فريق على الآخر في سباق التسلح وارتقاب النصر في حرب نووية هما ضربان من الجنون الخطر . وفي شهر تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨١ ، قال السيد ليونيد بريجنيف ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ورئيس مجلس رئاسة السوفيات الأعلى في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية : " ان البدء بحرب نووية على أمل الخروج منها بالنصر ليس ممكنا الا لمن قرر الانتحار . ومهما تعاظمت قوة المعتدي ، وأيا كانت الطريقة التي يختارها للبدء بالحرب النووية ، فإنه لن يتمكن من تحقيق أهدافه . فالانتقام سيتبع ذلك حتما " .

وفي جميع أنحاء العالم ، يزداد الاقتناع بضرورة تكثيف العمل لازالة التهديد بكارثية نووية . ان التظاهرات الجماهيرية المعادية للحرب والمعادية للصواريخ والمؤتمرات الشعبية المؤيدة للسلم ونزع السلاح في بلدان أوروبا وغيرها من مناطق العالم قد أصبحت سمة هذا العصر .

ان مسألة كيفية انقاذ العالم من الانزلاق نحو الحرب النووية كانت أيضا موضع بحث مركز أثناء الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت مؤخرا . وقد أدينت ، خلال الدورة ، مختلف النظريات والمفاهيم المتعلقة باستعمال الأسلحة النووية ، وعلى رأسها نظريات " الاستعمال المحدود أو الجزئي للأسلحة النووية " ، ماذا انها تؤدي ، كما أشير في أحد قرارات الجمعية العامة ، الى تجديد التصعيد في سباق التسلح .

فالسياسة الامبريالية الرامية الى زيادة تصعيد سباق التسلح ، والتي أدت الى تعقيد العلاقات بين الدول ، كانت موضع انتقادات مبدئية من قبل غالبية كبيرة من الوفود . ولقد شدد المشتركون في الدورة على ان هذه السياسة تدفع بالشرق والغرب الى المجابهة ، وبالتالي فانها تخلق خطرا كبيرا ، بما فيه امكانية اندلاع حرب نووية . كما تميزت الدورة الأخيرة بمناقشة كثيفة للمشكلات الملحة للحرب والسلام . ويمكن القول انه لم يتمتع أي وفد من الخوض في هذا النقاش الأساسي المتصل بمستقبل البشرية . وليس من باب المصادفة أن تكون الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اعتمدت ، في دورتها السادسة والثلاثين ، عددا من القرارات حول الحد من سباق التسلح وحول نزع السلاح يعتبر رقما قياسيا في تاريخ الأمم المتحدة بأكمله وكانت نسبة مهمة من هذه القرارات قد اقترحت من جانب الاتحاد السوفياتي وبلدان اشتراكية أخرى .

ان نظرنا الى هذا الواقع تختلف عن نظرة مثل هولندا ، اذ اننا لانعتبر ذلك مجرد ارضاء رغبة في اعتماد القرارات ، بل تعبيرا عن ذعر جميع الدول ، الكبيرة منها والصغيرة ، الأعضاء في التحالفات وغير المضحاة على حد سواء - بلدان جميع القارات - تجاه الوضع المؤسف في قضية نزع السلاح ، وتعبيرا عن رغبتها في تأدية قسطها في تدعيم السلام والأمن الدولي .

موافقت الجمعية العامة على الاعلان بشأن منع وقوع كارثة نووية ، الذي كان الاتحاد السوفياتي قد تقدم بصودته . وفي هذه الوثيقة ، أعلنت الأمم المتحدة بقوة وعزم ان البدء باستخدام الأسلحة النووية هو أكبر جريمة في حق البشرية . كما ادانت أي مبادئ تجيز البدء باستخدام الأسلحة النووية معتبرة انها تتنافى مع المعايير الاخلاقية الانسانية والمثل السامية للأمم المتحدة ،

ودعت قادة الدول الحائزة للأسلحة النووية أن يتصرفوا بطريقة تؤدي الى ازالة خطر نشوب صراع نووي . ويعتبر الاعلان ، عن حق ، خطوة هامة نحو ازالة خطر نشوب الحرب النووية ، وتدبيراً موجهاً نحو تحسين المناخ الدولي .

وجاء هذا القرار يدعم ويتجاوب مع تطلعات غالبية كبيرة من الدول ، وخاصة الدول غير المحاززة ، والتي تسعى الى حظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ، بوصف ذلك خرقاً لميثاق الأمم المتحدة وجريمة في حق الانسانية ، قبل تحقيق نزع السلاح النووي . واعتمدت قرارات ميمية أخرى في الدورة تبين بوضوح ان الغالبية الكبرى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ترغب في تفضي مزيد من التصعيد في الأسلحة في العالم بأسره .

ان سياسة الاتحاد السوفياتي ، الموجهة نحو استئناف المفاوضات حول الحد من الأسلحة والتي قطعتهما الولايات المتحدة ، وتكثيف المفاوضات الجارية والبدء بحوار حول القضايا التي لم تكن موضع مفاوضات حتى الآن ، قد لاقت أوسع التأييد في الأمم المتحدة . ومن الأهمية بمكان أن تكون جميع الدول تقريباً التي تكلمت خلال الدورة قد أيدت الاستمرار بمفاوضات " سولت " ورحبت بالمحادثات السوفياتية - الأمريكية حول الحد من الأسلحة النووية في أوروبا والتي بدأت في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ . ان عدداً من القرارات بشأن قضايا نزع السلاح التي اعتمدت خلال الدورة تنص على اجراء مفاوضات (سواء في إطار لجنة نزع السلاح أو عن طريق أجهزة أخرى) تهدف الى وضع اتفاقات واتفاقيات ومعااهدات للحد من سباق التسلح .

ولقد سبق وأعلنا أكثر من مرة ، وفي بعض المناسبات ، كان ذلك على أعلى مستوى ، اننا مستعدون لاستئناف الحوار المعلق حول جميع القضايا المتصلة بالحد من سباق التسلح . اننا نعتقد ان استئناف هذا الحوار في أسرع وقت ممكن لا يحقق مصالح المشتركين المباشرين فيهم فحسب ، أي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية ، بل يحقق أيضاً مصالح جميع الدول . ولقد دلت خبرة العمل في لجنة نزع السلاح أكثر من مرة ان الحوار الثنائي حول قضايا نزع السلاح الأكثر الحاحا يساهم في تحقيق تقدم في حلها في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف أيضاً .

اننا نشاطر تماماً رأي السفير المكسيكي ، السيد غارسيا روبليس ، بعدم جدوى الادعاء القائل بوجود ايجاد " ترابط " أو " تلازم " بين قضايا الحد من التسلح وسائر القضايا الدولية . الا اننا نرى ، في الوقت ذاته انه ينبغي ، في الأحوال الراهنة ، تكثيف المفاوضات الجارية الآن في إطار لجنة نزع السلاح تكثيفاً كبيراً . ولقد كررنا مراراً ، بالقول والفعل ، تأكيد اهتمامنا بتكثيف نشاط اللجنة ، ورغبتنا في أن تعالج اللجنة ، بجدية وفعالية ، قضايا نزع السلاح الأكثر الحاحاً . ولقد رغبتنا دوماً في أن تصبح اللجنة أخيراً جيازا حقيقياً للمفاوضات عوضاً عن أن تكون نادياً للمناقشة ، وان تعمل بفاعلية وتجان ، أي بالطريقة التي ينتظرها منها المجتمع الدولي .

وغبما يخص ادعاء السيدة ثورسون بأن بعض الدول " تضعف وتنسف " المفاوضات المتعددة الأطراف ، فان الحقيقة هي العكس تماماً فيما يتعلق بالاتحاد السوفياتي . ان وفد الاتحاد السوفياتي لم يأت فارغ اليدين الى هذه الدورة . ونود ، في هذا البيان ، أن نعرب بايجاز عن موقفنا حول البنود الرئيسية المدرجة في جدول أعمال لجنة نزع السلاح .

ان ميثمة كبح سباق التسليح النووي والغاء تجديد الحرب النووية تتسم ، في الوقت الحاضر ، بضامح الالاح الخاص . ان موقف الاتحاد السوفياتي والبلدان الاتراكية الأخرى آزاء هذه القضية قد عرر في الوثيقة CD/4 المقدمة الى لجنة نزع السلاح في عام ١٩٧٩ . وتقترح الوثيقة البدء دون ابطاء بمفاوضات لوقف انتاج الأسلحة النووية وتخفيض المخزون منها تخفيضا تدرجيا الى أن تتسم ازالتها بصورة كاملة . ومن المؤسف ان سياسة الاعاقه التي اعتمدها بحمر الدول قد حالت دون تطبيق توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة بانشاء فريق عامل في اطار اللجنة يخصص لدراسة موضوع نزع السلاح النووي ، وبالتالي لم تبدأ حتى الآن المفاوضات المتعلقة بهذه القضية . اننا نؤيد انشاء جتاز خاص تابع للجنة والبدء بالمفاوضات المناسبة طبقا للقرار ٩٢/٣٦ حاء السذى اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والثلاثين ، بعنوان " الأسلحة النووية من جميع جوانبها " . ونظرا لطابع الأولوية والأهمية الذى تتسم به قضية كبح سباق الأسلحة النووية ، فإنه ينبغى أن تدرس اللجنة امكانية انشاء لجنة فرعية خاصة مخصصة لقضايا نزع السلاح النووي .

ومن بين مجموعة قضايا نزع السلاح النووي ، تبرز قضية بالغة الالاح ، ألا وهي قضية الحظر التام والشامل لتجارب الأسلحة النووية . ان حظر جمع تجارب الأسلحة النووية سوف يجعل من المستحيل عمليا تحسين هذه الأسلحة أو تطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية كالسلاح النيوتروني . ان مثل هذا الاجراء قد يؤثر تأثيرا ايجابيا على خلق مناخ دولي يسهل ايجاد حل للعديد من مشكلات نزع السلاح النووي .

وكما تعلمون ، فان مجموعة البلدان غير المنحازة والمحايدة قد قدمت اقتراحا بانشاء فريق عامل داخل اللجنة يخصص للتفاوض بشأن وضع معاهدة ملائمة . ولقد تكلم اليوم ممثلو المكسيك والسويد وهولندا حول هذا الموضوع . اننا لا نعارض هذا الاقتراح ، ونرى انه ينبغى أن تدرس اللجنة هذه القضية التي تحظى بالأولوية .

وفيما يخص المفاوضات الثلاثية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة حول قضية الحظر التام والشامل لتجارب الأسلحة النووية ، فان الاتحاد السوفياتي يؤيد الاستئناف الفوري لهذه المحادثات ، وهو مستعد لبذل كل ما في وسعه لاتمامها بنجاح . لكن الطرفين الغربيين يحولان ، مع الأسف ، دون استئناف هذه المحادثات .

ان شعوب العالم قلقة بنوع خاص بشأن قرار الولايات المتحدة بانتاج ووزع الأسلحة النووية النيوترونية ، وقد كررت تأكيد قلقها هذا في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة .

ان تنفيذ هذا القرار يهدد البشرية بخطر متزايد ، ويؤدى الى بروز وسيلة جديدة للابادة الجماعية في ترسانات الدول ، ويفتح مجالات واسعة جديدة لسباق التسليح .

ونود أن نتدد ، مرة أخرى ، على ان هذه القضية تتسم بأهمية والحاج استثنائيين لارتباطها مباشرة بالأمن الدولي ونزع السلاح . ان القرار ٩٢/٣٦ كاف الذى اتخذته الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين قد رجا من لجنة نزع السلاح " البدء دون ابطاء فسي مفاوضات تجرى في اطار تنظيمي ملائم بغية عقد اتفاقية بشأن حظر انتاج وتخزين ووزع واستخدام الأسلحة النيوترونية النووية " . اننا نلح بالمطالبة بانشاء فريق عامل تابع للجنة نزع السلاح لاجراء

المفاوضات المتتالية أيضا • ان الأساس لجذع المفاوضات موجود فعلا • انه مشروع الاتفاقية الدولية للملائمة الذي تقدمت به البلدان الاشتراكية في عام ١٩٧٨ • وهذا هو بالذات ما يدعو اليه القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة •

ستحتفل البشرية في هذا العام بالذكرى الخامسة والعشرين لنداء استكشاف الفضاء الخارجي ، وهو أحد أكبر إنجازات العلم والتكنولوجيا في هذا القرن • ولكن الفضاء الخارجي لم يعد ، مع الأسف ، ميدانا تبتذل الدول فيه جيودا سلمية لاستكشافه واستخدامه ، بل أصبح أيضا حلبة مجابية عسكرية متزايدة •

ومنذ بداية عصر الفضاء ، والاتحاد السوفياتي يطالب بالحاح ، ولا يزال مستمرا في مطالبته هذه ، بأن يبقى الفضاء الخارجي الى الابد خاليا ونظيفا من أي أسلحة ، وألا يصبح حلبة جديدة لسباق التسلح ومصدرا لتأزيم العلاقات بين الدول • وفي رأي بلدنا ان عقد معاهدة بشأن حظر وضع أي نوع من الأسلحة في الفضاء الخارجي سوف يساعد على تحقيق هذه الأهداف • ان مشروع هذه المعاهدة الذي قدمه الاتحاد السوفياتي الى الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة يمكن أن يستخدم أساسا للمفاوضات •

واننا لن نعارض أن تشمل مهمة الفريق العامل أيضا التوصيات الواردة في قرار الجمعية العامة ٩٧/٣٦ جيم المتعلق بالتفاوض حول عقد اتفاق بشأن حظر الشبكات المضادة للتوابيح الاصطناعية • وفي الوقت ذاته ، يجب أن يكون واضحا ان المهمة الرئيسية التي تواجه اللجنة هي حل كامل مشكلة وقف سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، وبالتالي فان قضية الشبكات المضادة للتوابيح الاصطناعية يجب أن تدرس في اطار سائر الاجراءات الرامية الى تحقيق هذا الهدف •

وفي هذا الوقت بالذات ، حيث يدفع العالم الى تصعيد جديد وحظر لسباق الأسلحة الكيميائية ، ترتدي قضية حظر الأسلحة الكيميائية أهمية كبرى • ولقد أنجزت اللجنة ، في العام الفائت ، مقديارا كبيرا من العمل في هذا الاتجاه • اننا نؤيد تكثيف جهود اللجنة في هذه القضية وتنفيذ القرارين ٩٦/٣٦ ألف وباء اللذين اعتمدهما الجمعية العامة • وفي رأينا انه ينبغي أن تتخذ اللجنة تدابير عاجلة لمنع انتاج ووزع أجيال جديدة من الأسلحة الكيميائية ، وخاصة الأسلحة الثنائية ، وكذلك منع وزع الأسلحة الكيميائية في البلدان التي لا توجد فيها الآن مثل هذه الأسلحة • وفيما يخص مهمة الفريق العامل المعني ، أوصلت البلدان الاشتراكية في العام الفائت بوجوب توسيعها • واننا نعتقد بأن المهمة الجديدة للفريق العامل يجب أن تتضمن امكانية البدء ، أخيرا ، بوضع مشروع الأحكام الفعلية للاتفاقية •

وللسنة الثالثة على التوالي ، لا يزال الاقتراح السوفياتي الامريكى المشترك بشأن حظر الأسلحة الاشعاعية مطروحا على مائدة التفاوض في لجنة نزع السلاح • ومنذ زمن بعيد ، ينتظر منا الفراغ من اعداد نص متفق عليه مثل هذه المعاهدة • وقد أعيد تأكيد ذلك في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٩٧/٣٦ باء الذي تضمن نداء موجها الى لجنة نزع السلاح بأن تواصل المفاوضات بخية الانتباه من وضع معاهدة ملائمة لعرضها على الجمعية العامة للأمم المتحدة فسي دورتها الاستثنائية الثانية الحكرسة لنزع السلاح • ان الانتباه من وضع معاهدة بشأن حظر الأسلحة الاشعاعية لن يكون اسيا ما فعليا في انجاز ميمتات اللجنة وحسب ، بل سيرتدي أهمية كبيرة كخطوة قطعت في اتجاه ايجابي في ظل الوضع الدولي الحالي المتدهور •

ان العثبة الرئيسية في طريق الاتفاقي حول المعاهدة هي قضية الالتزام بعدم الاعتداء على المنشآت النووية المدنية • ولقد سبق وأطنا مرارا اننا لانحازر وضع اجراءات دولية للحؤول دون الاعتداء على المنشآت النووية المدنية • لكن يتوجب إيجاد الحل خارج اطار المعاهدة المتعلقة بالأسلحة الانشاعية • واننا مستعدون للبحث عن حل مقبول لهذه القضية بالتعاون مع البلدان المعنية •

أخيرا ، أود التطرق الى قضية وضع برنامج شامل لنزع السلاح • اننا ممتعة خاصة ارتقابا للدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح • وسوف تعطى مناقشة البرنامج واعتماده في الدورة الاستثنائية زخما جديدا للمفاوضات الجارية حول القضايا الخاصة بالحد من الأسلحة ونزع السلاح وتسهم في تحسين الجو السياسي •

وتتبع نظرة الاتحاد السوفياتي الى البرنامج الشامل لنزع السلاح من الاقتناع بأن سباق التسلح يمكن ويجب وقفه • وبغية القيام بهذه المهمة ، يتوجب وضع وتنفيذ برنامج يتكون من تدابير عاجلة وجذرية من شأنها ليس فقط أن توقف سباق التسلح في اتجاهات محددة ، بل أيضا أن تعبد الطريق أمام الهدف الرئيسي الذي هو نزع السلاح العام والكامل • وفي نظرنا ان البرنامج الشامل لنزع السلاح يجب أن يتكون من مجموعة متفق عليها من التدابير الموجبة نحو وقف سباق التسلح وتحقيق النزع الفعلي للسلاح بصورة تدريجية في اطار حقبة محددة من الزمن • وينبغي أن يؤدي تنفيذه الى الحفاظ على الانفراج الدولي وترسيخه ، والى تدعيم أسس التعايش السلمي بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة ، والى تنمية الثقة والتعاون فيما بينها •

واننا ، اذ نعلق أكبر أهمية على وضع تدابير ملموسة في حقل نزع السلاح ، نعمل أيضا على أساس ان البرنامج الشامل لنزع السلاح موجه نحو المستقبل • ان الجيل الحالي يجب أن لا يكتفي بتأمين حياة سلمية خلال العقود المتبقية من هذا القرن ، بل عليه أن يكفل دخول الانسان في السنوات اللفية الثالثة بأفضل شروط السلام والأمن العام •

ان نجاح مناقشات لجنة نزع السلاح ، وخاصة في دورتها الحالية ، سوف يتوقف ، من نواح عدة ، على التنظيم الرشيد لعمليا • وفي العام الفائت ، عرضت البلدان الاشتراكية آراءها مفصلة حول كيفية زيادة فعالية عمل اللجنة وتحسين تنظيها • وقدمت وثيقة حول هذا الموضوع (CD/200) • ان الملاحظات التي تضمنتها تلك الوثيقة تعرب ، الى حد بعيد ، عن وجهة نظرنا في النهج الواجب اتباعه في تنظيم عمل الدورة الحالية • ولقد استمع الوفد السوفياتي باهتمام الى بيان سفير هولندا بهذا الشأن ، ولاحظ الوفد مع الارتياح تقارب وجهات نظرنا من عدة جوانب •

ويبدو لنا ان قضية تجديد ميثاق الفرقة العاملة التي كانت قائمة في الماضي يجب أن يدرس في ضوء فعالية العمل الذي قامت به وامكانيات توجبها الى عقد اتفاقات • وفي الوقت ذاته ، اننا نؤيد انشاء أجيعة فرعية للجنة تتناول المشكلات الملحة كحظر تجارب الأسلحة النووية ، ووقف سباق التسلح النووي ، وحظر وضع الأسلحة من أي نوع كانت في الفضاء الخارجي ، وحظر انتاج وتخزين ووزع واستخدام الأسلحة النيوترونية النووية ، وعدم اقامة الأسلحة النووية على أراضي الدول التي لا توجد فيها مثل هذه الأسلحة في الوقت الحاضر • كما نؤيد انشاء فريق خبراء مخصص لدراسة مسألة الانواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل •

وفيما يخدم موعد انتهاء الجزء الربيعي من دورة اللجنة ، فإننا نرى وجوب الافادة من الوقت المعطى لنا افادة كاملة . ويجب ألا يخيب عن بالنا ان الفترة الحالية من دورة اللجنة هي الأخيرة قبل الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح التي ستعقد في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، والتي سبتوجب علينا أن نقدم فيها ، اذا جاز التعبير ، الحساب عن عمل اللجنة طيلة الأربعة سنوات الماضية . وربما صح القول ان جعبة اللجنة لم تكن فارغة طيلة العشرين سنة التي انقضت منذ انشائها مثل ما هي فارغة الآن . لكننا نود الاستمرار في الأمل بأن اللجنة ستتخذ ، خلال فترة الشهرين ونصف الشهر المتبقية ، خطوات هامة في الاتجاه الصحيح ، وتبدأ بالمفاوضات حول أهم جوانب نزع السلاح ، أي الحد من الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي . ونأمل أن تتجسس اللجنة في وضع مشروع برنامج شامل لنزع السلاح . واننا متأكدون من أن هناك أساسا كافيا لانتهاء العمل حول مشروع المعاهدة بشأن حظر الأسلحة الاشعاعية . كما يمكن ، على الأقل ، وضع الصيغة الأولية لبعض الأحكام الهامة في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ، والبدء بالمحادثات حول الحد من سباق التسلح في الفضاء الخارجي . وباختصار ، أيها السيدات والسادة ، ان الوقت قصير والعمل أمانا كثير .

ومن جيتنا ، نود التأكيد بأن الوفد السوفياتي لن يألو جهدا للمساعدة على تحقيق نتائج ثمرة في الدورة الحالية للجنة .

وغالبا ما يقال ان قضايا نزع السلاح تتوقف ، في القسم الأكبر منها ، على الارادة السياسية للدول وهذا صحيح . وللاتحاد السوفياتي ارادة سياسية أكيدة في هذا المجال . ولقد أعلن ، أكثر من مرة ، انه مستعد للموافقة على حظر أي نوع من الأسلحة أو الحد منه ، شرط التقييد ، طبعا ، بمبدأ المساواة والأمن المتساوي . واننا مقتنعون ، حتى في الوضع الدولي الحالي الحرج ، ان من الممكن ، عبر الحوار المرتكز على الاحترام المتبادل والمساواة وعبر المفاوضات الفعالة والبنائة ، تخفيف حدة التوتر ، وزيادة الثقة في العلاقات بين الدول ، وتنمية التفاهم المتبادل والتعاون فيما بينها . وميما تفاقت المشكلات الدولية التي تواجه العالم اليوم ، فلا يوجد بينها أي مشكلة لا يمكن حلها بالوسائل السلمية ومع مراعاة مصالح جميع الدول .

ويقترح الاتحاد السوفياتي وسائر بلدان المجموعة الاشتراكية هذا البديل السلمي لسياسة المجابمة وتصعيد سباق التسلح التي تهدد السلام . وكما قال ليونيد بريجنيف في رده على أسئلة شبكة التلفزيون الامريكية ان بي . سي : " من المهم أن يدرك الحكومات والحكام تمام الإدراك ان السلام والثقة في المستقبل هما على رأس احتمالات الشعوب على هذا الكوكب ومن الطبيعي أن يتجسد ذلك الاهتمام بصورة متزايدة في سياسات الدول العملية . ومن الضروري الحد من الرغبة الخطرة في تصعيد سباق التسلح . ومن الضروري خفض سخونة التوتر ، واطفاء بؤرات الأزمات المتلتهبة ، والاقلاع عن سياسة سباق التسلح الخرقاء ، والعودة الى مسار العلاقات الطبيعية بين الدول ، والاحترام والتنظيم والاعتبار المتبادل للمصالح المشروعة للجميع . ومن الضروري أن تدرس ، بجديّة وفعالية ، مسائل الحد من الأسلحة وتخفيضها . واذا ما اتخذت هذه الاجراءات مجتمعة ، فإننا قد تسهل ازالة التهديد بحرب نووية " .

ويعتقد وفد الاتحاد السوفياتي ان لجنة نزع السلاح يمكنها ويجب عليها أن تسهم اسهاما جديا في انجاز هذه المهمة التاريخية ، ويمكنها ويجب عليها أن تبرز الآمال المعقودة عليها .

الرئيس : أشكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية المحترم على بيانه وعلى الكلمات الخلية التي خص بها الرئاسة .

السيد أونكلينكس (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية) : أما مي ، قبل النزوح في القاء بياني ، واجبات مصينة علي أن أوديتها ، بعضها محب الي النفس وبخنها الآخر اما يثير الشجن واما بيتحت الحزن والألم . وسأبدأ بأحبنا الي النفس . فأود قبل كل شيء ، سيدي الرئيس ، أن أقدم أطيبت تمنياتي لكم في منصبكم الحالي مؤكدا تعاون الوفد البلجيكي معكم تعاوننا كاملا خلال هذا الشجر . وأود بعد ذلك أن أكرر السفير ساني على الاسلوب الذي قاد به أعمالنا خلال الفترة الأخيرة من دورة ١٩٨١ نم خلال المشاورات التي جرت هنا في كانون الثاني / يناير ، قبل افتتاح هذه الدورة . وأود أخيرا أن أرحب هنا بجميع زملائنا الجدد الذين أحجم لكثرتهم عن ذكرهم بالاسم ، مؤكدا ليم ، هم أيضا ، تعاوننا الكامل .

أما الواجب الباعث على الحزن فيتعلق بموضوع أشير اليه هذا الصباح وذكره مرة ثانية ، صر اليوم ، السفير اسراييليان . فقد علنا هذا الصباح بوفاة السفير دي مونتريمولو : وأعترف أنني تأثرت أشد التأثير لسماع هذا الخبر المحزن ، وأود أنا أيضا ، كخيري من الزملاء الذين تكلموا من قبل ، أن أقدم تعازي إلى الوفد الايطالي ، طالبا اليه أن ينقل مواساتنا الي السيدة مونتريمولو ، وللجنة الدائمة لايطاليا ، وللحكومة الإيطالية . وأخيرا ، هناك واجب يثير الشجن يتعلق برحيل السفير غاين . فقد كان من دواعي سروري الصنيم أن تكون لي معه منذ مجيئي الي هنا صلات عمل ودية جدا ووثيقة جدا ، وبودي أنا أيضا ، أن أقدم اليه أفضل تمنياتي له في اضطلاعه بالاعباء الهامة جدا التي تنتظره في لاهاي .

ان دورة لجنة نزع السلاح التي افتتحت توا لا يمكن الا أن تتأثر بتوقع انعقاد الدورة الاستثنائية القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح . فذلك حدث ستكون لسه أهمية غير عادية . ولقد عمدت بلجيكا ، التي تتراأس الجماعة الأوروبية خلال نصف العام الحالي ، الي الادلاء ببيان رسمي في هذا الصدد حين قال السيد ليوتينديمانس ، الرئيس الحالي لمجلس وزراء الجماعة ، وهو يخاطب البرلمان الأوروبي بتاريخ ٢١ كانون الثاني / يناير الماضي ، ان " نتائج الدورة الاستثنائية ستكون حاسمة بدرجة كبيرة بالنسبة للوضع الدولي " .

ومن سوء الطالع انه يجري افتتاح آخر دورة تعقدها اللجنة قبل الدورة الاستثنائية ، في نل بشائر ليست بأفضل مما كانت في ١٩٨٠ و ١٩٨١ . وطينا مرة ثانية أن نعرب أمام هذا المحفل عن خيبة أملنا وقلقنا ازاء افتقاد الاعتدال في صلك بعض الدول . ومن شأن الاستمرار في هذا الاتجاه أن يعكس صفو المناخ السياسي ، لأن هذا الموقف يعجز عن ايجاد الثقة الضرورية لتحقيق تقدم في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة .

" ان الالتزام الثابت بمبادئ . . . [السلوك الدولي في العلاقات بين الدول] هو وحده الذي يمكن أن يوفر أساسا متينا للانفراج الدائم ، ونزع سلاح بعيد المدى ، وأمن دولي مستر " . والجملة التي اقتبستيا توا مأخوذة من الدراسة المعدة بشأن العلاقة بين نزع السلاح والأمن الدولي وقد كانت تشكل موضوع قرار الجمعية العامة ٩٧/٣٦ لأم ، المعتمد بتوافق الآراء .

فكيف ستطيع ، والحالة هذه ، أن ننظر صامتين ازاء الاحتلال الأجنبي لأفغانستان ، وما حدث مؤخرا من تردد مفاجئ للوضع في بولندا ، حيث يشكل موقف قادة البلد ، من عدة وجوه ، انتباكا خطيرا لمبادئ الوثيقة الختامية لبلسنكي .

وبودى أن أنير حنا الى النداءات الصادرة عن شتى قطاعات المجتمع الدولي للاسراع في وضع حد لتلك الأوضاع ، التي يمكن أن تؤثر ، بوجه خاص ، على الجهود التي تبذل في ميدان نزع السلاح .

• إلا أن اضراد تدهور المناخ الدولي يمرر تلك الجهود أكثر من أى وقت مضى .

ولقد اتاحت لنا أكثر من مرة فرصة التعبير عن الآمال التي نعلقها على تلك الجهود . وتعتبر بلدى أن المفاوضات بشأن القوات النووية المتوسطة المدى الجارية الآن في جنيف تتيح إمكانية خاصة بوجه خاص لاحتراز تقدم ، جنباً الى جنب مع بدء المفاوضات الجديدة بشأن الأسلحة النووية الاستراتيجية . ونحن ننظر الى تلك المحاولات باعتبارها الأسلوب الأمثل الذي يكفل ، من خلال التفاوض ، توازن القوات في أدنى مستوى ممكن . ونحن أيضاً ندعو بقوة الى استئناف المفاوضات في المبادئ الأخرى التي كانت حتى الآن موضوع محادثات منفصلة . ولكننا نخشى اذا ظلت سائدة الأوضاع السياسية غير العواتبة التي أشرت اليها توا ، ألا يتحقق التقدم الذي نعلق عليه آمالاً واسعة .

ونحن مازلنا نؤمن بأنه يجب في العطية الشاملة التي يمثلها نزع السلاح ، أن يصحب ازالة الأسلحة النووية تخفيض متوازن في الأسلحة التقليدية ، وهو مجال نأمل احتراز تقدم فيه ، سواء في إطار الأمم المتحدة ، وبصفة خاصة من خلال تنفيذ قرار الجمعية العامة ٩٧/٣٦ ألف ، أو في محافل أضيق نطاقاً ، مثل محادثات فيينا بشأن اجراء تخفيضات متبادلة ومتوازنة للقوات .

ونحن نعلق آمالنا كذلك على لجنة نزع السلاح . وقد حاولت بلدى دائماً ، منذ أن أصبحت عضواً ، أن تزيد من قيمة هذه الأداة البارزة التي أوجدها المجتمع الدولي .

ولقد ألمحت في نهاية دورة اللجنة لعام ١٩٨١ ، حين أن أشير الى ما جد من تطورات في ذلك الوقت ، الى أنه يتعين علينا أيضاً النظر في أسباب ركود جهودنا داخل اللجنة . وذكرت في تلك المناسبة بعض الوسائل التي يمكننا بها جعل تلك الجهود أكثر فعالية . وبودى أن أخصر في ايجاز النقاط التي ذكرتها :

— علينا أن نركز بقدر أكبر على برنامج عملنا وأن نتجنب المجادلات السياسية —
الإجرائية المنقطعة الصلة بغرض اللجنة التفاوضي . وفي هذا الصدد ، كانت دورة اللجنة لعام ١٩٨١ تمثل تطوراً ايجابياً أمل أن يستمر هذا العام ،

— علينا أن نفسر ولا يتنا التفاوضية تفسيراً أكثر صرامة مما فعلنا في الماضي ، بمعنى أنه يتعين علينا أيضاً أن نتجنب المناقشات التي تدخل في اختصاص هيئات التداول الدولية ؛

— علينا ، بقدر أكبر مما فعلنا على مدى السنوات الماضية ، أن نعطي الأفضلية في مفاوضاتنا لآيما أمر يتيح أدنى فرصة للتقدم ، مهما كان طفيفاً ، بمعنى أنه ينبغي لنا أن نبرهن على عزيمتنا المشتركة على النجاح .

ان ونوك انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة يضي طابعاً خاصاً على دورة اللجنة هذه . وأعتقد انه علينا أكثر من أى وقت مضى أن نحاول تهيئة كافة الظروف التي تجعل اللجنة أكثر كفاءة . فبذا شوبالقطع الأسلوب الأمثل للتأكيد مجدداً على صحة ما جاء في الوثيقة الختامية

للدورة الاستثنائية الأولى ، وخاصة الفقرة ١٢٠ منبما التي تنير الى " الحاجة المستمرة الى وجود محفل واحد متعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح " .

ولذا فنحن نرى أن التطلع الخاس للذورة الحالية للجنة يتطلب منا جهدا ابداعيا حتى تتركز أعمالنا على محور الدورة الاستثنائية . ويبدو لنا ، في هذا السياق ، أنه لابد من التركيز في الأسابيع القادمة على وضع البرنامج الشامل لنزع السلاح المطلوب منا تقديمه الى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية .

وقد كان الانحقاد المبكر في بداية هذا العام للفريق العامل المحصن لوضع برنامج شامل لنزع السلاح خطوة مديدة دللت بوضوح على قيمة انتاجنا نهجا منا في قراراتنا الاجرائية ، فقد نتج عن تكثيف عملنا بنبان هذه المسألة توضيح مواقف مصينة ، وبالأخص فيما يتعلق بمفهوم المراحل والآلية التي سوف تشرف على تنفيذ هذا البرنامج . ويبدو لي أن هذا أوجد مناخا من التفهم الأفضل لشتى الآراء المبداءة . بيد أن المجموعات التي تتألف منبما للجنة لم تبد كلها بعد آراءها بشأن تلك القضايا . ولدينا في المرحلة الحالية مقترحات محددة من مقدمي الوثيقة CD/205 ، وبلجيكا من بينهم ، ومن مقدمي الوثيقة CD/223 ، أي من مجموعة الـ ٢١ . ولابد للوفود التي لم توضح بعد آراءها أن تغفل ذلك على وجه السرعة حتى لا تتعرض أعمالنا لتأخير لا داعي له .

وهناك قسط كبير من العمل الذي يتعين القيام به في هذا الشأن قبل الدورة الاستثنائية . وقد نجد من العسير علينا أن نتقبل فكرة عدم تمكن اللجنة من أتمام عملها بشأن هذه المسألة بنجاح وفي الوقت المناسب .

ولذا نأمل أن يحتفى الفريق العامل المعني بوضع برنامج شامل لنزع السلاح بالاهتمام الواجب من جميع الوفود وأن يتمتع بالأولوية اللازمة من أجل اتمام اعماله بنجاح .

وهناك أيضا ميادين أخرى أحرزت اللجنة فيها بالفعل تقدما كبيرا ويجب أن تعضى قدما واضحة نصب عينها الدورة الاستثنائية . وفي ذهني مسائل أخرى أنشئت من أجلها أفرقة عاملة خلال دورتي ١٩٨٠ و ١٩٨١ .

ونأمل أن يعاد انشاء تلك الافرة العاملة على وجه السرعة ، واضعين في اعتبارنا مرة أخرى قصر هذه الدورة الشتوية .

وأود أن أنير بادئ ذي بدء الى مسألة الأسلحة الاشعاعية . وقد اعلنت بلجيكا عن آرائها في الموضوع في عدة مناسبات ، سواء هنا في جنيف أو بوجه أخص في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة . وهذا الميدان نرى أنه ميدان يمكن أن يبذل فيه المزيد من الجهود من أجل البتوصل الى ما هو ضروري من الحلول الوسط وايجاد مخرج آخر غير تلك الحلول البسيطة طرحت مرارا ، ولم تلق نجاحا ، على مدى ما يقرب من عامين والتي تحيل مفاوضاتنا الى نوع من حوار الصم . ولقد اقترحت بلجيكا بالفعل - منذ وقت مضى - نهجا جديدا ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بذلك الموضوع الدقيق والهام وهو موضوع حظر الهجمات المتعمدة على المنشآت النووية .

ولا يسعني الا أن أكرر هنا رغبتنا في التوفيق من موقف أولئك الراغبين في توسيع نطاق وجوه الحظر الراهنة على تلك الهجمات ، على الفور ، وبين آراء أولئك الذين يفضلون عدم الخلط بين المشاكل التي تنشأ في ظل القانون الانساني وبين تلك المتعلقة بنزع السلاح .

ونبما يتعلق بحظر الأسلحة الكيميائية تعلق بلجيكا أملا كبيرا على الإسراع في تنفيذ التوصيات الصادرة عن الفريق العامل نفسه في نهاية دورة ١٩٨١ وكذا تلك الواردة في قرار الجمعية العامة ٩٦/٣٦ ألف •

وعلىنا قبل كل شيء أن نتفق على ولاية منقحة تنقحها مناسبا للفريق العامل حتى تستطيع اللجنة التوصل بأسرع ما يمكن الى اتفاق بصدد اتفاقية الأسلحة الكيميائية •

ان عنادير الاتفاق الممكن ، كما حددها الفريق العامل في العام الماضي وكما ذكر في تقرير اللجنة الي الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة ، ينبغي في جميع الأحوال أن تصلح كنقطة انطلاق لأعمالنا هذا العام •

وفيما يتعلق بضمانات الأمن ، فنحن ندرك الأهمية المتعلقة على استمرار المفاوضات حول هذه المسألة • ويشكل التصويت على القرار ٩٥/٣٦ المقدم من باكستان في الدورة الأخيرة للجمعية العامة تقدا ما بالقياس الى الأعوام السابقة •

وتسلم بلجيكا بأهمية البحث عن نهج مشترك للتوصل الى اتفاق على ترتيبات دولية فعالة لا عطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها •

ونعتقد ، حاشا أيضا ، أنه ينبغي للجنة أن تستمسك بأية امكانية تليح لا اتفاق ، وان كان ذا طبيعة مؤقتة ، يساعد على احراز تقدم ويخلق مناخا يلائم بوجه خاص التدرج في تلبية مطالب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي اختارت طريق عدم الانحياز •

لقد كان ذلك الاعتبار هو الذي حدا ببلجيكا ، وتلتها في وقت أقرب السويد ، الى أن تقترح في الدورة الأخيرة للجمعية العامة ادمج الضمانات الممنوحة من الدول الحائزة للأسلحة النووية في قرار لمجلس الأمن ، يضيف عليها من ثم مركزا قانونيا دوليا •

ومن بين البنود الهامة المدرجة في جدول الأعمال والتي لم توكل حتى الآن الى فريق عامل ، ذلك البند المتعلق بالحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية •

ولقد اتيح لبلجيكا في الدورة الأخيرة للجمعية العامة أن تفصح عن مدى الأهمية التي تعلقها على مبدأ ذلك الحظر • ونوهنا أيضا بأن لجنة نزع السلاح هي التي تعود لها مهمة القيام ، على أساس من توافق الآراء ، بتحديد أكثر الاساليب ملائمة لتناول هذا الموضوع • وبلجيكا على استعداد للموافقة على أي قرار اجرائي يمكننا من تناول هذه المسألة بصورة أكفأ من ذي قبل • وعلىنا في بحثنا عن اسلوب للعمل ألا نخفل الامكانيات التي تتيحها اعادة النظر في صلاحيات فريق خبراء الظواهر الاحترافية •

ومن جهة أخرى كانت مسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي موضوع نقاش مفيد في الدورة الأخيرة للجمعية العامة • وكانت بلجيكا من بين مقدمي القرار ٩٧/٣٦ جيم ، وهي من ثم تأمل أن تتصدى لجنة نزع السلاح لهذه المسألة في الدورة الحالية ، واضحة في اعتبارها أولوياتها الراهنة • ونرى في هذه المرحلة أن عقد اجتماعات غير رسمية للجنة بحضور خبراء يمكن أن ييسر بحث المشكلة برمتها بحثا أوليا ، رهنا في نهاية الأمر بانشاء فريق خبراء مخصص على غرار الفريق المنشأ لکنف وتعيين الظواهر الاحترافية •

ان هذا التعداد الموجز للمهام الرئيسية التي يتعين على اللجنة أن تنتهي منها قبل انعقاد الدورة الاستثنائية ليدل دلالة واضحة على مدى اتساع نطاق الأعمال التي تواجهنا وأهميتها السياسية • واداكنا نريد لمساهمتنا في الدورة الاستثنائية أن تكون مساهمة فعالة ، فعلينا اذن أن نحاول تجنب تشتت جهودنا •

واني لآمل بشدة أن نعهد ، دون ابطاء ، الى تحديد أولوياتنا واضعين هذه الغاية نصب أعيننا ، وأن نهدى على الفور روح التوفيق والعزم على احراز تقدم وهي نفس الروح التي نتوقع أن تسود الاجتماع الذي ينعقد في نيويورك في حزيران / يونيه القادم •

الرئيس : أتكلم مثل بلجيكا الموقر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي خُصم بنا الرئاسة •

السيد ستروكا (تشيكوسلوفاكيا) (الكلمة بالروسية) : سيادة الرئيس ، اسمحوا لي أولا أن أهنئكم تهنئة مخلصنة لتقلدكم منصبا مسؤولا هو منصب رئيس لجنة نزع السلاح لهذا الشهر ، وأن أؤكد لكم في الوقت نفسه ان الوفد التشيكوسلوفاكي سيؤيدكم كل التأييد فيما تبذلونه من جهود بغية القيام بمفاوضات وبناءة وعملية حول مسائل نزع السلاح •

وأود أيضا أن أشرك في تقديم التعازي الى الوفد الايطالي •

ويود الوفد التشيكوسلوفاكي في بيانه اليوم أن يعالج مسألة هامة ، وترداد أهميتها بوجه خاص في ضوء اقتراب عقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح • وأشعر بذلك الى اعداد برنامج شامل لنزع السلاح • ان البلدان الاشتراكية تؤيد المبادرة الصادرة عن البلدان غير المنحازة من أجل اعداد برنامج من هذا القبيل ، وهي المبادرة التي أيدتها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح • وقد ساهمت البلدان الاشتراكية مساهمة فعالة في أعمال الفريق العامل المخصص التابع للجنة والمعني بهذه المسألة • وكما هو معلوم جيدا ، قدمت مجموعة البلدان الاشتراكية أكثر من اثنتي عشرة ورقة عمل في الفريق العامل •

ويود الوفد التشيكوسلوفاكي اليوم ، بوصفه منسق مجموعة البلدان الاشتراكية في مسألة البرنامج الشامل لنزع السلاح ، أن يبين الموقف المتفق عليه لوفود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وبلعاريا ، وبولندا ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، ومنغوليا ، وهنغاريا ، وتشيكوسلوفاكيا ، من مسألة محتويات البرنامج الشامل لنزع السلاح •

ان وفود هذه البلدان على اقتناع بأن حل مشكلة نزع السلاح مسألة ذات أهمية تاريخية عالمية : ذلك ان نزع السلاح ينبغي أن يمارس دورا حاسما في منع نشوب الحرب وفي ضمان استتباب أمن حقيقي لشعوب العالم •

ولما كان نزع السلاح الضمانة المادية للأمن الدولي ، فانه ينبغي أن يمثل في الظروف الراحنة الاتجاه الرئيسي للجهود المشتركة التي تبذلها جميع بلدان العالم بغية ازالة التوتر الدولي واقامة سلم عالمي دائم • وان الحد من الأسلحة ونزع السلاح سيفسحان الطريق أمام حل المشاكل العالمية للبتيرية •

لقد أحرزت بعض النتائج الايجابية في ميدان الحد من الأسلحة خلال الستينيات والسبعينات . فقد أبرمت اتفاقات دولية بشأن حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء ، وبشأن عدم انتشار الأسلحة النووية ، وحظر وضع أسلحة التدمير الشامل على قاع البحار والمحيطات وفي باطن أرضنا ، وحظر الأسلحة البيكولوجية ، وحظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية . كذلك أبرمت اتفاقات بشأن الحد من الأسلحة الاستراتيجية ، وبدأ اتخاذ بعض التدابير بخرض تعزيز الثقة في أوروبا . ووضع اجراء محدد لمفاوضات نزع السلاح على أساس متعدد الأطراف وثنائي على السواء . ويبين ذلك كله ان اتخاذ تدابير فعلية في ميدان الحد من الأسلحة هو أمر ممكن وعملي . وقد أدت تلك المنجزات التي رساه أساس ثابت لاتخاذ مزيد من الخطوات في اتجاه الحد من الأسلحة ونزع السلاح .

وفي الدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، تم باتفاق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، اعتماد مجموعة من المبادئ والتدابير الملموسة الرامية الى الحد من سباق التسلح ونزع السلاح . وما زالت هذه المبادئ والتدابير محتفظة حتى الآن بأهميتها الكاملة .

بيد أنه ما كادت السبعينات تفسح الطريق أمام الثمانينات حتى اعطى زخم جديد لزيادة الأسلحة . ورافق استفحال سباق التسلح نشر مذاهب تتادى " بجواز " و " قبول " الحرب النووية ، وتبرير الجند المبذول لتحقيق التفوق العسكري . وينشرون الآن جنون الحرب كما انهم يثيرون الذمينة والكراهية فيما بين الدول والشعوب . وقد أدت هذه الأعمال الى وقف المفاوضات المتعلقة بأهم جوانب الحد من الأسلحة .

ان زيادة الأسلحة تمثل خطرا يندرج بالقضاء على الحضارة ويسد الطريق في وجه الجهود المبذولة لحل المشاكل الدولية الحيوية الأهمية في ميادين الاقتصاد والتنمية الاجتماعية والثقافة والرعاية الصحية وصيانة البيئة .

وقد غدت الآن منحة تخفيض درجة سباق التسلح وكبحه مهمة ملحة بوجه خاص لأن عتاد الحرب سيمر بتغييرات عميقة . فانه يجري تطوير أنواع جديدة ومنظومات أسلحة جديدة من الوجهة النوعية ، ولا سيما أسلحة التدمير الشامل التي يمكن أن تجعل أمر تحديد هذه الأسلحة ، وبالتالي ما تم الاتفاق عليه في مجال الحد منها وحظرها ، أمرا أعسر تحقيقا بل ربما استحالة تحقيقه . ذلك ان تطوير التكنولوجيا العسكرية يدخل الاضطراب بصورة دائمة على الحالة العالمية ويزيد من خسر نتوب الحرب .

وانه ليمن بل ويجب وقف سباق التسلح .

ومن الضروري ، تحقيقا لهذه الغاية ، اعداد وتنفيذ برنامج من التدابير العاجلة والجزرية التي لن يقتصر أثرها على وقف سباق التسلح بمختلف جوانبه بل وستمتد الطريق أمام تحقيق الهدف الأساسي ، ألا وهو نزع السلاح العام الكامل .

ان البرنامج التام لنزع السلاح ينبغي أن يتمثل في مجموعة متفق عليها من التدابير التي ترمي الى وقف سباق التسلح وتنفيذ نزع سلاح حقيقي ، على مراحل ، داخل اطار حدود زمنية مقررة . وان الفرار الذي تم اعتماده في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، والقاصي باعداد برنامج من هذا القبيل ، لهو تعبير عن تظنّف شعوب العالم لوضع حد لسباق التسلح .

وفيما يتعلق بأهداف البرنامج التامل لنزع السلاح ، ترى البلدان الاشتراكية أن الأهداف المباشرة للبرنامج ينبغي أن تتمثل في منع حدوث كارثة نووية وتنفيذ تدابير عاجلة تؤدي الى وقف سباق التسلح وتمديد الطريق أمام استتباب السلم • والهدف النهائي هو تحقيق نزع سلاح عالم كامل في ظل مراقبة دولية فعالة •

ومن شأن تنفيذ التدابير المقترحة في البرنامج أن يشجع على تعزيز الأمن الدولي وكذلك أمن كل دولة بمفردها • ولا يمكن ضمان استتباب أمن حقيقي الا من خلال الحد من الأسلحة وتخفيضها وتدميرها ، وذلك عن طريق نزع السلاح •

ويجب أن يتمثل أحد الأهداف الأساسية للبرنامج في تعزيز وزيادة تطوير كل ما تم تحقيقه من الأمور الايجابية حتى الآن في ميدان تخفيض سباق التسلح •

وينبغي أن يؤدي تنفيذ البرنامج الشامل لنزع السلاح الى تعزيز مواصلة وتعميق عملية تخفيف حدة التوتر الدولي وتقوية دعائم التعايش السلمي للدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة وتمتية الثقة والتعاون فيما بينها •

وما من شك في أن البرنامج الشامل لنزع السلاح يجب أن يتضمن فرعا يتعلق بالمبادئ • وعلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تؤكد من جديد تمسكها بأهداف ميثاق الأمم المتحدة والتزامها بالتقيد بقيدا دقيقا بالمبادئ الواردة في الميثاق ، وهي في سبيلها السبي اعداد وتنفيذ تدابير ترمي الى الحد من الأسلحة ونزع السلاح ، وأن تأخذ كذلك في الاعتبار الأحكام ذات الصلة من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح •

وينبغي للمفاوضات أن ترمي ، قبل كل شيء ، الى الحد من الزيادة الكمية والتحسين النوعي للأسلحة ، ولا سيما أسلحة التدمير الشامل ، والحد من انشاء وسائل جديدة لشن الحرب ، والكف عن كل ذلك ، بحيث يمكن آخر الأمر عدم استخدام المنجزات العلمية والتقنية الا للأغراض السلمية وحدها • وليس هناك أي نوع من الأسلحة لا يمكن حظره أو ازالته على أساس الاتفاق المتبادل •

وجميع الدول ملزمة بتعزيز الجهود المبذولة في ميدان نزع السلاح • وينطبق ذلك أولا وقبل كل شيء على الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الأخرى ذات الأهمية العسكرية • وينبغي للتوازن القائم في ميدان القوى النووية أن يظل على حاله في جميع المراحل مع تخفيض مستمر لمستواه •

وينبغي أن يقوم ، جنبا الى جنب مع الحد من الأسلحة النووية وتخفيضها ، تخفيض فسي مجال الأسلحة التقليدية • وتتفق على ذلك الدول الحائزة لا كبر الترسانات العسكرية مسؤولية خاصة في هذه العملية •

ويجب أن يجري اتخاذ تدابير نزع السلاح على أساس عادل ومتوازن يضمن حق كل دولة في الأمن ولا يتيح لأي دولة أو مجموعة من الدول ، في أي مرحلة من مراحل تنفيذ البرنامج ، أن تحقق ميزة على حساب الدول الأخرى • وينبغي أن يكون الهدف في كل مرحلة من المراحل هو عدم الانتقار من الأمن مع التخفيض الممكن لمستويات الأسلحة والقوات المسلحة •

ويجب التخذ بدقة بمبدأ المساواة والأمن المتساوي •

ويجب أن يتم الاضطلاع بعملية الحد من الأسلحة ونزع السلاح على نحو متواصل • وعلى الدول أن تمتنع عن القيام بأعمال قد تؤثر تأثيراً سلبياً في الجهود المبذولة لنزع السلاح وأن تتبع نيجاً بناءً لمصلحة التوصل إلى اتفاقات •
ومما لا شك فيه أن البرنامج الشامل لنزع السلاح يجب أن ينص على اتخاذ تدابير ، في ميدان الحد من الأسلحة ونزع السلاح ، يفضي تنفيذها إلى تحقيق الهدف النهائي ، ألا وهو نزع السلاح العام الكامل • وينبغي أن تشمل هذه التدابير ما يلي :

١ - الأسلحة النووية

(أ) تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية بالألا تكون البادئة في استخدام هذه الأسلحة •

(ب) وقف انتاج جميع أنواع الأسلحة النووية والتخفيض التدريجي لمخزونات هذه الأسلحة إلى أن يتم التوصل إلى ازلتها ازالة كاملة ، والبدء فوراً ، تحقيقاً لهذه الغاية ، في مفاوضات مناسبة تشترك فيها جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية • وكما يتبين من الاقتراحات السابقة التي تقدمت بها الدول الاشتراكية ، يجب أن يتضمن وقف انتاج الأسلحة النووية وقف انتاج وسائل اطلاقها والمواد الانشطارية المعدة لأغراض الأسلحة • وكخطوة أولى ، يمكن مناقشة المراحل الممكنة لنزع السلاح النووي مع محتوياتها التقريبية ، ولا سيما محتويات المرحلة الأولى • ويجب أن تتضمن التدابير في هذه المرحلة وقف استحداث وانتاج أنواع جديدة من الأسلحة النووية ومنضومات جديدة من هذه الأسلحة ، وينبغي أن تعتمد ، في الوقت نفسه ، تدابير من أجل تعزيز الضمانات السياسية والدولية والضمانات القانونية لأن من الدول •

(ج) مواصلة الحد من الأسلحة الاستراتيجية وتخفيضها نوعياً وكماً •

(د) عقد معاهدة بشأن الحظر الكامل العام لتجارب الأسلحة النووية •

(هـ) عقد اتفاقية بشأن حظر انتاج وتخزين ووزع واستخدام الأسلحة النيوترونية النووية •

(و) اعتماد مزيد من التدابير لمنع انتشار الأسلحة النووية والقيام ، لهذه الغاية بتحقيق العالمية في اشترك الدول في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مع تمية التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية •

(ز) عقد اتفاقية بشأن تعزيز ضمانات أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، وقيام الدول الحائزة للأسلحة النووية ، كخطوة أولى ، باصدار اعلانات متعاطلة في مضمونها بشأن التخلي عن استعمال الأسلحة النووية ضد تلك الدول التي تخلت عن انتاج وحيازة الأسلحة النووية والتي ليست لديها هذه الأسلحة في أراضيها ، مع اقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تلك الاعلانات •

(ح) إبرام اتفاق بشأن عدم وضع الأسلحة النووية في أراضي الدول التي ليس فيها الآن أي سلاح نووي ، وتخلي الدول الحائزة للأسلحة النووية عن اتخاذ أية خطوات أخرى ترمي إلى وضع الأسلحة النووية في أراضي دول أخرى •

(ط) انتشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق مختلفة من العالم •

٢ - الأسلحة الكيميائية والأنواع الأخرى من أسلحة التدمير الشامل

- (أ) التخلي عن إنتاج ووزع الأسلحة الثنائية وغيرها من الأنواع الجديدة للأسلحة الكيميائية ، وعن وضع الأسلحة الكيميائية في تلك البلدان التي ليس فيها الآن أى سلاح كيميائي •
- (ب) عقد اتفاقية بشأن حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية وتدمير مخزونات تلك الأسلحة •
- (ج) إبرام اتفاق شامل يحظر استحداث وإنتاج أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنصومات جديدة من هذه الأسلحة ، وكذلك اتفاقات بشأن حظر أنواع أو منظومات جديدة محددة من هذه الأسلحة • وكخطوة أولى نحو إبرام الاتفاقات الشامل ، ينبغي للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وللدول الأخرى ذات الأهمية العسكرية أن تقوم ، على النحو السدي اقترحه فعلا البلدان الاشتراكية ، بإصدار اعلانات متعاطلة في مضمونها بشأن التخلي عن إنتاج أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنصومات جديدة من هذه الأسلحة ، مع اقرار هذه الاعلانات بمقرر صادر عن مجلس الأمن •
- (د) عقد معاهدة بشأن حظر الأسلحة الإشعاعية •

٣ - منع انتشار سباق التسلح في المجالات الفضائية الجديدة التي يستكشفها الانسان

- (أ) عقد معاهدة بشأن حظر اقامة أسلحة من أى نوع من الفضاء الخارجي •
- (ب) اتخاذ تدابير اضافية لمنع تحويل الفضاء الخارجي الى ميدان للمجابهة العسكرية •
- (ج) اتخاذ تدابير اضافية لمنع قيام سباق للتسلح على قاع البحار والمحيطات وفي باض أرضها •
- (د) اتخاذ تدابير اضافية بشأن عدم جواز استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو أية أغراض عدائية أخرى •

٤ - القوات المسلحة والأسلحة التقليدية

- (أ) تخلي الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والبلدان المشتركة معها في اتفاقات عسكرية عن توسيع القوات المسلحة والأسلحة التقليدية ، وذلك كخطوة أولى يتبعها تخفيض القوات المسلحة والأسلحة التقليدية •
- (ب) تخفيض القوات المسلحة والأسلحة التقليدية •
- (ج) الحد من بيع وتوريد الأسلحة التقليدية •
- (د) اتخاذ تدابير اضافية بشأن الحد من استخدام أو حظر استخدام أنواع محددة من الأسلحة التقليدية يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر •

٥ - التدابير الاقليمية

- (أ) زيادة توسيع تدابير بناء الثقة في الميدان العسكى الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، وتحقيق اتفاق بشأن تدابير جديدة لبناء الثقة ونزع السلاح . والقيام ، تحقيقا لهذه الأهداف ، بعقد مؤتمر بشأن الانفراج العسكى ونزع السلاح في أوروبا .
- (ب) التخفيض المتبادل للقوات المسلحة والأسلحة في أوروبا الوسطى وكذلك في أجزاء أخرى من العالم على أساس اقليمي .
- (ج) التخلي عن توسيع التجمعات العسكية والسياسية الحالية وعن انشاء تجمعات جديدة .
- (د) انهاء انقسام أوروبا الى تحالفات عسكية وسياسية والقيام ، كخطوة أولى ، بإزالة المنظمات العسكية للتجمعين وذلك بدءا بتخفيض متبادل للنشاط العسكى .
- (هـ) عقد معاهدة ، فيما بين جميع الدول المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، يتعهد فيها كل طرف بالألا يكون البادىء باستخدام الأسلحة النووية والتقليدية ضد أمن طرف آخر .
- (و) تحديد وتخفيض مستوى الوجود العسكى والنشاط العسكى في المناطق ذات الصلة - أى في المحيط الأطلسي ، والمحيط الهادىء ، والبحر الابيض المتوسط ، ومنطقة الخليج الفارسي .
- (ز) تحويل منطقة البحر الابيض المتوسط الى منطقة سلم دائم وتعاون : توسيع نطاق تدابير بناء الثقة في المجال العسكى لتشمل هذه المنطقة ، والاتفاق على تخفيض للقوات المسلحة ، وسحب السفن الحربية الحاملة للأسلحة النووية ، والتخلي عن وزع الأسلحة النووية في أراضي الدول المتوسطة غير الحائزة للأسلحة النووية ، والتزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية ضد أى بلد متوسطي لا يسمح بوزع هذه الأسلحة في أراضيه .
- (ح) الحد من النشاط العسكى ثم تخفيضه في المحيط الهندي وانشاء منطقة سلم في تلك البقعة من العالم .
- (ط) اعداد تدابير لبناء الثقة في الشرق الأقصى والقيام ، لهذه الغاية ، بإجراء مفاوضات فيما بين جميع البلدان المهتمة .
- (ي) عقد اتفاقية بشأن عدم الاعتداء وعدم استعمال القوة ، بصورة تبادلية ، في العلاقات بين دول آسيا والمحيط الهادىء .
- (ك) انشاء منطقة سلم واستقرار في جنوب شرقي آسيا .
- (ل) سحب القوات المسلحة من أراضي الدول الأخرى وإزالة القواعد العسكية الأجنبية .

٦ - التدابير الجانبية وغيرها من التدابير

- (أ) عقد معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية .
- (ب) اتخاذ تدابير إضافية لمنع استخدام الأسلحة النووية دون اذن أو قضاء وقدرًا .

- (ج) اتخاذ تدابير لتدارك امكانية حدوث هجوم مفاجئ •
(د) قيام جميع الدول التي لم تنضم بعد الى الاتفاقات الحالية بشأن الحد من سباق التسلح ونزع السلاح بالانضمام اليها •

٧ - تخفيض النفقات العسكرية

- (أ) تخفيض الميزانيات العسكرية للدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والدول الأخرى ذات الأهمية العسكرية وذلك بالقيمة المطلقة أو بالنسبة المئوية •
(ب) القيام ، كخطوة أولى نحو تنفيذ هذا التدبير ، بتجميد الميزانيات العسكرية •
ان تنفيذ التدابير الأنفة الذكر سيؤدي الى تيسير حل المشاكل العالمية للبشرية • ونود أن نتبر ، قبل كل شيء ، الى أن الحد من الأسلحة ونزع السلاح ، في حد ذاتهما ، يمثلان مشكلة عالمية ذات أهمية جوهرية • وتنفيذ التدابير في هذا الميدان هو الشرط الأساسي لضمان الأمن الدولي ، وهو شرط هام لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول كما انه شرط أولي لاغنى عنه لحل مشكلة حماية وصيانة البيئة وغيرها من المشاكل العالمية •

وثمة ترابط وثيق بين نزع السلاح والتنمية • فنزع السلاح يمكن ويجب أن يقدم اسهاما فعالا في اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس عادل وديمقراطي وفي اقامة نظام اقتصادي دولي جديد وذلك عن طريق تحويل الموارد المخصصة للأغراض العسكرية الى الأهداف الانمائية ، وخاصة في البلدان النامية •

والموارد المفرج عنها نتيجة وقف انتاج الأسلحة النووية وتخفيض الأسلحة النووية وتخفيض مخزونات هذه الأسلحة ينبغي ألا تستخدم في نطاق بنود أخرى من الميزانيات العسكرية للدول الحائزة للأسلحة النووية •

ويجب أن يجرى توزيع الموارد لمنفعة البلدان النامية على أساس عادل يأخذ في الاعتبار ، دون أي تمييز ، أمتد الاحتياجات والمتطلبات الحاحا للبلدان المتلقية للمعونة • وتحقيقا لهذه العايات ، يمكن انشاء لجنة خاصة تعنى بتوزيع هذه الموارد •

وفيما يتعلق بالاطار الزمني والاجراء المتصلين بتنفيذ البرنامج ، ترى البلدان الاشتراكية ان البرنامج الشامل لنزع السلاح يجب أن ينفذ قدر الامكان في أقصر الفترات الزمنية ، وذلك بالنظر الى استعجال المهام الواردة فيه • ومن واجب كل حكومة أن تظهر الارادة السياسية التي لا غنى عنها للوفاء بهذه المهمة التاريخية •

ويجب أن ينفذ البرنامج الشامل لنزع السلاح على مراحل بطريقة تكفل أعلى درجة من الكفاءة في الخفض الفوري لخضر الحرب وازالة هذا الخطر في نهاية المطاف ، وضمان التخفيض المطرد لمستوى المجابهة ، والعمل بدأب من أجل الحد من الأسلحة النووية التقليدية وأية أسلحة أخرى وتخفيضها حتى تتم ازالتها تماما •

ويمكن في اطار كل مرحلة اتخاذ اجراءات موازية فيما يتعلق بمختلف جوانب الحد من الأسلحة ونزع السلاح ، كتلك التي ينطوي عليها اتخاذ تدابير محددة وشاملة في مختلف ميادين

الأسلحة ، والخصائص الكمية والنوعية للأسلحة والقوات المسلحة ، والمستويات العالمية وكذلك الإقليمية ، وتدابير بناء الثقة في الميدان العسكري ، والخطوات الرامية الى تعزيز الضمانات السياسية والضمانات القانونية الدولية للأمم الدول .

ويجب ايلاء اهتمام أولي لتدابير منع خطر نشوب حرب نووية وتخفيض سباق التسلح النووي . وتحقيقا لهذه الغاية ، لابد من القيام ، في أقرب وقت ممكن ، باستئناف المفاوضات التي انقطعت وتكثيف المفاوضات الجارية بشأن الحد من الأسلحة بحيث يتم تتويجها بالتوصل الى اتفاقات مناسبة ومن الضروري ، في الوقت نفسه ، الشروع في بذل جهود ترمي الى حل مسائل عاجلة أخرى بحيث يتم تحفيق فتح جديد في مسألة وقف سباق التسلح ، وارساء الأسس اللازمة لقيام عملية حقيقية لنزع السلاح . ولا يمكن التذرع بأن المفاوضات الجارية حول بعض المسائل لم تستكمل لأسباب مختلفة واتخاذ ذلك مسوغا لارجاء المفاوضات حول مسائل أخرى .

وفي عملية اعداد البرنامج الشامل لنزع السلاح ، يجب ايلاء الاهتمام للحاجة الى اتخاذ ما يلزم للتحقق من عمليات الحد من الأسلحة ونزع السلاح . وفيما يتعلق بهذه المسألة ، نؤكد من جديد ان اتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح يجب أن تتحرر على قدر كاف وموثوق لتدابير التحقق من تنفيذها بحيث يتم ضمان امتثال جميع الأطراف للاتفاقات . وسترتبط أشكال وشروط المراقبة بأهداف ونطاق وطابع الاتفاق المعني . ويجب مناقشة وحل مشاكل المراقبة في وقت واحد وبصلة عضوية مع المفاوضات المتعلقة بالمشاكل الملحوسة لنزع السلاح وليس بصورة مستقلة عنها .

وتبين التجربة المكتسبة حتى اليوم ان الوسائل التقنية الوطنية تمثل أساسا موثوقا للتحقق من الامتثال للاتفاقات . وينبغي العزج ، حيثما اقتضى الأمر ، بين أساليب مختلفة للتحقق واجراءات المراقبة الأخرى ، بما في ذلك الاجراءات الدولية المتخذة على أساس طوعي . وسيؤدي تعزيز الثقة الى خلق الشروط المواتية لتطبيق تدابير اضافية للمراقبة .

والشرط الأولي الأساسي لتنفيذ مختلف الخطوات المتفق عليها في الحد من الأسلحة ونزع السلاح هو وجود ارادة سياسية من جانب الحكومات ، ويجب ألا تتخذ الاحالات الى الصعوبات التقنية للتحقق ذريعة لتجنب بلوغ اتفاقات بشأن تدابير وقف سباق التسلح .

ونحن على قناعة بأن البرنامج الشامل لنزع السلاح ينبغي أن يستخدم بمثابة قوة دافعة تحفز التنمية الواسعة للجهود الجماعية البناءة المبدولة في هذا الميدان ، على أساس إعلان التعاون الدولي من أجل نزع السلاح ، وتشجع على استئناف المفاوضات التي كانت تجرى في السنوات الأخيرة والتي انقطعت الآن وعلى مواصلة بصورة مكثفة . ومن الأساسي ان تستخدم بصورة أنشطة جميع اقنية المفاوضات القائمة - المتعددة الأطراف منها والثنائية على حد سواء . وينبغي أن تبذل الجهود لزيادة فعالية أعمال الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة لمفاوضات نزع السلاح - وهي لجنة نزع السلاح ، وخاصة عن طريق ادخال تحسينات على تنظيم أعمالها .

وسيتميز عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح - وهو محفل دولي يتحقق فيه أوسع اشتراك ممكن للدول - بأهمية استثنائية بالنسبة لاعتماد تدابير فعالة بشأن وقف سباق التسلح .

وينبغي للأمم المتحدة ، التي تضطلع بمسؤولية أولية وتلعب دورا من الادوار الأساسية في مسألة نزع السلاح ، أن تشجع جميع التدابير في هذا الميدان . ومن المهم أن تبلغ الأمم المتحدة

بصورة دورية بنتائج المفاوضات ويتقدم تنفيذ البرنامج الشامل لنزع السلاح ، بما في ذلك جميع جهود نزع السلاح التي تبدل خارج اطارها ، وذلك دون المساس بتقدم تلك المفاوضات •

ومن الأدوار ذات الأثر في صيانة استمرار وفعالية تنفيذ اتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح الدور الهام الذي تمارسه المؤتمرات المنعقدة لاستعراض أداء هذه الاتفاقات • ولعل من المفيد ، ازاء ما أخذت هذه التجربة المفيدة في الاعتبار ، النظر على امكانية اجراء استعراض دورى لتنفيذ البرنامج الشامل لنزع السلاح •

ويمكن أن تعقد عند الاقتضاء دورات استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة تكبرس لنزع السلاح •

وليس ثمة شك في ان البرنامج الشامل يجب أن ينص على اشتراك الجماهير في الجهود المبذولة لنزع السلاح •

والمجتمع الدولي مدعو لممارسة دور هام في تنفيذ البرنامج الشامل •

وينبغي للأمم المتحدة أن تعزز وتي الجماهير بخاطر سباق التسلح وجميع نتائجه •

ومن المهم ايضاح للنتائج التدميرية التي ستتكبدها البشرية نتيجة نشوب حرب نووية • ولهذه الغاية ينبغي انشاء لجنة دولية موثوقة لايضاح الضرورة الحيوية لمنع حدوث كارثة نووية • كما ان من عظيم الأهمية في هذا الصدد شن حملة عالمية لنزع السلاح ، وجمع التوقيعات تأييدا لتدابير منع الحرب النووية ، والحد من سباق التسلح ، ونزع السلاح ، وتنفيذ مبادئ اعلان الأمم المتحدة الخاير باعداد المجتمعات للعيش في سلم • وينبغي لجميع الدول أن تعتمد تدابير تحظر الدعاية للحرب بأى شكل من الأشكال •

ولئن كان البرنامج الشامل لنزع السلاح يلبي الاحتياجات العاجلة للزمن الحاضر فانه ، في الوقت نفسه ، يتجه بالتفكير نحو المستقبل • فيجب ألا يقتصر سعي الجيل الحالي لضمان حياة سلمية صيلة العقود الباقية من هذا القرن ، بل وان يضمن دخول البشرية العام الالفى الثالث في ظل السلم والأمن العالمي •

ذلك هو موقف مجموعة الدول الاشتراكية ، التي أتكلم بالنيابة عنها ، في مسألة البرنامج الشامل لنزع السلاح • وكما أبرزنا اعلاه ، فاننا نؤيد تجزئة التدابير الملموسة لنزع السلاح الى مراحل • وان وفودنا ، لدى النظر في هذه المسألة في الفريق العامل المخصص ، تؤسس نهجها على مفهوم المراحل هذا • أما ما ينبغي أن تكون عليه مهام كل مرحلة وما هي التدابير التي ينبغي أن تدرج فيها فان ذلك يشكل موضوع المفاوضات الجارية في الفريق العامل • ويقوم نهجنا في هذه المفاوضات ، أولا ، على أساس الحاجة الى تنفيذ البرنامج الشامل لنزع السلاح في أقرب وقت ممكن ، وثانيا ، على أساس الامكانيات الحقيقية لتنفيذ التدابير المختلفة •

لقد قدمت البلدان الاشتراكية فعلا ، خلال أعمال الفريق العامل في هذه السنة ، وقرارات عمل مناسبة تعتمد على وجهات النظر المعرب عنها في هذا البيان • ونظرا لأن الاقتراحات التي قدمتها مجموعة الـ ٢١ تطابق الى حد بعيد المواقف التي اتفقت عليها البلدان الاشتراكية فقد روعي في هذه الوراق عدم الحاجة الى عرض صيغ تكرر اقتراحات البلدان غير المنحازة • لذلك رأينا ان من الممكن في بعض الحالات أن نقصر على تقديم بعض الاضافات الى وقرارات عمل مجموعة الـ ٢١ •

وتعترم البلدان الاشتراكية أن تواصل ممارسة الدور البناء ذاته في أعمال الفريق العامل المخصص لوضع برنامج شامل لنزع السلاح ، كما اننا ستساعد على التعجيل ، الى الحد الأقصى ، بعملية التوصل الى اتفاق على مشروع برنامج شامل لنزع السلاح حتى يمكن للجنة نزع السلاح أن تقدمه في الوقت المناسب الى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لـنزع السلاح .

الرئيس : أشكر الممثل الموقر لتشيكوسلوفاكيا لبيانه وللعبارات الطيبة التي وجهتها الى الرئاسة .

السيد دي لاغوربي (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : يود الوفد الفرنسي أن يعرب لكم ، قبل كل شيء ، عن تباينه وتغياته الطيبة . وانه واثق من أن اللجنة سوف تقوم في ظل توجيهكم بارساء أسس عليا أثناء دورتها السنوية الرابعة على النحو المرضي . كما يود الاعراب عن امتانه للسفير ساني ممثل اندونيسيا الموقر لما أبداه من عظيم الجدارة والكياسة وهو يدير دفة مناقشاتنا في المرحلة الختامية من دورتنا الأخيرة . وأجد لزاما علي في الوقت نفسه أن أقدم الى الوفد الايطالي صادق التعزية لوفاة السفير كورديرو دي مونتيزيمولو . لقد انتابنا الحزن العميق لدى سماعنا النبأ . وأكون شاكرا للوفد الايطالي لو تفضل فنقل الى السيدة مونتيزيمولو تعازي الوفد الفرنسي . وأود أخيرا التوجه الى زميلنا الموقر ، السفير الهولندي فاين ، للاعراب عن أسفنا الشديد لمغادرته أيانا . فمنذ انشاء اللجنة ، والسفير فاين يسهم في أعمالها اسهاما قيما للغاية . وان الوفد الفرنسي ليقدم اليه أفضل تمنياته بالنجاح في المهام الحساسة التي سيضطلع بها الآن وبالسعادة في حياته الشخصية .

ان الدورة التي نفتحتها اليوم تتميز بحدث هام : هو عقد الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في تموز / يوليه القادم . وسوف تمنح الدورة المجتمع الدولي فرصة تقييم ما تم تحقيقه على صعيد نزع السلاح بعد مرور أربع سنوات على التوصيات التي تم اعتمادها في ١٩٧٨ . وسيكون هذا التقييم متصلا ، على الأخص ، بأعمال لجنتنا التي يتوجب عليها تقديم تقرير عام عن أنشطتها لذلك الغرض .

ولم تبق الا أشهر قليلة على وقوع ذلك الحدث . ومن الصعب توقع تحقيق الكثير من التقدم في مثل هذا الوقت القصير ، ولكن هذا الوقت على قصره يكفي ولا شك لأن تقدم تلك الدول الطلزمة بنزع السلاح دليلا ملموسا على ما تتحلى به من ارادة للعمل من أجل تحقيق بعض النتائج فسي المفاوضات الدائرة . ولا بد للشعور بالاحاح وضيق الوقت من أن يلعب دورا ، وعلى الأخص الحرص المشترك لدينا جميعا على تحسين الظروف التي سوف تجتمع الدورة الاستثنائية في ظلها : علينا أن نكفل عودة الثقة في النظام المؤسسي الذي أرسى عام ١٩٧٨ وانقاذ سمعته . وفي هذا الصدد ، ستكون الحصيلة بالغة الأهمية للجنة نزع السلاح ، التي هي هيئة التفاوض وبالتالي قطب الرحى من النظام بأسره .

غير أن نجاح الدورة الاستثنائية الثانية واطاحة آفاق أفضل لنزع السلاح لا يتوقفان كلية على الجنود المبدولة في المفاوضات الدائرة في هذا المكان أو غيره .

ذلك أننا لسنا ممن يعتقدون أنه يمكن الاضطلاع بمفاوضات لنزع السلاح أو الحد من الأسلحة أو تحقيق أي تقدم بمعزل عن الوضع الدولي .

ان هذا الوضع أثر على عملنا في العام الماضي والعام الذي سبقه • وهذا هو ما يحدث الآن • ان استعمال القوة ما زال مستمرا في شتى أنحاء العالم : في الشرق الأدنى وفي جنوب شرقي آسيا وفي افريقيا • ولا تزال أفغانستان محتلة بالقوات السوفياتية رغم تكرار الادانات الدولية ، وقد زادت تلك القوات مؤخرا • وتستمر الهجمات الموجهة ضد السكان المدنيين ، وهي الهجمات التي أدت بواحد من كل خمسة من الافغانيين الى البحث عن ملجأ له خارج البلاد • ولا تزال نطلق الكثير من تقارير الأطباء والمنظمات الانسانية تصف بوجه خاص آثار قذف السكان المدنيين بالقنابل وأعمال التشويه الناجمة عن الالغام التي تنثرها الطائرات العمودية • ان استمرار احتلال ذلك البلد الحيادي وغير المنحاز تقليديا من جانب القوات السوفياتية لا يمكن الا أن يجعل من المستحيل خلق مناخ الحد الأدنى من الثقة اللازم لنجاح مفاوضات نزع السلاح ، لانه ينتهك مبادئ المجتمع الدولي المعترف بها والتي لا يمكن لأية دولة أن تتعم بالأمن بدونها •

ومن آخر دورة لنا ، أدت الاحداث في بولندا الى مزيد من التدهور ، في الوضع الدولي • وان اجتماع مدريد الذي سيستأنف خلال أيام قلائل سيتيح لحكومة فرنسا الفرصة لتكرار ادانتها المطلقه لانتهاك مبادئ الوثيقة النهائية لهلسنكي هذا الانتهاك المتمثل في تدابير القمع التي اتخذت في بولندا عقب أحداث ١٣ كانون الأول / ديسمبر بدعم مادي وسياسي من الاتحاد السوفياتي • وبعد وقوع هذه الأحداث مباشرة ، نوه الوزراء العشر للجماعة الأوروبية " بالضغط الخارجية الخطيرة والحملة التي يشنها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وغيره من بلدان أوروبا الشرقية ضد كفاح بولندا من أجل التجديد " •

ان السبب في أننا نولي أحداث بولندا مثل هذه الأهمية يرجع الى أن فيها أيضا تنتهك نفس المبادئ التي تشكل أساس الأمن والتعاون فيما بين الدول ، والثقة ، التي هي الشرط الجوهرى لنزع السلاح ، أخذة بالترغز بفعل هذه الأحداث •

ومن ثم ، فاننا مضطرون الى الاشارة بأسف الى أن دورتنا السنوية تفتح مرة أخرى في ظروف غير مواتية : تفاقم الوضع الدولي ، واستمرار في اختلالات التوازن التي تعرض الأمن للخطر ، وتسارع في سباق التسلح •

لقد قامت فرنسا ، وهي تضع هذه العوامل في الاعتبار ، بالتأكيد ، بلسان رئيس الجمهورية ، على تصميمها على العمل ، عن طريق المفاوضات ، لكي تعيد التوازن ، لاسيما في أوروبا ، على أدنى مستوى ممكن •

أما بالنسبة للجنة نزع السلاح ، فان حكومة فرنسا تتمنى للدورة التي تبدأ الآن النجاح في احراز تقدم حقيقي نحو عقد اتفاقات يمكن التحقق منها ، وان الوفد الفرنسي ينتهز هذه الفرصة للتأكيد على الاولوية العالية التي يوليها للمفاوضات بشأن الأسلحة الكيميائية •

ذلك أن من الواجب على لجنة نزع السلاح ، أيا كانت الظروف ، النهوض بالولاية التي عهد بها المجتمع الدولي اليها • فلديها الآن خبرة كبيرة وطرائق عمل ملائمة • ومن المسلم به ، أن نتائج الدورة الاخيرة نتائج محدودة ، ولكن هناك عملا ضخما ذا نوعية عالية قد تم انجازه ، وهو عمل يتشكل أساسا قيما لاستئناف مناقشاتنا • ويود الوفد الفرنسي في هذا الصدد أن يكرر تقديره للعمل الذي قامت به الأفرقة العاملة وأن يوجه الشكر الى رؤسائها •

وينبغي أن يكون محض اهتمامنا في هذه السنة إعادة انشاء الأفرقة الأربعة التي كانت تعمل في الدورتين السابقتين • وفي رأينا ، أن مبدأ اتخاذ مثل هذا القرار ، واختيار الرؤساء ليسا من المسائل التي تقبل الجدل • أما بالنسبة لولايات هذه الأفرقة فليس هناك الا ولايسة الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية التي تستوجب إعادة النظر فيها ، وتحتاج في رأينا ، الى توسيع كبير • وينبغي في الواقع أن يتلأم هذا الفريق مع المرحلة التي تم التوصل اليها في المفاوضات ، وأن يبدأ القيام بإعادة النظر في ولايته بالشكل الملائم هو ما تم الاتفاق بشأنه فعلا العام العاشر داخل الفريق العامل •

أما فيما يتعلق بجوهر المسائل المدرجة في جدول أعمالنا وبرنامج عملنا ، فإن المطلب منا ، خلال الدورة الحالية ، بذل أكبر الجهود والعمل بأكثر سرعة نظرا لتوقيت الدورة الاستثنائية • ويحتل البرنامج الشامل لنزع السلاح مكانة خاصة في عملنا لهذا العام • ولا أجدني حقا بحاجة الى التشديد على أهميته لنجاح الدورة الاستثنائية • وقد أعرب الوفد الفرنسي عن رأيه بشأن هذه المسألة في كثير من المناسبات ولا سيما لدى اختتام أعمال دورتنا الأخيرة • واني لسن أعيد هذه الآراء الآن ولكني سأكتفي بالاعراب عن الأمل بأن يكون في العمل الجاري ، والسدى يسير من جهة أخرى بنشاط كبير ، ما يؤدي في الوقت المناسب الى عقد الاتفاق على نص متوازن وجدير بالثقة يأخذ في مآه اعتبره الشروط الكثيرة المقتضاة في عملية نزع السلاح • ونظرا لما لهذه المهمة من الألاح ، علينا تنظيم عملنا بشكل يمنح الفريق العامل المخصص لوضع البرنامج الشامل لنزع السلاح ما يكفي من الوقت •

وان التفاوض بشأن عقد اتفاقية للأسلحة الكيميائية هو ، في رأينا ، احدى مهام اللجنة الرئيسية التي تتمتع بالأولوية • وتبقى هناك مصاعب جوهرية ، خاصة ما يتعلق بنطاق التطبيق وبالتحقق • وتعتبر الحلول المقترحة لهاتين المشكلتين حلولا مترابطة وعلينا ، لذلك ، أن لا ننتظر التوصل الى اتفاق بشأن نطاق التطبيق قبل البدء بمفاوضات بشأن الأحكام المتعلقة بالتحقق • وهذا جانب حيوي من جوانب الاتفاقية • ونأمل أن تناقش الاتفاقية مفصلا في هذه الدورة وأن يتم في الشهر القادم احرار ما يكفي من التقدم لتمكين اللجنة من تقديم نتائج ملموسة الى الجمعية العامة لدى عقد دورتها الاستثنائية على شكل عناصر لا اتفاقية مقبلة •

أما عن مسألة الأسلحة الاشعاعية ، فان بعض أعضاء اللجنة لا يرون أنها مسألة ذات أولوية عالية ، ولكنها مع ذلك تقع بالتأكيد ضمن ولاية اللجنة ، زد على ذلك ، أن من الجائز جدا للموضوع أن يتخذ أهمية أكبر في ضوء التطورات التكنولوجية الممكنة • وأخيرا ، فان المسألة هنا تتعلق بمثال للاتفاقات المحددة التي تستهدف منع ظهور سلاح جديد للتدمير الشامل • ولهذا فاننا نعتبر أن ذلك هو المنهج الملائم لمعالجة المشكلة التي تطرحها مثل هذه الأسلحة •

ان المصاعب التي ظلت تشل المفاوضات ترجع الى المحاولات التي نعرف اننا بذلنا لتضمين هذه المفاوضات مسائل غير ذات صلة بموضوعها المباشر ، على سبيل المثال ، مسائل تقتضي اصدار حكم مسبق بشأن حل مشاكل أخرى ، كاستعمال الاسلحة النووية ونزع السلاح النووي ، أو حل مشاكل تدخل في مجال آخر من مجالات القانون الدولي كحظر الاعتداءات على المنشآت النووية المدنية • ومع ان الوفد الفرنسي لا ينفي أهمية هذه المسائل ، فانه يود أن يبقى الفريق العامل في حدود ولايته بالصبط وأن يتوصل الى نتيجة قبل انعقاد الدورة الاستثنائية •

أما عن ضمانات الأمن السلبية ، فإن في نية الوفد الفرنسي متابعة أسهامه في البحث عن طرق كفيلة بالتوصل الى نهج مشترك • ويؤكد الوفد اهتمامه بهذه المسألة ، وقد رحب بوجه خاص باعتماد القرار الذي اقترحه باكستان والذي قام الوفد بتأييده ، وذلك في الدورة الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة •

إن أول بندين في جدول أعمالنا ، المتعلقين بالمسائل النووية لم تتم مناقشتها فسي الأفرقة العاملة ، ولكنهما كانا في العام الماضي موضوع مناقشات مفيدة وجديّة دارت في اجتماعات غير رسمية للجنة • وكشفت هذه المناقشات عن تعقد المشاكل المعنية وعن تباين الآراء المتعلقة بالتوقعات المنتصرة لهذه المفاوضات وتتضمّنها •

ونصرا لما للجوانب النووية لنزع السلاح من أهمية حيوية ، فإن الوفد الفرنسي يعلق على هذه المناقشات قيمة كبيرة ويشعر بأن من الواجب أن تظل دائرة حول جوهر المسألة بغية استكشاف الامكانات المتاحة للتقدم • ويأمل في أن تتيح هذه الدورة الاسهام بشكل مفيد في هذا الاتجاه • وثمة بندان جديداً في جدول أعمالنا لهذه الدورة هما : وقف سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، وتقريرنا الذي سرفعه الى الدورة الاستثنائية •

وفيما يتعلق بالفضاء الخارجي ، فإن قرار الجمعية العامة الذي اشتركنا في تقديمه يدعو الى النظر على سبيل الأولوية في مسألة الشبكات المضادة للتوابع • وتأمل أن يكون بالوسع القيام بذلك أثناء الجزء الأول من الدورة •

أما التقرير الذي علينا رفعه الى الدورة الاستثنائية ، فإن الوفد الفرنسي يرى أنه يجب أن يكون مختلفا ، في الطابع والغرض على السواء ، عن تقاريرنا السنوية الى الجمعية العامة • وينبغي أن يقدم ، في رأينا ، صورة عن أعمال اللجنة في كل موضوع على حدة ، منذ دورتنا الأولى عام ١٩٧٦ •

وينبغي أن يركز على النتائج المحرزة وأن يقتصر ، في اشارته الى ما برز من المصاعب ، على تحليل موجز دون السعي الى أن يعكس كل مناقشة وكل موقف • وأخيرا ، يمكن أن يقدم التقرير أي استخلاصات تراها اللجنة مناسبة بصدد مهامها المقبلة ومناهجها وعضويتها • واجمالا نرى وجوب أن يكون التقرير وثيقة بسيطة وموجزة تماما • وعلى أي حال ، فلن يكون من الممكن ولا من المستصوب لنا انفاق كثير من الوقت على اعداده •

وفي الختام ، يود الوفد الفرنسي أن يؤكد من جديد التزامه الصادق بالأهداف التي نسعى اليها هنا ، فإن الحكومة الفرنسية التي تم انتخابها في ١٠ أيار / مايو تمنح قضية نزع السلاح أولوية عالية • وتعتقد أن نزع السلاح يخدم الهدفين الرئيسيين للتعاون الدولي : الأمن والتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، لا سيما بالنسبة للمعدمين •

وسوف نسعى الى تقديم مساهمتنا الطامة في هذه القضية •

الرئيس : أترك ممثل فرنسا الموقر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهتها

الى الرئاسة •

وبدلك تنتهي قائمة المتكلمين لهذا اليوم وقبل أن أتناول بايجاز بعض المسائل المتعلقة ،

أعطي الكلمة لممثل بولندا الموقر ، السفير سويكلا ، ممارسة لحق الرد •

السيد سويكا (بولندا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس، ستتاح لي فرصة تقديم التهنئة لكم ، عندما يجي دورى في القاء كلمتي أثناء مناقشتنا العامة • أما في هذه اللحظة فاني أتعرف أن علي أن أركز اهتمام اللجنة على المحاولات التي بذلت هنا لتتويه تفسير الأحداث والوقائع المتعلقة بالحياة في بلدى ولتضليل أعضاء اللجنة بشأن دور بولندا في تدهور المناخ الدولي الذى يزعم أنه كان سببا للتعقيدات والعقبات التي تعوق محادثات نزع السلاح البنائة •

والغرض من كلمتي هو أن أسجل في المحضر أن الاشارات التي تمت في هذا المحفل للشؤون الداخلية البحتة في بلدى ، الى جانب التفسيرات الزائفة للأحداث فيه ، لا يشكلان سوى ذريعة لصرف الانتباه عن الميالم الاساسية والتأسيسية للجنة ومن النهج الجديد لعمليات التسليح المكثفة الذى تم الأخذ به وتطبيقه مؤخرا •

وسيعتبر وفدى اثاره الموضوعات المتعلقة بشؤون بلدى في هذا المحفل تدخلا صارخا في شؤون بولندا الداخلية ، ويعتبرها من هذا المنطلق ، عملا غير ودى • وأود أن أحتفظ لنفسى بالحق في اتخاذ موقف ، في مرحلة لاحقة ، ازاء أية كلمات قد يري وفدى أنها تتطوى على هذه الصفة •

وفي هذه اللحظة ، وفيما يتعلق بمحتويات البيانين اللذين أدلى بهما وفدان ، ألا وهما الممثلان المحترمان لهولندا وفرنسا ، فأود أن أقتصر على اقتباس موجز للغاية من البيان الذى أدلى به رئيس وزراء بلدى في جلسة برلماننا يوم ٢٥ كانون الثاني / يناير :

" اننا نرفض التلميح الذى يزعم أن قرار تطبيق الأحكام العرفية قد أُملي علينا من الخارج • ان ثمة محاولات تبذل لنشر الاقتناع بأن بلدا اشتراكيا ذا سيادة يرجع تاريخ كيانه كدولة لألف عام ، بلدا يمتلك جيشا قويا ، ما هو الا طفل يؤخذ بيده " •

السيد اسراييليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : السيد الرئيس، تضمن عدد من البيانات اليوم ، ولا سيما بيان الوفد الفرنسي ، هجمات افتراضية على جمهورية بولندا الشعبية والاتحاد السوفياتي • ولا يسع الوفد السوفياتي أن يدعها تمر دون تعقيب • اننا نشجب شجبا حازما وقاسما المزام التي تتسبب للاتحاد السوفياتي مسؤولية تطبيق الأحكام العرفية في بولندا ، وكذلك التلميحات المتعلقة بالوضع في أفغانستان •

وتؤكد البيانات المعادية لهولندا والمعادية للسوفيات التي قيلت في اللجنة اليوم صحة الاستنتاج القائل بأن خصوم الانفراج يحاولون الآن علنا الاضرار بالعلاقات التجارية والعلمية والتقنية والثقافية وغيرها من العلاقات المتبادلة النفع بين البلدان الأوروبية التي أرسيت منذ عشرات السنين ، وتسميم الجو كلما دارت المفاوضات حول أكثر مشاكل الحاضر الحاحا - في جنيف وفي مدريد وفي فيينا • وتستخدم الدوائر الاستعمارية الحملة التي شنتها على بولندا وجمييع البلدان الاشتراكية كوسيلة لصرف انتباه شعوب العالم عن حل أهم مشاكل السلم والحرب ، ووقف سباق التسليح ، وكذريعة للمضي قدما في برامجها وخططها العسكرية الرامية لوزع القذائف النووية الأمريكية الجديدة في أوروبا الغربية •

وهذا في رأينا هو سبب المحاولات التي لا تستثني جر لجنة نزع السلاح الى حملة الافتراء على بولندا الاشتراكية • ونود أن نحذر المحرضين على المواجهة في اللجنة من أن المسؤولية عن عواقب ذلك تقع على عاتقهم •

السيد دي سوزا اي سيلفا (البرازيل) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ،
تلا السفير جايبال هذا الصباح الرسالة الموجهة من السيد بيريز دي كويليار أمين عام الامم المتحدة
الى لجنة نزع السلاح ، بمناسبة افتتاح دورة اللجنة لعام ١٩٨٢ .

ونصرا لأهمية آراء الأمين العام التي تأتي في حينها والمعبر عنها في رسالته ، فيما يتعلق
بسير أعمالنا خلال مداولات هذا العام ، فأود أن أطلب رسميا تعميم رسالة السيد بيريز دي كويليار
باعتبارها وثيقة رسمية للجنة .

الرئيس : أتذكركم ، واني واثق من أنه ليست هناك اعتراضات على اصدار رسالة
أمين عام الامم المتحدة باعتبارها وثيقة رسمية للجنة .

السيد أليسي (ايطاليا) (الكلمة بالفرنسية) : ستتاح لي فيما بعد ياسيادة
الرئيس فرصة الاعراب عن تمنياتي الطيبة لكم في منصبكم الحالي . أما الآن فلا أود سوى أن أعرب
ببساطة عن مدى تأثرى بعبارات الموااساة والتعزية التي تفضلتم أنتم ، باسم اللجنة ، وأعضاء اللجنة
الذين تحدثوا اليوم ، بالادلاء بها ، المناسبة الحزينة لوفاة السفير فيتوريو كورديرو دي مونتريمولو .
وأود أن أؤكد لكم ياسيادة الرئيس ، ولكل أعضاء اللجنة ، أنني سأحيل بأمانة مشاعر وكلمات الموااساة
الى حكومتي والى أسرة دي مونتريمولو .

الرئيس : لا يخفى على الأعضاء أن اللجنة قد قررت في دورتها الماضية أن يستأنف
الفريق العامل المخصص للبرنامج الشامل لنزع السلاح أعماله في ١١ كانون الثاني / يناير . وقد
فعل الفريق ذلك ويبقى الآن أن تصدق اللجنة على انه يمكن أن يستمر في أعماله خلال الجزء
الأول من دورة هذا العام . وقد فهمت أن اللجنة متفقة على أن يواصل هذا الفريق العامل
اجتماعاته . وبعد التشاور مع رئيس الفريق العامل أود أن أعلن أن الفريق العامل المخصص للبرنامج
الشامل لنزع السلاح سيقوم ، رهنا بمقررات تظيمية أخرى ، بالاجتماع بصفة منتظمة أيام الاثنين
وأيام الخميس بعد الظهر .

وقد عمدت الأمانة اليوم بناءً على طلبي ورقة غير رسمية تتضمن جدولا زمنيا للاجتماعات التي
ستعقد خلال هذا الأسبوع . وكالعادة فان هذه الورقة غير الرسمية مجرد ورقة ارشادية تخضع
للتغيير اذا ما دعت الحاجة . وما لم تكن هناك اعتراضات فسأعتبر أن اللجنة توافق على هذا
الجدول الزمني .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس : تنص المادة ٢٩ من النظام الداخلي للجنة كما تعلمون على مايلي :
" يضع رئيس اللجنة ، بمساعدة الأمين ، جدول الأعمال المؤقت وبرنامج العمل ، ويعرضان على اللجنة
لنظرهما واعتمادهما " .

وطبقا لهذه المادة فقد طلبت الى الأمانة تعميم ورقة العمل رقم ٤٧ ، التي تتضمن مشروع
جدول أعمال مؤقت ومشروع برنامج عمل . وسوف ننظر في ورقة العمل هذه ، في اجتماع غير رسمي
غدا الساعة ٣ بعد الظهر .

وأود أن أنوه ، في هذا الصدد ، بأن الأمانة قد عمدت اليوم بصورة غير رسمية عددا من الرسائل الواردة من دول غير أعضاء في اللجنة ترغب في المشاركة في اجتماعاتنا • وفي نيتي أن أقدم مشاريع المقررات ذات الصلة في اجتماعاتنا غير الرسمية ، واضعا في اعتباري الممارسة التي اتبعتها اللجنة •

• وإذا لم تكن هناك تعليقات أخرى ، فاني أعتزم رفع هذه الجلسة العامة •

وستعقد الجلسة العامة التالية للجنة نزع السلاح يوم الخميس ، ١٢ شباط / فبراير ، في الساعة ١٠/٣٠ صباحا • وسيعقد اجتماع غير رسمي غدا ، الأربعاء ، الساعة ٣ بعد الظهر كما وافقت على ذلك اللجنة •
• ترفع الجلسة •

وقد رفعت الجلسة في الساعة ١٢/٣٠

المحضر النهائي للجلسة العامة الحادية والخمسين بعد المائة

المعقودة في قصر الامم ، جنيف

يوم الثلاثاء ، ٤ شباط/فبراير ١٩٨٢ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : محمد جعفر محلاتي (ايران)

الحاضرون في الجلسة

السيد ف . ل . اسراييليان	<u>اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية</u>
السيد ب . ب . بروكوفيف	
السيد ف . م . غانجا	
السيد ف . ف . لوشتشينين	
السيد ي . ف . كوستنكو	
السيد م . م . ايبوليتوف	
السيد ف . أ . كروخا	
السيد ت . تيريفي	<u>أثيوبيا</u>
السيد ف . يوهانس	
السيد ف . بوج	<u>الأرجنتين</u>
الآنسة ن . ماشيميني	
السيد ت . فندلي	<u>استراليا</u>
السيد غ . فيغندر	<u>ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)</u>
السيد ن . كلينغلر	
السيد ف . ا . فون ديم هاغن	
السيد ف . رور	
السيد ح . أنور ساني	<u>اندونيسيا</u>
السيد أ . سويراتو	
السيد هاريو ماتاران	
السيد ب . سيمانجونتاك	
السيد م . ج . محلاتي	<u>ايران</u>
السيد م . نوستراتسي	
السيد م . اليسي	<u>ايطاليا</u>
السيد ب . كابراس	
السيد ك . م . أوليفا	
السيد أ . دى جيوفاني	
السيد م . أحمد	<u>باكستان</u>
السيد م . أكرم	
السيد ط . أطف	
السيد س . دى كيروز د وارته	<u>البرازيل</u>

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد أ . أونكلينكس	<u>بلجيكا</u>
السيد ج . م . نوارفالميس	
الآنسة ر . دي كلير	
السيد ك . تلالوى	<u>بلغاريا</u>
السيد أى . سوتيروى	
السيد ك . براموى	
السيد ب . بويتشيف	
السيد مونخ مونخ جسي	<u>بورما</u>
السيد شان هتون	
السيد ب . سويكا	<u>بولندا</u>
السيد ت . ستروفاس	
السيد بنافيدس	<u>بيرو</u>
السيد ي . ستروشكا	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد ا . زابوتوشكي	
السيد أ . شيمما	
السيد سعود معطي	<u>الجزائر</u>
السيد عد القادر طفار	
السيد ج . هيردر	<u>الجمهورية الديمقراطية الألمانية</u>
السيد ه . تيلكه	
السيد م . ماليتا	<u>رومانيا</u>
السيد ت . ميليسكانو	
السيدة ك . ايساكي ايكانغا كابيا	<u>زائير</u>
السيد ت . جاياكودي	<u>سري لانكا</u>
السيدة ا . تورسون	<u>السويد</u>
السيد س . ليدفارد	
السيد ه . برغلوند	
السيد ج . أندرسون	
السيد س . تيولين	
السيد تيان جين	<u>الصين</u>
السيد يو مينغليانغ	
السيد فنغ زينياو	
السيد هو كسياودي	
السيد ج . دي بوس	<u>فرنسا</u>

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد ر • رود ريغيث نافارو السيد أ • أغيلار	<u>فنزويلا</u>
السيد ج • ر • سكينر	<u>كندا</u>
السيد ب • نونيث موسكيرا	<u>كوبا</u>
السيد ك • ج • ماينا السيد د • نانجيرى السيد ج • موريو كيبوى	<u>كينيا</u>
السيد أ • أ • حسن السيد ن • فهمي الآنسة و • بسيم	<u>مصر</u>
السيد م • حلفاوى	<u>المغرب</u>
السيد أ • غارثيا روليس السيدة ز • غونزاليس اى رينيرو	<u>المكسيك</u>
السيد د • سامرهيس السيد ل • ج • ميدلتون الآنسة ج • أ • ف • رايت	<u>المملكة المتحدة</u>
السيد س • بولد	<u>منغوليا</u>
السيد ج • ايجيورى السيد و • و • اكينسانيا السيد ت • أغويي - ايرونزى	<u>نيجيريا</u>
السيد س • ساران	<u>الهند</u>
السيد أ • كوميفش السيد ك • جيورفي	<u>هنغاريا</u>
السيد ه • فاغنامكرز	<u>هولندا</u>
السيد ل • ج • فيلدز السيد م • بسبي الآنسة ك • كرينتبرغر السيد ج • ليونارد السيد ج • ميسكل السيد ر • ف • سكوت الآنسة ل • م • شي السيد ج • غندرسن	<u>الولايات المتحدة الامريكية</u>

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد ي • أوكاوا
السيد م • تاكاهاشي
السيد ك • تاناكا
السيد ت • آراي
السيد م • ميخايلوفيتش

اليابان

يوغوسلافيا

أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي

للأمين العام

السيد ر • جايبال
السيد ف • بيراساتيغي

نائب أمين لجنة نزع السلاح

الرئيس : بسم الله الرحمن الرحيم ، أعلن افتتاح الجلسة العامة الحادية عشر والخمسين بعد المائة للجنة نزع السلاح .

السيد أليسي (ايطاليا) (تحدث بالفرنسية والترجمة عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، يود وفدي باديء ذي بدء أن يقدم اليكم تهانيه الحارة بتقلدكم المنصب الذي ستتغلونوه خلال شهر شباط / فبراير ، وأن يؤكد لكم تعاونه الكامل خلال هذه الفترة ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لتنظيم أنشطة اللجنة .

وأود في الوقت نفسه أن أضم صوتي الى جميع الوفود التي أعربت عن تقديرها للسفير ساني للأسلوب الكفء الذي ترأس به أعمالنا خلال الفترة السابقة .

وأخيرا يود وفدي أن يضم صوته الى عبارات التقدير الحارة التي وجهت الى السفير فايس . لقد كان لي حظ شهود نشاطه ابان فترة جد وجيزة فحسب ، ولكنها بالنسبة لي كانت جد كافية لكي أقدر المساهمة التي أسهم بها في اللجنة .

ان العادة المتبعة التي جرت على تصدير البيانات في المناقشة العامة في لجنة نزع السلاح بتعليقات على الوضع السياسي الدولي انما تعكس الوعي بأن أي جهد يبذل في ميدان نزع السلاح البالغ الحساسية هو جهد يتأثر بنوعية العلاقات بين الدول ومناخ الثقة ، أو انعدام الثقة ، فيما بينها .

ولذا فنحن نرى أنه من المشروع تماما أن نشير هنا الى القلق العميق الذي تسببه الأحداث التي وقعت مؤخرا في بولندا ، وهو أيضا مصدر آخر للتوتر يضاف الى نقاط التأزم الأخرى ، لاسيما تلك التي أوجدها استمرار الاحتلال العسكري الاجنبي لأفغانستان . وليس في نيتنا أن نصرف انتباه اللجنة عن المشاكل الحقيقية لنزع السلاح ، بل بالعكس أن نضع تلك المشاكل في اطارها الصحيح . ولا يسعنا كذلك قبول الحجة القائلة بأن احداثا من هذا النوع هي من الشؤون الداخلية البحتة للدولة . فالهاديء التي أسفت حكومتي ، ولا تزال ، لانتهاكها - وهي احترام حقوق الانسان . ومراعاة حق جميع الشعوب في تقرير مركزها السياسي الداخلي والخارجي بدون تدخل اجنبي ، وحريةتها في متابعة تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - هذه الهاديء هي تراث المجتمع الدولي بأسره . وبالنسبة لأوروبا بوجه خاص . فان وثيقة هلسنكي الختامية ، الملزمة رسميا للبلدان الـ ٣٥ الموقعة عليها ، تربط ربطا لا ينفصم بين الاحترام الفعلي لتلك الحقوق وبين الأمن وتنمية العلاقات الودية الطبيعية . وسوف يتيح مؤتمر مدريد الذي يستأنف أعماله في غضون بضعة أيام لحكومتي الفرصة مرة أخرى لاستهجان تدابير القمع المتخذة في بولندا وترديد مناداتها بالغناء تلك التدابير .

ورغم أن احداثا مثل تلك التي ذكرتها قمينة بأن يكون لها أثر سلبي على الجهود التي تبذل من أجل نزع السلاح ، فانه يتعين مع ذلك مواصلة تلك الجهود في غير هواة وبدون تردد .

ويود في هذا الصدد أن أشير الى أن افتتاح دورة عام ١٩٨٢ للجنة نزع السلاح يتسم بعنصرين من عناصر التقدم : استئناف المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح النووي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ، وقرب انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح .

ومما له أهمية بالغة استهلال المفاوضات الثنائية في تشرين الثاني / نوفمبر الماضي بشأن القوات النووية المتوسطة المدى في إطار عملية تحديد الاسلحة الاستراتيجية بين الدولتين الحائزتين على الترسانات الكبرى • ذلك أن هذه المفاوضات مستمرة رغم التدهور الذي حاق بالمناخ السياسي الدولي •

وتشاطر الحكومة الإيطالية بصورة كاملة نهج الولايات المتحدة بالدخول في تلك المفاوضات وهو نهج جرت صياغته خلال مشاورات مكثفة بين أعضاء حلف الاطلنطي •

ان إبرام معاهدة للحد من عدد القذائف النووية المتوسطة المدى الى أدنى مستوى ممكن وهذا الى " مستوى الصفر " ، هو غاية مثلى تتفق تمام الاتفاق مع طبيعة المفاوضات ومع تطلعات شعوب أوروبا ، ولا سيما الأجيال الناشئة ، التي عبرت بقوة ، حيثما أتاحت لها حرية هذا التعبير، عن قلقها العميق •

وينبغي للمفاوضات بشأن القوات النووية المتوسطة المدى أن تكون فاتحة لعملية يمكن أن تمتد الى فئات أخرى من الاسلحة والى تدابير أخرى ، ضمن منظور شامل لتوازن القوات والأمن المتبادل • ونأمل أن تبدأ قريبا المفاوضات الثنائية بشأن تخفيض الاسلحة الاستراتيجية وأن تفضي الى تخفيضات جوهرية في الترسانات النووية الاستراتيجية •

وسوف نتيح بالتأكيد الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، فرصة كبرى لبيان النتائج التي تحققت من وراء الجهود المبذولة لنزع السلاح • وسوف تشكل السنوات الأربع لنشاط لجنة نزع السلاح جانباً هاماً من محصلة هذا البيان •

وعلينا في بداية هذه الدورة أن نسائل أنفسنا كيف والى أي مدى تستطيع لجنتنا الاسهام في نجاح الدورة الاستثنائية الثانية • وينبغي ، على المستوى التنظيمي ، أن يكون شاغلنا الأول هو أن نعيد دون ابطاء انشاء جميع الأفرقة العاملة التي كانت تعمل في العام الماضي • أما مسألة ولاية الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيماوية فيمكن تسويتها على حدة ، دون تأخير اتخاذ قرار بشأن إعادة انشاء الفريق نفسه •

وينبغي أيضاً أن نواصل تفكيرنا المشترك بشأن تنظيم وأساليب عمل اللجنة والتماس توافقنا في الآراء حول التحسينات المزمع ادخالها • وبودي في هذا الصدد أن اسجل لممثل هولندا الموقر ، السفير فاين ، الاقتراحات الهامة التي أدلى بها في بيانه يوم الثلاثاء الماضي • أما فيما يتعلق بموضوع البنود المزمع ادراجها في جدول أعمالنا ، فينبغي للجنة قبل كل شيء أن توأصل نظر المسائل النووية ، وأن تعطى الأولوية التي تستحقها •

ومع تسليمي بالصعوبات الحقيقية القائمة في طريق إبرام معاهدة يمكن التحقق منها تحظر التجارب النووية حظراً تاماً ، فلا أود أن تفوتني هذه الفرصة دون التأكيد من جديد على الأهمية التي تعلقها حكومتي على هذا الهدف • وهو عنصر فيما يجب أن يكون نهجاً أعم ، ولكنه مع ذلك عنصر له أهمية خاصة مئزه المجتمع الدولي لعدة سنوات ، وأولاه بحق أعلى درجة من درجات الاستعجال • ونحن لا نزال مقتنعين بأنه في وسع اللجنة وفريق خبراء الاهتزازات اضافة المزيد على الخطة الملموسة للجهود التي تبذلها الدول الأطراف في المفاوضات الثلاثية • ونحن على استعداد لمساندة أي حل على المستوى التنظيمي من شأنه التقدم في أعمالنا ، بما في ذلك انشاء فريق عامل •

وفي اعتقادنا أن عمل فريق خبراء الاهتزازات له أهمية سياسية كبيرة جدا . ولهذا أشرنا ، في بياننا بالجلسة العامة بتاريخ ١٨ آب / أغسطس ١٩٨١ ، الى استصواب توسيع نطاق ولايسة الفريق لتمكينه من مناقشة جوهر مسألة تعيين الظواهر الاهتزازية .

وثمة موضوع آخر ذو أولوية ينبغي للجنة أن تسهم فيه اسهاما حاسما وهو موضوع الاسلحة الكيميائية . فيتعين على لجنة أن تكون في مركز يسمح لها بأن تقدم ، وقت انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية ، الدليل على أن قدرتها التفاوضية في مستوى المهمة الموكلة اليها . وتحقيقا لهذه الغاية ، يجب أن ندخل في مرحلة جديدة من مفاوضاتنا ونشرع في صياغة اتفاقية على أساس من العناصر التي وضعت في العام الماضي .

ولقد جددت الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين ، بأغلبية ملحوظة ، التكليف الصادر للأمم العام بإجراء دراسة غير متحيزة ، يستعين فيها بخبراء مؤهلين طبيين وتقنيين ، فيما يتعلق بالاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في أنحاء مختلفة من العالم . وفي الوقت الذي يثار فيه الشك حول احترام اتفاقات دولية معينة وحول القواعد ذات الصلة في القانون الدولي العرفي يبدو لنا أكثر الحاحا من أي وقت مضى استكمال مجموعة التدابير التي تحظر فئة برمتها من الاسلحة البغيضة بالذات من أسلحة التدمير الشامل مع وضع معاهدة تنص على حظر الاسلحة الكيميائية حظرا تاما وفعالا وتدمير مخزونات تلك الاسلحة ، بما يقضي قضاء مبرما على أي خطر ينشأ عن استخدامها .

لقد عبرت جميع الوفود التي تحدثت حتى الآن عن اقتناعها بوجود مبررات لتتقيح ولايسة الفريق العامل . ويجب العثور على صياغة يمكن توافق الآراء بشأنها . وترد في التقرير النهائي للفريق العامل لدورة عام ١٩٨١ ، في الفرع المعنون " توصيات واستنتاجات " ، اقتراحات مفيدة لحل هذه المشكلة .

ويجب كذلك أن يحظى البرنامج الشامل لنزع السلاح ، الذي سيكون واحدا من العناصر الرئيسية للدورة الاستثنائية الثانية ، بمكان هام في عملنا .

وايطاليا ، بوصفها أحد مقدمي قرار الجمعية العامة ٢٦٠٢ هـ ، المعتمد في ١٩٦٩ ، والذي يشكل الأساس لمفاوضات اليوم ، تأمل أن تشهد الدورة الاستثنائية الثانية اتمام العمل الذي بدأ منذ أكثر من ١٢ عاما مضت . ان الفريق العامل ، الذي يحظى بقيادة محكمة مبرزة من السفير غارثيا رولس ، قد بدأ خلال شهر كانون الثاني / يناير في مناقشات أثبتت أنها مفيدة للغاية ، وان كانت غير متوازنة بعض الشيء . لأن مجموعة من الوفود كانت شديدة التحفظ في مشاركتها . ويفيد البيان الذي أدلى به ممثل تشيكوسلوفاكيا الموقر بتاريخ ٢ شباط / فبراير في رأب هذه الثغرة في جانب منها : ونحن في انتظار المزيد من التفصيل للآراء التي طرحها ، لاسيما فيما يتعلق بالمسائل التي تمس طبيعة البرنامج الشامل ، وتقسيم المراحل ومدتها ، والانتقال من مرحلة السى المرحلة التي تليها ، والأجهزة اللازمة لاستعراض تنفيذ البرنامج ، وهلم جرا .

واسمحوا لي أن أقول ان وفدي ، وان ظل مفتحا على الحلول التي يمكن الاهتداء اليها بالاتفاق المشترك ، لا يزال يفضل أن يتشكل البرنامج الشامل من ثلاث مراحل . على أن تضم كل مرحلة من المراحل تدابير مختلفه تستند الى معيار وظيفي . وهكذا تتضمن المرحلة الأولى التدابير التي يرى ضرورتها لوقف سباق التسلح . مع استبقاء مستويات الأمن غير منقوصة . وتتألف المرحلة الثالثة والأخيرة من التدابير اللازمة للقضاء التام على الاسلحة والقوات المسلحة ؛ بينما تشمل المرحلة

الوسطى التدابير اللازمة لربط نقطة الانطلاق بنقطة النجاة ، بمعنى التدابير التي تهيئ السبيل للتخفيض التدريجي المتوازن لمختلف أنماط الاسلحة والقوات المسلحة • وهو تركيب يمكن أن تتناول تحليله بمزيد من التفصيل - أى الى مراحل فرعية على سبيل المثال - مؤتمرات استعراضية أو غيرها من الأجهزة الاستعراضية التي تنشأ لمراقبة وتعزيز تنفيذ البرنامج الشامل •

وثمة مسائل هامة أخرى تظهر بصورة تقليدية في جدول أعمال اللجنة وستظل تظهر فيه دون ريب • وينتوى وفدى استخدام الوقت المخصص بالتحديد لنظر تلك البنود كيما يدلى بأرائه فسي شأنها ، الا أنني أود انتهاز هذه الفرصة للاعراب عن أملي في أن يشهد هذا العام افساح مكان مناسب في جدول أعمال اللجنة وبرنامج عملها لبند جديد يتعلق باتخاذ مزيد من التدابير لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجى •

ولقد كان من بين السمات الخاصة التي اتسمت بها المناقشات في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، الاهتمام الذى تبدى بمشاكل تحديد الأسلحة ونزع السلاح في الفضاء الخارجى • وقد أبرزت الخطب العديدة التي ألقيت في هذا الموضوع الاقتناع بأن المجتمع الدولى ينبغى أن يبذل بصورة عاجلة مزيدا من الجهود لمنع سباق التسلح في هذا المجال الجديد من مجالات نشاط الانسان •

وقد أفضى هذا الاهتمام الى اعتماد قرارين يشيران ، للمرة الأولى ، الى رغبة الجمعية العامة في أن تتصدى لجنة نزع السلاح لهذه المسألة ، وهو ما يتفق اتفاقا كاملا مع الفقرة ٨٠ من الوثيقة الختامية •

فالقرار ٣٦ / ٩٧ جيم ، التي كانت ايطاليا من بين مقدميه ، يرجو في فقرته ٣ من لجنة نزع السلاح " أن تنظر ، اعتبارا من بداية دورتها لسنة ١٩٨٢ ، في مسألة التفاوض من أجل اتفاقات فعالة يمكن التحقق منها وتستهدف منح سباق التسلح في الفضاء الخارجى " • ومن المناسب تماما توخي تبادل أولي للآراء ، في جلسات عامة ، خلال هذا الجزء من الدورة •

وبعد هذه النظرة العامة ، والبحث التمهيدي في هذه القضية الشديدة التعقيد والحساسية ، سنكون في مركز أفضل يسمح لنا بالبت في أنسب الاجراءات لاتخاذ خطوات ملموسة لتابعة المناقشات في الجمعية العامة • فالتطور السريع في تكنولوجيا الفضاء في السنوات الأخيرة تتجم عنه نذر واضحة ومحددة ، ولم تعد بعض التطبيقات مقصورة على ميدان الغرض العلمى ، بل بدأت بالفعل تدخل في الترسانات العسكرية • وهذه يجب التعرف عليها ، كما يجب بذل الجهود لعلاج هذا الوضع ، من خلال تفاوض سريع على تدابير ملموسة وفعالة يمكن التحقق منها •

وهذا ، في رأينا ، هو معنى الطلب الذى توجهت به الجمعية العامة الى اللجنة ، التي هي هيئة التفاوض المتعدد الاطراف في مسائل نزع السلاح ، والدور الذى تستطيع الاضطلاع به في هذا الميدان •

ومن العبث الاعتقاد بإمكان ايجاد حل فوري وفعال لجميع المشاكل المتعلقة بمنع سباق التسلح في الفضاء بواسطة بضع مواد قليلة في معاهدة عامة الطابع • ومن شأن مثل ذلك النهج فحسب أن يعطل جهودنا ويبتعد بنا عن هدفنا •

وفي هذا الصدد يقترح القرار ٩٧/٣٦ جيم ، الذى أشرت اليه من قبل ، الطريق الذى ينبغى اتباعه : فهو يرجو في فقرته ٤ من لجنة نزع السلاح " أن تنظر على سبيل الأولوية في مسألة

التفاوض بشأن اتفاق فعال يمكن التحقق منه لحظر الشبكات المضادة للتوابح الاصطناعية ، وذلك كخطوة هامة في سبيل تحقيق الأهداف المبينة في الفقرة ٣ من هذا القرار " .

ومن المسلم به بصفة عامة أن التطور الذي يندرج بأبكر الخطر ، ويتطلب اجراء فوريا بأقصى سرعة ، هو التطور الحاد في شبكات الاسلحة المضادة للتوابح الاصطناعية . واذا بقي هذا التطور مفتقرا الى التحكم فيه ، فستكون هذه هي المقدمة لسباق التسلح في الفضاء الخارجى . وينبغي لهذا المنظور أن يستحثنا على أن نعقد العزم على بذل الجهد من أجل أن نتجنب ، قبل فوات الأوان ، الاخطار الحقيقية والفورية الموجودة في هذا الميدان .

الرئيس : أشكر ممثل ايطاليا الموقر على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهتها الى الرئاسة .

السيد فيجنر (جمهورية ألمانيا الاتحادية) : السيد الرئيس ، ان وفدى ينضم الى الوفود الأخرى في تقديم التهنئة اليكم لتقلدكم الرئاسة . وان أولى اجتماعاتنا غير الرسمية والرسمية سمحت لنا فعلا بأن نعجب بطريقة الكياسة والاعتدال التي تتأسون بها أعمالنا . وان وفدى يتطلع الى العمل في ظل توجيهكم . ونحن واثقون من أننا سنجني الفائدة من الأهداف الجديدة والنبيلة التي تحملونها الى منصبكم السامي . كما يذكر وفدى بالعرفان ما قام به رئيسنا السابق ، السفير أنور ساني ، من اسهام فذ في أعمالنا .

ومن المجموعة الواسعة للموضوعات ذات الصلة المباشرة لهذه الدورة للجنة نزع السلاح ، أود انتقاء ثلاثة موضوعات فقط لهذا البيان الأولي . وفي نيتي أن ألمح بايجاز الى المناخ السياسي الذي نبدأ فيه عملنا والى بعض جوانب مشكلة الأسلحة الكيماوية وأخيرا الى البرنامج الشامل لنزع السلاح .

تجتمع هذه اللجنة في منتصف الطريق بين الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة وبين دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح . ومن الحكمة في هذه الفترة الحاسمة تقديم الميتمتين المائلتين أماننا معا ، ونظرا الى الدورة الاستثنائية القادمة وسجلنا الماضي في العيادين الثنائية والمتعددة الأطراف . ولست بحاجة الى التحديد . فاذا نظرنا الى الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ، وجب علينا الاعتراف جميعا بأنه لم تنجز من برنامج العمل المطروح في تلك الوثيقة الا قطع متأثرة . ومن الطبيعي أن تكون هناك انجازات مشكورة كاتفاقية الأمم المتحدة المعنية على الأخص بالاسلحة غير الانسانية ، وكثير غيرها من المراحل والعناصر الملموسة . ولكن التحديات المتبقية تحديات هائلة ، والافتقار الى الانجاز جلي بأكثر مما ينبغي . ولا ينبغي في هذه الحالة توجيه اللوم ولا الاتهامات . والحقيقة ، أن من المهم الآن النظر الى حالة تقدم عملنا ، وهي حالة قد لا تبعث على الرضا ، وأن نخطط قدما بطريقة رصينة مقدريين احتمالات ما يمكن عمله في الشهور القليلة المتبقية . ان العمل في لجنة نزع السلاح ينبغي أن يتركز على البنود الجوهرية وان المداولات الاجرائية ينبغي أن تخفض الى الحد الأدنى . وعلينا جميعا بذل مجهود خارق كي لا ننتهي الى الدورة الاستثنائية الثانية لنزع السلاح خالي الوفاض ، بل علينا أن نظل واقعيين بالنسبة للأهداف الممكن بلوغها .

والواقعية هي الكلمة الرئيسية بالنسبة للدورة الاستثنائية نفسها . فينبغي للأهداف أن تقاس على محك الواقعية ، وينبغي لاستعراض وتقييم الانجازات التي تمت في الفترة الماضية أن يسفرا عن تخطيط متأن للأعوام القليلة المقبلة . وينبغي للتوقعات المعقولة لحرارز نتائج ملموسة أن تأخذ الأسبقية ضمن هذه الفترة على الاعلان عن أفكارها في طموحها .

ومع أن لجنة نزع السلاح هي محفل دولي مستقل بذاته ، إلا أن الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة تمارس ، بالطبع ، تأثيرا كبيرا على أعمال هذه الدورة • ومعزل عن النتائج الأخرى ذات الصلة ، فإن الجمعية العامة قامت ، في ميدان جديد هام هو تدابير منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، بمنح هذه اللجنة واجبا هاما وجديدا يتطلع وفدى الى التسد اول بشأنه في مرحلة مبكرة كمتابعة للقرار ٩٧/٣٦ جيم الذي كان وفدى بين من قدمه •

وإذا انتقلنا الآن الى المناخ السياسي الأوسع الذي علينا أن نعمل فيه ، فإن وفدى ينضم الى الوفود الأخرى في التعبير عن القلق الخطير من حالة الأمن الدولي • وكلنا متفق على أن فرص احراز تقدم كبير صوب تحديد الأسلحة ونزع السلاح تعتمد ، بصورة جوهرية ، على توافر الثقة فيما بين الدول وعلى وجود سياسة عامة متسقة من ضبط النفس والاعتدال في السعي وراء المصالح الخارجية •

ومع ذلك فليس لنا إلا أن نعلن بأن هناك مزيدا من التدور الكبير في العلاقات بين الشرق والغرب وبأن جو الثقة قد تأثر بشكل خطير •

ولا يزال الاحتلال العسكري السوفياتي لأفغانستان مستمرا لا يني غير مهال بادانته من قبل الغالبية الساحقة للمجتمع الدولي كما تم الجرهان على ذلك مرارا في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة •

ولا توجد ثمة دلائل على وجود تغيير في موقف الاتحاد السوفياتي المسؤول عن هذا الانتهاك لعدأ تقرير المصير وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية •

بل على العكس ، هناك علائم على أن القمع العسكري في أفغانستان آخذ بالازدياد ، مسببا المعاناة لعدد لا يحصى من الضحايا ، ولا سيما بين سكان الريف • وقد أحاط وفدى علما مع أشد القلق بالتقارير المتعلقة باستعمال العوامل الكيميائية •

وثمة حدت آخر أقرب عهدا زعزع أساس الثقة المتبادلة وشائر التعاون السلمي •

ومن الجلي أنني أشير الى فرض قانون الأحكام العرفية في بولندا ، وان نتائجه المترتبة ومضاعفاته تحني خرقا واضحا لوثيقة هلسنكي الختامية وان ماحدث في بولندا ليس مجرد شأن داخلي • بل على العكس ، فإن انتهاك وثيقة هلسنكي لعام ١٩٧٥ وحقوق الانسان الأساسية وللتشريع الدولي لمنظمة العمل الدولية يجعل مأساة الشعب البولندي مسألة تستأثر بالاهتمام المشروع للمجتمع الدولي بأسره •

وتقع مسؤولية هذا الخرق للالتزامات الدولية والقرار المتخذ لقلب عملية التجديد والاصلاح في بولندا على عاتق السلطات العسكرية البولندية ، ولكن ليس بأقل مما تقع على عاتق الاتحاد السوفياتي •

ان ماحدث في بولندا هو أكثر من مجرد اضطراب في شروط المناخ السياسي : انه يكشف عزوفا عاما عن احترام مبادئ حقوق الانسان كما هي مكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي النهائية وعن قبول التطور السلمي •

وخلافا للتأكيدات الصادرة عن نظام الحكم العسكري البولندي ، فليست هناك علائم على وجود أي تحسن • ويخيم ظل طويل على التوقعات لعملية تحديد الأسلحة • ومن المحتم أن يتأثر

مناخ الأمن في أوروبا تأثرا مباشرا ، كما أنه لا سبيل الا الى استعادة مناخ الثقة • ان الثقة شرط أساسي أولي لمهامنا كمفاوضين في لجنة نزع السلاح •

ان حكومتي قامت ، بما يتفق مع وثيقة هلسنكي الختامية أتم الاتفاق ، بحث القادة العسكريين البولنديين مرارا على رفع قانون الأحكام العرفية بغية إعادة تثبيت الحقوق المدنية للشعب البولندي وعلى اطلاق سراح الذين أوقفوا وعلى استئناف حوار حقيقي مع الكنيسة الكاثوليكية والممثلين الشرعيين لنقابة العمال المستقلة في بولندا ، ونطلب الآن أيضا تمكين بولندا من حل مشاكلها بنفسها دون تدخل خارجي •

فاذا ما أجيبت هذه المتطلبات الفائقة الأهمية فان الثقة المتبادلة سوف تنتعش من جديد كما أن توقعات حدوث تقدم يسفر عن نتائج ملموسة في نزع السلاح وتحديد الأسلحة ستعزز بشكل كبير •

وليست الاحداث في بولندا على جسامتها هي الأخطار الوحيدة التي تتهدد مناخ الأمن الدولي • ذلك أن التوازن العسكري في أوروبا لا يزال يبعث على قلق ثابت •

ولذلك ترحب حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بأن المفاوضات الدائرة هنا في جنيف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن القوات النووية المتوسطة المدى قد استؤنفت بعد عطلة عيد الميلاد • واننا واثقون من أن تمخض هذه المفاوضات عن حصيلة ايجابية سيسهم في زيادة الاستقرار الدولي وفي حدوث تقدم في المساعي الأخرى العذولة لتحديد الأسلحة • واننا نهيد تأييدا تاما المقترح الأمريكي البعيد الأثر - الذي تم اعداده بأكمله ضمن التحالف الغربي - الرامي إلى بلوغ مستوى حصيلة تبلغ الصفر في كافة الصواريخ النووية المتوسطة المقامة على الأرض لدى كلا الجانبين •

ان عقد معاهدة تفي بأحكام هذا العرض الفريد ستقضي على فئة الأسلحة التي تسبب أكبر القلق • ونرى أن الوصول الى حصيلة مثل هذه ستكون أكثر الطرق تبشيرا وواقعية لتعزيز السلم والأمن الدوليين • ونرحب بالتزام يقدمه الطرفان بأنهما لن يذخرا جهدا في سبيل التوصل الى عقد اتفاق • وبالروح نفسها ، تولي حكومتي أكبر قيمة لاستمرار المفاوضات في هذه اللجنة •

وأود ، وأنا أنتقل الى الجزء الثاني من كلمتي ، أن أؤكد مرة أخرى على الأهمية التي يوليها وفدنا لمسألة الاسلحة الكيميائية ، وان فرض حظر شامل على الاسلحة الكيميائية هو في بلادى ليس محور اهتمام الحكومة فحسب بل وكافة الأحزاب السياسية الممثلة في البوندستاغ الألماني • وفي ٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ اعتمد البرلمان الاتحادي باجماع الآراء قرارا يحث على القيام فوراً بعقد اتفاقية أسلحة كيميائية يتم تنفيذها في ظل مراقبة دولية فعالة •

وإذا نظرنا الى انجازات اللجنة في دورتها لعام ١٩٨١ - وذلك يعني النظر الى تقرير الفريق العامل المخصص المعني بالاسلحة الكيميائية - يمكننا أن نغبط أنفسنا على أننا ، في ظل القيادة الكفوة للسفير ليدغارد السويدى ، أنتجنا درجة كبيرة من توصيف أقرب ما يكون الى لغسة المعاهدة • غير أن التقدم لا يزال حتى الآن أقل تجليا في ميدان التحقق • ولكن التحقق هو قطب الرحى الذي يتوقف عليه النجاح النهائي لمفاوضاتنا والذي ينبغي علينا لهذا السبب أن نوجه اليه اهتماما خاصا في مداولات هذه السنة •

ان الخبرة المكتسبة من عقد اتفاقات تفتقر الى آلية تحقق صحيحة ، كبروتوكول جنيف واتفاقية الاسلحة البيولوجية ، تشدد على الحاجة الى ايجاد حل شامل لهذه المسألة •

لقد قام وفدي ، في كثير من المناسبات ، بعرض آرائه حول المسائل الجوهرية لوضع نظام دولي فعال للتحقق • وسوف أعيد فقط بايجاز :

ينبغي أن يسير التحقق وفق اجراء منتظم يتم انشاؤه مسبقا بحيث يكون غير تمييزي ويتم في مناخ تعاوني وجدى ؛

ينبغي أن يتوافر على اجراء تحقيقات غير متحيزة في الأحداث التي تتطلب الايضاح ؛
وينبغي أن يحمي المصالح الاقتصادية المشروعة •

ولدفع العمل في هذا الاتجاه ، سيتقدم وفدي في هذه الدورة بورقة عمل تطرح بتخصيم واف الآليات والاجراءات التي تكون في نظرنا ضرورية لاجراء تحقق فعال لاتفاقية أسلحة كيميائية • وسوف تعالج ورقة العمل هذه ، من بين أمور أخرى ، الأسلحة المزدوجة على سبيل التحديسد • وننوي ، بوجه خاص ، اقتراح طريقة يمكن بهما أيضا — خلافا لبعض المزاعم القائلة بعدم امكان التحقق من عدم انتاج الاسلحة المزدوجة — تعديد التحقق ليصل الى الاسلحة المزدوجة ويشملها •

ولا أجدني بحاجة الى التأكيد على ماقدمه البرنامج الشامل لنزع السلاح من اسهام حيوى يرمي الى انجاح الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح • وجلي من الوثائق أن على لجنة نزع السلاح التوصل الى تفاهم بشأن البرنامج الشامل لنزع السلاح وأنه ، بحلول الوقت الذي تختتم فيه هذه اللجنة دورتها الرسمية ، ينبغي ان يكون هناك نص يمكن التفاوض بشأنه جاهزا لجمهور نيويورك الأوسع نطاقا سواء أكان هذا النص مصحوبا أو غير مصحوب باختيارات بدلية حول مشاكل محددة ان المسألة ملحه وان مصداقية هذه اللجنة في خطر •

ان الفريق العامل للبرنامج الشامل لنزع السلاح الذي اجتمع طوال معظم كانون الثاني / يناير قام بعمل طيب ، رغم عدم وجود نتائج ثابتة تلوح للعين بشأن معظم المسائل ، وعمق من تبصر جميع الوفود المعنية وتفهمها • وان وفدي متمن من المشاركين ومن رئيس الفريق العامل ، السفير غارثيا روليس المكسيكي • ويسمح لنا العمل المحرز في كانون الثاني / يناير تعيين المجالات التي يبدو فيها توافق الآراء في متناول اليد ، ومن الناحية المضادة ، تلك المجالات الرئيسية التي تلوح فيها مواضع الجدل التي علينا تسويتها بصورة مشتركة في الاسابيع القليلة القادمة •

ولدى وفدي الانطباع ، المستمد من وجهة نظر أحد مقدمي الوثيقة CD/205 ، وهي مشروع البرنامج الوحيد الكامل المطروح أمام اللجنة في هذا الوقت ، أن المسائل الثلاث التالية ذات المبدأ قد نشأت وتحتاج الى تفاوض خلاق يتم بروح توفيقية •

١ - طبيعة البرنامج الشامل لنزع السلاح

من الجلي أن البرنامج الشامل لنزع السلاح يحتاج الى طريقة للاعتماد والنشر تتناسب مع أهميته الفارقة لانجاح الدورة الاستثنائية الثانية لنزع السلاح ويجب ، في الوقت نفسه ان تتوافق مع فرضه الأساسي كإطار وثيق الصلة سياسيا بعملية تفاوضية شاملة • ولكن من الجلي ، بنفس القدر ، أن صكا من هذا النوع لا يلائم عملية عادية من التصديق الدولي • وحتى أنصار وضع برنامج شامل لنزع السلاح " ملزم قانونيا " لم يتمكنوا حتى الآن من بيان الكيفية التي يمكن بها تحقيق هذا الأثر الملزم من الناحية التقنية • ولذلك ينبغي لبحثنا عن حل مناسب بروح توفيقية أن يمضي في اتجاه منح البرنامج الشامل لنزع السلاح ، عندما تعتمد الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية،

درجة خاصة من الرسمية لاثارة الالتزام السياسي • وان وفدى مستعد للبحث عن مثل هذه الطرائق بصورة ايجابية وبناءة • وتذكرون أن مقدمي الوثيقة CD/205 اقترحوا تضمين القرار الذي سيرفق به البرنامج الشامل لنزع السلاح فقرة " تناشد جميع الدول عن أنها ستحترم الأهداف والمبادئ والأولويات المحددة في هذا البرنامج ، والاعراب عن صادق عزمها وتصميمها على تنفيذ البرنامج عن طريق التفاوض على اتفاقات للحد من التسلح ونزع السلاح المحددين والقابلين للتحقق " •

٢ - تصنيف تدابير نزع السلاح

ثمة فارق رئيسي بين فهرس التدابير المقترحة في الوثيقة CD/205 والفهرس المناظر الذي اقترحتة مجموعة ال ٢٦ وهذا الفارق هو درجة التوصيف • وثمة أيضا فارق أساسي في النهج • وفي معظم الحالات التي تصف فيها الوثيقة CD/223 تدبيرا تفاوضيا معيناً ، يكون فحوى الوصف منظوياً بالفعل على الحصيلة المرغوب أخذها من هذه المفاوضات بالذات • انه لا يظل في حدود الدلالة على الغرض الرئيسي للمفاوضات ، ولكنه يتوقع مسبقاً نتائج مفصلة مصدرها بذلك حكماً مسبقاً على القرارات المقبلة للحكومات والمفاوضين • وأؤكد أن هذا طريق خطر ، فما من وفد يمكن أن يكون في هذا الوقت في مركز يسمح له بالتنبؤ بحصيلة المفاوضات ، ولا بوسع أحد أن يعلن بشكل حصيف ومسؤول التزامه بما يمكن أن يمتد بسهولة فترة من الزمن تأخذ ٢٠ عاماً أو أكثر • كذلك فان هذا النهج يتعارض في معظم الحالات مع " العناصر " المتفق بشأنها للبرنامج الشامل لنزع السلاح كما اعتمدها هيئة نزع السلاح للأمم المتحدة • فهذه الوثيقة توضح أن على البرنامج الشامل لنزع السلاح أن يكون فقط اطاراً لمفاوضات موضوعية ، لا أن يحل محل نتائج تتطلب عملية تفاوضية فعلية •

ويلج على وفدى الانطباع بأن هذا النهج يسلم جداً بثبوت ما نحاول جاهدين اثباته ، ولن يؤدي الى توافق في الآراء على أية قائمة توضع بتدابير نزع السلاح • ان من المشروع لكل وفد ومجموعة اقليمية وضع أهداف وتعليق آمال بالنسبة لبرنامج تفاوضي بعينه ، ولكن مما لا طائل من ورائه الاصرار بوجهات النظر المفردة هذه على كافة الشركاء المحتملين للحصول على حق تفاوضي منذ البدء • ومن الناحية الواقعية ، فلن يتم التوصل الى توافق في الآراء على قائمة بالتدابير الا اذا وافقت جميع الوفود على بسط ميولها الخاصة بلغة أوجز وأكثر حياداً ، آخذة الأسوة في ذلك من " عناصر " البرنامج الشامل لنزع السلاح الذي اعتمده هيئة نزع السلاح •

٣ - الجدول الزمني للأحداث

بينما يبدو أن مجموعتي البلدان الغربية وبلدان عدم الانحياز على السواء ، تضعان هيكل البرنامج الشامل لنزع السلاح على شكل مراحل متعددة ، فان هناك نزعة بينة لدى واضعي الوثيقة CD/223 نحو وضع جدول زمني للتفاوض محكم في تخطيطه ومصحوب بفروض مفصلة عما ينبغي التفاوض بشأنه وعما ينبغي احرازه في مراحل تالية بشكل مستقل تماماً عن حصيلة مراحل التفاوض السابقة • وفي الفريق العامل ، أشار المشتركون في تقديم الوثيقة CD/205 مفصلاً عن السبب في أن هذا السياق لمرآحل متعددة لن يحظى الا بقليل احتمال لأن يصبح أمراً عملياً • ولا ينبغي لهذا النقد أن يؤخذ على أنه رفض قاطع لقبول وضع هيكل رشيد لعملية البرنامج الشامل لنزع السلاح بمضي الزمن • والعكس هو الصحيح إذ أن ما من شك في أن من الواجب وجود دالة زمنية دينامية في صلب البرنامج الشامل لنزع السلاح • ولكن على هذا العنصر البنيوي ، في رأي وفدى ، يجب العثور عليه في

الصفة الدورية للاجتماعات الاستعراضية اكثر منه في جدول زمني سحري وآلي قد تجعله الأحداث المقبلة عديم النفع وعقيما • وان وفدى منفتح بالنسبة لعدد هذه الاستعراضات وتواترها •

وستكون الاجتماعات الاستعراضية ، بما يحف بها من الاهتمام العام والوقوع الدينامي ، أفعال في الحفاظ على قوة دفع عملية التفاوض المتعددة الأطراف والثنائية ، أكثر مما يكون لوضع جدول زمني ميكانيكي لمهام تفاوضية التي ، اذا فوجئت بالحقيقة ، سوف تترك من سبق لهم وضعها • ودعوني اؤكد أن قضية الجدول الزمني ، وهي احدى أهم النقاط التي يدور حولها الجدول في المفاوضات بشأن برنامج شامل لنزع السلاح ، تحتاج الى نهج غير متحيز وجديد والى قدر جديد من الواقعية كي تثمر نتائج جديدة • ولعل الوقت قد أوفى لنعود الى الوراء حيث نقطة انطلاقنا المشتركة لنعاود البدء من نص العناصر المتفق بشأنها ولندرس كيف يمكنها العمل على أفضل وجه لوضع حلول مرضية •

واستأذن في الانتقال الى ملاحظة أعم بشأن البرنامج الشامل لنزع السلاح وأن أختتم كلمتي بها • ان البرنامج الشامل لنزع السلاح ، في نظرنا ، قاصر عن احداث تأثير على نزع السلاح المتعدد الأطراف والثنائي الا اذا كان بوسع المجتمع الدولي المتجمع وراءه • وان المفاوضات لا يمكن أن تعضي في طريقها وتسفر عن نتائج الا اذا كان الاطار الواجب وضعها فيه يلبي المصالح الأمنية لجميع المعنيين • فيجب أن يكون هناك حافظ دائم للتقيد بالبرنامج ويحقق تماما ما يحفل به من احتمالات خطوة بعد خطوة • وسوف تتعرض هذه الوظيفة الحافزة الى الضياع اذا خطر للمشاركين أن يعتبروها غير واقعية • وأخيرا ، فان قيمة البرنامج الشامل لنزع السلاح ستقاس لا بنيل ما يتجسد فيه من نوايا وانما بما يحدثه من قوة دفع حقيقية وبالمفاوضات التي ييسرها ويرعاها • وبوسعني على المستوى الانساني التعاطف تماما مع أولئك الذين ، في معاناتهم من الاحباطات وطفء التحرك البالغ في عالم نزع السلاح ، يودون ضرب الرقم القياسي في وضع برنامج مثالي شامل لنزع السلاح ، باظهار ما في طبيعة مشاعرهم وأفكارهم الخاصة من رفعة • ذلك ، للأسف لن يساعد على انجاح قضايا تحديد الأسلحة التي بين أيدينا • الكلمة الرئيسية هي المصادقية • ولن يجتاز هذا الاختبار الا برنامج شامل لنزع السلاح يبقى الأهداف والمخططات الممكن تحقيقها نصب الأعين • ان تحديد الأسلحة ونزع السلاح يحتل ، بالنسبة لحكومتى ، أعلى مكان في سلم الاولوية • وسوف تسعى لجعل اسهامها في البرنامج الشامل لنزع السلاح يتم بهذه الروح نفسها ، كما ستسعى ما وراء ذلك ، الى العمل دون هوادة من أجل تحقيق السلم والأمن •

الرئيس : أشكر ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية الموقر على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها الى الرئاسة •

السيد اوكاوا (اليابان) : حضرة الرئيس ، أود أن أعرب ، باسم الوفد الياباني ، عن أحر التهانى لكم بصفتم رئيسنا الجديد لشهر شباط / فبراير • كما أقدم الشكر للسفير سانسى الذى خدنا بفاعلية وتفان منذ شهر آب / أغسطس من العام الماضى • وأود أيضا أن أرحب أجمل ترحيب بزملائنا الجدد حول هذه الطاولة •

كما أود أن أقدم تعازى الخالصة الى الوفد الايطالى ، وعبره الى عائلة المغفور له السفير كورديرودى مونتي زيمولو • وانى سأفتقد السفير أكثر من غيرى لأننا كنا جارين في هذه اللجنة ، وكنت سعيدا بالجلوس الى جانبه في مناسبات عديدة خلال السنتين الماضيتين •

وانى ، اذ أودع زميلنا الكريم السفير فاين ، لا يسعني الا أن أعرب عن احترام وفد بلادى

له ، وعن تقديرنا العميق للمساهمة البارزة التي قدمها لعمل هذه اللجنة خلال الأرح سنوات التي قضاها في جنيف .

ولا تفعلنا الا أشهر قليلة عن الدورة الخاصة الثانية المكرسة لنزع السلاح والتي ستعقد ها في نيويورك الجمعية العامة للأمم المتحدة . وفي الوقت الذي نبدأ فيه عملنا في الجزء الاول من دورة عام ١٩٨٢ للجنة نزع السلاح ، لا يسعني الا أن أشدد على دور هذه اللجنة ومسؤوليتها في المساهمة في انجاح تلك الدورة الخاصة .

وبموجب دستور بلادنا ، المكرس لقضية السلام ، والمبادئ اللانوية الثلاثة - وهي عدم حيازة الاسلحة النووية ، وعدم انتاجها ، وعدم السماح بادخالها الى اليابان - تركزت السياسة الأساسية لليابان على تجنب تحويله الى دولة عسكرية بارزة ، وتكريس طاقاته وموارده الوطنية لخدمة السلام والرخاء في العالم . ولقد التزمنا بهذه السياسة بثبات منذ ٢٦ سنة ، أي منذ انتهت الحرب ، تساندنا شدة تطلع الشعب الياباني نحو السلام والاستقرار .

وان الشعب الياباني لعلى اقتناع بأن تحديد الاسلحة ونزع السلاح يمكن وينبغي ان يؤديا دورا جوهريا في بناء وتحقيق السلام والاستقرار في عالمنا هذا . لذلك فان تحديد الاسلحة ونزع السلاح هما مسألتان تتسمان باهتمام وطني أصيل . وفي الواقع ، ان اليابان يعتبر ان تحديد الاسلحة ونزع السلاح يجب ان يكونا من القضايا ذات الاهتمام العالمي . والامة اليابانية بأسرها تتضرع أن يكون الأمر كذلك .

غير اننا ، عندما ننظر حولنا نرى ان العالم الذي نعيش فيه ، أي الوضع الدولي الفعلي ، يتدهور سنة بعد سنة على عكس ما نصبوا اليه . وان مايجرى الان في بولندا ليؤثر تأثيرا خطيرا على الوضع الدولي بأسره ، ويأمل اليابان أن تعود الأمور المقلقة في هذا البلد الى حالتها السوية في أسرع وقت ممكن . ويتخوف اليابان تخوفا قويا من أن يؤدي مجرى الاحداث هناك الى المزيد من التهديم لما تبقى من الثقة المتبادلة بين الدول ، والتي هي الركيزة الأساسية لمفاوضات نزع السلاح .

ومن جهة أخرى ، فان التخزين الضخم للأسلحة النووية وسباق التسلح اللامتناهي يستمران بلافتور . ان هذا الاتجاه المبرح العقترن بالحالة السياسية الدولية المتدهورة ، مثار قلق بالسخط لشعوب العالم ، ولا يجوز ان نقف مكتوفي الايدي أمامه . لهذا تستحوز الدورة الخاصة المقبلة للجمعية العامة بقوة على اهتمام الشعب الياباني وتطلعاته وكذا بالنسبة لشعوب بلدان عديدة أخرى . وان الامة اليابانية مصممة على بذل قصاراها لتؤدي بالدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح الى خاتمة ناجحة .

وقد نوّه رئيس الوزراء سوزوكي في الخطاب الذي ألقاه في افتتاح الدورة الحالية للمجلس الوطني بتاريخ ٢٥ كانون الثاني / يناير ١٩٨٢ ، بعزمه على الاشتراك شخصيا في الدورة الخاصة ، وأعلن مايلي :

" لا أمل للبشرية في السعادة اذا ما استمر الشرق والغرب في تنافسهما على تكديس الاسلحة . وعلينا أن نواجه الواقع ونعترف بأن توازن القوى هو الذي يدعم السلام والاستقرار . ويتوجب علينا أن نعمل للحفاظ على هذا التوازن . وفي الوقت ذاته ، يجب أن نستمر في جهودنا للابقاء على هذا التوازن في أدنى مستوى ممكن .

"ان قضية نزع السلاح وتحديد الاسلحة هي قضية يتوجب على العالم بأسره أن يعمل معا من أجلها ولا يمكن بلوغ السلام الحقيقي الا اذا وجهنا الموارد الاضافية الناتجة عن نزع السلاح الى التعاون مع البلدان النامية وتنمية الاقتصاد العالمي .

"ان الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في شهر حزيران / يونيو المقبل ستكون فرصة تحدث في الوقت المناسب لتعزيز هذه الجهود الدولية "

ان هذا الاهتمام البالغ بالدورة الاستثنائية الثانية ليس بحال من الأحوال مقصورا على الحكومة اليابانية . فهناك مجموعة غير حزبية من أعضاء المجلس الوطني ، تضم أكثر من ٢٠٠ شخص ، قد أسست في شهر آيار / مايو الماضي ، الجمعية البرلمانية لتعزيز نزع السلاح الدولي ، وهي الآن تعمل جاهدة للاستعداد للدورة الاستثنائية . كما ان عددا كبيرا من المنظمات اليابانية غير الحكومية تقوم بأنشطة واسعة التنوع استعدادا للدورة الاستثنائية وتخطط لارسال مجموعة كبيرة من مثليها الى نيويورك ليراقبوا ويلقوا كلمات في الدورة الاستثنائية ، كما حدث عام ١٩٧٨ لسدى انعقاد الدورة الاستثنائية الاولى .

وعلى لجنة نزع السلاح ان تتجاوب مع تطلعات شعبنا . لكن الوقت أماننا محدود . ولكي نستطيع الاسهام في جعل الدورة الاستثنائية المقبلة عملا له مغزاه ، يتوجب على لجنتنا أن تحسن استعمال الاحد عشر او الاثني عشر اسبوعا المتاحة لنا ، وأن نحاول تحقيق أقصى قدر ممكن من النجاح في الظروف الراهنة .

ويتوجب ، أولا ، على اللجنة ان تختصر مناقشتها للقضايا الاجرائية الى أدنى حد ممكن ، وأن تعكف على دراسة القضايا الجوهرية في أقرب وقت ممكن .

وفيما يتعلق بالهيئات الفرعية ، ينبغي على فريق العمل المخصص للبرنامج الشامل لنزع السلاح أن يستأنف عمله فورا .

ولقد بدأ فريق العمل هذا اجتماعاته من قبل برئاسة السفير غارسياروبليس منذ اوائل شهر كانون الثاني / يناير ، وتبين ان هذه الاجتماعات الاضافية كانت مفيدة جدا . وان وضع برنامج شامل لنزع السلاح هو ، بالطبع ، مهمة بالغة التعقيد والصعوبة . وفيما خص التدابير المختلفة الواجب ادخالها فيه وتحديد ما يسمى " بالمراحل " ، فان وفد بلادي يرى ان الحكمة تقضي بتجنب اعتماد منهج بالغ الطموح وان من الافضل ان نحاول صياغة برنامج ممكن وعملي . وغني عن القول ان مواصلة العمل في هذا الفريق ينبغي ان يكون له طابع الاولوية ، باعتبار ان اعتماد برنامج شامل لنزع السلاح هو أحد الاهداف الرئيسية للدورة الاستثنائية .

ان فريق العمل المخصص للاسلحة الكيماوية قد تمكن من تحقيق تقدم كبير في العام الفائت برئاسة السفير ليد غارد الفعالة . وهذا سبب اضافي يحمل وفد بلادي على مواصلة الحث على تنقيح موضوع ولايته لتمكينه من تحقيق مزيد من التقدم هذا العام . لكن وضع مشروع ولاية جديدة للفريق العامل ينبغي ألا يصبح بأية حال عائقا يحول دون استمرار العمل الموضوعي . لذلك ، ينبغي أن يستأنف فريق العمل نتائجه مؤقتا طبقا للولاية السابقة ، بينما نكون عاكفين على مناقشة نص ولايسة جديدة .

اما فريق العمل المخصص المعني بالاسلحة الاتعاعية ، فقد تمكن من تخفيض حدة المناقشات في القضايا المعروضة عليه تخفيضا كبيرا بفضل الادارة الحكيمة التي أبداها رئيس الفريق السفير

الينغاري كوميفس • وينبغي على فريق العمل هذا ان يغتنم فرصة اقتراب الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ليندفع في انهاء عمله بسرعة • ولقد قدم اقتراح في العام الفائت بادراج حظر الاعتداء على المنشآت النووية المدنية في نص الاتفاقية المتعلقة بالاسلحة الاشعاعية : ان هذه المشكلة تهيم على بلدى الى حد بعيد • وأن النهج الواقعي لحل الصعوبات التي نواجهها سيكون في ايجاد صيغة أخرى - صكا على حدة من نوع ما يكون خالصا - لمعالجة هذه القضية • فاذا امكن فصلها على هذا النحو عن اتفاقية الاسلحة الاشعاعية ، قد يصبح بالامكان ، نظريا ، الاسراع في صياغة الاتفاقية المذكورة • واذا ما انتهينا من هذه الاخيرة ، سنتمكن من تكريس قدر أكبر من الاهتمام والجهود للقضايا الاكثر الحاحا ، كنزع السلاح النووى •

وفيما يتعلق بفريق العمل المخصص المعنى بضمانات الامن ، فان وفد بلادى يشعر بأن درجة كبيرة من التفاهم قد تحققت في العام الفائت حول مختلف المفاهيم المعنية بفضل الجهود الفائقة التي بذلها السيد تشارابيكو ممثل ايطاليا • واننا نرى وجوب تمكين فريق العمل هذا من الاستمرار في نشاطه بمقتضى الولاية المخولة له في العام الفائت •

وبالاضافة الى الأفرقة العاملة الاربعة هذه ، يود الوفد الياباني ان يطالب مرة أخرى بانشاء فريق عامل جديد يعنى بحظر التجارب الشامل ، بحيث تتمكن من العمل بفاعلية لتحقيق ذلك الحظر الشامل • واني آمل بكل اخلاص ان يتم التوصل الى توافق آراء في اللجنة حول هذه القضية • وأدرك تمام الادراك ان انشاء فريق عامل ليس هو السبيل الوحيد لمعالجة أى موضوع محدد في لجنتنا الا أن تحقيق حظر التجارب الشامل له أهمية قصوى ، وان هذا الاقتراح عملي وملموس • لذلك ، يرى وفد بلادى ان قضية حظر التجارب الشامل يجب ان تعالج بشكل منهجي ومركز ، وان أفضل طريقة لتحقيق ذلك هي ، في نظرنا ، انشاء فريق عامل خاص لهذا الغرض •

ووفقا للقرارات التي اعتمدها الجمعية العامة للامم المتحدة في العام الغائب ، على لجنة نزع السلاح ان تدرس ، هذا العام ، مزيدا من الاجراءات للحيلولة دون سباق التسلح في الفضاء الخارجي • وتعلق حكومتي أهمية كبرى على هذه القضية ، ويأمل وفد بلادى ان يتمكن من تقديم مساهمة ايجابية في مناقشاتنا حول هذا البند •

وقبل ان أنهي كلامي ، أود أن أعرب عن ارتياحنا لبدء المفاوضات مؤخرا بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية حول الحد من القوى النووية المتوسطة المدى • ولقد باشرت الدولتان هذه المحادثات الهامة على الرغم من التدهور الذي طرأ على الوضع الدولي خلال السنوات القليلة الماضية ، وبالتالي فانهما تستحقان كل ثناء ومدح • وعلى الرغم من أن هذه المفاوضات تجرى ، بحكم طبيعتها ، خارج لجنة نزع السلاح ، الا انها تعقد في هذه المدينة بالذات ، جنيف • وان تقدم هذه المحادثات يمكن أن يكون له مفعول ايجابي على المفاوضات المتعددة الاطراف الجارية في لجنتنا على الاقل هذا بالتأكيد ما يأمله وفد بلادى • لذلك ، فاننا نعرب عن أملنا بأن يتكرم وفد الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بابلاغ هذه اللجنة ، من وقت الى آخر ، وبحسب ما يرتئيان عما يحرزان من تقدم في مفاوضاتهما الثنائية • كما ان وفد بلادى يتطلع باهتمام كبير الى بدء المجموعة الاخرى من المفاوضات الثنائية ، المتعلقة بخفض الاسلحة النووية الاستراتيجية ، والتي سيكون لها بالغ الأهمية بالنسبة لنا جميعا •

ختاما ، أود أن أكرر أملنا الحار أن تعمل لجنة نزع السلاح في دورتها هذه مدركة تمام الادراك مسؤوليتها الكبيرة تجاه الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح والتي اقرب موعدا • ان وفد بلادى مصمم على بذل كل جهد في هذا السبيل •

الرئيس : أشكر ممثل اليابان الموقر على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي خص

بها الرئاسة .

السيد شتروكا (تشيكوسلوفاكيا) : حضرة الرئيس ، ان الوفد التشيكوسلوفاكي قد جاء الى دورة الربيع للجنة نزع السلاح مزودا بتعليمات صريحة من حكومته للاشتراك في مفاوضات عملية وبناءة في هذا المحفل الهام ، الذي يعتبر ، حتى الآن ، المحفل الدولي الوحيد لاجراء مفاوضات متعددة الاطراف حول القضايا الكلية لنزع السلاح .

ان الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اعتمدت ، في دورتها السادسة والثلاثين ، ما يقارب العشرين قرارا عهدت بها بمسؤوليات محددة للجنة نزع السلاح . ويمكن القول ، بدون مبالغة ، ان اللجنة ستواجه مهمة جبارة ان هي ارادت ان تؤدي كامل واجباتها بصورة مشرفة .

وفي هذه الظروف ، يجب بذل كل جهد للبدء بالعمل الموضوعي دون تأخير ، ولتنظيم كامل نشاط اللجنة بشكل يضمن استخدام كل دقيقة استخداما مفيدا . ويلاحظ الوفد التشيكوسلوفاكي بارتياح كبير ، انكم مصممون ، يا حضرة الرئيس ، على تنظيم عملنا بهذه الطريقة على وجه الدقة . وكما أتاحت لي مناسبة من قبل وقلت في كلمة سبق أن ألقيتها فان الوفد التشيكوسلوفاكي سيدعم بكل قواه جهودكم الرامية الى تحقيق نتائج ايجابية لانشطة اللجنة .

اننا نود أن ندعم عملكم لا بالاقتوال فحسب ففي الجلسة العامة الاولى للجنة ، عرض الوفد التشيكوسلوفاكي الموقف المتفق عليه لمجموعة الدول الاشتراكية حول مضمون البرنامج الشامل لنزع السلاح . وأود أن أذكر بأنه ينبغي على لجنة نزع السلاح ، عملا بالفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٩٢/٣٦ واو ، ان تنتهي ، خلال الجزء الاول من دورتها لعام ١٩٨٢ ، من وضع برنامج شامل لنزع السلاح ، وأن تقدم البرنامج في الوقت المناسب لكي تنظر فيه الجمعية العامة وتعتمده في دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، والتي ستفتتح بعد ١٢٢ يوما فقط . هذه هي مساهمتنا الملموسة لأداء احدى المهام العديدة التي تواجه اللجنة . وان وفود البلدان الاشتراكية مستعدة لسلوك نهج بناء مماثل في مناقشة سائر البنود المدرجة في جدول الاعمال . وهذا ينطبق تماما مع قرار الجمعية العامة ٩٢/٣٦ دال ، المعتمد بناء على مبادرة من تشيكوسلوفاكيا ، في فقرته الثانية من المنطوق القائلة " تطلب الى الدول الاعضاء ان تسترشد في جميع مفاوضات نزع السلاح بمبادئ القانون الدولي المعترف بها عموما ، وان تقدم وتدرس ، بصورة بناءة ، وبوعي كامل بالمسؤولية وبروح التعاون ، مقترحات ومبادرات ترمي الى تعزيز التقدم السريع في مفاوضات نزع السلاح والتي تيسر تحقيق تدابير نزع السلاح البناءة التي تقبلها جميع الاطراف " . وأود الاعتقاد بأن وفودا أخرى ترغب أيضا ، بالاشتراك معنا ، في البحث عن حلول للمشكلات المطروحة أمامنا وتقديم نتائج بناءة الى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح .

اننا نأسف بالغ الاسف لأن وفود بعض البلدان تحاول تحويل اهتمام اللجنة عن السير في مفاوضات بناءة ومفيدة وحملنا على الدخول في مجابهات سياسية عقيمة . ان المحاولات الجارية في هذا المحفل للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى هي في غير محلها وتستحق الادانة التامة وينبغي على الوفود التي قررت سلوك هذا السبيل أن تدرك أنها ، بعملها هذا ، تعرض للخطر أداء اللجنة للمهام الملقة على عاتقها ، وبالتالي ينبغي عليها ان تتحمل مسؤوليتنا في هذا الشأن

وكما قال أمس السيد ليونيد بريجنيف ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ورئيس مجلس السوفيات الأعلى في الاتحاد السوفياتي ، لدى استقباله ممثلي المجلس الاستشاري للاتحاد الاشتراكي الدولي لنزع السلاح " . . . أن الدبلوماسية تدعو إلى حل الأوضاع المعقدة لا إلى زيادة تعقيدها . أن معضلة العقدة الغوردية للأوضاع المتأزمة والقضايا الشائكة في العالم اليوم لا يمكن أن تقطع بأي سيف . والسبيل الوحيد إلى ذلك هو سبيل المفاوضات المتأنية والبناءة ، مفاوضات تضمن التخفيض الحقيقي للأسلحة والقضاء عليها " .

اسمحوا لي أن أذكر مرة أخرى بحكم من قرار الجمعية العامة ٩٢/٣٦ دال سبق وأشرت إليه في كلمتي هذه والذي تطلبت فيه الجمعية العامة من الدول " . . . ألا تعوق التقدم الممكن في مفاوضات نزع السلاح بمناقشة مسائل لا تتصل بالموضوع " .

وعلى الرغم من أن البيانات التي أدلى بها عدد من الوفود يوم الثلاثاء واليوم ، وخاصة بيان ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية ، قد تضمنت محاولات للاخلال بعمل اللجنة الاعتيادي، فإننا نأمل بأن يبادر هذا الجهاز الوحيد للمفاوضات المتعددة الأطراف في حقل نزع السلاح إلى البدء دون إبطاء لا مبرر له في مناقشة فعالة للبنود المدرجة في جدول أعماله . واننا لا نشك بأن هذه هي رغبة الأكثرية الساحقة في الوفود في اللجنة .

الرئيس : كما جرت العادة في كل جلسة عامة تعقد أيام الخميس ، فلقد تطلبت من الأمانة أن توزع ورقة غير رسمية تتضمن جدول الجلسات التي ستعقد خلال الأسبوع المقبل . وبالإضافة إلى الجلستين الأسبوعيتين للفريق العامل المخصص المعني بالبرنامج الشامل لنزع السلاح بعد ظهر يومي الاثنين والخميس ، يقترح عقد جلستين غير رسميتين للجنة لمواصلة النظر في المسائل المدرجة في الورقة غير الرسمية ، على أن تعقد هاتان الجلستان بعد ظهر يوم الأربعاء وقبل ظهر يوم الجمعة وإذا لم يكن هناك أي اعتراض ، فاني اعتبر أن اللجنة توافق على الجدول الزمني .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس : إذا لم يكن هناك أي تعليقات أخرى ، فاني أنوي تأجيل هذه الجلسة العامة .

ستعقد الجلسة العامة المقبلة للجنة نزع السلاح يوم الثلاثاء ٩ شباط / فبراير الساعة ١٠.٣٠ قبل الظهر . وكما وافقت اللجنة على ذلك ، ستعقد جلسة غير رسمية غدا ، الجمعة الساعة ١٠.٣٠ قبل الظهر .
ترفع الجلسة .

رفعت الجلسة الساعة ١٢.١٠ ظهرا

المحضر النهائي للجلسة العامة الثانية والخمسين بعد المائة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف
يوم الخميس ، ٩ شباط /فبراير ١٩٨٢ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : محمد جعفر محلاتي (ايران)

الحاضرون فى الجلسة

السيد ف . ل . اسراييليان	<u>اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية</u>
السيد ب . ب . بروكوفيف	
السيد ي . ك . نازاركين	
السيد ف . م . فانجا	
السيد ف . ف . لوشينين	
السيد ي . ف . كوستينكو	
السيد م . م . اييوليتوف	
السيد ج . ف . بردينكوف	
السيد ف . أ . أفد وكوشين	
السيد ف . أ . كروخا	
السيد ت . تيريفي	<u>اثيوبيا</u>
السيد ف . يوهانسر	
السيد ك . كراسالمر	<u>الأرجنتين</u>
السيد ف . بوج	
الآنسة ن . ناشميني	
السيد د . م . سادلير	<u>استراليا</u>
السيد ر . ستيل	
السيد ت . فندلي	
السيد ه . فيغنير	<u>ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)</u>
السيد ن . كلينغلر	
السيد و . أ . فون دم هافن	
السيد و . روهير	
السيد ح . أ . ساني	<u>اندونيسيا</u>
السيد سوايرابتو	
السيد ب . سمائجونتاك	
السيد هاريو ماتاران	
السيد م . ج . محلاتي	<u>ايران</u>
السيد م . نستراتي	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد م • أليسي	<u>إيطاليا</u>
السيد ب • كابران	
السيد أ • دي جيوفاني	
السيد م • أحمد	<u>باكستان</u>
السيد م • أكرم	
السيد ط • أطف	
السيد س • دي كيروز دوارته	<u>البرازيل</u>
السيد أ • أونكلينكس	<u>بلجيكا</u>
السيد ريميكرز	
السيد ج • م • نوارفليس	
الآنسة ر • دي كليرك	
السيد ك • تالوف	<u>بلغاريا</u>
السيد اي • سوتيروف	
السيد ك • براموف	
السيد ب • بوشيف	
السيد مونخ مونخ في	<u>بورما</u>
السيد ثان تون	
السيد ب • سويكا	<u>بولندا</u>
السيد ج • روسين	
السيد ت • ستروفاس	
السيد في • فالديفيازو	<u>بيرو</u>
السيد ج • بنافيدس	
السيد ج • ستروكا	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد اي • زابوتوكي	
السيد أ • سيما	
السيد أنيس صالح باي	<u>الجزائر</u>
السيد مسعود معطي	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

الجمهورية الديمقراطية الألمانية

السيد ج • حيردر

السيد ه • ثيليك

السيد م • كاولفوس

السيد ج • موبرت

السيد م • ماليتا

السيد ت • ميليسكانو

السيد أوسيل غنوك

السيدة ك • ايساكي ايكانغا كابيا

السيد ت • جاياكودي

السيدة اى • ثورسون

السيد س • ليد غارد

السيد ك • م • هيلتينوس

السيد ه • برقلوند

السيد ج • اندرسون

السيد س • ثيولين

السيد ج • إكهولم

السيد تيان جن

السيد يومنغيا

السيد يومينغليانغ

السيد يانغ زهين

السيد لين شنغ

السيد فنغ زهنياو

السيد هو اكزياودى

السيد ف • دى لاغورس

السيد ج • دى بوس

السيد م • كوتور

رومانيا

زائير

سرى لانكا

السويد

الصين

فرنسا

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد ر • رود ريغيث نافارو	<u>فنزويلا</u>
السيد أ • أغيلار	
السيد د • س • ماكفيل	<u>كندا</u>
السيد ج • ر • سكينر	
السيد ب • نونيت موسكيرا	<u>كوبا</u>
السيد س • ج • مينا	<u>كينيا</u>
السيد د • نانجير	
السيد ج • موريو كيوي	
السيد أ • ع • ر • الريدي	<u>مصر</u>
السيد أ • أ • حسن	
السيد ن • فمي	
الآنسة و • بسيم	
السيد س • م • رحالي	<u>المغرب</u>
السيد م • حقاوي	
السيد أ • غارثيا روليس	<u>المكسيك</u>
السيدة ز • فونزاليس راى رينرو	
السيد د • سامرهيسر	<u>المملكة المتحدة</u>
السيد ل • ج • ميدلتون	
الآنسة ج • ف • ف • رايت	
السيد د • اردمبيلغ	<u>منعوليا</u>
السيد س • بولد	
السيد ج • أ • ايجيوري	<u>نيجيريا</u>
السيد و • و • أكينسانيا	
السيد ت • أفويي - ايرونزي	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد أ . ب . فينكاتسواران	<u>الهند</u>
السيد س . ساران	
السيد أ . كوميفثر	<u>بنغاليا</u>
السيد ك . جيورفي	
السيد د . فافنماكرز	<u>هولندا</u>
السيد ي . روستو	<u>الولايات المتحدة الأمريكية</u>
السيد ل . غ . فيلدز	
السيد م . بسبي	
الآنسة ك . كريتجرفر	
السيد ج . ليونارد	
السيد ج . ميسكل	
السيد ر . سكوت	
الآنسة ل . م . شيا	
السيد ج . غوندرسن	
السيد ي . أوكاوا	<u>اليابان</u>
السيد م . تاكاهاشي	
السيد ك . تاناكا	
السيد ت . آراي	
السيد م . فرهونتش	<u>يوغوسلافيا</u>
السيد م . ميخايلوفيتش	
السيد ر . جايبال	
السيد ف . بيراساتيغي	
	<u>أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي للامين العام</u>
	<u>نائب أمين لجنة نزع السلاح</u>

الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم ، أعلن افتتاح الجلسة العامة الثانية والخمسين بعد المائة للجنة نزع السلاح وأعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية ، الدكتور يوجين روستو ، مدير وكالة الحد من الأسلحة ونزع السلاح ، الذي حضر الى حنيف ليتحدث الى اللجنة اليوم .

السيد روستو (الولايات المتحدة الأمريكية) : سيدي الرئيس، ان الوجود في هذه القاعة الجميلة ، هو دائما تجربة مؤثرة وزكية . فذكريات المعارك العديدة ، الخاسرة أو الناجحة ، تحوم في الجو ، لكي تذكرنا بأن النيات الطيبة لا تكفي . وانه لمن دواعي الشرف لي ان أكون هنا اليوم وأشكركم على حسن ترحيبكم . ان وفد بلادي يتطلع الى شهر بناء ومثمر داخل اللجنة تحت رئاستكم . ونحن نتمنى لكم النجاح في الاضطلاع بهذه المهمة ونعاهدكم بأن وفد الولايات المتحدة سيقدم مؤازرته وتعاونه طوال الشهر المقبل . وأود كذلك أن أضيف كلمة تقدير نيابة عن وفد بلادي للطريقة التي أدار بها سلفكم السفير أنور ساني من اندونيسيا مهامه الكبرى خلال شهر آب/أغسطس .

لقد اشترك كثير من الحاضرين منكم اليوم في اللجنة الأولى للجمعية العامة في الخريف الماضي ، التي قمت أمامها بعرض موقف الولايات المتحدة . وسأحاول ألا أكرر هنا ما قلته في تلك المناسبة . الا أنه لا مخلص من قدر من التكرار لصالح الاستمرارية ، والذي يستصوب أيضا من أجل التشديد . ولذلك فاني أعتذر عن ذلك ياسيدي الرئيس ، وأرجو منكم ومن زملائي الصبح .

لقد نوهت أمام اللجنة الأولى ، بالتأييد المزمع للولايات المتحدة حيال عمل لجنة نزع السلاح . لقد اتخذت هذه اللجنة الخطوة تلو الأخرى للتخفيف من خطر الحرب ، ولا سيما الحرب النووية . ولنا أن نفخر بهذا السجل وأن نستمد منه العزم ، فجو قد أعطى زخما قويا لحركة الحد من الأسلحة بصفة عامة وللدور الذي تقوم به اللجنة ، وسابقتها ، في الديبلوماسية التي أفضت بالشعوب الى سلسلة من الاتفاقات : المعاهدة المحدودة لحظر التجارب لعام ١٩٦٣ ، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨ ، ومعاهدة الحد من الأسلحة في قاع البحار لعام ١٩٧١ ، واتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢ ، واتفاقية التعديل البيئي لعام ١٩٧٧ .

ولجنة نزع السلاح هيئة نادرة من بين الهيئات المتعددة الأطراف ، سواء من حيث ولايتها أو أساليب عملها . ولا ينصب هدفها فقط على حث الشعوب ، بل على استحداث توافق الآراء لتحقيق الاجراء العملي بشأن المسائل التي تطرح عليها .

فاذا ما نوهت بأهمية عمل اللجنة أرجو ألا يساء فهم كلامي . فاللجنة لا يمكنها ولا ينبغي لها أن تحصل على توافق الآراء عنوة أو حيث لا يوجد أي توافق . والرغبة في التراضي بشأن الأمور غير الجوهرية ، هي صفة من أفضل الصفات الحيوية والمجذبة للديمقراطية ، وهي الأساس للحياة الاجتماعية والسياسية في المجتمعات الديمقراطية . كما أن لها أهميتها كذلك من أجل امكانية التعاون الدولي . وطلى كل ، فالأمم المتحدة وجدت لتكون بمثابة مركز لتسيق تدابير الدول الأعضاء من أجل السعي الى تحقيق أهداف الميثاق . الا أن التراضي بشأن الأمور غير الجوهرية لا يعني ولا ينبغي له أن يعني غمرا الاختلافات الأساسية . لقد قام الميثاق على مبدأ احترام الحقوق المتساوية للأمم ، صغيرها وكبيرها . ولا ينبغي اطلاقا السعي الى الحصول على توافق الآراء بسؤال أي أمة التضحية بحقوقها الأساسية والجوهرية .

وانه وان كان قد يبدو هناك نوع من التعارض الظاهر ، فان الصّريق نحو توافق الآراء يمكن في كثير من الأحيان تيسيره بالا فصح الصادق والدقيق عن الاختلافات • وحيث لا يمكن التوصل الى توافق الآراء ، فان التفهيم الصريح لمطاحية ذلك ، يستطيع أن يسهم اسهاما كبيرا في أي اتاق نيائي • ولهذا السبب من بين جملة أسباب أخرى ، فان الولايات المتحدة لن تتردد في طرح آرائنا بشأن القضايا موضع الخلاف التي تناولنا هذه اللجنة • ونحن نتوقع من الآخرين أن يكونوا صرحاء أيضا • وأؤكد لكم أننا سنولي عناية موقرة للآراء التي تختلف عن آرائنا عند اتخاذ مواقفنا في المستقبل •

وسروح من هذا المفهوم ، أود الآن أن ألفت انتباهكم الى العلاقة الرئيسية بين وضع السياسة العالمية وبين عدد من مشاريع الحد من الأسلحة المدرجة في جدول أعمالنا أو التي ينبغي ادراجها • ووجود الحد من الأسلحة هي ، رغم كل شيء ، جزء لا يتجزأ من السياسة العالمية • وينبغي أن تكون ذات أثر تكويني في عملية السياسة العالمية وحفازة الى السلام • ونقيض هذه الجملة صحيح أيضا • ففي أي لحظة معينة ، يمكن بسهولة أن يعمد وضع السياسة العالمية الى احباط امكانيات الحد من الأسلحة واكتساحها • وهذا هو التحدي الذي يواجه جميع العالمين في حقل قضية السلام اليوم •

وفي معرض ملاحظاتي أمام اللجنة الأولى في الخريف الماضي ، أشرت بالذات الى أن هناك نوعا من الزيت الذي يعترى المناقشة التقليدية لكثير من البنود التي تجدد عاما بعد عام في جدول أعمال الجمعية العامة لحد من الأسلحة وفي جدول أعمال هذه اللجنة • وأقول أن السبب في هذه النخمة غير الدنيوية ، هو أنه أصبح من عادة الأمم المتحدة تجاهل القضية المركزية في أي دراسة موضوعية لمشكلة السلام — وهي تلاشي تأثير المادة ٢ (٤) للميثاق بشأن سلوك الدول • وهذه العبارة البالغة الخطورة هي بالضرورة أولى وصايا الميثاق • فهي تحرم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة • وتحريمها هذا لا يوصف الا بأنه " حق طبيعي " في الدفاع الفردي أو الجماعي عن الذات ، الذي تحميه المادة ٥١ صراحة ، كما تحميه سلطات مجلس الأمن •

ومع ذلك ، فقد شيد العقدان الأخيران وخاصة العقد الأخير ، تزايد موجة تهديد السلام وخرقه ، والاتجاهات — وهي أعمال انطوت على استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد سلامة أراضي الدول أو استقلالها السياسي في كل جزء من أجزاء العالم • ومن جنوب شرق آسيا الى منطقة الكاريبي ، وقعت الدولة تلو الأخرى تحت تهديد الهجوم أو تحت هجوم فعلي • وحدثت الاتجاهات التي لم يسبقها أي استفزاز ، حتى بدون ذريعة التعللة بالدفاع عن الذات • وعبرت العصابات المسلحة الحدود السياسية كما اخترقها الارهابيون بدون قصاص للاعتداء على الاستقلال السياسي للدول •

وعادة السكوت المعيب أو الاحتجاج العاجز في وجه العدوان له عواقب كثيرة ، كليا وخيمة • ولعل أشرها على المدى الطويل هو وقعيا على القانون الدولي • فالقانون يعكس نمط السلوك الذي يراه المجتمع سلوكا قويا • ويمكن للمعايير القانونية أن تبقى على قيد الحياة اذا ما تتم الامثال لينا امثالا كاملا أو على الفور ، طالما أن المجتمع يسعى الى تدعيمها وأنه يقوم بذلك في النجاية على نحو فعال • غير أنه اذا أصبح خرق المعايير القانونية المعلنة هو القاعدة لا الاستثناء ، واذا ما تخلى أي مجتمع عن جيوده الجدية للالاحاح على ضرورة الامثال للمعايير القانونية ، فان

تلك الاعلانات تتخذ هذه المعايير أى معنى دى مغزى ، وتصبح بمثابة كلبتييات زائفة • وانسني أطلب منكم أن تنظروا الى خريخة من خرائط العالم وتحصون عدد الأماكن التي تجتاحها الحرب خرقا للمادة ٢ (٤) ، ثم انظروا بعد ذلك ، ألا يحتل فشلنا في الدفاع عن هذه المادة دفاعا صارما وغير متحيز ، هذه المادة في حقيقة الأمر بوصفها مبدأ دستوريا لعصبة الأمم •

ومن رأى الولايات المتحدة أنه ينبغي أن تكون هذه المسألة هي أول بند من بنود جدول أعمال لجنة نزع السلاح • فإذا ما تعين أن تصبح المادة ٢ (٤) نصا ميملا ، فإن البحث عن نزع السلاح لن يعد وأن يكون سوى نشاطا دونكيخوتيا وطويا • وتلك كلمات لا أستعملها بمعمنى الانتقام من قدرها • فروح سرفنتيس وسير توماس مور تعد من الأمور اللازمة لحضارتنا • ومع ذلك ، فإننا نريد للحد من الأسلحة أن يكون أكثر من حلم ، وأكثر من مجرد تطمع • ومع هذا العالم الذى تسوده حالة من الفوضى ، فإن الجيد المبذول للتفاوض على اتفاقات للحد من الأسلحة لن يكون السبيل العملي أمام تعزيز وحفظ السلام • ولن يكون أكثر من احتجاج يائس للروح الانسانية ، أو صرخة من الأعماق ، تعبر عن اشتياق المرء للعقل والحشمة في عالم أصبح لا يعرف العقلانية ، ويهدد بالخطر في كل يوم على نحو متزايد •

وتسارع الأمم ، صغيرها وكبيرها ، الى التسلح يحدوها في ذلك الخوف أو شهوة القوة ، على الرغم من مواصلة التفتي بأشودة نزع السلاح والحد من الأسلحة • ولا عجب أننا في مثل هذه الظروف لم نتوصل الى أى اتفاقات ملحوظة للحد من الأسلحة أو اتفاقات خفض الأسلحة ، خلال ما يقرب من ١٠ سنوات •

والسبب الرئيسي في تداعي تأثير المادة ٢ (٤) في شؤون العالم ، وما يقابل ذلك من خسوف الحد من الأسلحة ، هو السياسة التوسعية للاتحاد السوفياتي وما تقوم عليه من حشد عسكري هائل على نطاق واسع •

وتعترف الدعاية السوفياتية بأن العالم يعيش تحت التهديد ، ولكنها تزعم أن تهديد السلام ناشئ عن " سباق للتسلح " مزعوم ، يأخذ شكل جهد غربي لبلوغ التفوق العسكري على الاتحاد السوفياتي ، ثم بدء الحرب النووية بعد ذلك • وليس هناك أى سباق للتسلح • وتاريخ التوازن العسكري بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، واضح أمام أعين الجميع • والاتحاد السوفياتي كان لديه ولسنوات عديدة بعد ١٩٤٥ ، قوات مسلحة تقليدية أكبر مما لدى الولايات المتحدة ، وكان لدى الولايات المتحدة قوات نووية أكبر • وفي أثناء الستينات ، واصل الاتحاد السوفياتي زيادة كل من قواته التقليدية والنووية ، في حين ظلت الولايات المتحدة ثابتة في المجال النووي وخفضت قواتها التقليدية • ولم تتسابق الولايات المتحدة • بل على العكس ، فقد وافقت على ما يوصف بأنه جيدا قام به الاتحاد السوفياتي للوصول الى التعادل والمساواة ، والى مكان تحت الشمس ، ووضع معترف به بوصفه قوة عظمى • وعندما بلغ الاتحاد السوفياتي المساواة ، اعتقد عدد كثير من الناس في الغرب بأنه سيوقف حشوده العسكرية وبأنه سيقر قراره على التعايش السلمي في ظل قواعد الميثاق •

وليس هناك في الحرب الآن من يقبل مثل هذه الآراء • لقد حقق الاتحاد السوفياتي التعادل العسكري مع الولايات المتحدة بكل المقاييس ، ومع ذلك فهو ما زال يواصل بناء قواته المسلحة ، ويوسع امبراطوريته عن طريق القوة • وردا على ذلك ، اضطلعت الولايات المتحدة وحلفائها وعدد كبير من الأمم الأخرى ، وهي مرفمة ، بعبء تحديد قواتها المسلحة ، في محاولة متأخرة لاعادة التوازن العسكري •

والاتحاد السوفياتي لا يقوم بجميع ما يحدث في العالم من شغب • فقد ركب من هذا الشغب يحدث دون ما فائدة للتدخل السوفياتي • إلا أن الاتحاد السوفياتي هو الذي يقوم باستغلال الشغب الاقليمي والتأثير فيه لصالح توسيع نطاق هيئته • والمثال السوفياتي انما يفرى الدول الأخرى على اقتران العدوان أيضا ، أملا في الحصانة من الرد الفعلي الذي حضي به الاتحاد السوفياتي في مغامراته الامبريالية •

والتوسع السوفياتي ليس بالمصدر الثامشي للازعاج على محيط السياسة العالمية • ولكنه على العكس ، يعتبر من العناصر البارزة التي تحدد مجرى الأحداث • ويسعى التوسع السوفياتي الى القضاء على التوازن العالمي للقوى ، وهو التوازن الذي تعتمد عليه الحرية في بقائها على قيد الحياة • وفي هذا الصبح ، تمادى الاتحاد السوفياتي في جموحه وأحدث موجة من الخوف ستقلب الى موجة من الذعر عالم تتحرك بسرعة وفعالية لاعادة المادة ٢ (٤) بوصفها جزءا من انقانون الحي للسياسة الدولية •

والولايات المتحدة على اقتناع بأن الوقت قد حان لكي تطالب الشعوب وحكوماتها بأن يقبل الاتحاد السوفياتي القاعدة الممكنة الوحيدة للانفراج الحقيقي ، ألا وهي الاحترام الدقيق لأحكام ميثاق الأمم المتحدة بشأن الاستخدام الدولي للقوة •

وهند شرح هذا الرأي لعملي الاتحاد السوفياتي ، يجيبون في بعض الأحيان بأننا نطلب منهم التخلي عن سياسة خارجية " متغلغلة في طبيعتهم كمجتمع ودولة " • وترد الولايات المتحدة على هذا الادعاء ، بأننا نعتزف بحق الاتحاد السوفياتي في التبشير بمذهب الشيوعية كما يحلوه ومطلق الحرية • ولا تستطيع أي ديمقراطية أن تتخذ موقفا مخالفا • أما الأمر الذي لانقبله - وهو الأمر الذي لا يمكن لنظام الدولة أن يتسامح فيه - فهو مقولة أن الاتحاد السوفياتي يتمتع بحق خاص - وحصري - لنشر عقيدته بحد السيف • وما من هيئة من هيئات الأمم المتحدة وما من عالم من العلماء في أي بلد ، يستطيع أن يوفق بين هذا الموقف السوفياتي الرئيسي وبين الميثاق أو مع المجموعة الكاملة للقانون العرفي الدولي الذي يعد من سياق الميثاق • وما من دولة تقبل مذهباً يبيح لجيرانه ارسال الجيوش أو العصابات المسلحة عبر حدوده أو ارسال الأسلحة الى من يتحدون سلطته • والمذهب السوفياتي هو محاولة لعمل المستحيل • ولقد أخفق هذا المذهب كنظرية • أما من الناحية العملية ، فان مواقفه توحى بأنها لا تمتشى والشروط اللازمة للتعاون في المجتمع الدولي للدول •

وقد يتصور قادة الاتحاد السوفياتي أنهم قد أحرزوا تحكما كبيرا في السنوات الأخيرة نحو هدغيم في الهيمنة • ولكن هذا الاعتقاد ما حوالا وهم • والاتحاد السوفياتي قد حقق مكاسب كبيرة خلال العقود الثلاثة الماضية سعيا وراء الامبراطورية ، ولكن بتكاليف باهظة غير أن المسعى السوفياتي قد حول وضعه الاستراتيجي • كما بعث الى حيز الوجود تحالفا واسعا بين الأمم المتمسكة بالحفاظ على حريتها • وغير خاف أن الاتحاد السوفياتي لن يستطيع أبدا تحقيق هدفه ، حتى ولو عن طريق الحرب •

والعبرة من هذا الفصل المأساوي لتاريخ القرن العشرين ، هي عبرة واضحة ، ونحن نشدد ثبيتنا الآن حيث ما زال هناك من الوقت ما يتيح تغيير مجرى الأمور ، والعودة الى طريق السلام •

والمصلحة الوطنية العليا للولايات المتحدة في السياسة العالمية هي نظام يقوم على السلام تحترم فيه جميع الشعوب قواعد الميثاق بشأن الاستخدام الدولي للقوة • وكل مطامحنا الأخرى في

مجال السياسة العالمية ، وهي الاستقرار الاقتصادي والتقدم ، والدفاع عن حقوق الإنسان ، وتسمية مستوى التعلم والثقافة والتربية ، وتشجيع التحول السلمي التدريجي ، تتوقف في نهاية المطاف على تحقيق السلام والحفاظ عليه من هذه الوجهة .

ومن رأينا أن الوصول الى نظام يقوم على السلام ، يعد أيضا المصلحة الوطنية العليا لكل دولة من الدول الأخرى . والمواقع أن كل دولة ، من خلال الميثاق ، قد عاهدت رسميا كل دولة أخرى على أن السلام من هذه الوجهة ، هو أعلى مصلحة وطنية . وينبغي أن يكون من الجلبي الآن - عودا على عبارة سبق أن استخدمها مكسيم ليغينوف وزير الخارجية السوفياتي - بأن السلام لا يتجزأ . وأن ديناميات الحرب لا ملاذ منها . وكما قال الرئيس ريغان ، فإن العالم لا يستطيع أن يمرر أو يتساحل مع معيار مزدوج فيما يختص بالاستخدام الدولي للقوة . ولا بد للجميع من اطاعة نفس القواعد . وجاء على لسان الوزير هيغ ، " ستفقد قواعد الميثاق الناضجة للاستخدام الدولي كل تأثير لها على سلوك الأمم اذا ما واصل الاتحاد السوفياتي مسيرته العدوانية " .

• واننا نأمل أن تسهم هذه الدورة من دورات لجنة نزع السلاح اسهاما قويا في قضية السلام بمضادة أعضاء هيئة الأمم المتحدة بأن يكرسوا أنفسهم مجددا لسياسة الاحترام الصارم الذي لا يترمزق لقاعدة المادة ٢ (٤) . ولا بد من أن تساعد مناقشة المسألة هنا ، ومتابعة هذه المناقشة في الدورة الاستثنائية الثانية المقبلة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، على تجسيد وضع جديد للرأي العام في جميع أنحاء العالم - وضع جديد للرأي العام يستطيع أن يجبر كل انشعوب على قبول الرؤيا التي سيطرت على المؤتمر في سان فرانسيسكو حيث اعتمد الميثاق في ١٩٤٥ ، في أعقاب حرب مروعة .

ان مغزى ما ألمحت اليه هنا ، يبرزه نمط السياسة السوفياتية في بولندا .

لقد كان من الواضح لعدة سنوات ، باستثناء شريحة رقيقة من مسؤولي الحزب والحكومة في بولندا - ان الشعب البولندي كان يسعى الى نظام جديد للأمر في وطنه - نظام يتسم بالحريّة والجماعية في كل جانب من جوانب حياة الأمة . والأهم من كل شيء هو أن الشعب البولندي قد أفصح عن أن الروح التي قوت من عزيمة الشعب البولندي في الفترة ما بين ١٩٤٢ الى ١٩٤٥ ما زالت لم تخبر .

لقد وعد الحلفاء المنتصرون الثلاثة الذين اجتمعوا منذ جيل مضى في يalta وبوتسدام ، بولندا وندان أوروبا الشرقية الأخرى ، خيارا حرا . ولقد قال الرئيس كنيدي في مناسبة مشهورة " ان تعبنا الذين يعيشان الآن في خطر " لن يستطيعا العيش في سلام الى حين الوفاء بالوعد السوفياتي بشأن خيار حر في أوروبا الشرقية .

غير أن الوعود السوفياتية في يalta وبوتسدام بالنسبة لأوروبا الشرقية لم يتم الوفاء بها . وتلك الوعود في حد ذاتها تحول الأزمة في بولندا الى أمر يثير الاهتمام الدولي الشديد والشروع في ، لا سيما ان الشروط الأخرى للتفاهم في فترة ما بعد الحرب قد اعترافا التآكل أيضا .

وهناك بعد آخر دولي رئيسي للأزمة في بولندا . فالانقلاب العسكري الذي وقع في بولندا وفرز الديكتاتور العسكري لبولندا الأحكام العرفية ، هي تصرفات تمت بالتواطؤ السوفياتي ومشاركته ، تحت التمهيد القهري بأنه اذا لم تصرف القوات المسلحة البولندية ، فإن الاتحاد السوفياتي سينولى ذلك بنفسه . وهذا تهديد واستخدام للقوة يعد انتهاكا للمادة ٢ (٤) من الميثاق ، وخرقا

صارخا للسلام في منحة من أشد مناطق السياسة العانمة حساسية وأهميا من الناحية الاستراتيجية .

وأخيرا ، فقد شددت الولايات المتحدة وحليفتها في حلف شمال الأطلسي على أن الحوادث في بولندا تتيك الوثيقة الختامية لمؤتمر السلام والتعاون في أوروبا ، التي وقعت في هلسنكي عام ١٩٧٥ . والتأكيدات والآمال التي جاءت في هذه الوثيقة ، تبرز أكثر الاقتناع بأن ما يحدث في بولندا ، لا يعتبر مسألة داخلية بحتة .

لقد كان فرغ الولايات المتحدة من الأزمة البولندية ليس فحسب التشديد على ختورة ما يحدث ، بل منح الاتحاد السوفياتي طريقا سلميا وبناء للتوفيق بين اهتمامه الأمنية والمطالب الشرعي للشعب البولندي . ان نظام الدولة كما استحدث بعد ١٩٤٥ ، ينبغي له أن يكتسب نفسه مع التحول السلمي . فاذا ما فشل في التحول ، فانه سيتحطم لامحالة . ومن ثم ، عرض الرئيس ريغان ، في بيانه الذي ألقاه في ٢٣ كانون الأول /ديسمبر ، تعاون الولايات المتحدة في برامج واسعة النطاق من أجل الاجراء الفعال الذي من شأنه أن يعيد الى الاقتصاد البولندي حيويته ، دون تجديد المصالح الأمنية الشرعية للاتحاد السوفياتي بأي شكل من الأشكال . وقد ذكر بالمرور الأمريكي لمشروع مارشال في أواخر الأربعينات ، وهو عرض قبلته بولندا في البداية ثم أكرحت على رفضه . وفي الوقت ذاته ، حذر الرئيس ريغان من الخطوات التي قد تطلق العنان لثالب الحرب . ولا يستطيع أي انسان أن يتكهن بعواقب مثل هذه التطورات أو التحكم فيها .

وتعتقد الولايات المتحدة آمالا عريضة على حل عادل ومعقول للأزمة في بولندا . ومثل هذا التحول في السياسة السوفياتية سيجعل العديد من الاتفاقات الأخرى ممكنة ، وسيساعد على تمهيد الطريق أمام تحسن حقيقي في مناخ السياسة العالمية ونية المجتمع الدولي .

واحدى الطرق الرئيسية التي نعتد عليها لتحقيق ذلك الهدف ، هي التفاوض بشأن اتفاقات عادلة ومتوازنة لخفض الأسلحة النووية ، ولا سيما الأسلحة النووية الهجومية وسياسا حيال مثل هذه المحادثات ، كما أوضح ذلك الرئيس ريغان في الكلمة التي ألقاها بتاريخ ١٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨١ ، هي اقتراح أي تخفيضات لازمة لكي تحقق لكل طرف قدرة متعادلة لردع أي حرب نووية . وسياسة الردع المتبادل ستحرم على كل طرف صفة استخدام أو التلويح باستخدام الأسلحة النووية بوصفها أداة للعدوان أو الاكراه السياسي . ومسائل قياس الردع ، وتميز الأسلحة الانتقامية من الأسلحة التي يمكن استخدامها كأسلحة للعدوان ، هي مسائل معقدة . ويمكن حلها بالنية الحسنة .

وسياسة الولايات المتحدة فيما يختص بالأسلحة النووية ، تشمل حاليا عدة عناصر مختلفة . فقد بدأت المفاوضات المتعلقة بالقاذفات النووية الأرضية متوسطة المدى وسط مناخ بناء ، وأوليت العناية لاقتراح الرئيس ريغان بخصوص ازالة أي منظومات من هذه الأسلحة ، حيثما وجدت . ولا تقتصر السياسة الأمريكية بشأن الحد من الأسلحة بأي حال من الأحوال على هذا الجانب من جوانب المشكلة . وقد اقترح الرئيس أيضا في كلمته بتاريخ ١٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨١ ، الاستثناء المبرر للمفاوضات السوفياتية الأمريكية بشأن خفض القاذفات عابرة القارات ، واهتمام المفاوضات بشأن تخفيضات متبادلة ومتوازنة القوة ، والتصدي بشدة لمسألة مقاييس خفض أخطار الهجوم المفاجيء ، وفرص اندلاع الحرب نتيجة الارتياح أو الحسابات الخاطئة . وقد قال الرئيس ان كل هذه الاقتراحات تقوم على " نفس المبادئ التي تجنح الى العدل وهي : تخفيضات عسكرية

مبينة وملحوظة للقوات ، وحدود قصوى متعادلة للأصواع المماثلة من القوات ، وأحكام ملائمة للتحقق .

هذا اذن اطار السياسة الذي تديره الولايات المتحدة داخله نحو الحد من الأسلحة . وأستطيع أن أمكّد لكم أن الولايات المتحدة ستقوم بدورها الكامل في استبطان حلول لهذه المشاكل اذا ما عمد الاتحاد السوفياتي الى اعادة امكانية استمرار المفاوضات بشأن المجموعة الكاملة للحد من الأسلحة وغيرها من الأنشطة التعاونية في هذا الميدان ، باعتداده لسياسات ضبنا النفس .

وهذه الأركان الرئيسية لسياسة الولايات المتحدة للحد من الأسلحة هي أركان أساسية بالنسبة للقضايا التي ركزت هذه اللجنة ثنائيا عليا منذ انتائها . ويأتي في المقام الأول لهذه القضايا ، مسألة الحظر التام لتجارب الأسلحة النووية . وفي المناقشات العديدة التي دارت هنا حول هذه المسألة ، لم تكن الرغبة المطلقة في حظر التجارب ، موضع خلاف ، الا أن الاجمّاع حول مسائل النهج والتوقيت ، كان معدوما .

ولقد استعرضت حكومة الولايات المتحدة مسألة التجارب النووية في سياق وقعيا ، ليس فحسب على جنود الحد من الأسلحة بل على ضرورة الحفاظ على استقرار الميزان النووي أيضا ، أخذة في الاعتبار وبوجه الخصوص أهمية التوصل الى مقاييس فعلية للتحقق وضمان الامتثال لأي تقييدات يتم الاتفاق عليها .

وغير خاف أن النظر في أي إيقاف كامل للتجارب النووية لا بد وأن يرتبط بقدرة الأمم الخربية على المحافظة على قوات ردع معقولة . ومن الواضح كذلك أن أي حظر للتجارب لن يستطيع في حد ذاته أن ينهي التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية . وبالضرورة لا بد من النظر في تحديدات التجارب ضمن الدائرة المعريضة للقضايا النووية . والطرق المباشرة لتحقيق تقدم نحو ازالة التهديد النووي ، تتمثل في إحياء المادة ٢ (٤) من ميثاق الأمم المتحدة ، بوصفها حقيقة واقعة في السياسة العالمية ، والتفاوض بشأن تخفيضات ملحوظة في الأسلحة النووية ، وازالة الأسلحة ذاتها في نهاية الأمر . وهكذا وفي حين أن أي حظر شامل بشأن التجارب النووية سيظل عنصرا من عناصر الدائرة الكاملة لأهداف الولايات المتحدة طويلة المدى بشأن الحد من الأسلحة ، فإننا لانعتقد أن أي حظر شامل لن يساعد في الظروف الراهنة على الاقلال من خطر الأسلحة النووية أو الحفاظ على استقرار الميزان النووي . وتحاسم الولايات المتحدة بالكامل اهتمام أعضاء هذه اللجنة الشديد بالتحرك بسرعة نحو بذل الجهود من أجل ازالة عبء الأسلحة النووية عن كاهل السياسة العالمية . وستعمل الولايات المتحدة بصورة بناءة مع اللجنة في جهودها من أجل تحقيق هذه الغاية .

وفي مجال الأسلحة الكيميائية ، أنجزت لجنة نزع السلاح بالفعل أعمالا مفيدة ، وتشني الولايات المتحدة على الرؤساء السابقين للأفرقة العاملة المعنية بالأسلحة الكيميائية ، وعلى الوفود التي شاركت في هذا الجيد بهذه الفعالية . وقد أعاد الرئيس ريغان الآن التأكيد على مساندة الولايات المتحدة للجهود المبذولة من أجل التوصل الى حظر كامل قابل للتحقق ، على الأسلحة الكيميائية ، ووجه ممثلي الولايات المتحدة الى الاشتراك بصورة نشطة في انجاز هذا المطلب الميّم . وترى الولايات المتحدة أن لجنة نزع السلاح هي المحفل الملائم للعمل نحو اتفاقية للأسلحة الكيميائية . ومن ثم ، تعترم الولايات المتحدة تركيز جهودها على وضع اتفاقية تحظر الأسلحة انكيميائية ، داخل هذه اللجنة . ونحن نعتقد أن الفريق العامل قد استكمل بنجاح القدر الأكبر

من مريمته الأولية ، وهو بهذا قد حدد عدة مجالات مهيمة للاتفاق والخلاف . والنقطة التالية ، هي التحقق مما اذا كان من الممكن التنسيق بين الآراء بشأن العناصر الرئيسية لأي اتفاق محتمل . ومثل هذه الخطوة تعتبر شرطا مسبقا لتحقيق هدفنا النهائي ، وعلى هذا ، فان وفد الولايات المتحدة سيؤيد أي ولاية منقحة للفريق العامل من شأنها تمكينه من الاضطلاع بهذه المهمة الجوسرية .

ونيسر سرا أن الآراء تختلف اختلافا كبيرا بشأن موضوع التحقق من الامتثال لاتفاقات الحد من الأسلحة . وترى الولايات المتحدة أن الفريق العامل المعنى بالأسلحة الكيماوية ينبغي له أن يكرس عناية خاصة لتضايا التحقق والامتثال ، من وجهة النظر السياسية والتقنية . وأحث أعضاء الفريق العامل على أن يستعملوا خبرتهم ومخيلتهم للعثور على سبل للتغلب على العديد من المشكلات المعقدة التي تواجهنا في هذا المجال . وتمثل احدي هذه المشكلات في المخزونات غير المعلنة والانتاج غير المعلن للأسلحة الكيماوية ومرافق التعبئة والتخزين . زد على ذلك ، أنه عندما يجتمع خبراء الأسلحة الكيماوية فاني أحث على أن نطلب البصيرة ، علاوة على مواصلة عملنا بشأن معايير السمية ، النخر في أساليب تقنية واعدة من أجل رصد لإفلاق منشآت انتاج وتعبئة الأسلحة الكيماوية . ويذه الطريقة تستطيع اللجنة الاستفاد من خبرتنا الجماعية لمحاولة التغلب على العقبة الرئيسية المتصلة بالتحقق من أي اتفاق نيائي . والولايات المتحدة على اقتناع بأنه في هذا المجال ، كما هو الحال في المجالات الأخرى ، تتطلب مشكلة التحقق من الامتثال لاتفاقات الحد من الأسلحة ، التعاون الفعال فيما بين الموقعين ، لا الاعتماد على الطرق التقنية الوطنية وحدها .

وبما أنني أتحدث عن موضوع مجموعات الخبراء ، سأحاول لمدة دقيقة مسألة عمل مجموعة الخبراء العلميين ، الذين وجيت جيودهم حتى الآن نحو التبادل الدولي للبيانات الاهترازية . وكما تعلمون ، فقد كانت الولايات المتحدة من ضمن الدول المشتركة بصورة فعالة في جميع أنشطة هذه المجموعة واننا نود أن يستمر هذا العمل لأي فترة طالما أننا نحصل على نتائج مفيدة ، ونحترم اعترافا كاملا بتأييد جيودها المتامية . واننا ندرك الاهتمام الذي أعربت عنه الوفود الأخرى بشأن ولاية موسعة للمجموعة ، من شأنها تمكين هذه المجموعة من النخر في امكانية تبادل البيانات بشأن التجبيرات النووية وبشأن بعض الظواهر الأخرى غير العادية التي تحدث في الجو . ونقد بحثنا أيضا هذه الامكانية ونود أن نشاطر الوفود الأخرى آراءنا بصورة غير رسمية . والفكرة هنا تنصب على زيادة قدرة مجموعة الخبراء العلميين على القيام باسهام مفيد لتحسين قدراتنا على التحقق .

وأثناء الدورة الماضية للجمعية العامة ، كانت مسألة الحد من الأسلحة في الفضاء الخارجي ، موضع مناقشة حارة أسفرت عن اعتماد قرارين ، أدرج كلا منهما المشكلة في جدول أعمال هذه اللجنة . وترى الولايات المتحدة أن هذا كان بمثابة خطوة مناسبة . فيذه قضية صعبة ومعقدة لا يمكن فصلها عن القضايا الأعرض للحد من الأسلحة . ونظرا لضخامة المشاكل المطروحة ، ينبغي لنا ألا نتوقع تقدما فوريا في هذا المجال . وينبغي لنا أن نقرب من المشكلة بعناية فائقة . فالعواقب متعددة ، وكذلك الأخطار وأي اندفاع متجهور دون تخكير كاف مسبق ، قد يقضي على هدفنا في تحقيق بيئة ثابتة في الفضاء الخارجي . وعند هذه المرحلة ، فان الولايات المتحدة لعل استعداد لمناقشة القضية بطريقة غير رسمية وعامة داخل اجتماعات غير رسمية للجنة حيث يمكن فتح مختلف الاقتراحات ووجهات النظر فحما دقيقا قبل الاقبال على اتخاذ أي خطوة أخرى .

ولم أذكر بعد ثلاثة بنود كانت مدرجة في الماضي في جدول أعمال اللجنة ، مازالت في انتظار الاجراء النهائي • وأود أن أشير الى مشروع معاهدة الأسلحة الاشعاعية ، ومسألة الترتيبات الفعالة لضمان جعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استخدامها أو التهديد باستخدامها ضدها ، واستحداث برنامج شامل لنزع السلاح • وتود الولايات المتحدة أن تترى معاهدة الأسلحة الانشعاعية وقد استكملت في القريب • وكما سبق أن قلناه عدة مرات ، فهذه لن تكون خطوة رئيسية نحو إعادة المارد النووي الى القمقم مرة أخرى ، بل ستكون خطوة على الطريق ، وأى شيء يمكن أن نفعله في هذا المجال ، لابد من القيام به بكل تأكيد ، والمزيد من التأخير قد لا يعني سوى المزيد من الصعوبات في تحقيق الاتفاق النهائي بشأن هذه المعاهدة •

ونظما يتعلق بقضية أخرى كانت قيد نظر اللجنة المستمر خلال دوراتنا الثلاث الماضية ، وهي القضية المسماة بالضمانات الأمنية السلبية ، أود أن أعيد تأكيد الضمانات التي أعدتها الولايات المتحدة من طرف واحد أثناء الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح في ١٩٧٨ • وقد قلنا في ذلك الوقت أن :

" الولايات المتحدة لن تستخدم الأسلحة النووية ضد أي من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف، في معاهدة عدم الانتشار أو في أي تعهد مماثل يلزم دوليا بعدد احتيازي أجهزة متفجرة نووية ، إلا في حالة وقوع هجوم على الولايات المتحدة ، وعلى أراضيها أو على قواتها المسلحة أو على حلفائها ، من طرف دولة متحالفة أو مرتبطة مع دولة حائزة للأسلحة النووية في القيام أو في تأييد الهجوم " •

وتسك الولايات المتحدة بهذا البيان بوصفه ضمانا من الضمانات الثابتة والموثوق فيها • ومع هذا فقد شاركنا ، وعلى استعداد لأن نواصل المشاركة في الفريق العامل الذي يعالج هذه القضية ، وسننضم لتوافق الآراء من أجل إعادة انشاء الفريق • وترى الولايات المتحدة أن استحداث ضمانات مشتركة ، كما اقترح ، سيكون غاية في الصعوبة ، وهذا بالطبع على الرغم من أننا لم نعارض هذا المقترح •

ومهمة اللجنة المتمثلة في استحداث برنامج شامل لنزع السلاح طبقا للولاية الممنوحة لها في الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ، هي مهمة غاية في الأهمية • ونحن نهيد بكل قوة هذا الجهد وسنواصل العمل بصورة بناءة صوب الاعلان عن برنامج له منزاه ، لكي يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية • وترى الولايات المتحدة أنه للتوصل الى توافق الآراء اللازم ، ينبغي أن يكون مثل هذا البرنامج برنامجا عمليا وأن يعكس متطلبات الأمن لجميع الدول • وينبغي أن يوفر المبادئ التوجيهية المتصلة بما ستخذه الدول من اجراءات ، بهدف شامل هو النجور بالاستقرار والسلام العالمين •

ولقد أدى تزايد تعقيد الأسلحة الحديثة والوضع المضطرب للسياسة العالمية ، الى تسليط الأضواء على الأهمية الخاصة بالامثال للمعاهدات بوصفه عاملا يدخل ضمن مسؤوليات هذه اللجنة • وتعد الثقة من المقومات الأساسية لأوضاع السلام • ولقد تكلم مونتيسكيو عن السلام بوصفه حالة من الجهد الذي لا يحتاج المرء فيه أن يخشى من جاره ، وللاسف ، فان هذا المعيار لا يتوافر اليوم في أنحاء عديدة من العالم • ولا يمكن لأي من جيران الاتحاد السوفياتي أن يقول أنه يشعر بأنه مرتاح لعدم انشغالك حدوده • ومنسكل عام ، فان السياسة التوسعية للاتحاد السوفياتي تشيع القلق الى أبعد من الدول التي تجاورها مباشرة ، الى دول تخشى من مصير أفغانستان وبولندا

وتشيكونوفاكيا وهنغاريا ورومانيا والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، أو بلغاريا • ولقد نارت
الأسئلة المزمجة حول الامتثال السوفياتي للاتفاقات الدولية بشأن الحرب الكيميائية والبيولوجية •
وهذه الأسئلة تترك دولة في المجتمع العالمي • وهي تلقي بثقلها على إمكانية التحقق من
الامتثال السوفياتي للمعاهدات بشأن الحد من الأسلحة الأخرى ، ولا سيما الأسلحة النووية •

وفي عام ١٩٦٧ ، نشر الصليب الأحمر الدولي قرينة مقلقة حول استخدام الأسلحة
الكيميائية السوفياتية في اليمن • والآن ، ثبتت القرينة الاستقرائية الأولية من أن الأسلحة
الكيميائية المملوكة قد استخدمت في لاوس وكمبوديا وأفغانستان ، بقرائن جديدة من جنوب شرق
آسيا - وهي قرائن تدل على استخدام الميكوتوكسين الفتاك المحضور ، وهو من أسلحة الحرب
القاسية واللامسانية بشكل خاص • ويثير إنتاج واستخدام مثل هذه الأسلحة أخطر الأسئلة حول
الامتثال للقيود الدولية القائمة المفروضة على مثل هذه الأنشطة ، بما في ذلك اتفاقية الأسلحة
البيولوجية والتكسينية لعام ١٩٧٢ وبروتوكول جنيف لعام ١٩٦٥ ، والاتحاد السوفياتي طرف فيها •
ويوضح هذا التحور ضرورة النظر من جديد في مدى ملاءمة أحكام التحقق والامتثال المنطبقة •

ومن الحيوى أن تتعاون كل البلدان المعنية الى أقصى حد مع عمل مجموعة خبراء الأمم
المتحدة التي تفحص هذه المسألة • ولن يكفي مجرد استعراض الانتباه الى المشاكل • فانه يحق
لنا أن نحصل على اجابات • فان غشي الجمره الخبيثة في " سفردلوفسك " عام ١٩٧٩ ، لم يسفر
أبدا تفسيرا كافيا • ولقد أنكر الاتحاد السوفياتي وأصدقاؤه وحلفاؤه بشدة أن الاتحاد السوفياتي
يشارك بأى حال من الأحوال في استخدام التوكسينات أو الأسلحة الكيميائية الأخرى • غير أنه يظل
على وجه العموم غير مستعد لمناقشة هذه الأمور بالتنصّل أو تقديم نوع التعاون الذى قد يخفف
من حدة الانشغالات الشرعية للمجتمع العالمي • والسلوك السوفياتي في مواجهة مثل هذه
التحقيقات عمق ببساطة شكوك وقلق كل ذوى النوايا الحسنة • وهذه حقيقة على جانب كبير من
الأهمية بالقياس الى عمل هذه اللجنة •

ولذلك فمن الضرورى أن يكون التحقق من الامتثال لمعاهدات الحد من الأسلحة ، سمة
رئيسية لبرنامج عملنا هنا • وحتى توافق الأمم على مبدأ التعاون الدولي البعيد المدى في رصد
وتفويض الامتثال لمثل هذه الاتفاقات ، فلن يتسنى للحد من الأسلحة ونزع السلاح البدء في تحقيق
كامل إمكاناتهما بوصفهما برامج للسلام • وصرح الاتحاد السوفياتي أخيرا بأنه في حين أنه يواصل
الاعتماد أساسا على الطرق الوطنية للتحقق من الامتثال بمعاهدات الحد من الأسلحة ، فانه على
استعداد لقبول الطرق التعاونية للتحقق حيثما اقتضت الظروف ضرورة واستصواب مثل هذه
الاجراءات • وترحب الولايات المتحدة بهذا التأكيد • وهي تذكر بأن الاتحاد السوفياتي قد قام
بإصدار بيان في ١٩٤٧ أكثر شمولاً عن استعداده لقبول التفتيش والطرق التعاونية الأخرى للتحقق
لمصالح الحد من الأسلحة أثناء النظر في اقتراح الولايات المتحدة بشأن الحد الدولي للطاقة
النووية ، المعروف باسم خطة باروتس • ان هشاشة المناخ الدولي وعدم استقراره ، يجعلان من
الضرورى أن يذهب الاتحاد السوفياتي الى أبعد من بيان الرئيس بريجنيف الصادر في ٢٣ تشرين
الثاني /نوفمبر ١٩٨١ ، لكي يصل الى العرض الأسخى الذى قدمه غروميكو وزير الخارجية في وقت
سابق •

وحتى الآن ، فاني لم ألمح الى الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع
السلاح الاتمليحا عابرا • ويرجع هذا الى أنه لا يمكن التمكن حتى الآن من عدة وجوه ووضوح ،

بشكل وطبيعة اسيا ميما في مساعينا المشتركة • وما سيحدث في نيويورك في حزيران /يوليو ، سيعتمد بقدر لا بأس به ، على ما سبحت هنا من الآن وحتى ذلك التاريخ • ان عمل اللجنة بشأن البرنامج الشامل لنزع السلاح سيكون من المدخلات الرئيسية • وفي سبيل ذلك ، تود الولايات المتحدة أن تقوم بدور فعال ونشط • الا أنه لا يخفى أن كل شيء لا يرتين بما نعمله هنا • فالكثير سيتوقف على سلوك الدول واما اذا كان هذا السلوك يتحابق مع أهدافنا ونواياها المعلنة • وسيكون عمل الدورة الاستثنائية الثانية غاية في الحساسية بالنسبة لهذا العامل • ودعونا نأمل في أن تساهم هذه اللجنة ، التي انحد الذي يؤخر على الأحداث ، في دورة استثنائية ينبغي لها أن تتسم بالتقدير الواقعي لدور تحديات الأسلحة في مجال السعي الى الحفاظ على السلم والأمن للجنس البشري بأجمعه •

السيد تيلانون (بلغاريا) (تحدث بالروسية ، ترجمة عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، أرجو أن تتقبلوا مني أصدق التبرير ، باسم الوفد البلغاري ، على توليكم رئاسة لجنة نزع السلاح في بداية هذه الدورة الهامة والحاسمة • ويمكنكم الاعتماد على تعاوننا في أداءكم لمصالحكم •

واسمحوا لي أيضا بأن أقدم خالص شكرى لكم ولجميع زملائنا لترحيبكم بي بوصفي الممثل الجديد لجمهورية بلغاريا الشعبية وبأن أعلن في نفس الوقت رغبتي الصادقة في استمرار العلاقات الودية معكم جميعا ، على أساس الاحترام المتبادل ، بما يليق بالأهداف والمبادئ النبيلة التي تتبناها الهيئة الهامة للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح • ولدى معظمكم خبرة واسعة عالمية وسياسية ودبلوماسية ، مقترنة بخبرة خاصة في ميدان نزع السلاح ، ولذلك يشرفني أن أنضم انسى صفوفكم متوقعا تعاونكم ومعتمدا عليه •

وفي هذا المقام ، أقترح أن يكون أول بيان ألقيه في لجنة نزع السلاح ، هو مجرد القيام ببدء بعض الملاحظات نيابة عن وفدى ، دون الدخول في تفاصيل المفاوضات بشأن قضايا معينة • اننا نلاحظ جميعا مع الأسف أن الوضع الدولي الذي يحلب من لجننا العمل في انظاره لا يزال معقدا ومتوترا • نبدلا من نزع السلاح وتخفيف حدة التوتر ، أخذنا نسمع مؤخرا على نحو متزايد التواتر عن زيادة الاندفاع التصاعدي في سباق التسلح ، وعن المذاهب الجديدة " للحرب النووية المحدودة " ، والضربات النووية " الوقائية " وغير ذلك من أنواع الضربات ، وعن زيادة الميزانيات العسكرية • وان مقترحات الميزانية العسكرية للولايات المتحدة لعام ١٩٨٣ هي آخر أمثلة هذه الاتجاهات التي يزيد جميعها أيضا بالطبع احتمال نشوب المنازعات بما فيها الحرب النووية •

ونحن نرى أن سبب هذا الوضع في المعارك الدولية الحالية هو سياسة تزايد المواجهة ، وتحقيق التفوق الحسرى وممارسة الضغوط السياسية والعسكرية على نطاق عالمي ، وتدمير القوى التي تناضل من أجل حريتها الوطنية والاجتماعية - وهي السياسة التي اتبعتها في الآونة الأخيرة ، الدوائر الامبريالية التابعة لبلد غربي رئيسي •

وليست هذه السياسة غير مقبولة لنا وللبلدان الاشتراكية الأخرى فحسب ، ولكنها غير مقبولة للملايين من سكان كوكبنا ، وهي وخيمة العواقب حتى بالنسبة لأصحابنا أنفسهم • وبناء على ذلك ، لن نكف عن ترديد تحذيرنا من أنه ينبغي لنا جميعا ، في الوضع الدولي العسير الحالي ، المضحون بأخطار عديدة على السلم ، أن نمتنع عن سلوك الخريقتي المؤدية الى مواجهة أشد وأن

نسلك بدلا من ذلك الطريق المفضية الى التدابير العملية الرامية الى ايجاد حل للمشاكل الدولية، وهي طريق المفاوضات صوب عقد اتفاقات ومعاهدات دولية بشأن الحد من الأسلحة وتخفيضها وازالتها .

واسترشادا بهذا المبدأ الأساسي ، أعلنت البلدان الاشتراكية الأعضاء في منظمة حلف وارسو في اجتماع عقده لجنة وزراء الخارجية في ١ و ٢ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨١ في بوخارست أن " البلدان الممثلة في الاجتماع ترى أن أسمى واجب لكل دولة ، ولكل رجل دولة مسؤول ، فسي الظروف الحالية ، هو ضبط النفس. وتعيين أفعالهم لكي تتماشى مع احتياجات الانسان الحيوية ، عن طريق صون السلم وتعزيزه ، واستخدام التقدم المادى والعلمى لا في أغراض اباداة البشر وتدمير الحضارة ، ولكن لصالح حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها مختلف الشعوب ، ورفع مستوى رفاهيتها والمساعدة على ازدهار ثقافتها " .

واليوم ، أكثر من أى وقت مضى ، تمثل الميعة العاجلة في تحقيق وقف فوري لسباق التسلح واتخاذ تدابير حقيقية وملموسة ، وخاصة في ميدان نزع السلاح .

ان جمهورية بلغاريا الشعبية ، اقتاعا منها بالضرورة الملحة لاتخاذ تدابير لاقبال من خطر نشوب حرب نووية ، بما في ذلك خطر نشوب هذه الحرب على نطاق اقليمي ، اقترحت ، كما تعرفون ، انشر على مستوى عملي ، في فكرة تحويل منطقة البلقان الى منطقة خالية من الأسلحة النووية . وفي هذا الصدد ، أعرب تودور جيفكوف ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي البلغارى ورئيس مجلس الدولة في جمهورية بلغاريا الشعبية ، في خطاب ألقاه بمناسبة الذكرى الـ ٣٠٠٠ لانشاء الدولة البلغارية ، عن استعداد بلدنا لتظيم اجتماع لزعماء الدول البلقانية بشأن هذه المسألة في صوفيا . ان انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في منطقة البلقان وفي أجزاء أخرى من أوروبا سيشكل تدبيرا حاما من أجل تعزيز الثقة بين دول القارة القديمة .

اننا نرحب باستئناف المحادثات السوفياتية - الأمريكية بشأن الحد من الأسلحة النووية في أوروبا ، وبموقف اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على نحو ما ورد في البيان الذى ألقاه السيد ل . أ . بريجينيف في اجتماعه بالمجلس الاستشارى للهيئة الاشتراكية الدولية المعنية بنزع السلاح . واننا ننضم الى طلبه العاجل باستئناف مبرك أيضا لمحادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ، على أساس التحد الدقيق بمبادئ المساواة بين الأطراف والأمن المتعادل .

وصدور أى قرار في اجتماع مدريد بشأن عقد مؤتمر للانفراج العسكرى ونزع السلاح في أوروبا سيكون له أهمية خاصة بالنسبة للسلم والأمن في قارتنا . ومثل هذا القرار ، بدلا من المحاولات الرامية الى تحويل اجتماع مدريد الى محفل لشن الهجوم والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الاشتراكية ، من شأنه أن يساعد على تعزيز الأمن والتعاون في أوروبا .

ولئن أخشى عليكم أني ، بوصفي قادما حديثا الى اجتماعات هذه اللجنة ، فوجئت مفاجأة غير سارة لسماح تصريحات معينة في هذه القاعة بشأن أهداف ونهج مختلفة تعام الاختلاف فسي مدريد عنيا هنا في جنيف . كيف يمكن تفسير الهجوم والتدخل السافرين في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة مثل بولندا ؟ حتى أن بعض الممثلين تعادوا الى حد انتقاد الايدولوجية والنظم الداخلية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلدان اشتراكية أخرى .

والأسف ، عزفت نفس النخمة في البيان الذى ألقاه اليوم السيد روستو ، رئيس وكالة الحد من الأسلحة ونزع السلاح التابعة للولايات المتحدة ، والذي كنا نتوقع منه ، ليس القاء محاضرة

سياسية طويلة ، مليئة بالالتزامات الموجهة الى الاتحاد السوفياتي وبلدان أخرى ، بما فيهما بلدي - ولكن تقديم مقترحات أكثر تحديدا بشأن مسائل تهم لجنة نزع السلاح .

اننا نستكر هذه المحاولات الرامية الى تصوير التدابير الدستورية المتخذة من جانب حكومة معينة على أنها إعاقة لعملنا كما اننا نحتج على هذه المحاولات . ان ذلك ، بالنسبة لنا ، يشكل مثالا آخر لحملة الدعاية المعتادة ، وستارا من الدخان يرغب أفراد معينون في أن يواروا وراءه مجموعة القرارات المحددة والخضيرة المعتمدة في منظمة حلف شمال الأطلسي بشأن انتاج ووزع أنواع أجدد وأجدد من الأسلحة .

فيل يعتقد أصحاب هذه الأفعال أنه يمكن أن تستخدم الحملة الموجهة ضد البلدان الاشتراكية ستارا لثيم وتبريرا لانعدام ارادتهم السياسية في اتخاذ تدابير حقيقية للحد من سباق التسلح ونزع السلاح ؟

اننا ننضم الى الرأي المعرب في هذا العقام والمقاتل أنه سيكون من غير المستصوب الى حد كبير ومن المؤسف لو تحولت هذه اللجنة - وهي الهيئة الوحيدة للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح - الى ناد للمجادلة ، والى مكان لتبادل الاتهامات وشن الهجمات ، بدلا من أن تركز على مياميا ذات المسؤولية .

ليذه الأسباب ، ينضم وفدنا الى النداء الموجه من الوفد السوفياتي وعدد من الوفود الأخرى من أجل تكثيف عمل اللجنة بيمد ف تحقيق نتائج حقيقية في المفاوضات لكي يمكن الاستيغام اسيا ما كبيرا في تعزيز الأمن الدولي واقامة أساس متين لعقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح .

ان جمهورية بلغاريا الشعبية تعلق أهمية كبيرة على الدور الذي يمكن أن تقوم به لجنة نزع السلاح في وضع اتفاقات مناسبة بشأن عدد من مسائل نزع السلاح وذلك بطريقة جديدة ومسؤولة وعلى أساس تخليم متين لأعمالها .

لقد انعكست الأهمية الكبيرة جدا التي توليها الدول لمفاوضات نزع السلاح في اعتماد العديد من القرارات أثناء الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وشدد بحق الكثيرون ممن تكلموا من قبل على أن لجننا تواجه مهام جديدة ومسؤولية جديدة في تنفيذ ارادة الأغلبية العظمى من البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة . ويطالبنا المجتمع العالمي ، كما تطلبنا شعوب العالم بذلك .

وليس رثمة شك أنه ينبغي اعطاء الأولوية ، ضمن البنود التي علينا أن ننظر فيها ، لنزع السلاح النووي ونكامل سلسلة المسائل المتعلقة بالحد من سباق التسلح النووي والاقبال من خطر نشوب حربة نووية . وفي هذا الصدد ، فان الاعلان الخاص بمنع حدوث كارثة نووية والمعتمد أثناء الدورة الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة بناء على مبادرة من الاتحاد السوفياتي ، يتسم بالأهمية بصورة خاصة .

لقد اقترحت مجموعة البلدان الاشتراكية الأعضاء في اللجنة عددا من التدابير المحددة ، بما فيها انشاء فريق عامل لبدء المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي وفقا للمفكرة ٥ من الوثيقة الخيائية لدورة الاستثنائية الأولى . وقد ظل الاقتراح الداعي الى وقف انتاج جميع أنواع الأسلحة النووية والتخزين التدريجي لمخزونات هذه الأسلحة الى أن يتم ازالتها بالكامل ، مطروحا على مائدة المفاوضات طوال السنوات الثلاث الأخيرة .

ان الحظر العام الكامل لتجارب الأسلحة النووية يشكل تضية أخرى هامة للغاية ، ويشترك وفدنا الأثلية الساحقة من الوفود في هذه اللجنة فيما يساورها من قلق ويضم صوته الى طلب انشاء فريق عامل مخصص . لقد طقنا دائما أهمية كبيرة على المحادثات الثلاثية بين الاتحاد السوفياتي ، والولايات المتحدة والمملكة المتحدة الا أن أملنا لم يتحقق أيضا بعد في أن يستجيب الشركاء الغربيون أخيرا على نحو ايجابي لما اتخذته الاتحاد السوفياتي من خطوات بناءة .

وسيوصل وفدنا الاسيام في عمل فريق الخبراء العلميين المخصص لمشاكل الرصد الاحتراسي المتعلقة بالتقيد بالمعاهدة المقبلة .

ان مسألة الحظر العام الكامل لتجارب الأسلحة النووية وثيقة الاتصال بمسألة استحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية . وثمة مثال لهذا الاحتمال الكثيب هو قرار الحكومة الحالية للولايات المتحدة بالبدء في انتاج الأسلحة النووية النيوترونية . وينبغي ، في سعينا لحل هذه القضية ، ألا نتعرب من ذلك بأعذار مصطنعة مثل الحجة القائلة أن الأسلحة النيوترونية لا تشكل أساسا ، نوعا جديدا من السلاح وأنه لا ضرورة بالتالي للنظر فيها على نحو منفصل .

ومن الميم أن نبدأ حالا في المفاوضات المتعلقة بوضع اتفاقية لحظر هذا النوع من السلاح ، لأن الكثير من الاخصائين يؤكدون على نحو قاطع أن ذلك يخفف " العبء النووية " .

وثمة مسألة أخرى ترتبها ارتباطا وثيقا بقضية الأسلحة النووية هي مسألة تعزيز ضمانات الأمن المقدمة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية لجعلها آمنة من استخدام الأسلحة النووية أو التبريد باستخدامها ضدها . وان اهتمام وفدنا بهذه المسألة أمرها معروف جيدا . لقد اشتركنا اشتركا فعالا مع وفود بلدان اشترابية أخرى في عمل الفريق العامل المخصص . ولا يزال هدفنا يتمثل في عقد اتفاقية دولية ، على أن نؤخذ في الاعتبار أيضا المقترحات الأخرى التي تسير في هذا الاتجاه . وفي هذا الشأن ، نعتقد أن الوقت قد حان لبدء المفاوضات بشأن عدم اقامة أسلحة نووية في أراضي الدول التي لا توجد بها هذه الأسلحة في الوقت الحاضر .

ووفدنا على اقتناع بأنه ينبغي للجنة أن تركز اهتمامها على وضع معاهدة لحظر اقامة أي نوع من الأسلحة في انفضاء الخارجي وأن تسهم في ذلك . ونحن نؤيد تماما الاقتراح الذي قدمه رئيس الوفد السوفياتي ، السفير الإسرائيليان ، فيما يتعلق بانشاء فريق عامل مخصص للمفاوضة يجدف التوصل الى اتفاق والى نمر لهذه المعاهدة .

أن تقدم المفاوضات بشأن الأسلحة الكيميائية يشكل مثلا لكيفية تخلف جيود اللجنة عن مواكبة جهود استحداث ووزع أنواع جديدة بل وأكثر خطورة من هذه الأسلحة . ونحن نؤيد ، مع البلدان الاشترابية الأخرى والأثلية العظمى من أعضاء هذه اللجنة ، تكثيف المفاوضات في إطار ولاية من شأنها أن تفتح الطريق أمام صياغة الأحكام الفعلية للاتفاقية المقبلة .

لقد أيدنا نداء الجمعية العامة بسرعة استئناف المفاوضات الثنائية ونرى أنه ينبغي للجنة أن تولي ، من جانبها ، اهتماما خاصا بالأسلحة الثنائية والأنواع الأخرى الجديدة من الأسلحة الكيميائية ، وأيضا مسألة عدم اقامة أسلحة كيميائية في البلدان التي لا توجد بها هذه الأسلحة في الوقت الحاضر .

ان وفدنا يعلق أهمية كبيرة على مسألة الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من الأسلحة . ونود أن نبحث على انشاء فريق من الخبراء الحكوميين

المؤهلين ، مع اوضح في الاعتار تطور المسألة في اندورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . واننا نعتقد أن انشاء هذا الفريق سيسمح باجراء دراسة معمقة لهذه المسألة في إطار هيكل تنظيمي حاد وفود دائم .

ونس أطلب التوفيق عند مسألة وضع برنامج شامل لنزع السلاح ، نظرا لأن الوفد المتنيكوسلوفياكي شرح الموقف المشترك للبلدان الاشتراكية . ونأمل أن تتبع جميع الوفود نهجا بناء يمكن الفريق العامل من تنفيذ ولايته مسترشدا بواحد من ألمع رجال الدولة العاملين فسي المفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح ، وهو الرئيس الموقر للوفد المكسيكي ، السفير روبليس . ومع اقترابي من نياية أول بيان أنقيه في اللجنة ، أود ذكر بعض الملاحظات التي أبدتها تودور جيكون ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي البلغاري ورئيس مجلس الدولة فسي جمهورية بلغاريا الشعبية ، والتي تعكس على نحو يثير الإعجاب مواقفنا بشأن مسائل سباق التسلح وما نبذله من جهود في سبيل اعتماد تدابير حقيقية في ميدان نزع السلاح . فقد قال تودور جيكون ، في مقابله الأخيرة مع روبرت ميسويل ، رئيس برغامون بريس ، ما يلي :

" ان بلغاريا بلد صغير وليس من المسائل التي لانبالي بها مسألة ما اذا كان ينبغي لنا تخصيص أموال اضافية لدفاعنا بسبب الاندفاع التصاعدي الجديد في سباق التسلح أو ما اذا كان يمكننا توجيه هذه الأموال الى البناء من أجل الأغراض السلمية ، فنحسن بذلك حياة شعبنا . ولسنا بأي حال غير مهالين بمسألة ما اذا كانت الصواريخ النووية الأمريكية من نراز "كروز" و " برشنغ - ٣ " ستقام في أوروبا الغربية ، خاصة وأن بلغاريا تدخل أيضا في نطاق تأثير هذه الصواريخ . وان موقفنا هو نفس الموقف المتعلق بقرار إنتاج الأسلحة النيوترونية التي يعترم أيضا ، وفقا للخطة الاستراتيجية ، اقامتها في قارتنا .

ان المسألة لا تتعلق بما اذا كانت بلغاريا وغيرها من البلدان الاشتراكية مزودة بهذه الأنواع من الأسلحة أو المنشآت اللازمة لانتاجها . فالنقطة الأساسية هي أن تدير أنواع من الأسلحة أجود على الدوام ، وكل منيا أخطر مما قبله ومتراد التكلفة ، أمر لا يساعد على تحقيق سلم أكثر استقرارا . بل على العكس ، فان جبل الأسلحة المتراد الارتفاع أصبح في حد ذاته تهديدا بشعا للبشرية " .

وختاماً ، أود أن أطل مرة أخرى ، أثناء هذه الدورة ، ووفقا لبرنامج عمل اللجنة ، أن الوفد البلغاري سيرد آراءه بالتفصيل بشأن مختلف المسائل الواردة في جدول أعمالنا .

الرئيس : أشكر ممثل بلغاريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئيس .

السيد ساني (اندونيسيا) : سيادة الرئيس ، اسمحوا لي أن أنضم الى المتكلمين الذين سبقوني وأعرب لكم عن تيماني ونعدي بمناسبة تقلدكم رئاسة هذه اللجنة . ان وفدي يود أن يتعبد بالتعاقب الكامل معكم في الوفاء بميثاقكم . كما أود أن أنتج هذه الفرصة لأشكر الزملاء الموقرين الذين نودوا برئاستي في كلماتهم بعبارات لحيفة . وأود ، من جانبي ، أن أعرب مرة أخرى عن أعنى شكرى لما أبدته نحوى جميع الوفود وأمين اللجنة ، سعادة السفير جايبال ، ومعاونيه من تعاون ومساعدة مدة ولايتي .

ان المجتمع الدولي لم يك ، طيلة السنوات التي انقضت منذ اعتماد ميثاق الأمم المتحدة ، عن تأكيد ضرورة نزع السلاح . وتم الاغراب العرة تلو الأخرى عن الحاجة الى تحقيق نزع السلاح ، ولا سيما نزع السلاح النووي . ولكن تعذر مع الأسف ترجمة تلك العبارات الى أعمال ملموسة . فبالرغم من أنهم جميعا يرفعون صوتهم مطالبين بنزع السلاح في بياناتهم ، فالواقع أن سباق التسلح ، بما في ذلك التسلح في الميدان النووي ، استمر بلا فتور . ولم يكف عدد الأسلحة النووية في ترسانات الدول الحائزة للأسلحة النووية عن الزيادة من حيث الكمية ومن حيث قدرتها التدميرية الهائلة ، فأدى ذلك الى زيادة خطر نشوب حرب نووية ، لا خفضه ، ناهيك عن ازالته . وكثيرا ما أظهر المجتمع الدولي نفاذ صبره في ترقب اتخاذ تدابير ملموسة لنزع السلاح على وجه السرعة ، وخاصة من جانب تلك الدول الحائزة للأسلحة النووية والأمم الحائزة لكبر الترسانات العسكرية . وخلال السنوات القليلة الأخيرة بوجه خاص ، قامت الدوائر غير الحكومية والأفراد في مختلف أرجاء العالم بتخيم اجتماعات واعتماد قرارات والادلاء ببيانات واصدار نداءات ، وجرت تظاهرات شعبية تطالب بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح . ويبدو أن المشكلة لا تتمثل اليوم في جذب اهتمام جميع الشعوب ومواصلة تعبئة الرأي العام العالمي وتوفير زخم قوى في قضية نزع السلاح ، على النحو الوارد في الفقرة ٩٩ من الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ، بل بالأحرى كيف تستجيب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، وفي هذه اللجنة ، بصورة ملموسة على مطلب الرأي العام الدولي وكيف ستترجم ما أكدته رسميا من جديد الى أفعال ملموسة وعملية بعزميا على أن تعمل ، حسب تعبير الفقرة ١٢٦ من الوثيقة الختامية ، " من أجل نزع السلاح العام الكامل ، على أن تبذل مزيدا من الجهود الجماعية الهادفة الى تعزيز السلم والأمن الدولي ، وازالة خطر الحرب ، وخاصة الحرب النووية ، وتنفيذ تدابير عملية ترمي الى وقف سباق التسلح وعكس اتجاهه ، وتعزيز اجراءات التسوية السلمية في المنازعات ، وتخفيض المصروفات العسكرية واستخدام الموارد الموفرة على هذا النحو بطريقة تساعد على تعزيز رفاه جميع الشعوب وتحسين الأوضاع الاقتصادية للبلدان النامية " . وما هو ضروري اليوم ، انما يتمثل في ترجمة تلك العبارات الرسمية الى اجراءات ملموسة ، وليس التكرار المتواصل لنفس البيانات دون أن يتبعها القرار السياسي القاضي بالعمل ، الذي تمل الحاجة اليه .

ولما كانت اندونيسيا بلدا ناميا في سبيله الى التعجيل بما يبذله من مساع لزيادة رفاهية شعبه ، فان لها مصلحة حيوية في نجاح الجهود المبذولة لنزع السلاح . ونحن نعتقد أن تحقيق منجزات ملموسة في عملية نزع السلاح سيفر عن تعزيز السلم والأمن ، على الصعيدين الدولي والاقليمي على السواء ، وهو شرط لا بد منه كي لا يقف أى عائق في وجه نجاح عملية التنمية الوطنية . والواقع أن ثمة علاقة وثيقة بين نزع السلاح من جهة ، والسلم والأمن الدوليين والتنمية من جهة أخرى . وكما ورد في الفقرتين ٣٤ و ٣٥ من الوثيقة الختامية ، فلننقدم في أى من هذه الميادين أثر يعسود بالفائدة على بقيتها أو يساهم مساهمة كبرى في تحقيق بقيتها . وقد أحطنا علما بالدراساتين البنائيتين المتعلقةتين ، على التوالي ، بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية ، والعلاقة بين نزع السلاح والأمن الدولي ، اللتين أعدهما الأمين العام بمساعدة أفرقة من الخبراء ، واللتين قدما في العام الماضي الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين . وأن وفدى ليأمل مخلصا أن تعود الغلبة من جديد لتخفيف التوتر الدولي ، والتقدم في مجال الانفراج ، وبث الثقة المتبادلة بين الأمم ، واحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وأن ينتأ عن ذلك جو يتيح للجنة نزع السلاح أن تعمل بمزيد من النجاح والفعالية في الوفاء بالمسؤولية الموكلة اليها من جانب المجتمع الدولي ، وهي ممارسة جميع الجهود لتحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة . ومهمة خلق جو

سياسي دولي يساعد على تحقيق عملية نزع السلاح انما تقع على عاتق جميع الأمم ولا سيما أقواها . ان المحرقة الناجمة عن استعمار حرب بوية لن تقتصر على الدول الحائزة للأسلحة النووية وحدها ولن تتوقف عند حدودها . لذلك فاننا مضطرون الى أن نراقب مباراة القوة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية ، وأن نراقب هذه المباراة التي يرتبها بنا بالذات وجود البشرية جمعاء ، بشعور من الاحباط الشديد والنعجز شبه التام . واننا لنلاحظ بأننا نلقى تقام الجو السياسي الدولي الذي يتسم بالمجاببة السياسية المستمرة والتافس بين الأمم القوية المدججة بالسلاح ، واشتداد التوتر الدولي ، وزيادة حدة سباق التسلح . وفي هذا السياق بالذات ، يود وفدي أن يعرب عن أمله في أن تسفر المفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن الأسلحة النووية المتوسطة المدى في أوروبا عن نتائج ايجابية تساعد على تحقيق عملية نزع السلاح .

واسمحوا لي الآن أن أشير بايجاز الى مسألة جدول أعمال لجنتنا وبرنامج عملها في هذه الدورة . وهذا الجزء الأول من دورة عام ١٩٨٢ ذو طابع خاص لأننا نجتمع تماما قبل انعقاد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح . ولذلك فان عملنا ينبغي أن يتجه نحو الاسهام بأكبر قدر ممكن في نجاح تلك الدورة . ومن المنطقي اذن أن تقدم لجنة نزع السلاح الى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية ، باعتبار أن هذه اللجنة هي الجهاز الذي أنشئ في الدورة الاستثنائية الأولى ، تحييا لما قدمته اللجنة من مساهمة في تنفيذ برنامج العمل الوارد في الوثيقة الختامية للدورة الأولى . وحسبما جاء في القرار ٩٢/٣٦ واو ، يطلب الى لجنة نزع السلاح بوجه خاص ، أن تقدم الى الدورة الاستثنائية الثانية برنامج عمل شامل لنزع السلاح يشكل مساهمة قيمة في أعمال تلك الدورة . ويطلب الى اللجنة في ذلك القرار أيضا ، أن تكثف مفاوضاتها حول مسائل نزع السلاح ذات الأولوية ، حتى يمكننا الاسهام ، عن طريق انجازات ملموسة ، في نجاح دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، وأن تقدم الى تلك الدورة تقريرا خاصا عن حالة المفاوضات المتعلقة بمختلف المسائل قيد النظر في اللجنة . فعلينا اذن ، لدى تخليص عملنا ، أن نضع نصب أعيننا ما يتوقع منا تقديمه من اسهام الى الدورة الاستثنائية الثانية . لذلك فانه ينبغي لنا أن نستخدم المدة التي مازالت تحت تصرفنا ، وقدرها اثنا عشر اسبوعا تقريبا ، بأكثر الطرق فعالية . وبالنظر الى الطابع الخاص الذي تتميز به الدورة الاستثنائية الثانية ، فإن التقرير الذي ستضعه اللجنة لتقديمه الى تلك الدورة ينبغي أن يكون ذا طابع خاص شكلا ومضمونا ، وهو ما سبتعين علينا مناقشته بالتفصيل في أقرب وقت ممكن . ويرى وفدي أن التقرير ينبغي أن يتضمن كذلك تحييا لأداء اللجنة منذ اعادة تشكيلها من قبل الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الأولى ، أي منذ قرابة أربع سنوات .

وفيما يتعلق بجدول الأعمال ، لا يجد وفدي أي مشكلة في قبول مشروع جدول الأعمال الذي اقترحتة الأمانة . ونوافق على ادراج تدابير اضافية لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي بمثابة بند جديد في جدول الأعمال . على أننا نرى أنه ينبغي للجنة ، بالنظر لضيق الوقت المتاح ، أن تحدد بعناية ترتيب الأولوية والزمن الذي سيخصص لمناقشة كل بند من بنود جدول الأعمال ، كيما تكون اللجنة قادرة بالفعل على تقديم مساهمة قيمة الى الدورة الاستثنائية الثانية . ووفقا لذلك ، ينبغي وضع برنامج العمل بحيث يخصص الحد الأقصى من الوقت للمفاوضات المتعلقة ببنود ترى اللجنة أن لها أكبر الحظ في التوصل الى نتائج ملموسة تعرب فيها بعد على الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية للنظر فيها ، بل واعتمادها فيما نرجو ، ومنها مثلا البرنامج الشامل لنزع السلاح .

وعنما يتعلق بانتشاء فريقين عاملين مخصصين للبنددين المتعلقين بحظر التجارب النووية ووقت سباز اتسلح النووى ونزع السلاح النووى ، فان موقف وعدى معروف جيدا . فمزال وفسدى يعتقد أنه لما كانت الأفرقة العاملة المخصصة قد أثبتت أنها خير محفل لاجراء مفاوضات جدية ، فانه ينبغى انشاء فريقين عاملين مخصصين لتذيين البنددين اللذين أولتهما الوثيقة الختامية أعلى الأولوية، وذلك على النحو الذى طلبته مرارا مجموعة الـ ٢١ منذ بداية عمل هذه اللجنة قبل ثلاث سنوات ، وعلى النحو الذى حثت عليه مؤخرا الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين ، وذلك فى القرار ١٦/٣٦ واو . وقد أصبح انشاء فريق عامل يعنى بحظر التجارب النووية هو الأمر الأشدد الحاحا لأننا لا يمكن ، فيما يبدو ، أن نتوقع في المستقبل القريب استئناف المفاوضات الثلاثية بشأن فرض حظر لتجارب النووية . كذلك يوافق وفدى على إعادة تشكيل الأفرقة العاملة المخصصة للضمانات الأمنية السلبية والأسلحة الكيميائية والأسلحة الاشعاعية ، واستئنافها لأعمالها بصورة فورية . ومما يسرنا أن الفريق العامل المخصص لوضع برنامج شامل لنزع السلاح قد أتيح له أن يواصل عمله دون انقطاع في ظل الرئاسة القديرة الحاذقة لسعادة السفير غارثيا روليس من المكسيك . ونأمل أن تتمكن اللجنة من تقديم نتائج المفاوضات بشأن الموضوعات الثلاثة الأخيرة التي أشرت إليها ، الى الدورة الاستثنائية الثانية ، على النحو المطلوب بالقرارات ١٦/٣٦ ألف ، الفقرة ٤ ، و ١٤/٣٦ بـ ، الفقرة ١ ، و ١٦/٣٦ واو ، الفقرة ٢ . بيد أن وفدى يرى أن تخصيص الوقت لهذه الأفرقة العاملة ينبغى ، كما أشرت سابقا ، أن يتحدد على نحو واقعي وفقا لدرجة الأولوية التي تمنحها اللجنة لتبندود المعنية ، وذلك على أساس تقييم واقعي لمدى المساهمة التي يمكن أن تقدمها هذه البندود لعمل الدورة الاستثنائية الثانية . ويأمل وفدى أن يتسنى منح الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية ولاية موسعة بصورة أكبر ، وذلك بتكليفه بمهمة الاعداد الفعلي لمشروع صك دولي بشأن حظر الأسلحة الكيميائية ، على النحو الذى حث عليه القرار ١٦/٣٦ ألف ، الفقرة ٣ ، و ١٦/٣٦ باء ، الفقرة ٣ . ولسوف يشكل هذا مساهمة قيمة تقدم الى الدورة الاستثنائية الثانية اذا ما نجحنا في تحقيق ذلك حتى ولو جزئيا . ويعلق وفدى أهمية كبيرة على البرنامج الشامل لنزع السلاح الذى يتوقع من لجنة نزع السلاح أن تقدمه الى الدورة الاستثنائية الثانية . واسمحوا لي ، فيما يتعلق بالبرنامج الشامل لنزع السلاح ، أن أقدم بعض الملاحظات الموجزة حول مسألتين ، وهما " الأولويات " وما يدعى " بالأطار الزمني " لتنفيذ البرنامج . فالبرنامج الشامل لنزع السلاح ليس بالطبع غاية فسي حد ذاته . والأمر الحاسم بالنسبة لنزع السلاح هو تنفيذه بصورة طموسة . ذلك أن تنفيذ البرنامج سيؤدى ، على النحو المشار اليه في الفقرتين ٩ و ١٠٩ من الوثيقة الختامية ، الى نزع سلاح عام كامل في ظل مراقبة دولية فعالة ، الأمر الذى يمثل الغاية النهائية لعملية نزع السلاح .

أما الأولويات في المفاوضات الرامية الى تحقيق الغاية النهائية لعملية نزع السلاح ، فانها ينبغى أن ترتبط :

أولا ، بالجهود العاجل للجيود البذولة لنزع السلاح وهو ، كما ورد في الفقرة الثانية من الوثيقة الختامية ، " القضاء على خطر اشتعال حرب نووية ، وتنفيذ تدابير لا يقف سباق التسلح وتكراتجاده ، وتمهيد السبيل أمام تحقيق سلم دائم " ؛

ثانيا ، بأنواع الأسلحة وتدابير نزع السلاح المشار إليها في الوثيقة الختامية بوصفها أولويات . واسمحوا لي أن أستشيد في هذا السياق بالفقرة ٤٥ من الوثيقة الختامية ، التي تنص على ما يلي : " تكون الأولويات في مفاوضات نزع السلاح ما يلي : الأسلحة النووية ؛ والأسلحة التدمير

الشامل الأخرى ، بما فيها الأسلحة الكيميائية ؛ والأسلحة التقليدية ، بما فيها تلك التي يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عنوائية الأثر ؛ وتخفيض القوات المسلحة " .

والاقتراح الذي قدمته مجموعة الـ ٢١ ، التي ينتمي إليها وفدي ، والوارد في الوثيقة CD/230 ، يعكس الأحكام ذات الصلة الواردة في الوثيقة النهائية ، كالمقررتين ٨ و ٤٥ .

وفيما يتعلق بتنفيذ البرنامج ، إذا لم تحدد فترة زمنية محددة بالنسبة للبرنامج الشامل لنزع السلاح بجمته وكذلك بالنسبة لكل مرحلة منه ، فإنه سيقدر قيمته كبرنامج . وعندئذ لن يكون للالتزام السياسي الذي تعهدت فيه الدول بتنفيذ البرنامج الشامل لنزع السلاح أي أهمية عملية ، ولن يشكل البرنامج الشامل سوى وثيقة تتضمن قائمة من التوصيات دون أي إشارة إلى الموعد الذي ينبغي فيه الانتهاء من تنفيذها . وليس هذا بالتأكيد ما ينتظره المجتمع الدولي . لقد صدرت ، خلال العقود الثلاثة والنصف الماضية ، اعلانات وميانات وتعهدات وأشكال أخرى من الأعراب عن النوايا المتصلة ببذل جهود جديدة لنزع السلاح . والمجتمع الدولي ينتظر بالتأكيد أكثر من ذلك . إنه ينتظر إجراءات ملموسة على أساس برنامج متفق عليه . وهو يريد بالتأكيد أن يرى إمكانية تجسيد نتائج عملية في ميدان نزع السلاح خلال فترة محددة كما أنه يتطلع إلى أن يتمكن الجيل المقبل ، إن لم يكن الجيل الحالي ، من العيش ، بعد فترة زمنية معينة ، في عالم يسوده السلم الدائم . فمن الجوهري إذن وضع إطار زمني محدد لتنفيذ البرنامج الشامل لنزع السلاح . وتحديد المراحل يستتبع ضرورة قيام نظام للاستعراض يمكن للمجتمع الدولي فيه أن يحيط بحالة تنفيذ التدابير المقترحة في كل مرحلة من مراحل البرنامج . وفي ضوء هذا الاستعراض ، يمكن اتخاذ قرار بعد تنفيذ بعض التدابير غير المنجزة إلى المرحلة التالية . وفي حالة استكمال تنفيذ بعض التدابير قبل انتهاء مدة المرحلة المعنية ، سيلزم اتخاذ قرارات تبين تلك التدابير ذات الصلة التي يمكن البدء بتنفيذها فوراً في المرحلة التالية . وستلزم بالطبع مراعاة بعض المرونة في التنفيذ الفعلي لمراحل البرنامج .

لقد كان الأمل يخالجي في أن نتعلم من التطلع إلى السنوات الألف التالية باعتبارها عهداً من السلم والازدهار لجميع شعوب العالم ، عهداً يزول فيه خطر اندلاع حرب نووية تهدد باقضاء الجنس البشري ، وذلك لأننا سنكون قد حققنا نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة ، ذلك الهدف الذي يمثل الغاية القصوى لعملية نزع السلاح ، وعهداً يمكن فيه وضع الامكانيات الهائلة للتقدم التكنولوجي والأموال المتاحة ، على سبيل الحصر ، في خدمة زيادة رفاه الجنس البشري . بيد أنني ، بالنظر إلى الوقائع الراهنة ، أشك كثيراً في إمكانية تحقيق ذلك الأمل في العام الألفين . ولكن علينا ، على أي حال ، أن نبذل قصارى جهدنا لنضمن أن ذلك سيتحقق في أبكر وقت ممكن من الأعوام الأولى للسنوات الألف الجديدة . ومدى تمكننا من تحقيق ذلك لا يرتبط ببلدان مثل اندونيسيا قدر ما يرتبط بالأحرى بالدول الحائزة للأسلحة النووية ، ولا سيما الدولتين العظميين ، وبالأهم ذات الأهمية العسكرية مع ما تملكه من ترسانات هائلة من الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية البعيدة التطور . لقد أصبح من الكليشيات أن نقول لكل رجل أو امرأة أو طفل أن هناك ما يساوي ثلاثة أطنان من الديناميت ، جاهزة للاطاحة به أو بها . ووفقاً " للدراسة الشاملة للأسلحة النووية " ، الوثيقة A/35/392 ، ينفق على الأغراض العسكرية مبلغ يتجاوز ٥٠٠ مليار دولار سنوياً ، وهو مبلغ ترى " الدراسة عن العلاقة بين نزع السلاح والتنمية " ، الوثيقة A/36/356 ، أنه يمثل تقريبا ١٩ مرة ما قدمته بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ١٩٨٠ من مساعدة رسمية لسد احتياجات البلدان النامية التي يعيش فيها ثلثا الجنس البشري ، ومن بينهم ٥٧٠ مليوناً يعانون من سوء التغذية ، و ٨٠٠ مليون من الأميين ، ومليار ونصف نسمة

لا تتاح لهم الخدمات الحربية مطلقاً أو لا يتاح إلا ما ندر منها ، و ٢٥٠ مليوناً من الأطفال لا يذهبون إلى المدرسة . ويلاحظ وفدي باهتمام عميق ملاحظات الأمين العام في رسالته إلى اللجنة بتاريخ ٢ شباط/فبراير ، ومما يقوله فيها أنه " يقدر أن المبلغ الملائم لتوفير الاحتياجات الأساسية للجنس البشري بكامله لسنة واحدة هو أقل من تكلفة سباق التسلح لشهر واحد " . ولكن لعل من واجبننا أن نكرر هذه الوقائع المرة تلو الأخرى ليدرك من تتج على عاتقهم المسؤولية الأولية لنزع السلاح بأن الوقت قد تأخر بهم فعلاً عن القيام بعكس اتجاه سباق التسلح والعمل بجديّة لتحقيق نزع السلاح والسلم .

وفيما يتعلق بتاريخ اختتام الدورة الحالية ، فبالنظر إلى أن اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية الثانية ستبدأ اجتماعها في ٢٦ نيسان/أبريل ، وأن الدورة الاستثنائية الثانية نفسها ستبدأ في ٧ حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، فإن وفدي يفضل أن يختتم هذا الجزء الأول من دورتنا لعام ١٩٨٢ يوم الجمعة الموافق ١٦ نيسان/أبريل ١٩٨٢ ، على أن يكون بالامكان مد الدورة بضعة أيام إذا كنا سنتمكن فعلاً ، بالإضافة تلك الأيام القليلة ، من تقديم مساهمة أكثر ايجابية وأكثر قيمة إلى الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح .

إن علينا أن نعمل تحت ضغط الوقت إذا ما أردنا أن نقدم إلى الدورة الاستثنائية الثانية مساهمة ذات شأن ، وذلك لأن هذه هي الدورة الأخيرة للجنة قبل انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة . وسيتعين على اللجنة لا أن تثبت فائدتها فحسب بل وفعاليتها بوصفها محفل المتفاوض المتعدد الأطراف، الوحيد في ميدان نزع السلاح . وسيتعين علينا أن نتقدم بتقريراً بالوقائع عن نجاحها أو إخفاقها وأن تجرب وجودها أمام محفل عالمي شديد الانقاد بالمخ التليف . ولنقل بكل انصاف انه لا يمكن أن نلقي التبعة على اللجنة لأننا لم نتمكن بعد من احراز نتائج ملموسة . فكما نعلم جميعاً ، عملت اللجنة عملاً دموياً ، غير أن الجو السياسي الدولي قد منعنا من تحقيق النتائج التي نتوق إليها جميعاً . وربما كان من الضروري أن ننشر في أساليب عملنا لنرى ما إذا كان يمكن ادخال تحسينات عليها . وقد تطرق ممثل هولندا الموقر لهذا الجانب بصورة مسيئة في البيان الذي أدلى به في جلستنا العامة الأولى .

وأختم بياني بالأعراب عن أمل وفدي ، الذي قد يبدو غير واقعي في ظل هذه الظروف ، أن يتحسن الجو السياسي الدولي في المستقبل القريب ، وأن يساعد ذلك على نجاح الجهود التي تبذلها هذه اللجنة لتحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة ، باعتبار ذلك الخاية القصوى لعملية نزع السلاح . على أي نستأقترح بأى حال أن ننتظر حتى يتحسن الجو السياسي الدولي . فعلى نقيض ذلك ، ينبغي لتدهور الجو السياسي الدولي أن يقوى عزيمتنا على بلوغ أكبر عدد من النتائج الملموسة في مقاضاتنا . وإن علينا أن نثابر في بذل الجهود لتحقيق نزع السلاح ، ولا سيما نزع السلاح النووي . وليس أمامنا غير خيار واحد : قلبديل الوحيد هو دمار الجنس البشري .

الرئيس : أشركم على العبارات اللطيفة التي وجهتموها إلى الرئاسة .

السيد فينكاتسواران (الهند) : سيادة الرئيس، انه لمن دواعي الارتياح

العميق لوعد بلادي ان يرى ممثل ايران الصديقي يدير مناقشات لجننا خلال الشهر الجاري . فاليران وانجد تاريخ حافل من المشائج الحميمة التي تشمل الثقافة والتقاليد واللغة . وروح من تراشا المشترك ، يتعهد وفد بلادي أن يقدم لكم كامل التعاون والدعم في مهمتم الصعبة .

كما أود أن أعرب عن تقديري لسفير اندونيسيا ، السيد أنور ساني ، الذي ترأس بجدارة المراحل الختامية لأعمال لجنتنا لدورة عام ١٩٨١ .

إن وفاة زميلنا الايطالي الكريم ، السفير مونتريمولو ، قد حرمتنا جميعا من دبلوماسي لبق وواسع الخبرة . واني أقدم أحرا تعازي وأخلصيا للوفد الايطالي .

كما أنتيز هذه المناسبة لأودع سفير هولندا ، السيد فاين ، الذي أنعش مرارا لجنتنا ببياناته الموضوعية واكتساب احترام جميع الدين عملوا معه . واني أتمنى له كل نجاح وسعادة شخصية في مركزه الجديد . وما أنه غير موجود بيننا اليوم ، فاني أرجو مثل هولندا أن ينقل اليه أصدق العواطف من وفد بلادي .

وباسم الوفد الهندي ، أود أيضا أن أرحب بزملائنا من استراليا وبلغاريا ، وبورما ، وتيكوسلوفاكيا ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، وايطاليا ، ونيجيريا ، والولايات المتحدة الأمريكية، الذين انضموا الينا لأول مرة في هذه الدورة . واني متأكد من أن عمل لجنتنا سيزداد ثراء ونفعاً بفضل مساهماتهم .

لقد اكتسب النصف الأول من دورة ١٩٨٢ للجنة نزع السلاح أهمية خاصة نظرا لدعوة الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح الى الانعقاد في شير حزيران /يونيه في هذا العام . فبعد شهور قليلة ، سيكون عمل لجنتنا موضع تدقيق وتقييم مركزين من قبل المجتمع الدولي . واستادا اني نتاج الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة السنوية انتهت مؤخرا ، يمكننا أن نتخبر بعض الأسئلة الدقيقة حول الجدوى والفائدة العملية للجنتنا ، على اعتبارها الجناز التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف في ميدان نزع السلاح .

وفي البيان المعتبر للأفكار الذي ألقاه بتاريخ ٢ شباط /فبراير ، أشار السفير فاين السيسى بعبر الاتجاهات المقلقة في عمل اللجنة الأولى في نيويورك وكذلك في عمل لجنتنا هنا . واذا كانت اللجنة الأولى تبدو ، في بعض الأحيان ، وكأنها لا تعطي نتائج ملموسة ، فالمسؤولية تقع ، بكل تأكيد ، على أولئك الذين لم يعيروا ، على مر السنين ، أي انتباه لقرارات الجمعية العامة . وقد ذكرنا سفير المكسيك ، السيد غارثيا روليسر ، على سبيل المثال ، بالقرارات العديدة التي اعتمدها الجمعية العامة بأغلبية ساحقة ، أو حتى بتوافق الآراء ، والتي تحالب بوقف تام لتجارب الأسلحة النووية . ومن المتوقع أن اقدام بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية على التماضي ، بازدياد ومكابرة في افعال تلك القرارات التي اشتركت في التصويت عليها ، لن يزيد في هيئة الجمعية العامة وسخايتها .

وتجد لجنة نزع السلاح نفسيا في مأزق مماثل . ففي خلال السنتين الأخيرتين ، تعودنا على متسيد مؤسنا لأقلية مصممة على منح هذا الجناز من الاضطلاع بولايته التفاوضية الرسمية . وعلى الرغم من أن موضوعي حذر التجارب النووية ونزع السلاح النووي هما بندان يقسمان بالأولوية القصوى في جدول أعمالنا ، فان المفاوضات المتعددة الأطراف حول القضايا المحددة والملموسة تحست شذين البنديين لم تبدأ بعد . واذا امتنع أعضاء آخرون في هذه اللجنة عن تحويل هذا الجناز اني ما سنته ممثلة السويد ، انسيده نورسون ، " صندوق بريد " لمشروعات المعاهدات ذات الأهمية الدنيا ، كاتفاقية الأسلحة الانعاعية ، التي أعدتها الدول الكبرى ، فينبغي ألا يعتبر موقفيهم اذن مجرد عمبة تكتيكية لمنع التقدم .

وأود هنا أن أضيف ملاحظة تحذيرية • فمن السهل جدا أن ينعث البعض اهتمامات الدول الأخرى بأنها " سخيفة " أو " مغرزة " ، محتفظا بمجد " الصدق " و " الواقعية " للمبادرات التي يتخذها بنفسه • ودعنا لا نقع فريسة لهذا النوع من قصر النظر الذي يدعى بأن البندقية التي في يد أحدهم هي للسلام ، بينما البندقية التي في يد الآخر هي للحرب •

وفي نفس السياق ، ففي حين أن المقترحات لتحسين فعالية هذه اللجنة وأساليب عملها تستحق كل اهتمام ، فإن السؤال الأساسي المطروح يبقى سؤالاً سياسياً : هل الدول الكبرى مستعدة أن تتقبل ، دون أي تحفظ ، مبدأ المفاوضات المتعددة الأطراف حول نزع السلاح • وطالما أن هذا المبدأ لا يلاقي الا تأييدا من طرف الشفاه ، فاني أعتقد بأن اصلاح أساليب العمل لن يؤدي الى النتائج المنشودة التي نتطلع اليها جميعا •

وقد كان موضوع اعداد برنامج شامل لنزع السلاح ، وعن حق ، موضوعا رئيسيا في مختلف البيانات التي استمعنا اليها حتى الآن • الا أن بعض زملائنا ، سواء في حديثهم عن البرنامج أو عن قضية نزع السلاح ذاتها ، قد شددوا ، مرة أخرى ، على الحاجة الى ما سموه " الواقعية " • وقد قال سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية ، السيد فاجنر ، في البيان الذي ألقاه بتاريخ ٤ شباط / فبراير ما يلي :

" والواقعية هي الكلمة الرئيسية بالنسبة للدورة الاستثنائية نفسها • فينبغي للأهداف أن تنحصر على محك الواقعية ، وينبغي لاستعراض وتقييم الانجازات التي تمت في الفترة الماضية أن يسفر عن تخطيط متأن للأعوام القليلة المقبلة • وينبغي للتوقعات المعقولة لآثار نتائج ملموسة أن تأخذ الأسبقية ضمن هذه الفترة على الاعلان عن أفكار مبالغ في طموحها " •

كما أن سفير اليابان قد تكلم بذات المعنى في البيان الذي ألقاه بتاريخ ٤ شباط / فبراير • ورأى هو أيضا أن " الحكمة تقضي بتجنب اعتماد نهج بالغ الطموح ، ومحاولة وضع مشروع برنامج يمكن قابل للتحقق والتفيذ " •

وسبق لوفدنا أن تساءل ، في الماضي ، عن هذا التركيز على " الواقعية " الذي يبدو عليا ومعقولا • والواقع أن هذا النوع من الواقعية ينطوي على استمرار الوضع الراهن الى ما لا نهاية له • بل أكثر من ذلك ، انه ينطوي على مزيد من التدهور في المناخ الأمني للأمم النامية وغير المنحازة في العالم • وباسم هذه الواقعية ، يطلب منا أن نقبل بمبدأ التوازن الموهل للرعب النووي ، وأن نعيش الى الأبد تحت رحمة التهديد بحرب نووية حرارية • وعندما تعرب الدول غير المنحازة والدول غير الحائزة للأسلحة النووية عن مخاوفها الامنية المشروعة وتحاول الحفاظ على مستقبل شعوبها ، فانها تتعبت بالمثالية الحاملة التي تتطالب بالقمر • وأود التأكيد بأن ليس ذلك هو الواقع • اننا لسنا مدعي فضيلة أو أخلاق نحاول نشر " غايات سامية " أو عروج " أفكار بالغة الطموح " • اننا ، بكل بساطة ، نبحث عن تأمين بقائنا على قيد الحياة في عالم ضغطته التكنولوجيا الى حد جعله عالم صغير ، عالم يكمن فيه أمن كل دولة في الأمن المشترك للجميع • ان أمن أي بلد لا يمكن أن يحدد اليوم بالنسبة لاقليم ذلك البلد أو مناطقه • ان أي منطقة هي اليوم عالمية في مداها ، وان أعداء أي بلد ، فعليين كانوا أو محتملين ، يمكن أن يخطئهم عن ذلك البلد البحار والمحيطات ، كما يمكن أن يكونوا قابعين وراء حدوده المتاخمة • وكما قال الدكتور يوجين روستو ، عندما تكلم هذا الصباح باسم الولايات المتحدة ، " ان ديناميات الحرب " في الاطار الحاضر

" لا مآخذ ضئيلة " . ان الواقعيين الموجودين بيننا لم يردوا بعد على سؤال طرح علينا مرارا : هل يجوز لأي دولة أو لأي مجموعة من الدول أن تواصل منالحتها الأمنية بشكل يعرض للختر أمس جميع الدول الأخرى ويندد مستقبل الجنس البشري نفسه ؟ وفي الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى ، تم الاعتراف بتوافق الآراء ، بأن الحرب النووية قد يكون لنا نتائج مدمرة على المتحاربين وغير المتحاربين على حد سواء . فكيف ينتظر منا أن نعيذ مع واقع التهديد المتزايد بكارثة نووية ؟ هل ان محاولة ازالة هذا الختر هي مجرد غاية " سامية " ؟ هل ان محاولة البقاء على قيد الحياة تعتبر أمرا " بالغ الضموح " ؟ والمفروض أن تكون هذه مسألة بديئية ، وأن يعترف الجميع بأن حق الحياة هو الحق الأول والأساسي من حقوق الانسان .

وهناك ناحية أخرى لهذا النوع الخريب من " الواقعية " المدسوسة علينا ، وهي المتصلة بالعلاقة بين مختلف تدابير نزع السلاح . وقد اعترفنا جميع منذ زمن بعيد ، بأن الأولوية القصوى في مفاوضات نزع السلاح يجب أن تعطى لازالة الأسلحة النووية . وهذا ما أقرته الوثيقة الختامية بوضوح تام ودون أي التباس . ورغم ذلك حاولت بعض الوفود ، أثناء المفاوضات بشأن البرنامج انشامل لنزع السلاح ، أن تتجاوز سلم الأولويات هذا وان تزعم بأن ترقيب تحقيق نزع السلاح النووي دون ربطه ربطا متكامل مع نزع السلاح التقليدي هو أمر غير واقعي . ويقال لنا أن واقع الردع النووي وتركيز القوى النووية والتقليدية في أوروبا ، على سبيل المثال ، يجعل من المستحيل التفكير في نزع السلاح النووي دون أن يجرى ، في ذات الوقت ، ما يسمى بالتخفيض المتوازن في القوى التقليدية .

وهناك جانب آخر " لواقعية " الردع النووي الذي يمكن أن يكون قد غاب عن بال بعض زملائنا . ولا يسعني أن أستشيد في هذا المجال بمرجع أفضل من السيد ايكه ، المدير السابق لوكالة الحد من الأسلحة ونزع السلاح في الولايات المتحدة الأمريكية ، ووكيل وزارة الخارجية الأمريكية الآن . وقد قال السيد ايكه في محاضرة ألقاها في ندوة مشتركة بين جامعة هارفارد ومعهد ماساوشوستس للتكنولوجيا بتاريخ ٢٦ شباط/فبراير ١٩٧٤ :

" ان نخم الردع النووي ، التي تبدو ظاهريا بالغة الدقة ، مبنية جميعها على قاعدة " أهمل ما لا تستطيع حسابه " . ومثال على ذلك أن " مبارزات الصواريخ " تغفل عادة السقطة المشعة . ولا يمكن للحسابات أن تتدارك التفاصيل الحرجة المتعلقة بالأمور غير المرتتبة أو غير الموثوقة " .

وأضاف السيد ايكه :

" ان كامل بنية تفكيرنا بالردع ينقصنا الاعتماد على الملاحظة والتجريب . ان الردع النووي يتطلب ، لا بل يستلزم بصورة مطلقة ، وأكثر من أي حقل آخر الجهود البشرية وأن نجد حلولا ناجحة دون أي خبرة مباشرة ودون أي اختبار . ولا يمكن أن يكون هناك أي تجربة أو خطأ ، أو تعلم حقيقي " .

لقد قيل لنا أن الردع النووي قد حال ، في الواقع ، دون اندلاع حرب نووية ، وأنه لو لم يكن هذا الردع موجودا لحدث بنا تلك الكارثة التي نحاول جميعا تجنبها . واليك ما قاله السيد ايكه في هذا الموضوع :

" ان جهودنا للحؤول دون وقوع حرب نووية يمكن أن تفشل ، كما تعلمون جميعا ، ليس فقط بسبب قدرة الثأر غير الكافية لردع هجوم متعدد ، بل أيضا لأسباب أخرى مثل حادث بارتش ، أو عملية تصعيد غير مقصودة ، أو مجموعة اخفاقات وأسباب لم تكن نرتقبها أو حتى نتخيلها . وإذا ما نظرنا الى الأمر من هذه الزاوية ، لرأينا أن الكل يوافق على أن الانتزاع القائل بأن حالة الردع المتبادل لا تضمن ، بحد ذاتها ، الحؤول دون اندلاع حرب نووية " .

ان الدول غير المنحازة وغير الحائزة على الأسلحة النووية قد اتخذت المبادرة في التوعية باعتماد عدد من الاجراءات لتجنب حرب نووية ، آخرة بالاعتبار ، على وجه التحديد ، الواقع الذي يرفض بعض الزملاء الاعتراف به . لقد اقترحنا حضرا شاملا لا استخدام الأسلحة النووية بانتزاع نزع السلاح النووي . ونالنا باجراء مفاوضات بشأن التدابير الملحة لنزع السلاح النووي . لكن هذه المقترحات لم تجد أمامها ، مع الأسف ، الا الأبواب المسدودة . ولقد طلبت الجمعية العامة ، في القرار ٨١/٣٦ ب ، من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تقدم بأفكارها حول هذه القضية الحيوية الى الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح . واعتمد هذا القرار بتوافق الآراء ، وقد اشتركت الهند في تقديمه ونأمل ألا تستمع الدورة الاستثنائية الثانية الى نفس النظرية القديمة القائلة بأن الردع النووي سيحول دون وقوع حرب نووية . لقد قيل ما فيه الكفاية للتشديد على ضرورة اتخاذ تدابير أخرى تكون أكثر واقعية ، واننا واثقون من أن الدول الكبرى الحائزة للأسلحة النووية ستأتي بمقترحاتها البناءة حول هذه القضية الحيوية .

ان وفدنا ينظر الى البرنامج الشامل لنزع السلاح على أنه يجسد استراتيجية دولية لنزع السلاح . وكي تكون هذه الاستراتيجية مفيدة ، يجب ألا تخطط لنقطتي الانطلاق والوصول وحسب بل ان تخطط أيضا للخريق الواجب سلوكها . ان تخطيط الطريق أثناء سيرنا عليها ، كما يقترح بعض الزملاء ، لن يمكن اعتباره بمثابة استراتيجية . وفي الواقع ان الطريق التي نخطتها الآن لأنفسنا قد تستلزم بعض الانعطافات والانحرافات في ضوء المنطق التي ينبغي علينا أن نقطعها . الا أن الانحلال في رحلة دون أي فكرة عن الطريق التي سنسلكها ، سوى اتباع أنوفنا ، حسو ما ينبغي نعت به بالعمل البالغ الضمور والمخاطرة . وهذا هو ، بالتام ، المنهج الذي تطلب منا أن نسلكه الوثيقة CD/205 المقدمة باسم مجموعة البلدان الخرية .

ان سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية قد اعترض لكون مجموعة ال ٢١ ، في الوثيقة CD/223 التي تتضمن قائمة بالتدابير الواجب ادخالها على البرنامج الشامل لنزع السلاح ، قد ذهبت الى أبعد من الاشارة الى الموضوع الرئيسي للمفاوضات واستبقت النتائج المفصلة . ان جوهر الاستراتيجية يمكن في استباق الأحداث . واذا كانت التدابير التي ستدرج في البرنامج الشامل لنزع السلاح ذات طبيعة واسعة وعامة ، فمن يكون هناك خطة استراتيجية ولا خريطة تهدي مسيرتنا . وانني متأكد من أن الأعضاء يذكرون أن مجموعة ال ٢١ قد أوصت ، خلال دورة ١٩٨١ للجنة ، باعتماد بعض المسائل العريضة ، ولكنها موضوعية وملموسة ، للمفاوضات بشأن نزع السلاح النووي داخل فريق عمل خاد تابع للجنة . وكانت ردة فعل العديد من زملائنا ان هذه المسائل عريضة أكثر من اللازم وأن المفاوضات لا يمكن أن تجرى قبل أن تحين بعض التدابير المحددة . ان هذه النقطة قد أخذت في الاعتبار ، أيضا السادة ، وحددت مجموعة ال ٢١ بنودا معينة للمفاوضات . واذا كانت الدول هي التي ستقرر نقاط التفاوض وموعده ، فلماذا نضع برنامج شامل لنزع السلاح ؟

نقد أشير الى أن التقدم في نزع السلاح يستوجب مفاوضات دؤوبة وحثيثة ، وأن المفاوضات يجب ألا يعمدوا تحت ضغط الوقت • ان ذلك قد يكون صالحا فيما لو كانت المقررات المتعلقة بتخوير الأسلحة ووزعها تتخذ ، هي أيضا ، بطريقة دؤوبة وحثيثة ، مع زيادات فثيلة على مدد طويلة من الزمن • نكن مكانة فيضان كسبات التسلح عن طريق زرع سلسلة من العصي أمر ينم عن مثالية ولموح لا يمكن أن يتم بهما أعضاء مجموعة الـ ٢١ !

ان مجموعة الـ ٢١ تقترح برنامجا شاملا لنزع السلاح مقسما الى أربع مراحل يجري تنفيذها في اطار زمني متفق ومتفاوض عليه • الا أن الاطار الزمني هذا سيكون مرنا في طبيعته • ان مقدمي الوثيقة CD/223 لا يؤمنون باطار زمني آلي ولا " بسحر وآلية جدول زمني قد تثبت الأحداث المقبلة أنه غير ذي فائدة أو جدوى " ، كما ادعى ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية • واذا كان ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية يستطيع أن يستمر في الادلاء بملاحظات كهذه ، فان ذلك يدل على مدى حوة الاتصال التي تفصل بيننا على الرغم من الايضاحات والتفسيرات التي قدمنا أعضاء مجموعة الـ ٢١ • اننا ، في مجموعة الـ ٢١ ، لانقر في جدول زمني صارم أو آلي لتنفيذ البرنامج الشامل لنزع السلاح • غير أننا نؤمن بأن البرنامج ، كي يكون له معنى ، وكي يكون وثيقة عملية سياسيا ، يجب أن يتضمن ، على الأقل ، حدا أدنى من الاطار الزمني الارشادي لتنفيذ مختلف التدابير • ان الأولويات المدرجة في البرنامج لا يمكن أن توضع وأن تعطى معنى عمليا الا بالتعبير عنها في مراحل زمنية لتنفيذ فئات التدابير • كما أن العلاقة المتبادلة بين مختلف التدابير ، لا يمكن أن توضع الا بالتعبير عنها في أطر زمنية لتنفيذها • هذا ما ينبغي أن يكون واضحا في حد ذاته •

وقبل كل شيء ، ينبغي ألا يخيب عن بالنا التبدل من اعتماد برنامج شامل لنزع السلاح • فاذا كان اعتماد البرنامج الشامل لنزع السلاح لن يؤدي الى أي تأثير على قرارات الدول المتعلقة بالتسلح ، واذا لم يكن بوسع الدول التطلع ، بأي درجة من الثقة ، الى أن مناخ الأمن العالمي سوف يتحسن نتيجة التطبيق التدريجي والمخطط ، للبرنامج الشامل لنزع السلاح ، أفلا يكون عندئذ هذا البرنامج كأحد تلك القرارات العقيمة التي تتخذها الجمعية العامة والتي تكلم عنها السفير فاين ؟ ان جميع الدول تخطط برامج تسليحها ودفاعيا قبل سنين عديدة • هذه هي الواقعية ، وصل يكون من الواقعي أن نتظر من برنامج شامل لنزع السلاح ، غير محدد وليس له حتى أي اطار زمني ارشادي للتنفيذ ، أن يكون له أي تأثير على خطط تسلح الدول ؟

يبدو أن ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية قد أخطأ أيضا في فهم جانب آخر من النهج الذي اعتمده مجموعة الـ ٢١ تجاه البرنامج الشامل لنزع السلاح • انه زعم أن الوثيقة CD/223 تنص على وضع جدول زمني مخطط بصورة مضغوطة للمفاوضات ، مع أحكام مفصلة تتعلق بما ينبغي التفاوض بشأنه وتحقيقه في المراحل التالية ، وذلك بصورة مستقلة تماما عن نتيجة المراحل السابقة • أقول بكل بساطة ان هذا ليس صحيحا • ان ما تتضمنه كل مرحلة من البرنامج ، كما صممت مجموعة الـ ٢١ ، مبني على افتراض أن التدابير المدرجة في المرحلة السابقة قد تم تنفيذها • وجميع الخطط تتبع حتما نيجا كذا • الا أن مقدمي الوثيقة CD/223 لم يقولوا أبدا أن ما ينبغي التفاوض بشأنه وتنفيذه في المراحل اللاحقة سيكون مستقلا تماما عن المراحل السابقة • واني أتعجب كيف يمكن الادلاء بهذه التهمة على الرغم من أن وفد بالادي وغيره من وفود مجموعة الـ ٢١ قد شرحت مرارا ، في فريق العمل المخصص بالبرنامج الشامل لنزع السلاح ، بأن آلية الاستعراض ستوفر امكانيات التصحيح والتعديل في البرنامج في ضوء التقدم الذي أحرز لدى تنفيذ المراحل السابقة • ولم توضع بعد التفاصيل المتعلقة بآلية الاستعراض ، الا أن المبدأ واضح جدا ولا يقبل التأويل •

آمل أن يكون بياني اليوم قد أزال ، بصورة نهائية ، كامل سوء التفاهم الذي يبدو وأنه يحيد بمزيج مجموعة الـ ٢١ بشأن وضع البرنامج الشامل لنزع السلاح • ان فلسفة نزع السلاح التي تعتمد على الدول غير المنحازة وغير الحائزة للأسلحة النووية تركز على أسس قوية وواقعية • اني سأعطي موجبة نحو النتائج العملية وقائمة على التقييم السليم للأخطار التي تواجهنا • والأجدر بالذي ين يتيموننا بعدم الواقعية والمبالغة في التلميح أن يتفحصوا بامعان الافتراضات التي بنوا عليها • مني جيم •

وقبل أن أنهي كلامي ، أود أن أقول بأننا أخذنا علما بالبيان المفصل الذي أدلى به ممثل تشكوسلوفاكيا بتاريخ ٢ شباط/فبراير ، عارضا وجهة نظر مجموعة من البلدان الاشتراكية حول مشروع البرنامج الشامل لنزع السلاح • اننا في صدد دراسة المقترحات المحددة الواردة في البيان المذكور ، وسوف ندلي بملاحظاتنا حولها في وقت لاحق • كما أننا نأمل من مقدمي الوثيقة CD/205 أن يعيدوا النظر في مواقفهم في ضوء التوضيحات التي تقدمنا بها اليوم •

الرئيس : أشكركم على الكلمات اللطيفة التي وجهتموها لي ، وعلى الاشارة الرقيقة التي خصصتم بها بلدي •

السيد ايجيويري (نيجيريا) : السيد الرئيس ، اسمحولي أن أضم صوتي الى بقية الوفود في تهنيتكم لاضطلاك برئاسة اللجنة في الشهر الأول من دورة عام ١٩٨٢ • ويتعهد وفدي بالتعاون الكامل معكم ، كممثل لبلد زميل في عدم الانحياز ، لتحقيق مهمتكم الشاقة • كذلك فان سلفكم الممتاز ، السفير أنور ساني من اندونيسيا ، خليف بأن يحظى بتقديرنا للأسلوب المبالغ الميارة الذي أختتم به أعمال اللجنة في الجزء الأخير من دورة ١٩٨١ • وأود أيضا أن أشاطر في مشاعر الحزاء العميقة التي سبق الاعراب عنها للوفد الايطالي بمناسبة وفاة صديقنا وزميلنا السفير مونتريمونو • فلتترقد روحه في سلام •

وأود الآن أن أعرب لكم ولكل من رحبوا بي في هذه اللجنة عن عميق امتناني ، وانني لا تتطلع الى العمل الوثيق مع الأعضاء •

ومن الحقائق البديهية أن يذكر المرء الآن أننا نعيش في زمن توتر دولي حاد • لقد قامت رؤية المرء للصواب والخطأ ، وابتذل مفهومه عن الفكرة النبيلة لحقوق الانسان في مناخ الحرب الباردة • وصارت تهمة انتهاك المرء لحقوق الانسان تتوقف الآن على هويته الأيديولوجية • لم يعد هناك سوى قدر ضئيل للخلاية من الأمانة في تناول حقوق الانسان • ولو توافر ما يكفي من الموضوعية بشأنها لكان العنصريون في جنوب افريقيا هم أول المهملين لتطبيق العقوبات الاقتصادية •

ومن وجهة نظر بلد نام مثل نيجيريا ، فان العواقب الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح وخيمة للغاية الى حد نعتقد معه أن استمراره يتعارض مع تحقيق قدر مهم من التعاون الاقتصادي بين مختلف بلدان العالم • والواقع أنه اذا ما استمر سباق التسلح بمعدله الحالي فسيصل الى النقطة التي يؤول فيها قدرا بالغا من الشك والتوتر بين البلدان بحيث تتوقف كل الأشكال المعقولة من الارادة الدولية • ويتفق وفدي مع الاستنتاجات التي صرح بها السفير دي لاغورس من فرنسا في بيانه يوم الخميس الماضي ، حين قال " ان نزع السلاح يمكن أيضا أن يخدم الغرضين المهمين للتعاون الدولي ، ألا وهما ، الأمن ، والتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، ولا سيما لصالح البلدان الأقل حظا " •

اننا نعتبر في عالم يوجد فيه خطر حقيقي بقيام حرب نووية • ووفدى يتأثر قلبي أولئك الذين أعربوا عن الرأى القائل بأن مثل هذه الحرب النووية ستخلّف وراءها " خاسرين فحسب لا منتصرين " وقد أخذ وفدى المبادرة ، أثناء الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، في اعلان الثمانينات عقدا ثابا لنزع السلاح • وكان شغلنا الشاغل وقتها ، كما هو اليوم ، أن نرى بحلول نهاية الثمانينات عالما أكثر أمنا عن طريق تدابير فعالة لنزع السلاح ، وأقرب بكثير الى التكافؤ الاقتصادي • وتسير الاتجاهات الحالية بوضوح الى أن تحقيق هذا الهدف يحقّ به الخلل • وستكون هذه كارثة للجنس البشرى ، وكما قال رئيس جمهوريةنا ، فخامة الحاجي شيحوشاغارى في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة في تشرين الأول /أكتوبر ١٩٨٠ :

" لقد اكتسب نزع السلاح قوة اندفاع جديدة وخطيرة ، في الوقت الذي فشل فيه المؤتمر الاستعراضي الثاني لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية • كما أن حوار الشمال والجنوب بشأن مشاكل العالم الاقتصادية في حالة ركود نتيجة فشل يدعو لأبلسخ الأسف في مجرد الاتفاق على اجراءات بدء المفاوضات • والركود الحالي في مناخ المفاوضات بين البلدان النامية والمتقدمة يندرج بعواقب رهيبية بالنسبة للجميع • وربما كان العالم الآن مشرفا ، بصورة تتعدى ما هو شائع على شفا الطاوية ، عند ذلك الفاصل الحرج بين البقاء والهلاك " •

وقد عارض وفدى دائما البلدان التي تحمق أمنا على أساس نظريات الردع النووي لأننا نحن أيضا - الذين لانملك القدرة النووية - نرغب في البقاء على قيد الحياة • وسنظل على رأينا بأن نظريات الردع والتوازن والتكافؤ الاستراتيجيين تقوم كلها على أساس المصالح الأمنية الضيقة للدول الحائزة للأسلحة النووية التي ترفض تصناد أن تأخذ في اعتبارها المصالح الأمنية الحيوية لغيرها من الدول • وكما ذكر وفدى في كثير من المناسبات ، فمن الصحيح أنه كلما زادت الأسلحة النووية نونا وكما كلما زاد خطر الحرب النووية •

وتزايد في افريقيا أخطار انتشار الأسلحة النووية بسبب القدرة النووية لجنوب افريقيا ، وعلى الرغم من أن منظمة الوحدة الافريقية قد اتخذت قرارا منذ فترة ترجع الى ١٩٦٤ باعلان افريقيا منطقة غير نووية ، فان هذه التحولات لا يمكن الا أن تحمق عقبة خطيرة على طريق السلم في القارة • وتذكر الفقرة ١٢ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح مايلي :

" والحقيقة ان في تكديس النظم العنصرية الواسع النطاق للأسلحة ، وحصولها على تكنولوجيا الأسلحة ، وكذلك اماكن حصولها على أسلحة نووية ، عقبة كأداء ومتراصة الخطورة لمجتمع عالمي يواجه حاجة ملحة لنزع السلاح • ولذلك فمن الضروري ، لأغراض نزع السلاح ، الحيلولة دون حصول هذه النظم على مزيد من الأسلحة أو تكنولوجيا الأسلحة ، على أن يتم ذلك خاصة عن طريق التزام جميع الدول التراما صارما بمقررات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع " •

ولدى يدرك تمام الادراك ما يمثله احتياز جنوب افريقيا للأسلحة النووية من أخطار على القارة • كذلك تكونت لدى المجتمع العالمي صورة واضحة عن الأخطار التي يمثلها نظام بريتوريي العنصرى بفضل تقرير الأمين العام عن تنفيذ اعلان جعل افريقيا منطقة غير نووية ، الوثيقة A/35/402 والواقع ، كما يرد في الفقرة ٨٩ من التقرير ، فان :

" التكاليف الدبلوماسية والسياسية لاحتياز جنوب أفريقيا ووزعها للأسلحة النووية ستكون باهظة ، ويحتمل أن تكون مئذنة إذا ما استخدمت هذه الأسلحة . ومع ذلك فإن زعماء جنوب أفريقيا ، في تنبئهم بالحفاظ على نظام الفصل العنصري ، قد يتجاوزون الموازنة المرشدة بين التكاليف والمناسبات " .

وقد دأب بلدي على افتتام الفرصة في مختلف المحافل ليشجب التواطؤ بين جنوب أفريقيا وحنيفاتيا الغربية ، ونبهت الفرصة لنكرر ذلك في هذه اللجنة .

واسمحوا لي الآن أن أتناول بايجاز بعض البنود الموضوعية التي يرى وفدي أننا ينبغي أن نستحوذ على اهتمام اللجنة في هذه الدورة ، لاسيما ونحن على مشارف الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح .

ان حضر التجارب النووية ووقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي يشكلان أهم بندين محوريين لبرنامجنا النووي ينبغي على اللجنة أن تعكف عليهما على وجه السرعة . ويكاد يكون من الأقوال المحفوظة ترديد أن كل ما يمكن أن يقال في صفح حظر التجارب النووية قد سبق أن قيل . وتشيد القرارات الجديدة التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة على استمرار اهتمام المجتمع الدولي بالمشروع . وأحدث قرار للأمم المتحدة ، ٤٥/٣٦ ، المعنون " تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٤٥/٣٥ باء " ، لا يقتصر في فقرات منخلوقه على إعادة تأكيد الدور الذي لاغنى عنه لهذه اللجنة في المفاوضات المتعلقة بعقد معاهدة لحظر التجارب النووية ، ولكنه أيضا في فقرته السادسة يرجو :

" من لجنة نزع السلاح أن تتخذ الخطوات اللازمة ، بما في ذلك تكوين فريق عامل ، لبدء المفاوضات الموضوعية بشأن عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب بوصفها مسألة ذات أولوية في بداية دورتها التي ستعقد في سنة ١٩٨٢ " .

وقد أيد وفدي هذا القرار ونحن نأمل أن يتسنى في هذه الدورة انشاء فريق عامل معني بمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية . ونحن متفقون مع أولئك الذين يذكرون أن جميع العقبات التقنية في طريق عقد المعاهدة قد تم استكشافها كليا وأن الأمر الذي مازال يعوزنا هو الإرادة السياسية لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية في التفاوض . ولحظر التجارب النووية أهمية محورية في المهمة العاجلة المتمثلة في إنهاء التحسين النوعي للأسلحة النووية وصنع مثل هذه الأسلحة ، ومنع الانتشار الأفقي لها . وهذه الحقيقة واردة بوضوح في الفقرة ٥١ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح .

ومع مراعاة أنه لم يتبق أمامنا سوى بضعة شهور حتى عقد الدورة الاستثنائية الثانية ، فسيكون مفيدا للخاتمة إذا ما استطاعت لجنة نزع السلاح أن تتفق ، دون مزيد من الابهتاء ، على انشاء فريق عامل معني بمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية . وسيكون هذا الانجاز بمثابة دليل على اسهام ايجابى يمكن لهذه اللجنة تقديمه في سبيل تعزيز المسؤولية التفاوضية التي أوكلها لها المجتمع الدولي . وفي هذا الصدد ، يدعو وفدي الدول الحائزة للأسلحة النووية التي حجبست موافقتنا حتى الآن الى الانضمام الى توافق الآراء الموجود ، مع هذا الاستثناء ، في اللجنة حول الموضوع .

ويرى وفدي أيضا باعتباره أحد المشتركين في تقديم ورقة العمل CD/204 أنه ينبغي عدم تشير قاعدة توافق الآراء في اللجنة بطريقة تعوق تقدم الأعمال في اللجنة ، لاسيما في مجال حاسم وحيوى مثل عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية .

ومما يسبب قلقا بالغا لمن كانوا منا على قدر كافي من الثقة بحيث وقعوا على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن أحكام المادة الرابعة من المعاهدة قد أصبحت نصا مبهلا .

وقد سبق لي أن سلطت الضوء على أخطار قيام حرب نووية . ولا يستطيع وفدي تأييد الرأي القائل بأن الأسلحة النووية ستستخدم لتعويض عدم الكفاءة المتصور في الأسلحة التقليدية . فبإذا الرأي لا يستقيم ، لأنه يكفي أن الأسلحة النووية أسلحة تدمير شامل ولا يمكن مقارنتها بالأسلحة التقليدية .

وقد رحب وفدي بالاجتماعات غير الرسمية المنظمة التي عقدت في الدورة الماضية بشأن وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، وهو يرى أنه ينبغي عقد مزيد من الاجتماعات في هذه الدورة للحفا على قوة الدفع التي أسفرت عنها هذه الاجتماعات . وفي هذا الصدد ، لابد وأن تتيح ورقة العمل المقدمة من مجموعة الـ ٢١ ، في الوثيقة CD/180 ، أساسا راسخا للمناقشات المنظمة التي ينبغي أن تفضي الى انشاء فريق عامل .

ويعتقد وفدي أن الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ينبغي أن تكون بداية لمفهوم جديد عن الدورات الاستثنائية ، وهذا هو السبب الذي من أجله يواصل وفدي تعليق أهمية كبيرة على البرنامج الشامل لنزع السلاح . ان الدورات الاستثنائية ينبغي ألا تكون مجرد اجتماعات دورية بل ينبغي أن تكون لها صلة عضوية باستعراض تنفيذ البرنامج الشامل لنزع السلاح . ونحن على ثقة من أن الفريق العامل المعني بهذا الموضوع سيحقق التقدم اللازم ، تحت رئاسة السفير غارسيا روبليس من المكسيك ، على أن وفدي يدرك تماما أن الإرادة السياسية للتفاوض هي التي ستحدد نتيجة المفاوضات الجارية . وفي هذا الصدد يشارك وفدي في الآراء التي أعرب عنها ممثل المكسيك في بيانه الافتتاحي ، بأن أي انحراف عن نص الوثيقة الختامية للسدورة الاستثنائية الأولى في وضع البرنامج الشامل لنزع السلاح سيكون خطوة للوراء في قضية نزع السلاح . وقد أسفرت المفاوضات المكثفة التي جرت في كانون الثاني /يناير عن بعض النتائج المفيدة . ولاحظ وفدي باهتمام زيادة التقاء الآراء بين المجموعات المختلفة وبعثت أنه اذا ما استمر هذا الاتجاه فسيكون بشيرا على نجاح وضع البرنامج الشامل لنزع السلاح .

وأحد الجوانب المهمة التي يرى وفدي أن البرنامج الشامل لنزع السلاح ينبغي له مراعاتها هي العلاقة بين نزع السلاح والتنمية . وقد ذكرت الدراسة التي أنتجتها الأمم المتحدة مؤخرا حول هذا الموضوع ، ضمن ما ذكرته في الفقرة ٣٩١ من الاستنتاجات :

" ويوحى هذا التحقيق احياء قويا جدا بأن العالم بوسعه إما أن يواصل انتاج سباق التسلح بما يتسم به من نشاط أو أن يتحرك عن وتي وبسرعة مقصودة نحو تنمية اجتماعية واقتصادية أكثر استقرارا وتوازنا في اطار نظام اقتصادي وسياسي دولي أكثر تماسكا وليس بوسعه أن يفعل الشئين معا " .

وقد أصبح من الجلي خلال السنوات الثلاث الماضية أن الدول الحائزة للأسلحة النووية أكثر اهتماما بمصالحها الأمنية الضيقة منها بإعطاء ضمانات موثوق بها الى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بأنها لن تتعرض لتهديد الأسلحة النووية أو استعمالها ضدها . والموقف الحالي للسدول الحائزة للأسلحة النووية لا يمس الا أن يفضي الى زيادة خطرة في الانتشار الأفقي للأسلحة النووية والى كل الأخطار الكامنة التي ينطوي عليها مثل هذا التصعيد .

وسأمتع في كلمتي اليوم عن أن أعرض بأسباب السبب الذي من أجله لا تكفي البيانات الإعلانية التي أصدرتها الدول الحائزة للأسلحة النووية كضمانات موثوق بها • ومن رأي وفدي أن المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة محددة الانطباق ، ليس فقط على مجال الحرب التقليدية وإنما أيضا على تعيين من تشملهم ، لأنها لا تشمل كما يبدو حلفاء كل من الدول الحائزة للأسلحة النووية • كما أن قرار مجلس الأمن ٢٥٥ ليس له مغزى أيضا ، لأن هناك مشاكل أخرى تنشأ إذا ما كان التهديد باستعمال الأسلحة النووية موجها من أو موجها إلى أحد حلفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية •

ويعتقد وفدي أن الفريق العامل المخصص لضمانات الأمن ينبغي أن يواصل السعي للاختداء إلى " صيغة مشتركة " تطبق على الصعيد العالمي • وينبغي في رأينا مواصلة سبر غور السبوح المختلفة التي نضربها الفريق العامل في الدورة الماضية • ولا تقدم ضمانات التحالف وعمليات وزع القوات ونشر الأسلحة النووية سوى ضمانات محددة للغاية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية • على أن عقد اتفاقية دولية محددة بشأن ضمانات الأمن السلبية سيضمن ألا تكون الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضحايا للإبتراز النووي • وفي قرار الجمعية العامة ٩٥/٣٦ المعنون " الاتفاق على ترتيبات دولية فعالة لا عطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التجدد باستعمالها ، ناشدت الجمعية العامة :

" جميع الدول ، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية ، أن تبدي الإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى اتفاق بشأن نزع مشترك ، وخصوصا بشأن صيغة مشتركة يمكن ادراجها في صك دولي ذي طابع ملزم من الناحية القانونية " •

ويأمل وفدي أن تتجلى الإرادة السياسية التي تبرز الحاجة إليها أثناء أعمال الفريق العامل • وفيما يتعلق بالأفرقة العاملة الأخرى القائمة يعتقد وفدي أن من الواضح أنه سيكون ضروريا في هذه الدورة مد نطاق ولاية الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية لتشمل شيئا أكثر من مجرد " النظر " • ومن رأينا أن تنقيح الولاية على النحو الملائم سيوجه الفريق العامل على الطريق السليم لوضع نواتج اتفاقية • ونحن نرحب في هذا الصدد بالعرض الذي قدمته الولايات المتحدة صباح اليوم على لسان السيد روستو بتأييد تنقيح الولاية بشأن الأسلحة الكيميائية • على أنه ما زالت هناك حاجة لزيادة تفصيل دور اللجنة الاستشارية ، واجراءات تقديم الشكاوى ، ونطاق الاتفاقية ، والتحقق • ويصدق هذا بالمثل على الفريق العامل المخصص المعني بالأسلحة الإشعاعية ، اذ تدعو حالة المفاوضات الراحنة إلى بذل جهود أكبر من جانب مختلف الوفود لتضييق خلافاتهم بشأن مسألة النطاق والتعريف ، والتحرك قدما نحو عقد اتفاقية لحظر صنع الأسلحة الإشعاعية ونتاجها وتخزينها واستعمالها •

واسمحوا لي الآن بابداء بضعة تعليقات على ادراج بنود جديدة في جدول أعمالنا السنوي • ان بلدي من البلدان التي أعربت عن عميق قلقها بشأن زيادة التسليح في الفضاء الخارجي • وان زيادة استعمال أسلحة القذائف المضادة ، والليزر العالي الطاقة ، وأسلحة حزم أشعة الجزيئات نمما يجعل من الفضاء الخارجي ساحة قتال في المستقبل • ولما كان هذا التطوير يعارض مع نص وروح معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٦ ، التي تسعى إلى تعزيز استخدام السلم لصالح البشرية فيعتقد وفدي أن الموضوع بحاجة إلى اعطائه وضع المراعاة في سياق البنود ذات الأولوية المدرجة لدراستها في اللجنة •

ويعتقد وفدي أيضا أهمية كبيرة على التقرير الخاضع الذي سيصدر من اللجنة الى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية • ومن رأى وفدي أن التقرير ينبغي أن يكون تحيما لاسيما لجنة نزع السلاح في مفاوضات نزع السلاح ، بوصفها محفل التفاوض المتعدد الأطراف الوحيد • وسينظم النظر في هذا الموضوع في وقت مبكر في اللجنة ليتسنى اتخاذ قرار بشأن شكل التقرير الخاضع •

ولم يتنى سوى وقت قليل جدا من الآن حتى الدورة الاستثنائية الثانية • والمهمة المطروحة أمام هذه اللجنة ضخمة ، والتوقعات المرجوة كبيرة • ولذلك فانه لايسعنا احتمال تبديد أى من هذا الوقت الثمين في مناقشات اجرائية • ويأمل وفدي أن تعتمد اللجنة هذا الأسبوع مشروع جدول الأعمال المؤقت وبرنامج العمل ، وأن تباصر فورا المفاوضات الموضوعية بشأن بنود جدول الأعمال • وأخيرا اسمحوا لي بأن أختتم كلامي باقتباس آخر من خطاب رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية الى الجمعية العامة في ١٩٨٠ • حيث قال في هذه المناسبة :

" ان النوضح الدولي القلق الراهن يتحدى جميع أولئك المعهود اليهم بمسؤولية حماية مصير الجنس البشري لكي يتوقفوا لحظة ويفكروا • لقد تغير الزمن • وتغيرت الظروف • ولا يمكن أن تظل دون تغيير المفاهيم والهياكل التي عجلت ببعض الأزمات الدولية الراحنة • وأى مؤسسة عضوية تخفق الى وسائل التكيف مع التغيير انما تخفق الى مقومات البقاء على قيد الحياة • ان المبلغ الذي يتجاوز ٥٠٠ مليار دولار والذي أنفقتة البلدان المتقدمة على البحث الانمائي العسكري منذ ١٩٦٠ ، يتجاوز بكثير ما يحتاجه ثلثا البشرية للقضاء على الفقر والميتانة • يجب أن يكون هناك نزع للسلاح ، ولا سيما للسلاح النووي ، لانقاذ البشرية من قلق لانضير له ، بل ومن محرقة عامة في واقع الأمر • يجب أن يكون هناك نزع للسلاح لتحرير الموارد من أجل التنمية "

وذاك رأى ينوي وفدي أن يتبعه • واني لأتساءل ما اذا كانت تلك البلدان التي أقامت سياساتها الاقتصادية حول محور معركة مكافحة التضخم ، قد فكرت لحظة في الرأي القائل بأنه لا يمكن الفوز في هذه المعركة طالما استمر سباق التسليح بالمعدل الحالي •

الرئيس : لقد استفدنا تقريبا الوقت المتاح لنا في فترة الصباح • واذا وافقت اللجنة فسوف أقترح لرجاء الجلسة العامة الآن واستئنافا بعد ظهر اليوم الساعة ٣/١٥ بعد الظهر • فاذا لم يكن هناك اعتراض ، فستصرف على هذا النحو •

وقد أرجئت الجلسة الساعة ١/١٥ بعد الظهر •
واستؤفت الساعة ٣/١٥ بعد الظهر •

الرئيس : تستأنف الجلسة العامة ١٥٢ للجنة نزع السلاح • وسوف تستمع اللجنة الآن الى بقية المتحدثين المدرجين في قائمة المتكلمين اليوم •

السيد اسراييليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (تحدث بالروسية والترجمة عن الانكليزية) : سيدى الرئيس، عرض الوفد انسوفياتي في بيانه بتاريخ ٢ شباط/فبراير موقفه من المسائل الأساسية المدرجة في جدول أعمال لجنة نزع السلاح • وقد رأينا من الضروري أن نفعل ذلك يوم افتتاح الدورة الحادية لأننا منذ البداية ننشد الاشتراك في أعمال اللجنة بروح بناءة • واذا تبنيا للجنة نزع السلاح احراز تقدم في جوانب محددة من كبح سباق التسليح ونزع

السلاح فأنيا تكون قد أسيحت استيما ليسر بانين في حل المشكلة العالمية الأساسية التي تواجه البشرية الآن : ألا وهي ازالة خطر الحرب • وهو خطر لم يقل في الآونة الأخيرة وانما هو قد زاد ، الأمر الذي يفرر على اللجنة مسؤولية أكبر •

ونخرا للوضع الدولي الحالي ، فإن المهمة التي تواجه اللجنة ميمة معقدة بالفعل بعسر التعقيد • ونحن من ثم ندين بشدة تصرفات تلك الوفود التي تسعى انى جعل المفاوضات فسي اللجنة أشد صعوبة باقحام مشاكل لا صلة لها البتة بمضمون المفاوضات وتخلط بين مسائل متباعدة في طابعها تماما في خصلة واحدة متشابكة الخيوط • فنحن مقتنعون عميقا الاقتناع بأن مهمة اللجنة هي تركيز كل اهتمامها على المسائل المتعلقة بالحد من سباق التسلح ، وتحليل الصعوبات الحقيقية التي تنور في مفاوضات نزع السلاح تحليلا موضوعيا ، والعمل معا في سبيل تذليلها •

فمن ذا الذي ينكر أن الخطر الأساسي الذي يتهدد قضية السلام في الوقت الحاضر هو التسارع الأرعن في سباق التسلح واستحداث الجديد أبدا من منخومات الأسلحة ، الأمر الذي يستهدف في المقام الأول بناء القدرة على تسديد الضربة الأولى ، وما يصحب ذلك من ترويج للنظريات القائمة على شس الحرب النووية وكسبها ؟

من الحق - وذلك أمر بعيد الاحتمال - ان الوفد الأمريكي ادعى في بيانه اليوم أن ليس ثمة سباق تسلح • وتلك دعوى من مضامينها أن الولايات المتحدة ليست منجئة في تعزيز أسلحتها ، ويست بالتي توسع من ترساناتها وتضخم ميزانيتها العسكرية الى أبعاد علاقة • الواضح أن هذا كله مجرد وهم • فلنعد الآن الى الحقائق على نحو ما هي عليه اليوم •

فقد سمعنا في الأيام الأخيرة عن تقديم الولايات المتحدة الى هيئاتها التشريعية مشروع ميزانيتها عن السنة المالية ١٩٨٣ ، وهي تعكس بوضوح سياسة فحواها تصعيد سباق التسلح • ولقد فدا الأمر وكأنه تقليد في الولايات المتحدة ، وفي غيرها من بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي ، أن تحيي مقدم الدورات الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح بزيادات مناجئة في الميزانيات العسكرية • وكان الأمر كذلك في عام ١٩٧٨ حين اعتمدت بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي ، أثناء الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، قرارا بزيادة الميزانيات العسكرية للبلدان الأعضاء في ذلك الحلف العسكري - السياسي ، زيادة منتظمة في السنوات التالية • وثمة هذه المرة ، أيضا ، قرار بزيادة النفقات العسكرية - بقدر أكبر • فالولايات المتحدة تعد ، عشية انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية ، لاعتداد ميزانية عسكرية تضرب الرقم القياسي لسنوات ما بعد الحرب جميعا • ويتضح من رسالة الميزانية الموجهة من رئيس الولايات المتحدة أنه في السنة المالية ١٩٨٣ سوف تزيد نفقات الولايات المتحدة على السنوات النووية الاستراتيجية وحدها من ١٦ الى ٢٣ مليار دولار ونفقات ما يخلق عليه اسم القوات المتعددة الأغراض من ٦٨ الى ١٠٦ مليار دولار • وسوف تحصل أيضا القوات البحرية وقوات الانتشار السريع على زيادات بعدة ملايين من الدولارات • وثمة حوالي ٦٨٨ مليار دولار سيتم انفاقها على بناء حاملات طائرات فحسب • وظلت اعتمادات عسكرية للسنة القادمة مجموعها ٢٥٨ مليار دولار • ومن الواضح أن قرار الرئيس ريغان بالبدء في إنتاج أنواع جديدة من الأسلحة الكيميائية لا يمكن النظر إليه الا باعتباره نوعا من " الهدايا نير المتوقعة " للدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح • أما تصريح السيد روستو بأن الولايات المتحدة توافق على اجراء مفاوضات في لجنة نزع السلاح بشأن حظر الأسلحة الكيميائية فليستطيع بالكاد تحلية هذا القرار المر • ونتيجة

هذا كله وصول مجموع نفقات الولايات المتحدة العسكرية من فترة خمس سنوات الى مبلغ لا يصدق
حقا يتجاوز ١٦٠ تريليون دولار .

فعلنى ماذا سوف تتفق تلك المياريات بالضبط ؟

ان الرئيس ريغان ، رئيس الولايات المتحدة ، أعلن في أوائل تشرين الأول /أكتوبر ١٩٨١
عن " برنامج الاستراتيجي " للثمانينات ، الذي لا يكتفي بتعزيز وتوسيع الخطط المؤكدة من قبل
فحسب ، ولكننا يتوخى أيضا استحداث ووزع منظومات جديدة من الأسلحة . وقد أفرد البرنامج
الاستراتيجي الأمريكي مكانا خاصا لوزع القذائف التسيارية العابرة للقارات MX التي سيسلح كل منها
بـ ١٠ رؤوس حربية بالغة الدقة تمكينا من تدمير الأهداف المدافع عنها دفاعا كنيفا ، الى استخدام
تلك الصواريخ في تسديد ضربة " منلّة " .

ومن المحتمل أن تكون للقذائف التسيارية المحمولة بالخواصات من طراز Trident-2 ، التي
وافقت القيادة الأمريكية على بنائها وتركيبها ، نفس القدرات العسكرية التي للقذائف MX . كما
يخطط لانتاج نوعية جديدة من القاذفات الاستراتيجية في الثمانينات ، هي القاذفة B-1B ،
ونترويد أسطول القاذفات B-52 بقذائف انسيابية جديدة من أنواع شتى . وثمة في نفس الوقت
نشاط كثيف ينطلق صوب استحداث معدات دفاعية فعالة مضادة للقذائف ، وابتكار الوسائل لشن
حرب في الفضاء ، والتوسيع والتجديد بدرجة ذات مغزى في قدرة الولايات المتحدة على شن
الحرب الكيماوية واعادة تجهيز قواتها البرية تجهيزا على مستوى أرفع من ناحية الكيف .

ومما يضطلع ، دون ريب ، بدور هام في خطط الولايات المتحدة لتحقيق التفوق العسكري،
القرار الخادم بوزع ما يقرب من ٦٠٠ قذيفة أمريكية متوسطة المدى في أوروبا الغربية ، الأمر الذي
سيتيح لكثرة منلعة حلف شمال الأطلسي تفوقا بواقع ٢-٣ في الناقلات من هذه الفئة وتفوقا بواقع
٢-٣ في الحمولة النووية الفعالة المناظرة .

ومجمل القول ان القادة الأمريكيين لديهم ، فيما يبدو ، آمال عراض في احراز " نصر " في
سباق التسلح من خلال التفوق النووي . فسوف يكرس في السنوات القادمة ما لا يقل عن ثلثي نفقات
الحكومة الفيدرالية في الولايات المتحدة المخصصة لأعمال البحث العلمي والتصميم التجريبي من
أجل إرساء الأسس العلمية والتقنية لاستحداث الجديد والأرض تدميرا من أنواع الأسلحة . كما
تجرى بنشاط مواصلة انتاج منظومات جديدة من الأسلحة . والمثال الواضح على هذا هو الخطط
المتعلقة بالقذائف الانسيابية . وقد أشارت محقة كل الحق السيدة لـ ثورسون ، رئيسة وفد
السويد ، في بيانها الذي أدلت به هنا بتاريخ ٢ شباط /فبراير ، الى النتائج المحتملة لتلك
الحسابات القائمة على الريادة التكنولوجية . ومن العسير ألا نوافق على تحذيراتهما .

وقد يكون أمرا مشروعا أن نتساءل : فم تحتاج الولايات المتحدة الى تلك الميزانية
العسكرية العملاقة ؟ ولماذا اعتمدت برامج متعددة لاستحداث أجيال جديدة من الأسلحة ، بما
في ذلك أسنحة التدمير الشامل ؟ كثيرا ما تكون الاجابة على هذا السؤال بزعم مفاده أن الولايات
المتحدة ، بل وكتلة منلعة حلف شمال الأطلسي بأسرها ، قد تخلفت عن الاتحاد السوفياتي وبلدان
حلف وارسو . وهذا زعم زائف كل الزيف ، يستل دحضه بالرجوع الى الحقائق .

فرغم أن العالم قد شهد بالفعل بعد الحرب العالمية الثانية عددا من المفطرات الخطرة
جدا في سباق التسلح ، تبدو في كل مرة الولايات المتحدة وحلفائها - وقد أوردنا عدة مرات
من قبل الأمانة التي عميد ذلك - إلا أن السنوات الأخيرة شهدت التوصل الى توازن عسكري تقريبي

لا يزال قائما ، بين كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وبين بلدان حلف وارسو وبلدان منظمة حلف شمال الأطلسي • وهو توازن قائم على السواء في ميدان القوات النووية الاستراتيجية وذي مجال الأسلحة والقوات المسلحة التقليدية ، سواء على النطاق العالمي أو على النطاق الإقليمي •

وعندما تم توقيع معاهدة سولت الثانية ، تبادل الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بيانات مفصلة عن كميات أسلحتهما الاستراتيجية • وهي أرقام مألوفة لأعضاء اللجنة • فقد كان لدى الاتحاد السوفياتي ما يقرب من ٢ ٥٠٠ ناقلة استراتيجية وكان لدى الولايات المتحدة ٢ ٣٠٠ • إلا أنه كان لدى الولايات المتحدة ، من حيث أعداد الرؤوس الحربية الاستراتيجية ، حقوق محووظ على الاتحاد السوفياتي - يزيد على الثلث • ومع ذلك فقد كان هناك على وجه الاجمال توازن تحريبي في هذا الميدان ، كان يزعم تعزيزه من خلال تنفيذ المعاهدة • واعترف فضلا عن ذلك بحالة التساوي التحريبي في هذا الميدان ، سواء في عام ١٩٧٩ وما بعده ، أو نثق الثقات من القادة الأمريكيين •

فما الذي حدث منذ توقيع معاهدة سولت الثانية ؟ أمن الممكن التصور أن يكون الاتحاد السوفياتي قد استنخاع في ظرف سنة واحدة أو سنتين احراز حقوق ، بل وحقوق جوهري ، في الأسلحة الاستراتيجية التي يتطلب استحداثها سنوات جد عديدة ؟ ان وزير خارجية الولايات المتحدة ، السيد هيجز ، أضر للاعتراف في اجتماع برهوساء تحرير الصحف الأمريكية بتاريخ ٥ حزيران /يونيه ١٩٠٨ ، بأن الحقوق المزعوم للاتحاد السوفياتي في هذا الميدان هو بدعة مقصودة • حيث قال ان " التكاثر التحريبي في ميدان القوات النووية الاستراتيجية لا يزال سائدا بين بلدينا " •

كما أن التساوي التحريبي موجود أيضا فيما يتعلق بالأسلحة النووية المتوسطة المدى فسي أوروبا ، أي ما لدى بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي من الأسلحة النووية الأساسية المحمولة بالصواريخ والمحمولة جوا التي تستطيع بلوغ أهداف في الاتحاد السوفياتي من أراضي بلدان أوروبا الغربية والمياه المتاخمة لأوروبا ، أي أسلحة يبلغ مداها ١ ٠٠٠ كيلومتر أو أكثر ، والأسلحة السوفياتية المناظرة ذات المدى المماثل الموزعة في القسم الأوروبي من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية • ولدى بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي ٩٨٦ ناقلة من تلك الناقلات المعدة للاستخدام في القارة الأوروبية • ويشمل هذا ٧٢٣ طائرة أمريكية و ٦٤ قذيفة تسياريسه و ٥٥ قاذفة بريطانية ، وكذا ٩٨ صاروخا و ٤٦ قاذفة تابعة لفرنسا • ولدى الاتحاد السوفياتي ٩٧٥ وحدة من الوحدات العسكرية المعادلة ، تضم ٤٦١ طائرة و ٥١٤ صاروخا •

وفيما يتعلق بالمفاوضات الجارية الآن في جنيف بشأن الأسلحة النووية في أوروبا ، والتي أشار إليها السيد روستو في بيانه ، فثمة تحييم مستوعب للوضع بالنسبة لتلك المفاوضات أدلى به السيد إم • بريجينييف ، أمين عام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ورئيس مجلس رئاسة السوفيات الأعلى باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، في حديثه مع ممثلي المجلس الاستشاري للدولية الاشتراكية لنزع السلاح ، الذي انعقد مؤخرا في موسكو • ونخرا لأهمية ما قاله السيد بريجنينيت في هذا الصدد ، فان الوفد السوفياتي ينتوي تعميم ملاحظاته كوثيقة رسمية من وثائق لجنة نزع السلاح •

وليست بأقل دلالة ، كذلك ، الحقائق المتصلة بأعداد القوات المسلحة والأسلحة المتقدمة التي تمتلكها لدى بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي وبلدان حلف وارسو • وترداد بالطبع صعوبة عقد

مقارنة في هذا المجال بسبب طبيعته المتباينة المتنوعة ، وسبب الفوارق الموجودة في هيكل تلك القوات وتجهيزها . ولكن نظرة على العناصر الأساسية تبرز صورة من التساوي التريبي . فبينما على سبيل المثال ٩٤ مليون رجل يخدمون في القوات المسلحة لبلدان كتلة منظمة حلف شمال الأطلسي ، في حين أن عدد من يخدمون في بلدان منظمة حلف وارسو يقل قليلا عن ٨٤ مليون رجل . وبالنسبة لعدد الدبابات ، ف لدى منظمة حلف شمال الأطلسي ٢٤ ٠٠٠ دبابة ، في حين أن ما لدى بلدان حلف وارسو لا يكاد يزيد على ذلك - ٢٥ ٠٠٠ دبابة ، وفيما يتعلق بالقوات الجوية ، ورغم الزيادة الحثيثة في الطائرات العسكرية لدى قوات بلدان حلف وارسو (بنسبة ١٢ الى ١) ، فإن لدى منظمة حلف شمال الأطلسي تفوقا في قدرة الدعم الجوي (بنسبة ٣ الى ١) وفي عدد الميكروربات (بنسبة ٨ الى ١) . ومن تبادل البيانات العددية في محادثات فيينا ، التي كانت أخراها فيما يتعلق بالوضع في ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٠ ، يتأكد أن هناك تساويا تقريبا في أعداد القوات البرية والجوية في كلا الجانبين في وسط أوروبا ، حيث لدى بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي ٩٩١ ٠٠٠ رجل ولدى بلدان حلف وارسو ٩٧٩ ٠٠٠ رجل .

وفي وسعنا المضي في هذه المقارنة بين البيانات العددية التي تؤكد وجود توازن . وثمة بيانات مقارنة مفصلة عن مختلف أنواع الأسلحة لدى الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ولدى بلدان حلف وارسو وبلدان حلف شمال الأطلسي يمكن الرجوع إليها في كتاب أعدته وزارة الدفاع السوفياتية بعنوان " من أين يأتي الخطر على السلم ؟ " . وقد نشر ذلك الكتاب في وارسو في شباط /كانون الثاني ١٩٨٢ ، ويمكننا اطلاع الوفود المقيمة عليه . وتدلل المعلومات الواردة في الكتاب تدليلا مقنعا على وجود توازن لا على الحرق فقط وإنما في الواقع أيضا . وهكذا فليس بالولايات المتحدة من حاجة الى المداخلة في الأسلحة ، لأنها لم تتخلف عن الاتحاد السوفياتي .

أفهل يعرف المخططون الاستراتيجيون الغربيون هذا كله ؟ بالطبع يعرفونه . ولكن خذتهم لصنع الأسلحة بكافة أنواعها التي تعد وتعتمد اليوم ليس لها نظير في فترة ما بعد الحرب كليا . وفيهم ضرورة هذا كله ؟ الغرض هو على وجه التحديد تدمير التوازن الذي تحقق وضمأن التفوق العسكري للولايات المتحدة وبلدان منظمة حلف شمال الأطلسي على الاتحاد السوفياتي وحلفائه . وقد أعلن الرئيس ريغان هدف الولايات المتحدة هذا بصورة أوضح بعض الشيء أثناء اجتماعه مع رؤساء تحرير الصحف الإقليمية الأمريكية بتاريخ ١٧ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٨١ ، حيث قال بصراحة تامة أن " الروس لن يستطيعوا مجاراتنا " . وهناك تعليقات عديدة عليها نفيسر المسحة أدلى بها حديثا جدا وزير دفاع الولايات المتحدة ، السيد واينبرغر أثناء رحلته الحالية الى منطقة الشرق الأوسط .

وخطط الولايات المتحدة لتحقيق التفوق العسكري تتواءم مع السياسة الأمريكية الحالية ازاء المفاوضات بشأن الحد من سباق التسلح ونزع السلاح . فقد قطعت الولايات المتحدة المفاوضات مع الاتحاد السوفياتي حول مشاكل عامة مثل تحديد الأسلحة الاستراتيجية ، وحظر الأسلحة الكيميائية ، وحظر الكامل العام لتجارب الأسلحة النووية ، وتحديد النشاط العسكري في المحيط الهندي ، وحلم جرا . وتعطل لمدة تبلغ السنة حتى الآن الشروع في مفاوضات جادة في لجنة نزع السلاح بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح .

ان أية مبادرة ، وأية خطوة في مجال تحديد الأسلحة ، يمكن أن تؤثر على نحو ما في الجريبات الأمريكي المتعلقة بسباق التسلح ، توصفان بعدم الملاءمة . وقد سمعنا اليوم أن الأمر نفسه ينطبق على حظر تجارب الأسلحة النووية - ذلك الاجراء الذي طالما سعت الأقنبية الساحقة

من الدول الى تحقيقه ولكنه يجب ، فيما يظهر ، " أن يتناسب مع قدرة دول الغرب على الاحتفاظ بقوات ردع مقنعة " . والجدير بالملاحظة أن هذا لا ينطبق الا على دول الغرب وحدها . ويبدو أنه حالما يتقرر في واشنطن أن انشاء فريق عامل معني بحظر التجارب من شأنه تدمير نظرية الردع وممارسته تدميرا تاما ، فثن يستتاع انشاء الفريق .

ان آرثر كوكس يكتب في عدد اليوم من صحيفة ذي انترناشيونال هيرالد تريبيون ، فيقول ما يأتي عن أسباب وقوف الولايات المتحدة موقفا سلبيا من مفاوضات نزع السلاح : " على أن ثمة سببا أساسيا أقوى وراء عدم التحرك صوب مفاوضات جادة وهو أن هناك جدلا حول السياسات لم يحل في ادارة ريغان . وموقف الكثرة لا يزال يعتقه الصقور ، الذين يعارضون ما هو حقيقي من تحديد الأسلحة وتخفيضاتها . فهم يفضلون الجرى وراء وهم الحقوق النووى . وبدلا من تخفيض الاسلحة النووية يريدون صنع ووزع الـ MX والـ Trident-2 والـ Pershing-2 ، التي يزعم بعضهم أنها تتيح للولايات المتحدة دخول حرب نووية وكسبيا . وهم يكافحون لجعل استخدام الأسلحة النووية وسيلة منقذية من وسائل الحرب وتلك محاولة ليست بالغة الخطر فحسب ، ولكنها مجنونة " .

وتحاول بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي تخفية نهجها غير البناء الذي تنتهجه من مفاوضات نزع السلاح بالاشارة الى أحداث في مناطق شتى من العالم . وفيما يتعلق بالاشارات المتممة ببولندا التي أوردتها السيد روستو في بيانه اليوم ، أود أن أقرر الآتي :

ان بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي ، وهي تحاول تحرير تدخلها في الشؤون البولندية تكون قصتها بألوان شتى ، فترعم أن الأحكام العرفية فرضت في بولندا تحت ضغط من الاتحاد السوفياتي وغيره من البلدان الاشتراكية وأن الاتحاد السوفياتي متورط بوجه عام في التطور الراجح للأوضاع في بولندا . وهذا اختلاق من أوله الى آخره .

فالتدابير التي أجرتها السلطات العليا في بولندا هي نتيجة قرار بولندي وطني ، وهي من شأن البولنديين ، والبولنديين وحدهم . وما عساه يكون أبلغ حجة في هذا الموضوع من البيانات التي أدلت بها القيادة البولندية ؟

هذا وينبغي أن يكون واضحا ، في الوقت ذاته ، أن مصير بولندا الجارة الاشتراكية ليس بالذي لا يكثر له الاتحاد السوفياتي . فهناك مئات الألوف من الشعب السوفياتي بذلوا حياتهم لتحرير بولندا من العبودية الفاشية وهذا أمر لا يمحي من ذاكرة أى الشعبين السوفياتي والبولندي .

وبالطبع اذا كان فرض المرء هو التشويش على المفاوضات والتذرع بكل وسيلة لتمطيط حل المشاكل العاجلة في مجال الحد من سباق التسلح ، فلا بأس بطبيعة الحال بأية وسيلة ، بما في ذلك الإيحاءات الى الأوضاع في بلد أو آخر .

والبيان الذي استمعنا له اليوم من ممثل الولايات المتحدة ، السيد روستو ، بيان نموذجي في هذا الصدد . فهو كالعديد من سابقه في أيام " الحرب الباردة " ، لا يرى أصل انشراح في " يد موسكو " . وكم هي عديدة أمثال تلك البيانات التي استمعنا اليها على عهدنا ! ان بيانه قد يحد وبالمرء أيضا الى الاعتقاد بأن العالم ليس فيه الا دولتان اثنتان فحسب ، انولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ، وان جميع الدول والشعوب الأخرى ليس لها أى تأثير ما في أوضاع العالم .

ان بيان اسيد روستو يجمع في حوضه كافة النظريات الأساسية للدعاية الأمريكية الراحنة التي يحاول فيما ذلك البلد تبرير سياسة الولايات المتحدة الرامية الى تعزيز الأسلحة تعزيرًا ضخمًا بخرار حراز التتوز العسكى .

ولسنا ننوى الدخول في جدل مع اسيد روستو ، لأن هذا من شأنه أن يصرف فحسب انتباه اللجنة عن القضايا الحيوية التي ينبغي أن تتصدى لها . بيد أنني أود استعراض الانتباه انى الحقائق التالية .

فتحت ستار دخان تصريحات زائفة تماما حول المخطر العسكى السوفياتي المزعوم ، تحاول الولايات المتحدة احراز تفوز عسكى من شأنه ألا يحدد الاتحاد السوفياتي بمفرده . ان أى بلد يمكن أن يكون أريخد وضحة القوة العسكية الأمريكية ، اذا كان النظام في ذلك البلد لا ترضى عنه اندواتر الأمريكية الحاكمة . ولسنا نود أن نحذو وحذو السيد روستو فندخل في نقاش لالوضاع في بلدان نتي يجرى غيرهما الآن تدخل أمريكي في شؤونها الداخلية . فلك البلدان والمناطق ، التي هي الآن مواقع لأوضاع متأزمة أوجدتها تصرفات الولايات المتحدة ، معروفة جيدا . وقد نود أيضا استعراض الانتباه انى أن أنصار البحث عن الروابط في دراسة الأوضاع الدولية لا يجدون ضرورة للإشارة الى قيام اسرايل بضم مرتفعات الجولان — ذلك العمل العدواني الذى أدانته بحسب الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ بضعة أيام مضت ، أو الى الاحتلال المستمر لنايبيا من قبل المعتدين من جنوب أفريقيا ، أو الى الجرائم الدموية التي يرتكبها المجلس العسكى في السلفادور ، أو الى سكت الدماء في أيرلندا الشمالية المستمر الى الآن منذ سنوات ، ولا الى العديد المتعدد من العقد المستعصية في الحياة الدولية التي تتطلب بحق حلا عاجلا . ولسنا نرى مع ذلك أن لجنة نزع السلاح سي انمك المناسب لمناقشة تلك المشاكل ، وان كانت قضايا مشتعلة ، لأنها لا تتعلق مباشرة بمسألة إحد من سباق التسلح . فهذا ليس بالنتيج الواقعي .

ان النتيج الواقعي حقيقة حو حل أكثر المشاكل الدولية حدّة على مائدة المفاوضات ، على أساس من المساواة والأمن المتكافئ ، مع مراعاة المصالح المشروعة لكل جانب . هذا هو أسلوب دعاة الاتحاد السوفياتي ، والذي أعلنه مجددا ورسميا لـ١٠٠٠ بريجينييف ، أمين عام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ورئيس مجلس رئاسة السوفيات الأعلى للاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، في مناسبة اجتماعه مع ممثلي المجلس الاستشارى للدولة الاشتراكية لنزع السلاح في الأسبوع الماضي . وكما أعلن لـ١٠٠٠ بريجينييف ، فان القيادة السوفياتية على اقتناع ثابت بأن " إقامة أية دولة سياستها على افتراض قيام حرب نووية والانتصار في تلك الحرب هو عمل مجنون غير مسؤول ومقامرة غير مبررة بمصير البشرية . والدبلوماسية لا تتطلب الاشتباكات وانما غز الاشتباكات . فالعقدة المستعصية في حالات النزاع والقضايا الخلافية التي يشهدها عالم اليوم لا يمكن أن يقطعها أى سيف . والسبيل الأوحى حوسبيل المفاوضات البناءة المتأنية ، المفاوضات التي تضمن تحديد الأسلحة تحديدا حقيقيا وتدميرها " .

هذا هو النتيج الذى يدعو اليه الاتحاد السوفياتي .

السيد دى كويروت دوارته (البرازيل) : اسمحو لي يا سيادة الرئيس أولا وقبل كل شيء بتيننتكم بتسلمكم مقاليد رئاسة لجننتا ومعاهدكم ، نيابة عن وفدى ، وباسم السفير سوزا لى سيلفا ، على التعاون معكم تعاوننا كاملا خلال مدة رئاستكم .

وسبكون بياني اليوم مرسا لبعض الجوانب الاجرائية لدورة لجنتنا لعام ١٩٨٢ ، وخاصة تلك الجوانب المتعلقة بجدول أعمال اللجنة ذاتها وبرنامج عملها وتضخيم أنشطتها ،

ويرى وفدى أن من الأهمية بمكان بالنسبة للجنة أن تتوصل الى اتخاذ قرار مبرر بشأن اجوانب الاجرائية ، بيد أن هذا لا يعني أن تتخذ مثل هذه القرارات بلا ترو أو ألا تتم دراسة آثارها ودراسة الحجج الكامنة وراء المقترحات الجديدة دراسة عميقة • ولا ينبغي النظر الى المناقشات الاجرائية بوصفها تنمي بطريقة ما الى فئة المسائل الأقل أهمية ، التي يمكن تناولها في عجلة وبشكل سطحي • وكلنا يعلم ان التضخيم الهيكلي للأعمال ولا سيما في الهيئات المتعددة الأضراس مثل لجنة نزع السلاح انما هو خطوة أساسية صوب استكمال المهمة الموضوعية المطروحة ، ذلك لا ينبغي اعتبار المناقشات الاجرائية مجرد مضيعة للوقت • وهذه المناسبة ليس من العيب أن نعكف على محاولة وضع برنامج شامل لنزع السلاح من شأنه أن يقوم مقام اطار ضروري للأعمال الموضوعية للجنة ذاتها •

وبناء على ذلك يرى وفدى أن مناقشة جدول الأعمال وبرنامج العمل انما هي قضية خطيرة وحامة لأنها محور في جوهر أعمالنا بالذات • ولهذا السبب ، لا يتفق وفدى مع أولئك الذين حثوا اللجنة على التخلص من المناقشة الاجرائية بحجة أن اللجنة ينبغي أن تركز على وضع تقريرها الى الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة كما لو كان رفع مثل هذا التقرير يشكل غاية في حد ذاته وأهم مسألة هنا ، في رأينا ، هي ضمان احراز تقدم جوهري في المسائل ذات الأولوية المطروحة على بساط البحث في هذه اللجنة ، حتى تشكل النتائج المحققة في هذا المحفل بشأن هذه المسائل ذاتها ، مساهمة ايجابية في الدورة الاستثنائية الثانية ، وتدرج بعد ذلك في تقريرنا الى الدورة •

وبناء على ذلك يرى وفدى أن المناقشات التي جرت في الأسبوع الماضي في الجلسات غير الرسمية التي عقدتها اللجنة ، هي مناقشات وثيقة الصلة باستكمال مهمتها على وجه السرعة • ونحن نأمل ، أن يؤدي التصبر الذي وفرته هذه المناقشات بشأن المواقف المختلفة ، في القريب الى نتائج مرضية تمكن اللجنة من الاهتمام بأعمالها الموضوعية بشكل أكثر فعالية وطريقة منضمة •

وانطلاقاً من هذه الأفكار ، اسمحوا لي بالمضي في حديثي لمناقشة بعض النقاط التي أثيرت في تلك الجلسات في ايجاز • لقد آيدت وفود كثيرة وخاصة منبها الوفود التي تنمي الى المجموعة الغربية ، اقتراح الأمانة بادراج بند جديد يعالج منع سباق التسليح في الفضاء الخارجي وحل لي ، بالمناسبة ، أن أقترح أن تقتصر اللجنة ، في المستقبل ، على وضع جدول أعمال مقترح يتألف من البنود المتبقية من الدورة السابقة للجنة نزع السلاح ، الى جانب قائمة شاملة بقرارات الجمعية العامة التي تدعو الى اتخاذ اجراءات محددة من قبل اللجنة ، ما لم تصدر اللجنة ذاتها تعليمات واضحة بخلاف ذلك • وهذا من شأنه أن يساعد على تلافي أوجه عدم التفاهم ويمكن اللجنة من اعطاء توجيهات دقيقة فيما يتعلق بالصورة التي ينبغي لمشروع جدول الأعمال أن يكون عليها • وليس في نيتي أن أطنب ، هنا ، في ذكر اقتراحات لتحسين فعالية اللجنة الا أن بضعة تدابير بسيطة قد تساعد كثيرا في بلوغ تلك الغاية ومن الأمثلة على ذلك ، اتخاذ الخطوات الادارية اللازمة للاسراع في اعداد وتعميم الوثائق والمحاضر الحرفية وخاصة عندما لا يتم اعداد البيانات سلفا •

وفي المرحلة الحالية من المناقشة بشأن جدول الأعمال ، ذكر مهيد و مشروع الأمانة ، كأساس لاقتراح إدراج البند المتعلق بالفضاء الخارجي ، ان الدورة السادسة والثلاثين للجمعية انعامية اتخذت قرارين رجت فيهما من لجنة نزع السلاح أن تنظر في هذه المسألة . وبالرغم من اختلافان القرارين اختلافا طفيفا في معالجتيهما للموضوع ، مما أدى الى اختلاف الآراء يوم الجمعة الماضي ، يبدو أن التوصل الى حل وسط بشأن صياغة البند الجديد المقترح أمر ممكن . غير أن موقف الوفود البرازيلي يستند الى اعتبارات أخرى جد أساسية في رأينا . فحن لانعترض على الحلب الذي تقدمت به الجمعية العامة الى هذه اللجنة ، كما أننا بالفعل ، لم نعترض على فحوى القرارين ندى مناقشتيهما والتصويت عليهما في الجمعية . وقد رأيت البرازيل دائما ان من واجب هذه اللجنة أن تنظر لقرارات الجمعية العامة وأن على الوفود الممثلة هنا أن تحترم بها . وأود فقط أن أذكر بأن ممثل البرازيل في اللجنة الأولى ، السفير سوزا إى سيلفا ، قال ما يلي فيما يتعلق بمشروع قرارين بشأن الفضاء الخارجي المقدمين ، على التوالي ، من قبل بعض الوفود الاشتراكية وبعض الوفود الخيرية " ان البرازيل ، والدول الاعضاء الأخرى ، قد نادى منذ عدة سنوات ، بالحاجة الى اتخاذ اجراءات سريعة في ضمان تجريد الفضاء الخارجي من السلاح ، وقد آن الأوان لبذل جهود مسؤولة متعددة الأطراف لضمان تكريس استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية فقط" . وقد ناقش السفير سوزا إى سيلفا ، في البيان ذاته ، الحلب الموجه الى لجنة نزع السلاح بتناول المسألة على النحو التالي : " ان كل ما نود أن نقوله هو أن لجنة نزع السلاح تنظر الآن في ست مسائل موضوعية مدرجة في جدول أعمالها السنوى ، بما في ذلك موضوعان أولتهما الجمعية العامة أولوية عالية مرارا وتكرارا هما : حظر التجارب النووية ووقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" . وقد قرر الوفد البرازيلي لدى اللجنة الأولى في اقتراح تعديلات على مشروعي القرارين مقترحا اناطة مسألة الفضاء الخارجي باللجنة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ، بدلا من اناطتها بلجنة نزع السلاح . ولقد لقينا ، لدى قيامنا باتصالاتا التمهيدية بشأن ادخال مثل هذا التعديل ، تحاطفا من جانب مجموعة مقدمي أحد القرارين ومعارضة حازمة من جانب مجموعة مقدمي القرار الآخر ، وقد قررنا ، في نهاية الأمر ، ألا نتقدم بأى تعديل وصوتنا الى جانب القرارين وعلنا التصويت بطريقة بينت أفكارنا بشأن أفضل المحافل المتوافرة لضمان التفاوض الفعال السريع بشأن جوهر هذه القضية .

وقد كنت مضطرا الى ذكر هذه الأحداث لأن المخاوف والظنون التي أعربنا عنها في الخريف الماضي في نيويورك قد أصبحت الآن ، فيما يبدو ، حقيقة ، للأسف . وهنا نرى أنفسنا نواجه اقتراحا نادى به ، وفود من الشرق والغرب على السواء ، بادراج بند جديد في جدول أعمالنا بحجة أن الجمعية العامة قد طلبت من لجنة نزع السلاح أن تفعل ذلك ، في مقرر معين اتخذته . ولكن ما الذى حدث للبنود المدرجة بالفعل في جدول أعمالنا والتي أولتها مقررات كثيرة اتخذتها الجمعية العامة أولوية قصوى ووصفتها بأنها ذات طابع جد ملح ، والتي طلب فيها مرارا وتكرارا وبشكل مؤثر الى كل من لجنة نزع السلاح وثلاثة من أعضائها باتخاذ اجراءات عاجلة ملموسة ومتعددة الأطراف ؟

أما فيما يتعلق بهذه البنود ذات الأولوية والتي تشير ، كما يعلم جميعنا ، الى حظر تجارب الأسلحة النووية والى سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، فقد رأينا أن الجهود التي بذلتها مجموعة الـ ٢١ ، بالدرجة الأولى ، من أجل الترويج في مفاوضات ملموسة في لجنة نزع السلاح ، قد تعطلت بصورة منتظمة نظرا لاعتراض عضوين من أعضائها عليها بشكل حازم ، ولم يتقدم أى من

العصوين ، الى حد الآن ، باقتراحات محددة بشأن كيفية تناول مثل هذه المسائل في هذه الهيئة المتعددة الأطراف بشكل فعال ، برفق الطلبات المتكررة التي ذكرتها أعلاه والتي تقدمت بنا الجمعية العامة ، وعلينا بالطبع ، أن نذكر من بيننا الوثيقة الختامية ذاتيا ، وأن ماسمعناه صباح هذا اليوم من السيد روسو ممثل الولايات المتحدة الموقر لا يشير الى أى تخيير فسي هذا الموقف .

وقد قام السفير فيلدرس مندوب الولايات المتحدة الموقر ، خلال المناقشة التي دارت يوم الجمعية بشأن جدول الأعمال وبرنامج العمل ، بطرح اقتراح يرمي الى جمع البندين ١ و ٢ في صيغة واحدة . واذا ما أسعفتني ذاكرتي ، أذكر أن السفير فيلدرس ، قال ان ذلك قد يؤدي الى " مقترحات خائفة " بشأن القضيتين . ونيسر في نيتي أن أتوسع في هذا المقام في شرح الأسباب التي تجعل اقتراحه غير مقبول من وفدي وكذلك من الغالبية الغالبة من الوفود الأخرى ، فيما أنتقد . وسأقتصر على التذكير بأنه قد قيل لنا مرارا وتكرارا في هذا المحفل وفي محافل كثيرة سواه ، أن المسائل النووية في غاية التعقيد . وان من شأن دمج البندين ١ و ٢ أن يضيف الى تعقد هذه القضايا . وهكذا لا يبدو أن بندا " مركبا " يجمع بين البندين الحاليين ١ و ٢ هو أكثر السبل ملائمة لتناول مسألة وقف تجارب الأسلحة النووية وهي قضية كرس المجتمع الدولي من أجلها سنين طويلة من العناية والدرس ، وهي لا تتخسر سوى الارادة السياسية لدولتين حائزتين للأسلحة النووية لتصبح موضحا ومفاوضات متعددة الأطراف في هذا المحفل . غير أنني أتطلع ، بالفعل ، الى سماع أى مقترحات خائفة ملموسة يقدمها وفد الولايات المتحدة بشأن هذا البند .

وسأختم هذه الملاحظات بتكرار رأي وفدي القائل بأن المناقشات الاجرائية التي تجريها هي مناقشات ذات أهمية كبرى بالنسبة لنجاح مساعينا . ونحن عازمون من جانبنا ، على مواصلة الاشتراك فيما بنصر الروح البناءة التي أضحيتها وفدنا وكثير من الوفود الأخرى في هذه اللجنة في مناسبات كثيرة جدا . غير أننا سنبدل ، في الوقت ذاته ، أفضل الجيود لضمان أن يكون جدول الأعمال وبرنامج العمل الذي سنقره في نياية المطاف ، متشيا مع المسؤوليات والواجبات التي أوكلتها الجمعية العامة الى هذه اللجنة ومع الأولويات المحددة في قراراتها ، وهكذا ، فإننا على يقين أن لجنة نزع السلاح ستمكن من الاسيام بأفضل مساحمة ممكنة في نجاح الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، ألا وهي الشروع في مفاوضات موضوعية بشأن القضايا ذات الأولوية المطروحة أمامنا .

الرئيس : أشركم على الكلمات الرقيقة التي وجيتتموها الي .

السيد تيان جين (الصين) (تحدث بالصينية ، ترجمة عن الانكليزية) : سيادة الرئيس ، بالنيابة عن الوفد الصيني أود أن أستهل بياني بتهنئتم على توليكم رئاسة لجنة نزع السلاح في أول شهر من دورتها لعام ١٩٨٢ وأمل باخلاق أن تتطلق اللجنة ، بقيادةكم القديرة ، انطاقة حسنة في أعمالها . وأود أيضا أن أعبر عن شكرى لسلفكم سعادة السفير ساني على مساحته في أعمال اللجنة . وأود أن أنتهز هذه الفرسة للترحيب بالممثلين الجدد الذين حضروا للمشاركة في أعمال اللجنة هذه السنة . ويعرب الوفد الصيني عن تعازيه القلبية لوفاة السفير الايطالي فيتوريو كورديرو دي مونتيزيمولو .

وفي أثناء الدورة الربيعية للجنة ، وهي الدورة التي تشمل الجولة الأخيرة من الاجتماعات السابقة للدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، سيكون الوفد الصيني على

استعداد للتعاون مع الوفود الأخرى في السعي المشترك لأداء الميثاق الضخم الموكلة إلى اللجنة .

لقد انقضت ثلاث سنوات منذ أن عقدت الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨ . وقد شهدت هذه الفترة أحداثا خطيرة جرت في العالم ، والحالة الدولية أخذت في التوتر والاضطراب ، خاصة في السنوات القليلة الماضية حيث أصبحت الحالة متشعبة إلى حد كبير . فخطر الحرب يزداد والسلم والأمن الدوليان عرضة لتهديدات كبرى . وجميع هذه المعطيات تسبب في إثارة القلق والخوف بين شعوب العالم . وأنه لمن دواعي الشعور بالخيبة أن تنحصر الدورات الثلاث العادية للجنة عن تحقيق أى تقدم جوهري على الرغم من الجهود الجارية التي بذلتها عدة وفود . ثم أن الدولتين العظميين اللتين هما أبعد ما تكونان عن تمتدئة سباق التسلح بينهما ، قد دخلتا في جولة جديدة من سباق التسلح . وفي حين أثارت إحدى الدولتين العظميين حلبة حول " برنامج السلم للثمانينات " الذي وضعته ، عمدت إلى الزيادة بشكل جذري في قوتها العسكرية وسعت جاهدة من أجل تحقيق التفوق العسكري الكامل . فبعد أن تسنى لنا تحقيق التعادل النووي اجمالا ، لم تدخر أى جهد في استحداث وتطوير الناقلات العائدة ذات المرموس المتعددة تردية التوجيه ، والاستمرار في وزع قذائف متوسطة المدى متقلة وبناء أنواع جديدة من الغوصات الحاملة للقذائف ، وذلك بنية التفوق على خصمها في مجال التكنولوجيا العسكرية . وفي ميدان الأسلحة التقليدية تعمل بحزم على تحسين نوعيتها ، مع المحافظة في الوقت ذاته على تفوقها النووي . وعمدت أندونة العظمى الكبرى ، خوفا من أن يتفوق عليها النير ، إلى الزيادة في نفقاتها العسكرية وتطوير أنواع جديدة من القذائف الاستراتيجية والنووية الحاملة للقذائف ودعم القدرات القتالية لقواتها التقليدية . وهذا يبين بوضوح أن السبب الجذري لانعدام التقدم الحقيقي في نزع السلاح يكمن في تصور الدولتين العظميين على تجسيم عزمهما المصريح على نزع السلاح بتدابير ملموسة ، وفي تجاهل رغبة شعوب العالم القوية ومطلبها المعقول في نزع السلاح .

علاوة على ذلك ، وإلى جانب تثمين التسلح لدى الدولتين العظميين هناك تناغمهما المتزايد عبر جميع أنحاء العالم . ففي آسيا تمضي إحدى الدولتين العظميين في تنفيذ استراتيجيتها في اتجاه الجنوب . وهي تواصل احتلالها العسكري لأفغانستان وتدعم قواتها هناك لقمع وإبادة الشعب الأفغاني . في الوقت ذاته ، تدعم الصين الإقليمية بسيطرتها المستمرة على كمبوديا . وقد رفضت في عناد تنفيذ القرارات الرسمية العديدة التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة متألبة بانسحابها اللامشروط من أفغانستان وكمبوديا . ومن ثم ، فقد كانت عرضة لادانة قوية من الشعوب والبلدان المحبة للعدالة . وتقوم الدولتان العظميان ، في أوروبا ، بتطوير أسلحتهما وتعزيز قواتهما العسكرية الموزعة وتقومان في الكثير من الأحيان بمناورات عسكرية واسعة النطاق . وتبين التطورات الأخيرة أن الحانة في أوروبا الوسطى أصبحت أشد توترا وتعقيدا من ذي قبل . وحتى أوروبا الشمالية ، وهي منطقة تميزت في الماضي بهدوئها النسبي ، شهدت حادثا خطيرا انتهكت فيه المياه الإقليمية لدولة محايدة من طرف غواصة أجنبية . وتجدد الملاحظة كذلك أن في الشرق الأوسط قامت إسرائيل مؤخرا ، بعد قذفها المفاعل النووي العراقي ، بضمها الفاضح لمرتعات الجولان السورية متسببة بذلك في توترات جديدة في هذه المنطقة ومجاهلة كلية معارضة الرأي العام العالمي الشديدة . وتردى الحالة في العالم أضر لا محالة بانعناخ الدولي الواجب توفره لأجراء مفاوضات نزع السلاح .

هناك عدد كبير من البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم ، يساوره قلق بالغ وعدم ارتياح ازاء تدرى الحاة العالمية ، وتكثيف سباق التسلح وتزايد خطر الحرب • وصي تعارض بشسدة بعدوان والتوسع اللذين يمدغان الى التهيمة ويجددان السلم العالمي ، وتطالب بوقف سباق التسلح والعمل النشط من أجل نزع السلاح • ونحن نعتقد أن تحقيق التقدم في نزع السلاح يحتم وضع مبادئ مائتة ونتيج فعالة في مجال نزع السلاح في ضوء الحالة الدولية بما في ذلك الحائنة الفعلية التي طيها سباق التسلح • وتتمثل حالة التسلح الراهنة في العالم في أن كلتا الدولتين تمتلكان أعلى مستويات الأسلحة في العالم • ويفيد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام ١٩٨٠ المقدم الى الجمعية العامة والمعنون " دراسة شاملة عن الأسلحة النووية " والا حصاءات التي أوردتها معاهد البحت ذات الشجرة الدولية أن الدولتين العظميين تمتلكان ٤٨٠٠٠ رأس حرب نووى من جميع الأنواع تشكل ٩٧ في المائة من العدد الاجمالي للرؤوس الحربية النووية في العالم اليوم • وتساثر نفقاتها العسكرية بثلاثة أضعاف المجموع السنوى البالغ قرابة ٥٠٠ مليار دولار التي تنفق في العالم للانفاغز العسكرية ، وهي نفقات تتجاوز بكثير مجموع النفقات العسكرية لما يزيد عن مائة بلد آخر • وما تتميز به أسلحتهما النووية والتقليدية من قدرة على التدمير والفتك أضخم من ذلك بكثير ولا تضاميتها قدرة كافة البلدان الأخرى مجتمعة • ومخورة كل هذا تكمن لا في مجرد قوتيهما العسكرية ولكن بوجه خاص في التمديد الخطير الذي يشكلانه على السلم العالمي وعلى أمن مختلف الدول • وفي هذا السياق ، فان تلك الدولة العظمى التي تتادى في ضجيج ، بالانفراج ونزع السلاح اقترفت بالفعل أعمال عدوان وتوسع وهيمنة بارزة للعيان بوجه خاص • ولذلك يتحتم ، صيانة نسلم العالمي وتقليلا لخطر الحرب ، التصدى للهيمنة ومطالبه كلتا الدولتين العظميين بالمبادرة بنزع السلاح •

خلال مناقشتنا لمسألة نزع السلاح تمت الاشارة الى اختلال التوازن بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية • وفي عالم اليوم هناك فقط عدد قليل ممن البلدان التي تمتلك الأسلحة النووية في حين لا تمتلك الألبية العظمى من البلدان مثل هذه الاسلحة • بناء عليه ، فانه من باب المعقول أن تطالب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بقيام الدول الحائزة لهذه الأسلحة بنزع السلاح للحد من هذا الاختلال وازالته • ونحن نوافق على الفكرة القائلة بأن من واجب كافة الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتحمل مسؤولياتها الخاصة في مجال نزع السلاح النووى •

وكنا على اندوام نحبذ ونؤيد الجيود التي تبذلها شعوب العالم من أجل الحظر الكامل للأسلحة النووية وتد ميرها كلية • أما فيما يتعلق بالخطوات المحددة الواجب اتخاذها فنحن نعتقد وانحين نصب أعيننا التمديد الحقيقي والخطير الذي تتكله الدولتان العظميان على السلم والأمن الدوليين ، ان الظروف الكفيلة بتكمن الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية والدول ذات الأهمية العسكرية من خفز أسلحتها لا تتجياً الا بعد قيام الدولتين العظميين بالحد من أسلحتيهما وتد ميرها بصورة فعلية ومحوظة • وعندما يتم تضييق فجوة التسلح المتائلة التي تفصل بين الدولتين العظميين والدول الأخرى ، ينبغي للدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية مجاراتهما في خفز أسلحتهم وقفا نسب رشيدة الى أن يتحقق تد مير الأسلحة النووية تد ميرا كاملا • وخلال هذه العملية ، ونظرا لوقت الانتشار الرأسي للأسلحة النووية والحد من الخطر النووى الذي تواجهه البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم العديدة ستميياً الظروف المؤاتية لتجنب الانتشار الأفقي للأسلحة النووية •

وتجدد الإشارة الى أن أى مطالبة جزافية توجه لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول ذات الأهمية العسكرية من أجل نزع السلاح ، وبخبر النظر عن الاختلال الهائل في توازن الأسلحة بين الدول ودون مراعاة لمصدر الخطر الذى يتجدد السلم والأمن الدوليين لن تستخدم سوى أغراض الدولتين العظميين المتمثلة في ادامة تفوقهما العسرى والمحافظة على قدرتهما على العدوان والتوسع والتهديد والابتزاز . والدولتان العظميان تلجان الى هذه الخديعة المتمثلة في المعاداة بنزع السلاح في وقت واحد مع البلدان الأخرى وتستخدمانها كذريعة لرفضهما الحد من أسلحتيما . هذا هو السبب الذى حدا بممثلي بلدان عديدة على التثديد في مختلف مؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع على أنه ينبغي للدولتين العظميين الاضطلاع بالمسؤولية الأولية عن نزع السلاح . والمقترحات المتعلقة بتدابير لنزع السلاح والمقدمة من مجموعة الـ (٧١) تعكس الفكرة القائلة بأن تكون الدولتان العظميان في نليعة من نزع السلاح . وانود الصيني يؤيد هذه المطالبات المعقونة . نحن نؤمن بأن وجود الدولتين العظميين الحائزين لأضخم الترسانات فسي طليعة من نزع السلاح ينبغي أن يشكل مبدأ أساسيا لنزع السلاح وهو معيار مهم في الحكم على التنفيذ الحق لنزع السلاح .

أود الآن أن أنتقل الى بعض البنود الأخرى المدرجة في جدول أعمال الدورة الحالية للجنة نزع السلاح . سيكون البرنامج الشامل لنزع السلاح بندا حاما في الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة العكسة لنزع السلاح . والمفروض أن تقوم اللجنة في دورتها الحالية بصياغة مشروع برنامج شامل لنزع السلاح وتقدمه الى الدورة الاستثنائية للنظر فيه واعتماده . وتبين تجربة السنتين الأخيرتين أن الحاجة ما زالت تدعو الى بذل جهود كبرى من أجل صياغة برنامج مرز . وقد بدأت مجموعة الـ (٢١) بمذ ف التعجيل بعملية نزع السلاح ، في صياغة برنامج وتقدمت باقتراحات معقونة نحن نعبر عن تقديرنا لهما .

ونرى أنه ليتيسر التعجيل بعملية نزع السلاح فان صياغة البرنامج ينبغي أن تحللى على ضوء الحانة اندولية والنوع الفعلي لسباق التسليح ، وينبغي أن تعكس على النحو التام المبدأ الأساسى القائل بوجود أن تكون الدولتان العظميان هما الأوليان اللتان تحدان من الأسلحة ، وأن يتم الاضطلاع بالبرنامج على مراحل بغية ضمان تنفيذه الفعال . وينبغي أن يتوفر ، في كل مرحلة ، اطار زمني ارشادى وأن تنشأ آلية للتحقق والاجراءات اللازمة لاستعراض تنفيذه . ولما كان المزمع أن يصاغ البرنامج عن طريق المفاوضات الجادة ينبغي للدول أن تضطلع بالتزاماتها ومسؤولياتها المترتبة على هذه المفاوضات وتنفيذها بصورة جديّة .

ان خطر الأسلحة الكيميائية ظل على الدوام قضية مهيمة في دورة لجنة نزع السلاح . واستمرار استخدام أسلحة التدمير الجماعي هذه في اباداة الشعوب أثارت بالغ قلق الرأى العام العالمى . فقد وردت تقارير عديدة ، في السنة الماضية ، بشأن استخدام الاسلحة الكيميائية في أفغانستان وكمبوتشيا وأماكن أخرى . ومن دواعي الانزعاج ملاحظة أن الدولتين العظميين اللتين تملكان أضخم ترسانتين من الأسلحة الكيميائية تصعدان انتاج وتطوير ووزع هذه الاسلحة . كل هذا يتطلب المزيد من الاستعجال في صياغة اتفاقية دولية بشأن حظر الاسلحة الكيميائية حظرا كاملا وتدميرها كليّة . ونحن نوافق على الاقتراح الذى تقدمت به بلدان عديدة بشأن توسيع ولاية الشريق العامل .

نحن نتمسك بضرورة أن يشمل نطاق الحظر في اتفاقية مقبلة استخدام الاسلحة الكيميائية . والتشديد مجددا على حظر استخدام الاسلحة الكيميائية من شأنه أن يدعم ويعزز بروتوكول جنيف

لعام ١٩٦٥ • ولضمان تنفيذ الاتفاقية المقبلة نؤمن بضرورة النصر على تدابير متتددة وفعالة لتتحقق الدولي ، بما في ذلك عمليات التفتيش الموضوعي بشأن استخدام الاسلحة انكيميائية ، وتدمير مخزونات هذه الاسلحة وتحريك مراثق انتاجها •

أتحول الآن الى مسألة الضمانات الالمانية للدول غير الحائزة للاسلحة النووية فأمام التديد النووي الخطير ، تطالب الدول العديدة غير الحائزة للاسلحة النووية ، ريثما يتم نزع اسلح النووي ، بأن تتعهد الدول الحائزة للاسلحة النووية تعميذا غير مشروط بعدم استخدام الاسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للاسلحة النووية أو بالأ تيمدد باستخدامها ضدها ، وأن تبدأ ، على هذا الأساس ، المفاوضات في أقرب وقت ممكن بخية ابرام اتفاقية دولية في هذا الشأن • والوفد الصيني يؤيد هذا المطلب • نحن على استعداد للنظر الايجابى في المقترحات المقدمة أو التي ستقدم بشأن هذا البند شريطة أن تؤدي حقا الى تعزيز أمن الدول غير الحائزة للاسلحة النووية • ونحن نرى أنه ينبغي للدول الحائزة للاسلحة النووية أن تتخذ في المطلب المعقول الذي تقدمت به الدول غير الحائزة للاسلحة النووية من أجل ضمان أمنها • وتقوم كبرى الدول الحائزة للاسلحة النووية ، مستدة الى مصالحها الضيقة ، بفرز شروط مختلفة على الدول غير الحائزة للاسلحة النووية مطالبه بأن تضمن الدول غير الحائزة للاسلحة النووية أمن كبرى الدول النووية أولا • هذه الممارسة المتمثلة في قلب الأوضاع ستمنع لجنة نزع السلاح ، لامحالة ، من احراز التقدم بشأن هذا البند •

ان القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين تدعو اللجنة الى أن تتخذ في دورتها الحالية في مسألة تجنب سباق التسلح في الفضاء الخارجي • ففي السنوات الاخيرة ، قامت الدولتان العظميان بتطوير حثيث للتكنولوجيا العسكرية المستخدمة في الفضاء الخارجي • وهي تمك بعز أسلحة انفضاء الخارجي التي أوشكت على بلوغ المرحلة التشغيلية • واتساع حلبة سباق التسلح فيما بيننا ، فعلا ، الى الفضاء الخارجي ظاهرة بارزة أخرى في الجولة الجديدة من سباق التسلح بيننا •

ان تطوير أسلحة انفضاء الخارجي يوجد تميذا اضافيا للسلم والامن في العالم وقد أثار حيرة وتيقظ المجتمع الدولي • ويجمل بلجنة نزع السلاح أن تتخذ في قضية الحيلولة دون اضفاء الصبغة العسكرية على انفضاء الخارجي • ونحن نعتقد أن انفضاء الخارجي تراث البشرية المشترك ، ينبغي أن يستخدم للاغراض السلمية خدمة لمصلحة الانسانية • نحن نعارض أى نوع من أنواع الأنشطة العسكرية في انفضاء الخارجي التي تعرض السلم والامن للخطر • وفي الوقت ذاته نعارض الممارسة الترامية قولا لا عدلا ، الى تجنب انفضاء الصيغة العسكرية على انفضاء الخارجي في الوقت الذي يجرى فيه العمل الجاد فعلا لتطوير شتى أنواع أسلحة انفضاء الخارجي • قبل أن أختتم بياني أرغب الاشارة الى أن ما تبقى من الوقت السابق لانعقاد الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للامم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ضيق جدا • والوفد الصيني يأمل أن تمكن الدورة الاستثنائية الثانية من تحقيق نتائج عملية وبذلك تمنح قضية نزع السلاح دفعا جديدا • وينبغي للجنة أن تعجل ، في دورتها الحانية ، بأعمالها بخية بتدعيمها لمساهماتها الواجبة في الدورة الاستثنائية الثانية • والوفد الصيني مستعد لنذل جيود من أجل انجاح الدورة الحالية للجنة وكذلك الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح •

الرئيس : أشكركم على عباراتكم اللطيفة التي توجهتم بها الى الرئاسة • بهذا تتبني قائمة المتكلمين اليوم • هل يرغب أى وفد آخر في أخذ الكلمة ؟

السيد دي لا فورير (فرنسا) (تحدث بالفرنسية ، ترجمة عن الانكليزية) : سيادة الرئيس، ثبتت الكنمة لمجرد الادلاء بتعليق وجيز . لقد أعطى سعادة زميلنا من الاتحاد السوفياتي ، في البيان الذي أدلى به منذ هنيئة ، بعض الأرقام التي تستمدناثبات أن هناك ، في المجال النووي ، تعادلا متقاربا بين عدد الوسائل التي يملكها الاتحاد السوفياتي وبلدان معاهدة فارسوفيا ، وبين العدد الذي تملكه الولايات المتحدة وبلدان منظمة حث شمال الأطلسي . وقد استمع وندى الى ما قاله السفير اسرائيليان من اقحام القوات النووية الفرنسية في هذا التقرير . ان وفدى يرغب في هذا الصدد ، أن يكرر ، أن القوات النووية الفرنسية لا يمكن اعتبارها في جملة القوات التي تملكها الدول الاخرى . ان القوات النووية الفرنسية ليست تحت رقابة أى سلطة خارجية ولكنها تحت المسؤولية الوحيدة للحكومة الفرنسية . هذا هوكل ما أردت أن أتونه بنأن هذه النقطة .

الرئيس : طلب مني منسق مجموعة ال ٢١ ابلاغ الأعضاء أن هذه المجموعة ستعقد اجتماعا يوم غد في الساعة ١٠/٣٠ في هذه القاعة .

وأود ابلاغ اللجنة أن لدينا قائمة طويلة من المتكلمين لجلستا العامة يوم الخميس . ولا أعتقد أن جميع الاعضاء المدرجة أسماؤهم في تلك القائمة لذلك اليوم يتمكنون من القاء بياناتهم أثناء الجلسة الصباحية . وفي الوقت نفسه ينبغي ألا يخرب عن بالنا أن اللجنة وافقت بالفعل على أن يجتمع الشريك العامل المخصص لبرنامج شامل لنزع السلاح بعد ظهر يوم الخميس . ولذلك أعتقد أنه ينبغي لنا أن نعقد جلسة عامة ثالثة هذا الاسبوع صباح يوم الجمعة . ويمكننا ، صباح الجمعة ، اختتام انبيانات التي بقيت معلقة يوم الخميس . واذا تبش شيء من الوقت ، نستطيع أن نعقد اجتماعنا غير الرسمي مباشرة بعد رفع الجلسة العامة . وبامكاننا ، اذا لزم الأمر ، أن نواصل بعد ظهر يوم الجمعة الاجتماع غير الرسمي . ان لم يكن هناك أى اعتراض فسنمضي على هذا النحو .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس : ستعقد الجلسة العامة القادمة للجنة يوم الخميس ١١ شباط /فبراير في الساعة ١٠/٣٠ . وكما وافقت اللجنة سيعقد اجتماع غير رسمي في الساعة ١٥/٠ من بعد ظهر الند .

رفعت الجلسة في الساعة ١٦/٤٥

محضر نهائى للحلثة الثالثة والخسفن بعد المائة

المعقودة فى قصر الأمم ، بجنيف ،
يوم الخمس، ١١ شباط / فبراير ١٩٨٢ الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : محمد جعفر محلاتى (إيران)

الحاضرون في الجلسة

السيد ف . ل . اسراييليان	<u>اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية</u>
السيد ب . ب . بروكوفيف	
السيد ي . ك . نازاركين	
السيد ي . ف . كوستنكو	
السيد م . م . ايبوليتوف	
السيد غ . ف . بردينكوف	
السيد ت . تيميفي	<u>انجوبيا</u>
السيد ف . يوهانس	
السيد ج . س . كاراساليس	<u>الأرحتين</u>
السيد ف . بوج	
الآنسة ن . ناسيميني	
السيد د . م . سادلير	<u>استراليا</u>
السيد ر . و . ستيل	
السيد ت . فندليه	
السيد ه . فيغندر	<u>ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)</u>
السيد ن . كلينغلر	
السيد ف . ل . فون ديم هاغين	
السيد و . رور	
السيد ش . أنور ساني	<u>أندونيسيا</u>
السيد سوايرابتو	
السيد هاريو ماتارام	
السيد ب . سيمانجوتاك	
السيد م . ج . محلاتي	<u>ايران</u>
السيد م . نصراتي	
السيد م . آليس	<u>ايطاليا</u>
السيد ب . كابراس	
السيد أ . دي جيوفاني	
السيد م . أحمد	<u>باكستان</u>
السيد م . أكرم	
السيد ط . الطاف	
السيد س . أ . دي سوزا اي سيلفا	<u>البرازيل</u>
السيد س . دي كيموز د وارتة	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد أ . أونكلينكس	<u>بلجيكا</u>
السيد رايميكـرز	
السيد ج . م . نوارفاليس	
الآنسة ر . دي كليرك	
السيد ك . تالوف	<u>بلغاريا</u>
السيد اي . سوتيروف	
السيد ك . براموف	
السيد ب . بويتنيف	
يو مونغ مونغ جيسي	<u>بورما</u>
يو ثان تون	
السيد ب . سويكا	<u>بولندا</u>
السيد غ . روسين	
السيد ت . ستروبواس	
السيد ح . بينافيدس	<u>بيرو</u>
السيد ج . ستروكا	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد أ . زابوتوكي	
السيد أ . سيما	
السيد أ . صالح باي	<u>الجزائر</u>
السيد م . معطي	
السيد غ . هيردر	<u>الجمهورية الديمقراطية الألمانية</u>
السيد ه . ثيبليك	
السيد م . كولفوس	
السيد ج . موبرت	
السيد م . مالتسا	<u>رومانيا</u>
السيد ت . ميليسكانو	
السيد ب . أ . نزنغايا	<u>زائير</u>
السيدة س . ايزاكي ايكانغا كابييا	
السيد ت . جاياكودي	<u>سري لانكا</u>
السيد س . باليهكارا	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيدة اى ثورسون	<u>السويد</u>
السيد س • ليدغرد	
السيد ك • م • هيلتينبوس	
السيد ح • بيرغلوند	
السيد غ • اندرسون	
السيد ج ايكولم	
السيد تيان • جين	<u>الصين</u>
السيد يومانغجيا	
السيد يانغ منغليانغ	
السيد لين شات	
السيد فانغ زيباو	
السيد ف • دى لوفغورس	<u>فرنسا</u>
السيد ج • دى بوس	
السيد م • كوتور	
السيد ر • ر • نافارو	<u>فنزويلا</u>
السيد أ • أ • أغيلار	
السيد د • س • ماكفايل	<u>كندا</u>
السيد ج • سيكينر	
السيد ل • سولا فيلا	<u>كوبا</u>
السيد ب • نونبيت موسكيرا	
السيد س • ج • ماينا	<u>كينيا</u>
السيد د • مانجيري	
السيد ج • هود يوكيبوى	
السيد عبد الرؤوف اليردى	<u>مصر</u>
السيد أ • أ • حسن	
السيد م • ن • فهمي	
الآنسة و • بسيم	
السيد س • م • دحالى	<u>المغرب</u>
السيد م • حلقاوى	
السيد أ • غارثيا روبليس	<u>المكسيك</u>
السيدة ز • غونزاليس اى رينيرو	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد د • سامرهيس	<u>المملكة المتحدة</u>
السيد ل • ج • مبدلتون	
السيد شيك	
السيدة ج • ل • لينك	
الآنسة ج • ا • ف • رايت	
السيد د • ارد مبلع	<u>منغوليا</u>
السيد س • أ • بولد	
السيد غ • او • ايجويرى	<u>نيجيريا</u>
السيد و • و • اكينسانيا	
السيد ت • أغياى - ايرونزى	
السيد أ • ب • فينكاتسواران	<u>الهند</u>
السيد س • ساران	
السيد أ • كوميفش	<u>بنغالي</u>
السيد ف • ف • جدا	
السيد س • جبورفي	
السيد ه • فاغماكرز	<u>هولندا</u>
السيد ل • غ • فيلدز	<u>الولايات المتحدة الأمريكية</u>
السيد م • بوسبي	
الآنسة ك • كريتنجرغر	
السيد ج • ميسكل	
السيد ر • ف • سكوت	
الآنسة ل • م • شي	
السيد ج • غندرسن	
السيد ي • أوكاوا	<u>اليابان</u>
السيد م • تاكاهاشي	
السيد ك • تاناكا	
السيد ت • آراى	
السيد م • فرهونتش	<u>بنغلاديش</u>
السيد ر • جايبال	<u>أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي</u>
السيد ف • بيراساتيغي	<u>للأمين العام</u>
	<u>نائب أمين لجنة نزع السلاح</u>

الرئيس : بسم الله الرحمن الرحيم ، أظن افتتاح الجلسة العامة ١٥٣ للجنة نزع السلاح • وسنستمع هذا الصباح ، كما وافقت اللجنة في جلستنا العامة الأخيرة ، الى أكبر عدد ممكن من المتكلمين وسن عقد جلسة عامة أخرى صباح غد لمتبسر للأعضاء الذين لن يكون في وسعهم القيام بياناتهم اليوم ، القيام بذلك في تلك الجلسة •

السيد سامر حيس (المملكة المتحدة) سيادة الرئيس ، أود أن أهنئكم بمناسبة توليكم مسؤوليات رئاسة هذه اللجنة وأن أؤكد لكم تعاون وفدى التام في أدايتكم لمهتكم • وأود ، في الوقت ذاته ، أن أعبر عن تقديرتنا للسفير ساني لما جابنا به من توجيه راسخ وحكيم سواء في نهاية السنة الماضية أو في بداية هذه السنة • وأرحب أيضا بحرارة بالزملاء الجدد العديدين الذين انضموا اليها بمناسبة الدورة الجديدة للجنة •

ان وفدى يشاظر ما عبر عنه العديد من الممثلين الموقرين الذين تكلموا قبلي من أن دورة لجنة نزع السلاح التي ترعنا فيها الآن تتم بأهمية خاصة حيث ستلونها ، الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، كما أنها تعتبر الى حد ما بمثابة تمهيد لها • وكلنا على ادراك تام أن التوقعات التي أثارتها الدورة الاستثنائية الأولى لم يتم الوفاء بها وأن المنازعات المسلحة ما زالت تتسبب في آلام كثيرة في أجزاء عديدة من العالم وأن القدرة العسكرية للعديد من الدول تتزايد باستمرار •

وازام هذه الخلفية المضطربة ما زالت الحكومة البريطانية ترى أن مسؤوليتها الأولى تكمن في الحفاظ على أمن بلادها • وهي لا تزال ، في هذا الصدد ، ملتزمة بالسعي من أجل تدابير متوازنة يمكن التحقق منها للحد من الأسلحة وهي تعكس ، في هذا الضمار ، رغبة الشعب البريطاني ويدرك وفدى جسامه هذه المهمة والمصاعب والاختلافات التي سيلزم التغلب عليها ، ونذكر أن الحد من الأسلحة ميدان لا بد لنا من أن نتحلى فيه بالروح الخلاقة والواقعية في آن واحد • وبهذه الروح ، فان وفدى على استعداد لأن يظطلع بدور تام ومناف في مناقشات اللجنة وأفرقتها العاملة على أمل أن يتيسر تحقيق نواحي تقدم هامة قبيل افتتاح الدورة الاستثنائية الثانية • ولتحقيق هذا الأمل نرى أن من الأهمية بمكان أن يولى اهتمام خاص للمجالات التي تحقق فيها بالفعل تقدم وحيث يبدو هناك احتمال أفضل للتوصل بسرعة الى اتفاق • وسيلزم أن تكون الاتفاقات التي نسعى اليها جميعا مبنية على أساس الثقة عليها أن تحقق الأمن غير المنقوص لجميع من يهمهم الأمر • لهذا السبب تظل اجراءات التحقق التي يمكن أن يثق فيها الطرفان على حد سواء المفتاح الأساسي للنجاح في أعمالنا • والمصاعب التي واجهتها فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة لتقصي التقارير المتعلقة بمزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية يبرز ضرورة ادراج آلية تحقق كافية في الاتفاقات • وعدم استطاعته اعداد تقرير ختامي في نهاية سنته الأولى من عمليات التقصي راجع الى حد كبير الى المصاعب التي واجهتها في الوصول الى المناطق التي يدعى أنها شهدت انتهاكات للمعاهدة • نحن نأمل بإخلاص في أن يلقى الفريق المزيد من التعاون الآن وقد مددت ولايته بموجب قرار الجمعية العامة ٩٦/٣٦ جيم •

هناك أيضا جانب أعرض لمسألة الثقة • إذ أن الحكومات التي يتوقف عليها في خاتمة المطاف اتخاذ قرارات الحد من الأسلحة مقيدة باعتبارها سياسة على الصعيد الدولي • هناك حقيقة لا مفر منها وهي أن أعدائنا في إطار هذه اللجنة خلال السنتين الماضيتين قد حجبتهما ظلال الاحتمال

العسكري المستمر لبلد غير منحاز وهو أفغانستان وقد زاد الآن فرض القانون العسكري في بولندا من التوتر في العالم • ان الضغط السوفياتي على بولندا خلال الأشهر الثمانية عشر الأخيرة كان شديدا وقد تضمن مناورات عسكرية تهدد بدمية على حدود بولندا الى جانب التنجبع على فرض الحكم العسكري ودعمه • وان هذا يمثل انتجاكا لعدد من المبادئ المقبولة دوليا بما في ذلك تلك المتعلقة بالسيادة وعدم التدخل والتهديد بالقوة وتقرير المصير • ومثل هذه الانتهاكات تؤثر لا محالة في أعمالنا لأنها تقوض الثقة المتبادلة الواجب ان تكون أساسا للتقدم • بيد ان الشرع في المحادثات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي حول الحد من القوات النووية المتوسطة يتمثل نظورا يحد على التنجبع البائع • ان حكومتي تولي أقصى الأهمية للتقدم في هذه المفاوضات • والمملكة المتحدة تعتقد أن تحقيق مستوى الصفر في قوات القذائف النووية متوسطة المدى ذات القاعدة العرية لدى الجانبين من شأنه أن يكون مساهمة كبرى في استقرار العالم ومن ثم في التقدم في مجالات أخرى من مساعي تحديد الأسلحة التي تحتل فيها أعمال هذه اللجنة مكانة بارزة • وتتطلع أيضا للترسخ في محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية بالتشديد على تخفيضات كبيرة في الترسانات النووية للدول العظمى • ونعتقد أنه ينبغي الترخيم في هذه المحادثات في فرصة مبكرة • ان حكومتي تتفهم جيدا الآراء التي قدمت في هذه اللجنة وخيبة الأمل لعدم إمكان التوصل حتى الآن الى معاهدة لحظر التجارب النووية • وستواصل حكومتي السعي الى تحقيق التقدم بشأن قضايا حظر التجارب النووية •

أنتقل الآن الى جوانب أخرى من أعمال هذه اللجنة • من الواضح أن هناك أعمالا كثيرة يجب علينا القيام بها في وقت قصير من الزمن • فليس هناك ، بصورة خاصة ، متسع من الوقت لأداء المسؤولية التي عهدت بها الدورة الاستثنائية الأولى الى اللجنة والمتمثلة في اعداد برنامج شامل لنزع السلاح • ولهذا السبب اشتركت المملكة المتحدة مع غيرها من الدول الغربية في تقديم مشروع برنامج ، وارد في الوثيقة CD/205 ، أثناء الدورة الصيفية في السنة الماضية • ولقد لعب وفدى دورا نشطا ضمن الفريق العامل الذى ترأسه السفير غارتيا روبليس منذ أن استؤنفت الاجتماعات فى كانون الثاني / يناير ونحن نعتقد أن هذه الاجتماعات كانت جد مفيدة في توضيح شتى النهج المتوخاة في بعض القضايا الرئيسية وبصورة خاصة مشكلة مراحل تنفيذ واستعراض الآلية • وان وفدى يرحب بشرح الفريق الآن في العمل المتعلق بصياغة نصوص أقسام البرنامج ولا سيما القسم المتعلق بالأهداف حيث يتبدى مقدار لا بأس به من التوافق في ورقات العمل التي قدمتها مختلف المجموعات والدول المنفردة • وقد أقرنا العزم على وضع مشروع برنامج يستكمل في نهاية الدورة الربيعية هذه - أى في غضون أحد عشر أسبوعا أو ربما خلال ما لا يزيد على عشرين اجتماعا للفريق العامل • وسيتسنى أداء هذه المهمة لكن لا بد أن نبقى توقعاتنا في حدود معقولة وعملية اذا ما أردنا أداءها •

لقد أضى وفدى ، كعادته ، باهتمام الى الملاحظات التي أبداها السفير فانكاتسواران من الهند في بيانه الذى ألقاه يوم ٩ شاط / فبراير والذى كرسه بصورة رئيسية للبرنامج الشامل • وليس من الغريب أن تكون هناك بعض النقاط التي نختلف فيها مع ما عبر عنه وفد الهند • وقد فوجئنا ، خاصة ، باكتافنا أنه يعتبر أن الوثيقة CD/205 ، لا تقدم أى فكرة عن الطريق الذى يجب علينا أن نسلكه صوب نزع السلاح العام والكامل • فالوثيقة CD/205 ، في رأينا ، ترسم مثل هذه الطريق خاصة فيما يتعلق بالجزء الأول من الرحلة • وقد رسمنا بعض الطرق الممكن اتباعها في المرحلة التي تليها ، لكننا نرى أنه لا يمكن عندما تكون الخريطة خالية الى حد كبير من العلامات ، المضي قدما

الى الامام دون احراء استعراض ملائم * بيد أننا نعتقد ، كما بينت ، أن امكانية التوصل الى اتفاق بشأن برنامج شامل موحدة بالفعل وأنه ينبغي لنا الآن أن نركز جهودنا داخل الفريق العامل على هذا الغرض .

على الرغم من أن وفدي يولي ، كما وضحت ، أهمية خاصة في هذا الوقت للمفاوضات المتعلقة ببرنامج شامل لتنزع السلاح نعتقد أيضا أنه ينبغي ألا يغرب عن بال أعضاء اللجنة مدى ما يمكنهم أن يقدموه من مساهمة مباشرة صوب التقدم في الحد من الأسلحة عن طريق أعمال اللجنة المكرسة للأسلحة الاشعاعية والأسلحة الكيميائية .

وقد برهن وفدي على ايمانه بقبعة الانتهاج المبكر من المفاوضات بشأن النص النهائي لاتفاقية لحظر الأسلحة الاتعاعية بتأييده للقرار ٩٧/٣٦ بـ في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة . ونحن مستعدون مجددا في هذه الدورة لأن نلعب دورا بناء في المفاوضات التي تستهدف تحقيق نص مقبول عموما ، ومن شأن النجاح في هذه المناقشات أن يكفل التقدم الى الامام خطوة مفيدة ، ولو متواضعة ، في تحديد الأسلحة . وأهمية هذا الاجراء تكمن لا في الاستعمال الوشيك والمحتمل لهذه الاسلحة اذ أن من المؤكد أن يكون استعمال الأسلحة الاشعاعية عمرا جدا - ولكن في طبيعة آثارها التي لا تحصى ولا يمكن السيطرة عليها ، والتي يمكن أن تبقى حتى بعد الحرب التي تستخدم فيها هذه الاسلحة فتؤثر بذلك على أجيال المستقبل . وهذا سبب كاف لحظر هذه الفئة السكنة من الأسلحة . وأعتقد أن من المحتمل جدا أن نحقق أهدافنا بالتركيز على قضايا محددة وواضحة المعالم لم يوجد لها حل حتى نهاية السنة الماضية بدلا من محاولة الالقاء بشبكتنا الى مدى بعيد .

أود أن أتحويل الآن الى عمل الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية الذي قطع شوطا كبيرا السنة الماضية تحت الرئاسة القديرة والحازمة للسفير السويدي ليد غارد . لقد دمرت المملكة المتحدة كامل مخزونها من الاسلحة الكيميائية منذ ما يزيد على عشر سنوات وحكومتي على التزامها ، كما كانت منذ المفاوضات الاولى التي بدأت على صعيد مؤتمر لجنة نزع السلاح ، بالسعي الى حظر شامل وفعال للأسلحة الكيميائية يمكن التحقق منه على نحو ملائم . ولذلك فإن وفدي رحب بالترحاب الشديد بالنظر المكثف في مجموعة القضايا التي تمت تغطيتها السنة الماضية . وبين تقرير الفريق العامل أن هناك جانبا كبيرا من العمل سيلزم القيام به ، لكن أشار كذلك الى عدد من القضايا التي بدأ يتكون بشأنها توافق في الآراء . نحن نأمل أن يتواصل خلال هذه الدورة الزخم الذي تولد السنة الماضية . ويكون من دواعي أسفنا المتديد ، بوجه خاص ، أن يعاق عمل هذا الفريق بأي حال من الأحوال لاعتبارات اجرائية . ونتطلع الى تحقيق المزيد من التقدم الموضوعي كما نقدم تقريرا عنه الى الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لتنزع السلاح ، ونعترزم أن نتقدم عما قريب ، في هذا الصدد ، ببعض الاقتراحات المفصلة بشأن مسألة التحقق . ووجهات نظر المملكة المتحدة في هذا الشأن معروفة جيدا بالفعل . ولئن كانت مختلف عناصر الاتفاقية واضحة الترابط فيما بينها ، فإن فرض ورقة العمل ، في الوقت الذي تركز فيه على التحقق ، يمكن في اضافة لبنة الى التقدم المحرز في هذه القضية ، منذ أن عرضت المملكة المتحدة وجهات نظرها عام ١٩٧٦ . ولا يزال التحقق المشكلة الرئيسية التي نواجهها في وضع اتفاقية . والتوصل الى حل مرض لهذه المشكلة هو السبيل الوحيد الذي يتيح للاطراف في اي اتفاقية الثقة بها .

ان المملكة المتحدة ترى أن أحكام التحقق ستكون لازمة بالنسبة لكل مرحلة من مراحل التنفيذ - أرى للإعلان عن المخزونات ومرافق الإنتاج وتدميرها - للقيام بعدئذ برصد امثال الدول ، بما في ذلك رصد الحوالب السلمية المباحة لاستخدام عوامل الحرب الكيميائية والعوامل مزدوجة الغرض . ومن الأساسي أيضا أن تنص الاتفاقية على اجراءات فعالة لتقدير الشكاوى .

نحن نعتقد أن التحقق من تنفيذ تدمير المخزونات ومرافق الإنتاج يجب أن يتم في ظل رقابة دولية . وبعد ذلك يتسنى اجراء التحقق من التقيد عن طريق الجمع بين الاتصالات التتابسية والاتصالات المتعددة بين الدول الأطراف ، على أن تضطلع هيئة دولية - اللجنة الاستشارية التي سبق وأن قدما بشأنها عدة مقترحات مفصلة - بالمسؤولية النهائية .

ومن بين بنود الاعمال الاخرى المعروضة على اللجنة والتي نوليها أهمية كبرى موضع استعراض انتباهنا اليه قرارا الجمعية العامة ٩٧/٣٦ جيم و ٩٩/٣٦ أ.ي مسألة التدابير الاضافية للحد من الاسلحة في الفضاء الخارجي . ان وفدي يأمل في أن يدرج هذا الموضوع في جدول أعمال اللجنة لهذه الدورة وأن يخصص بعض الوقت في جدولنا الزمني لمناقشة القضايا التقنية الواجب معالجتها في هذا الجوانب الجديد من العمل .

ومسألة الجدول الزمني لأعمالنا التي أشرت اليها منذ هنيهة ترجع بي الى نقطة أشرت اليها فيما يتصل بالبرنامج الشامل لنتج السلاح . فأما منا حجم ضخم من العمل يلزم ادائه في فترة قصيرة نسبيا من الزمن ، حيث أومن لأغراض عملية ، أنه ينبغي لنا انهاء دورتنا في أواسط نيسان / ابريل . وأعتقد أننا مطالبون بالعمل وفقا لما تطلبه الامكانيات الفعلية لتحقيق التقدم بشأن بنود معينة وليس بالضرورة حسب ما تقتضيه الأولويات الممنوحة نظريا لبعض القضايا وفق أهميتها العمومية في ميدان نزع السلاح . وأقترح أيضا امكانية النظر في أن نعود الى ممارسة استخدامت على نحو مفيد خلال دورتنا لعام ١٩٨٠ ، وهي عقد عدد من الجلسات العامة أقل من العدد المعتاد ، وعلى الأقل في الجزء الأخير من الدورة ، لاتاحة الوقت الكافي لعقد عدة اجتماعات غير رسمية اضافية وحلقات للفرقة العاملة وهلم جرا . وقد يكون هذا مفيدا بوجه خاص عندما نشرع في اعداد تقاريرنا . فاذا كان لنا أن نفرغ من أعمال هذه الدورة على نحو منظم ، فسيلزم اتخاذ الترتيبات المناسبة ، ولو في هذه المرحلة المبكرة ، فيما يتعلق بتقريرنا الخاص الى الجمعية العامة .

الرئيس : أشكر ممثل المملكة المتحدة الموقر لبيانه وللكتلمات الطيبة التي وجهها

للرئاسة .

السيد سادليج (أستراليا) اسحوا لي أن أقدم لكم تهانسي بمناسبة تقلدكم رئاسة اللجنة في هذا الشهر الميم ، شيرا افتتاح مفاوضاتنا لما ارسيتموه بالفعل من نبرة التوجيه الحاسم والودي . وانتي أقدم لكم تعاون وفدي في مهمتكم الشاقة .

ورغم أنني لم أحظ شخصيا بشرف العمل هنا تحت رئاسة السفير ساني ، الممثل المحترم لجارتنا الشمالية العظيمة ، الا أنني أود أيضا أن أعرب باسم وفدي وباسم من سلفني عن تقديرنا لأسلوبه العاشر في الاضطلاع بمنصب الرئيس في نهاية دورة العام الماضي وأوائل هذا العام .

واسحوا لي أيضا أن أعرب لوفد ايطاليا باسم الوفد الاسترالي وأولئك الذين سبقوني في رئاسته ، عن تعاطفنا العميق والمخلص لمصابه الأليم في السفير مونترينولو . لسوف نفتقد كثيرا حكته وخبرته الواسعة ، ولا سيما في هذه اللحظة من التاريخ التي تمنس فيها الحاجة الى هذه الصفات .

وأختم الفرصة أيضا لأودع صفة رسمية السفير فاين من هولندا الذي أسهم بالكثير في أعمال
لحنتنا بفضل ما ينصفه من حسن الادراك والرؤية الثاقبة • وأرجو من وفد هولندا أن ينقل لسه
أطيب أمنياتنا باحراز كل النجاح والسعادة في عمله الجديد •

وأخيرا يطيب لي أن أنكر أولئك الذين رحبوا بي كواحد جديد الى هذه الهيئة الرئيسية
في الحياة الدولية • ولا تساورني أوهام في أن المهمة التي أضطلع بها بسيرة ، ولكن قد لا يعلم
القيام بها أي شيء آخر • ومع توافر المساعدة والتنجيح اللذين لقبتهما من العديد من أرجاء هذه
القاعة ، فاني أوطن نفسي على الاسهام في مهتنا المشتركة •

وقد سبق لكثير من زملائنا في هذه القاعة ، أو لمعظمهم في واقع الأمر ، أن تحدثوا في
هذه الدورة للجنة نزع السلاح • وأكتشف في كل ما قالوه فكرة مشتركة ، ميسمة ومشجعة ، ألا وهي
أن اللجنة يلزمها أن تشرع في العمل على وجه السرعة • فنحن جميعا ندرك ادراكا مرهفا أن
الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح قد أصبحت قاب قوسين أو أدنى •
ونحن جميعا نعلم أن أعمال هذه اللجنة سيصدر الحكم عليها في هذا الاجتماع • وسبقوم الحكم
بالتدقيق في هيكل اللجنة كما صبح في الدورة الاستثنائية الأولى • ولا مفر من أن يتناول الحكم أيضا
الطريقة التي اضطلعت بها اللجنة بولايتها ، باعتبارها هيئة التفاوض المتعددة الأطراف الوحيدة
بشأن نزع السلاح • وقد أثار الذين تناولوا الكلمة قبلي الى أنه لعدد من الأسباب السياسية
والاجرائية لم تحقق اللجنة كل امكانياتها ، على أنيم قد أكدوا أيضا أن الفرصة لا تزال سانحة لاحراز
التقدم • وهذه هي الفكرة التي أطرحها عليكم في هذا البيان المقدم من استراليا •

ومن الواضح أن لجنة نزع السلاح ، وهي تتطلع الى الدورة الاستثنائية ، قد ظلت تحاسب
نفسها باستمرار • ويتجلى هذا من الطريقة التي واصلت بها اللجنة التطور من عام الى آخر • وكما
بينت الأمانة في ابضاح بلبع تماما في نهاية دورتنا الماضية ، فاننا قد أصبحنا تدرجيا أكثر انيماكا
الى الدرجة التي أصبحت فيها معظم الوفود موزعة بالكامل لشغل أماكنها في كل الاجتماعات المقررة
الآن • كما أننا أصبحنا ، علاوة على ذلك ، دؤوبين على الاضافة الى جدول أعمالنا ، ومبتكرين في
تحسين أسلوب عملنا • وذلك كله ينبخي ألا يكون موضع ترحيب فحسب ، بل وموضع تشجيع كذلك •

وظالما استمرت عملية التطور وظالما ان اللجنة مازال أمامها امكانيات أخرى لم تحققها ،
فلا يبدو في نظري ان هناك سببا يدعو الى تغيير عضوية اللجنة أو هيكلها الاساسي •

وقد سبق للوفود أن حثت اللجنة في هذه الدورة ، وفي مرات كثيرة من قبل ، على أن تركز
على البنود ذات الأولوية في مجال نزع السلاح • وعند ذلك حثت الوفود على أن تتجه اللجنة في
المقام الأول ، الى الأمور الجوهرية • وهو رأي أشترك فيه •

ولا يسع اللجنة - وهي ليست بأي حال من الأحوال لجنة صغيرة للغاية ولا هي بالغة
الضخامة - أن تعالج جميع البنود العدرجة على جدول أعمال نزع السلاح الدولي : فليس أمامنا خيار
سوى الانتقاء • وبالمثل فانه اذا ما أريد احراز نتائج ، وهذا هو سبب وجودنا هنا كهيئة تفاوضية ،
فسيلزم أن نقتصد فيما نعطيه من وقت للمسائل الاجرائية •

وقد طورت لجنة نزع السلاح خلال السنوات الثلاث التي مضت على تشكيلها مهاراتها
الدبلوماسية بدرحة ملحوظة • ومما يبعث على الأأس أن هذه المهارات كثيرا جدا ما تبددت • لقد
انتغلنا ولكننا لم نؤد سوى القليل من الأعمال • هناك حاجة الى نهج مختلف • وينبغي بالتأكيد

ألا نحاول تقليد اللحنة الأولى في نيويورك • ينبغي ألا نتأثر بالكم • وبنبغي ألا نحتسب جدول أعمالنا بمسائل ليست هناك أدنى فرصة في نجاح متابعتها • وبنبغي أن نتجه إلى ما هو موجود على جدول أعمالنا بجد وهدوء ، ولكن على نحو منتظ • وبنبغي عندما تصادفنا العقبات أن نكون أكفأه وأسعي الحيلة • فإذا كان الفريق العامل مثلاً اطارا جامداً بحيث لا يصلح لتفاوضنا فينبغي أن نلجأ إلى تنظيمات أكثر بساطة ومرونة • وإذا لم يتسن وضع ولاية ثلاثم كل شيء ، فينبغي أن نعي لصيغة أكثر عمومية تتيح لنا مع ذلك أن نتصدى للموضوع • وليس هناك شيء فيما أرى يحول بالضرورة بيننا وبين احراز نتائج ، بل ونتائج محددة ، بشأن كل بند من بنود جدول أعمالنا •

وسوف أتناول بايحااز البنود الرئيسية المدرجة في جدول أعمالنا • وأمهد للملاحظات من البنود باستدعاء الانتباه إلى جانبين عامين في نطاق نزع السلاح الدولي •

وأول جانب أستري الانتباه إليه هو المناخ السياسي الذي يدور فيه مثل هذا النشاط •

ان كثيرا من الوفود ترى ، عن حق ، أن التقدم الموضوعي بشأن تحديد الأسلحة ، وتخفيض الأسلحة ونتج السلاح لا يمكن حدوثه الا اذا توافرت الثقة ، روح من الثقة والاحترام المتبادل • وبايحااز فان التقدم لا يمكن حدوثه الا في مناخ سياسي دولي ملائم • وتؤكد وفود أخرى أن التقدم في هذه المرحلة الحساسة والحرجة لا يمكن حدوثه الا اذا توافرت الارادة السياسية للتقدم ، وهذا أيضا صحيح ، ولكنه ليس مختلفا • فالمناخ السياسي والارادة السياسية لهما سوى وصفين لشيء واحد : ألا وهو أن الاتفاق غير ممكن الا اذا سمحت بذلك الظروف والميول • وبما أن الظروف والميول لا يحدد هما الفراغ ولا المطلق ، وانما بشر ، مثلك ومثلي ياسيادة الرئيس ، فلا مفر من أن تكون القضية قضيتنا جميعا •

والحكومات لا يسعها أن تجازف بأمنها وهي لا تفعل ذلك — وعقد اتفاقات لنزع السلاح أو نبذه تتضمن عنصر مخاطرة ، وان تكن مخاطرة متبادلة بالضرورة ، دون وجود ضمان جوهري بعدم نشوء اضرار بمصالحها • ولا معنى للارادة السياسية اذا لم يتوافر الضمان ، ومع انعدام الضمان لا بد أن يصبح المناخ الدولي عاصفا •

ولم يعد الضمان موجودا في عالم يتسم بالتحويلات الدرامية والقلقل • وقد تلاشت آمال عقد من الزمان في صراع أفغانستان ، وان كان صانعو ذلك الصراع يحاولون عرضه كمنج من المساهمة الأخوية الخالصة ، بل والكريمة ، لصالح الاستقرار والأمن الدوليين • وتحطم مع أفغانستان نمط من التعاون الدولي ، وكان لذلك آثاره المباشرة على التقدم في مجال تحديد الأسلحة هنا في لجنتنا وفي غيرها •

ان الأمن الدولي ، تلك الشبكة المتضافرة من الضمانات ليست صماء • فاختراق تلك الشبكة في أي من أجزائها يعني اختراقها حتما في كل مكان • وديناميات الحرب ، مثلما سلم بذلك اتتان من المتحدثين لهما موقفان مختلفان تماما ، لا ملاذ منها • والقوة التي تمزق أفغانستان وتعذبها مازالت تطغى ، وتصيبنا جميعا أثناء تطبيقها •

كذلك طمقت قوة من نزع آخر ، وان لم تكن مختلفة تماما ، منذ أواسط كانون الأول / ديسمبر في منطقة لا تقبل في أهميتها البالغة ، ألا وهي بولندا • ان الضغوط والظروف التي أفقت إلى الحكم العسكري في هذا البلد لا تضرب جوهر ميثاق الأمم المتحدة فحسب ، ذلك العهد الذي أسس عليه العالم الحديث واستقراره وتقدمه ، وانما أيضا الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي ، ومبادئ

حقوق الانسار المقبولة • وعند ذلك فإن الظروف المحيطة ببولندا ، الى جانب استمرار الحرب في أفغانستان ، ينمضان عن أخطر الآثار على الاستقرار والسلم الدوليين • وتظل بولندا ، وليس للأسباب التي وصفها وحدها ، سببا منسوبا للقلق الدولي ، ولا بقل الاستراليين في ذلك عن غيرهم ، وهم الذين انتركوا ، وأستطيع أن أقول ذلك ، مع معظم ان لم يكن مع جميع النعمسوسب المتتلة في هذه القاعدة ، في بذل أرواحهم بعدة مئات من الألوف خلال حربين عالميتين فجرهما عجز دول أوروبا ، وبالأحرى عزوفها عن حل مشاكلنا الاقليمية والداخلية دون اللجوء الى العنف ، أو التهديد المقنح به كما نشهد اليوم في بولندا • وانطلاقا من هذه الأسباب تسجل حكومستي بصورة قاضعة وواضحة أنه ينبغي أن يتم بصفة عاجلة انهاء الحكم العسكري في بولندا واعادة الحقوق المدنية والبقابية ، والعودة بسرعة الى الظروف التي يكون فيها تعب بولندا حرا في حل مصاعه على أساس توافق الآراء والمصالحة •

واذا ما ساء المناخ السياسي ، ولم تعد فرص الأمن مؤكدة كما ينبغي أن تكون ، فليس لنا هنا في هذه اللحنة أن نقنط نحن في العقام الأول مكلفون من حكوماتنا ومن شعوبنا ومن منظومة الأمم المتحدة بأن نعمل من أجل نزع السلاح • وهذه مسؤولية رئيسية • وعلى وجه التحديد فإنه كلما كان المناخ السياسي أشد ما يكون صعوبة ، وكلما كانت الضمانات التي تطلبها كل من دولنا أبعد ما تكون منالا ، كلما تحتم علينا نحن في لجنة نزع السلاح أن نبذل أكثر الجهود الحاحسا للتعجيل بأداء مسؤولياتنا وتحقيق اتفاق حيثما لا يبدو ذلك ممكنا • وأجسر على أن أفترض أن انجازا واحدا جوهريا ، انجازا واحدا فحسب من جانبنا في هذه الدورة ، سيحقق الكثير في سببـل استرداد روح التفاؤل في المجتمع الدولي التي ظلت مع الأسف الشديد مفتقدة في السنوات الأخيرة • وأنتقل الآن الى البنود المدرجة على جدول أعمالنا • وقد كان البند الأول ، حظر التجارب النووية ، يتسم دائما بأهمية خاصة بالنسبة لأستراليا • ومن بين عشرات القرارات المتعلقة بنزع السلاح التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والثلاثين ، فالقليل منها يمكن أن يقال عنه أن له أهمية كبيرة في التفاوض على نزع السلاح • على أن أحدها وهو القرار ٨٥/٣٦ على قدر كاف من التوازن والروح البنائة بحيث يبين طريق العضي في معالجة مسألة حظر التجارب النووية • ويسعدني أن أستراليا قد قامت بدور رئيسي في صياغة هذا القرار وأنها اجتذبت ١٤٠ صوتا مؤيدا في الجلسة العامة مع انعدام الأصوات المعارضة • ويشدد القرار على دور اللجنة الذي لا غنى عنه في التفاوض على حظر التجارب • كما أنه يطلب الى اللجنة تحديد الترتيبات المؤسسية والادارية اللازمة لاقامة واختبار وتشغيل شبكة رصد دولية للظواهر الاهتزازية ونظام فعال للتحقق •

وفي سياق القرار ٨٥/٣٦ ينبغي استعراض نظر اللجنة مرة أخرى الى الوثيقة CD/95 التي قدمها وفد في ١٩٨٠ والتي تقدم قائمة ابضاحية بالمواضيع التي يمكن للجنة أن تدرسها في هذا السياق • وقد حثتنا عدة وفود ، في الماضي ، على أن نصح أكثر طموحا وأن ننتقل الى مفاوضات مباترة كاملة بشأن حظر التجارب الشامل • ورأت وفود كثيرة ، فيما مضى ، أن المناقشات الموضوعية بشأن حظر التجارب الشامل لا يمكن أن تجرى الا في محفل فريق عامل • ومن رأي وفد في أن الجمود لن يساعدنا في الظروف الراهنة ، سواء فيما يتعلق بضمون أو أسلوب مباشرتنا لأعمالنا • ونحن نرى أن المحت المفصل والعملي لعناصر اتفاق لحظر التجارب النووية يمكن وينبغي أن يجري في وقت مبكر في عدد من الأفرقة الفرعية الرسمية أو غير الرسمية الممكنة في نطاق هذه اللجنة • وقد ظل

فريق الخبراء العلميين المحصن، لفترة طويلة نموذجاً للعمل الصبور، بشأن جانب واحد فحسب متعلق بحظر التحارب النووية في نهاية المطاف • وليس هناك من سبب يدعو الى عدم التصدي لقبية الجوانب الآن بنفس الكفاءة •

وموضوع الأسلحة الكيميائية هو البند الآخر من جدول الأعمال الذي يكتسب أهمية خاصة بالنسبة لوفدي • وتمة قرار قوى وئمين للأمم المتحدة أيضا يمكن أن تسترشد به • وهنا استرعي الانتباه الى القرار ٩٦/٣٦ ألف • فهناك فرصة أخرى أمام اللجنة لتبتكر في منهج عملها ولتجنب الوقوف موقف الاحكام والتحد دون داع أمام أي عقبة في الطريق • وليس هناك شك في أن ولاية الفريق المخصص للأسلحة الكيميائية قد استنفدت غرضها وأنها بحاجة الى التنقيح • وطالما كانت الولاية المحددة تتيج التقدم فان مصطلحاتها المحددة ينبغي ألا تتغل البال كثيرا : ويبدو لنا أن مصيئتنا هي " وضع اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية " وليست هناك أدنى فائدة من تبديد الوقت في دلالات الألفاظ قبل مباشرة المهمة •

وليس هناك أدنى شك في أن الحاجة ملحة لحظر الأسلحة الكيميائية • ولما كانت مثل هذه فعالة من الناحية العسكرية - إذ تتيج خيارا مرنا وصاعقا ، لا سيما للهجوم المفاجيء - فان وزعيها في أوروبا واسع النطاق • ومن سوء الحظ أن عدم التماثل في عمليات الوتج هو من نبط يجعلنا نقرأ أنباء عن خطط للإضافة الى مخزونات ومنظومات الأسلحة الكيميائية هناك • وكما كان من الأفضل لو أن هذه الأنباء كانت عن خطط لتحقيق تماثل يتضمن خفضا من جانب واحد لاستعدادات الأسلحة الكيميائية • ولما كانت الأسلحة الكيميائية علاوة على ذلك ، فعالة بصفة خاصة ضد من تعوزه الحماية فان هناك اغراء مستمرا في استعمالها ضد الخصوم الأقل استعدادا • ومن المحتمل جدا أن يكون هذا هو السبب الكامن وراء الأنباء الواردة من جنوب شرق آسيا وأفغانستان عن استخدام العوامل الكيميائية في الصراعات الدائرة هناك • وهذه الأنباء مصدر حزن عميق • وينبغي للحظر الذي ندعوه أن يحبط مظاهر الابهام وأن يسد الثغرات التي تشوب عمليات الحظر ذات الصلة ، ألا وهي بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ واتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢ • وينبغي لمثل هذا الحظر ، في المقام الأول ، أن يكون قابلا للتحقق الكامل • واحراز تقدم هنا في الشهور المقبلة صوب حظر الأسلحة الكيميائية هو أحد الانجازات التي يمكن ، في ضربة واحدة ، أن تجرر وجود اللجنة وأن تتعز العالم على السواء •

وأحد المجالات الأخرى التي يمكن احراز التقدم فيها هو بذل الجهد لجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها ضدها • وهذا البند ، وهو الثالث على جدول أعمال اللجنة ، كان أول بند يعهد به الى فريق عامل مخصص • ورغم أن التحرك كان بطيئا الا أنه توجد الآن فرصة حقيقية للاسراع : فقد قدم وفد باكستان في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، مشروع قرار ، اعتد باعتباره القرار ٩٥/٣٦ ، أيده ١٤٥ صوتا ولم يعترض عليه أحد ، ويشير الى كيفية امكان تناول هذا البند المهم • وسيتعاون وفدنا مع غيره في الجهود المبذولة لضمان الوصول لنتيجة موفقة لهذه المسألة • وسيكون من الملائم أن تتكمن الدول الحائزة للأسلحة النووية التي أدت مواقفها ، كما حددتها في الدورة الاستثنائية الأولى لنزع السلاح ، الى اعطاء دفعة لجهودنا في هذا المجال ، أن تتقدم بهذه المواقف لقرارها في الدورة الاستثنائية الثانية •

وإذ أنتقل إلى البرنامج الشامل لنزع السلاح ، فإني أود ببساطة أن أسجل اعتقادنا بأن الوقت قد حان لبدء صياغة حادة • لقد أنفق الفريق العامل ثلاثة أسابيع من مرة في كانون الثاني / يناير ليدرس بدقة جميع المسائل الرئيسية المتعلقة في البرنامج المقترح • على أن الوقت قصير ، وقد استندت المناقشة العامة أغراضها تقريبا والمطلوب الآن هو الصياغة المكثفة • وعلى ذلك فنحن نرحب بإقامة فرقة صياغة مفتوحة العضوية تحت إشراف القدير للسفيرين دي لاغورس من فرنسا وسوزي إيسلغا من البرازيل ، بشأن فرمخ البرنامج التي تتناول الأهداف والأولويات • ونعتقد أن تكوين فرقة الصياغة يعكس الإقرار بأن الفريق العامل في هذه الحالة ، هو أداة بالغة التعقيد لا تسمح بدفع حلقة تقدم العمل داخل اللجنة على وجه السرعة • ونحن نقترح من ثم ، أنه قد يكفي عقد اجتماع رسمي واحد أسبوعيا للفريق العامل المخصص للبرنامج الشامل لنزع السلاح وأن تتركس فترة العمل الأخرى المخصصة للبرنامج الشامل لنزع السلاح لمشاورات الصياغة أو المشاورات غير الرسمية •

أما بالنسبة للأسلحة الإشعاعية ، فلا أقول سوى أن الوفد الأسترالي قد سعى في العام الماضي إلى أن يلعب دورا للمساعدة في تضييق شقة الخلافات التي حالت حتى الآن دون أن تنتهي اللجنة من هذا التدبير المحدود لنزع السلاح • وهو دور أتعهد ، باسم وفدي ، أن نلتزم بمواصلته هذا العام •

وقد اشتركت استراليا منذ فترة طويلة ، بسبب ظروفها الجغرافية إلى حد ما ، في مغامرة استكشاف الفضاء الخارجي • ومن دواعي اهتمامنا ألا يساء استخدام هذه الحدود الجديدة للبشرية • وقد كان هذا هو السبب في اشتراك استراليا في تقديم القرار ٩٧/٣٦ جيم في الجمعية العامة الأخيرة • ونحن نرى أن اللجنة تستطيع تحقيق أفضل تقدم في أعمالها بشأن موضوع الفضاء الخارجي ، في هذا النصف الأول من دورة ١٩٨٢ ، عن طريق الاشتراك في تبادل آراء عام بشأن المسألة من جميع جوانبها • وسيعمل هذا على تمكين اللجنة من أن تتبع نهجا يقوم على معلومات أفضل لمعالجة صميم المسألة في وقت لاحق •

الرئيس : أشكر ممثل استراليا المحترم لبيانه ولل كلمات الطيبة التي وجهها

للرئاسة •

السيد ارد ميبليغ (منغوليا) (الكلمة بالروسية ، ترجمة عن الانكليزية) : سيدى

الرئيس ان الوفد المنغولي يرحب بكم ترحيبا حارا كرئيس للجنة نزع السلاح لشهر شباط / فبراير ويتني لكم التوفيق في هذه المهمة الخطيرة • ونود أن نعرب عن تقديرنا للسفير أنور ساني سفير اندونيسيا لمساهمته القيمة في أعمال اللجنة خلال المرحلة الختامية من دورتها الماضية •

كما نرحب بزملائنا الجدد ممثلي الدول الأعضاء في اللجنة ونؤكد لهم على تعاوننا الوثيق •

لقد مر عقدان من الزمن على انشاء الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف لمفاوضات نزع السلاح في جنيف ، ومر ما يقرب من الأربع سنوات على الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، وأن الآوان لنا لكي ننظر إلى الوراء نظرة سريعة ونتأمل في ما حققته لجنة نزع السلاح خلال هذه الفترة ، وفي مشاغلنا الراهنة وما ستكون عليه في المستقبل •

ولقد تم ، في الفترة التي سادت فيها روح الواقعية والتعاون هذا المحفل ، المقرونة بالارادة السياسية والحسم ، عقد مفاوضات طويلة معقدة أدت في آخر الأمر إلى نتائج ملموسة • ولبس في نيتي أن أظن في ذكر النتائج الشاملة التي تمخضت عنها أعمال اللجنة في الماضي حبت أنها

معروفة لدى الجميع • ولكنني أود فقط أن ألاحظ أنه إذا تبين في الوقت الحاضر استحالة وصح اتفاق دولي أو آخر بشأن تدابير جزئية لمنع السلاح ، على نحو فعال بما فيه الكفاية ، فإن ذلك يعود إلى السياسة والأحكام التعويضية التي تنتهجها بعض الدول •

وكما تعلمون فإن لجنة منع السلاح قد قامت ، ومع مراعاة الأحكام ذات الصلة الواردة في الوثيقة الحتامية للدورة الاستثنائية الأولى ، والتوصيات التي تقدمت بها الجمعية العامة للأمم المتحدة إليها في دوراتها الأخيرة ، بتحديد الحواجز الخاصة بمنع السلاح التي ينبغي إحرازها مفاوضات بشأنها ، وهي تقوم كل عام بوصف حدود أعمالها بناءً على ذلك •

وهناك بالفعل على ما تده المفاوضات عدة مشاريع وثائق عن كل بنود حدود الأعمال تقريبا • والجدير بالملاحظة أن العدد الأكبر من هذه الوثائق يمثل مقترحات ومبادرات محددة طرحتها الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الأخرى • كما أنها تشمل عدداً من المقترحات القيمة التي قدمتها مجموعة البلدان غير المنحازة والدول المحايدة الأعضاء في اللجنة •

ولقد حثت البلدان الاشتراكية بثبات وحزم على الشروع ، في أقرب وقت ممكن ، في مفاوضات فعالة بشأن قضية منع السلاح الرئيسية ألا وهي قضية وقف سباق التسلح النووي ومنع السلاح النووي • ويرد بيان واضح ودقيق لموقفها المبدئي ونهجها الملوم إزاء المشكلة ، في الوثيقة CD/4 التي تستند إلى المقترح السوفياتي بشأن وضع حد لانتاج كل أنواع الأسلحة النووية والتخفيض التدريجي لمخزونات مثل هذه الأسلحة إلى أن يتم القضاء عليها قضاء تاماً •

وقد بينت الدول الاشتراكية ، في كثير من الأحيان ، آراءها بشأن الوضع في هذا الصدد ، في بيانات مشتركة تتضمن تقييماً عاماً لنتائج أعمال الدورات الأخيرة للجنة منع السلاح •

والنقطة الرئيسية تتمثل في أنه ينبغي للجنة أن تشرع فوراً في التحضير لمفاوضات بشأن هذه المسألة ذات الأولوية القصوى ، ومن أجل ذلك الغرض لا بد من إنشاء فريق عامل مخصص تمنح له ولاية ملائمة •

والبلدان الاشتراكية تعتقد ، في الواقع ، أن لاتخاذ تدابير فعالة لمنع السلاح النووي ولمنع نشوب حرب نووية أهمية كبرى في الظروف الصعبة التي يمر بها الوضع الدولي في هذه الأيام • وأن شعوب العالم تشعر ببالغ القلق إزاء تزايد خطر حدوث كارثة نووية نتيجة لسباق التسلح النووي الجامح والمذموم التهور الذي يدعو إلى استخدام الأسلحة النووية بصورة محدودة أو جزئية •

وقد أدى هذا الوضع إلى حدوث مظاهرات جماهيرية مناهضة للحرب على نطاق واسع بتكامل متزايد ، في مختلف أنحاء العالم بما في ذلك الولايات المتحدة وكثير من بلدان غربي أوروبا ، وبطالب الناس في هذه المظاهرات بكل قوة بوجود تفادي خطر نشوب حرب تستخدم فيها الأسلحة النووية ، في الوقت المناسب •

وفي هذا الصدد أود أن أؤكد على أن جمهورية منغوليا الشعبية تعلق أهمية عظمى على المحادثات السوفياتية الأمريكية الجارية في جنيف بشأن تحديد الأسلحة النووية في أوروبا ، وكذلك على المقترح الجديد الذي طرحه الرئيس ل. إ. بريجنيف في اجتماعه الأخير ومحادثاته في الآونة الأخيرة مع مثلي المجلس الاستشاري للاشتراك الدولية بشأن منع السلاح • وتهدف هذه المقترحات التي تتماشى مع موقف الاتحاد السوفياتي الثابت بشأن مسألة تخفيض الأسلحة النووية الخاصة بالأهداف في أوروبا ، وبالدرجة الأولى ، إلى تعزيز النتائج المنشودة من المفاوضات على أساس مدى المساواة والتساوي في الأمن واتحاد فرار يقبله الطرفان من أجل تفادي كارثة نووية •

وفي هذا الصدد أيضا أود أن أتدد على أفضة الاعلان الحاص بمع حدوت كارثة نووية الذي اعتمد في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة بمادرة من الاتحاد السوفياتي . وقد أعلنت الامم المتحدة ، في هذه الوثيقة التاريخية ، رسما ، أن المادرة الى استخدام الأسلحة النووية تنكل أخطر حرمة في حق الانسانية ، وأدات بشدة كل الذاهب التي تسمح بأول استخدام للأسلحة النووية على أنه يتأق مع المعايير الاحلاقية الانسانية والمثل النبيلة للامم المتحدة وأهابت بزعماء الدول الحائزة للأسلحة النووية أن يعطوا على القصاص على خطر نشوب نزاع نووي .

ويندد هذا الاعلان على وجوب وقف سباق التسلح النووي وعكس اتجاهه عن طريق الجهود المشتركة وذلك من خلال اجراء مفاوضات بحسن نية وعلى أساس المساواة يكون الهدف الاخير منها القصاص النيابي على الاسلحة النووية .

• هذه هي ارادة غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة .

ولقد اتخذت الولايات المتحدة وحلفاؤها في منظمة معاهدة شمال الأطنطي وغيرها من التجمعات العسكرية موقفا سلبيا ازاء هذا الاعلان الهام وهي لا تزال تعرقل الجهود المبذولة في لجنة نزع السلاح لاعداد وبدء مفاوضات بشأن مسألة وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي .

وقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، في دورتها الأخيرة ، القرار ٩٢/٣٦ هاء بعنوان " الأسلحة النووية من جميع جوانبها " . ويتضمن هذا القرار عددا من الأحكام يمكن أن تكون بمثابة قاعدة لتحديد مجموعة المسائل التي تتعين معالجتها من قبل احدى الهيئات الفرعية للجنة . وبوصي هذا القرار بأن تقوم لجنة نزع السلاح ، بالنظر ، كخطوة أولى ، في مراحل نزع السلاح النووي ومضمونها التقريبي ، وخاصة مضمون المرحلة الأولى . وذكر القرار أيضا أن الجمعية العامة ترى من المناسب أن تقوم اللجنة ، في اطار مناقشة مضمون التدابير التي ستتخذ في أثناء المرحلة الأولى ، بالنظر في مسألة وقف استحداث ووتج أنواع ومنظومات جديدة من الأسلحة النووية .

والوفد المنغولي مع عدد كبير من الوفود الأخرى في هذه اللجنة يؤيد تأييدا حازما مواصلة المشاورات بكل همة في هذا المحفل بمشاركة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية حتى نتمكن من الشرح ، في أقرب فرصة ممكنة ، في مفاوضات حول جوهر المسألة . وأن رفض بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية اجراء مفاوضات جديدة بشأن هذه القضية هو السبب الرئيسي وراء تأجيل اللجنة لوضع معاهدة بشأن الحظر الكامل العام لتجارب الأسلحة النووية .

وليس الوضع بأفضل ، البتة ، فيما يتعلق بالمفاوضات الثلاثية . إذ أن هذه المفاوضات ، كما قد تذكر ، قد توقفت نتيجة تقصير الشركاء الغربيين . ونحن نهيب بهم أن يتأسوا باستعداد الاتحاد السوفياتي لاستئناف تلك المفاوضات الثلاثية دون ابطاء حتى يسهل اتخاذ مقرر ايجابي بشأن التدابير الأخرى اليتامة في مجال وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي .

وقد أيدت جمهورية منغوليا الشعبية ولا زالت النداء العاجل الذي وجه الى جميع الدول التي لم تنضم الى معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو ، والفضاء الخارجي وتحت الماء ، بأن تفعل ذلك دونما ابطاء ، وأن تمتنع ، عن القيام بتجارب في الأوساط التي تنطبق عليها هذه المعاهدة حتى ذلك الحين . وأن الموقف السلبى الذي اتخذته الصين وأتباعها ازاء هذا النداء الذي وحيته الأغلبية الساحقة من دول العالم لمداعة قلق بالغ لا بالنسبة لمنغوليا فقط وانمسا بالنسبة لبلدان تقع في أنحاء أخرى من العالم . وينبغي اذانة هذه السلبية بكل حزم .

ونحن على اقتناع تام بأن لجنة نزع السلاح التي تصم ممثلين عن كل الدول الحاضرة للأسلحة النووية ، مدعوة إلى القيام بمساحة حاسمة صوب التوصل إلى اتفاق دولي بشأن الحظر الكامل لتجارب الأسلحة النووية • وليبدأ الغرض ، فإن نمة حاجة ماسة تدعو إلى إنشاء فريق عامل مخصص كما اقترحت ذلك البلدان الاشتراكية ومجموعة الـ (٢١) مرارا وتكرارا •

وإذا حال مثلا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، مرة ثانية ، دون الترويج في مفاوضات بشأن جوهر المسألة ، فإن جهود الغالبية العظمى لأعضاء هذه اللجنة تكون قد ضاعت سدى ، مرة أخرى • إلا أن مسؤولية انعدام أية مفاوضات فعلية ، إلى حد الآن ، حول جوهر المسألة يكمن أن تلقى على عاتق أولئك الذين لا يرغبون في التعاون من أجل اتخاذ تدابير هامة ترمي إلى وقف زيادة تحسين واستحداث وانتشار الأسلحة النووية •

وفي هذا الصدد ، أود أن ألفت الانتباه إلى القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة فيما يتعلق بانتاج وبيع الأسلحة النووية النيوترونية على نطاق واسع ولست في حاجة إلى أن أصف لكم الطبيعة الجبرية لهذه الأسلحة • وقد اثار هذا القرار المتهور الذي اتخذته ادارة واشنطن هلع ومخاوف الشعوب في أوروبا الغربية وأجزاء أخرى من العالم على السواء ، لأن هذه الأسلحة تشكل أعظم خطر تواجهه البشرية كما أنها تضيف وسيلة جديدة من وسائل التدمير الشامل إلى الترسانات العسكرية وتزيد من حدة سباق التسلح النووي •

ونظرا لهذا التطور اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، في دورتها السادسة والثلاثين لأول مرة ، وبأغلبية الأصوات (وبعتراف الولايات المتحدة وحليفاتها القليلات في منظمة معاهدة شمال الأطلسي) القرار ٩٢/٣٦ كـاف ، وقد رجحت فيه من لجنة نزع السلاح البدء دون ابطاء في مفاوضات بهدف عقد اتفاقية بشأن حظر انتاج وتخزين وبيع واستخدام الأسلحة النيوترونية النووية •

ويوصي الوفد المنغولي بأن تتخذ لجنة نزع السلاح قرارا بإنشاء فريق عامل مخصص وأن تتكبد جهدا على اجراء مفاوضات • ويمكن لمشروع الاتفاقية الذي قدمته مجموعة من البلدان الاشتراكية إلى اللجنة بشأن هذه المسألة أن يكون بمثابة قاعدة مفيدة لهذا الغرض •

كما أن مسألة عدم وضع أسلحة نووية على أراضي الدول التي لا توجد فيها أية أسلحة من هذا النوع في الوقت الحاضر ، هي قضية أخرى تستلزم اتخاذ قرار فوري • وهذا من شأنه أن يساعد على منع انتشار الأسلحة النووية وأن يسهل في مرحلة لاحقة تنفيذ التدابير الهامة الرامية إلى السحب الكامل للأسلحة النووية من أراضي الدول الأخرى •

وما تجب ملاحظته ، للأسف ، أن الطلب الذي تقدمت به الجمعية العامة إلى اللجنة في أواخر عام ١٩٨٠ بالشرع في مفاوضات بشأن هذه المسألة دون ابطاء ، لم يقترن بنتيجة حتى الآن لأسباب يدرئنا جميعنا في هذا المحفل •

ويود الوفد المنغولي أن يذكر أعضاء هذه اللجنة بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اعتمدت ، في دورتها السادسة والثلاثين ، توصية مماثلة • ونحن لا نعتقد أن هناك اختلافا في الرأي ، في هذا المحفل ، حول ضرورة الشرع في مفاوضات في أقرب فرصة ممكنة ، بشأن جوهر هذه القضية واتخاذ قرار بإنشاء هيئة فرعية ملائمة •

لقد مضى ربع قرن على مشرع الانسان ، لأول مرة ، في اكتشاف الفضاء الخارجي • ويعود اهتمامه بمنع استخدام ذلك الفضاء في اغراض عسكرية إلى ذلك الوقت بالذات ، وقد تم وضع واسبام

أكثر من اتفاق دولي يحظر وضع أى جسم من الأجسام المجتزة بأسلحة نووية أو أنواع أخرى من أسلحة التدمير الشامل في مدار حول الأرض، أو وضعه في الفضاء الخارجي بأية طريقة أخرى.

بيد أن هذه التدابير لم تكن كافية لتفادي خطر تحويل الفضاء الخارجي إلى مسدودان قتال. وهذا هو السبب في أن البعض قد استغل عدم وجود أى حكم في الاتفاقات الدولية القائمة، يحظر وضع أنواع من الأسلحة لا ينطبق عليها تعريف "أسلحة التدمير الشامل"، في الفضاء الخارجي. وكما تعلمون تجرى في الولايات المتحدة، استعدادات عسكرية مختلفة، كما بحرى أعداد مجموعة كبيرة من البرامج لشن الحرب في الفضاء الخارجي. وهذه المحاولات لجعل الفضاء الخارجي حلبة لسباق التسلح تتطوى على نتائج بعيدة الأثر بالنسبة للسلم والأمن الدوليين.

وقد طرح الاتحاد السوفياتي، من أجل استخدام الفضاء الخارجي في أغراض سلمية في المستقبل، ولصالح الإنسانية جمعاء، وتفادي خطر سباق التسلح في الفضاء الخارجي مقترحا هاماً من أجل إبرام معاهدة بشأن حظر وضع أسلحة من أى نوع في الفضاء الخارجي.

وفي رأينا أن المقترح السوفياتي يستند إلى نهج شامل لحل المشكلة. إذ يطلب قرار الجمعية العامة ٩٩/٣٦ إلى اللجنة، بعبارات لا لبس فيها، أن تشرع في مفاوضات بغية التوصل إلى اتفاق على نص لمثل هذه المعاهدة.

وبدولنا أنه ينبغي للجنة أن تتوصل إلى اتفاق على إنشاء فريق عامل مخصص يعنى بهذه المسألة وعلى ولاية لأعماله تحدد بوضوح.

وبشاطر الوفد المنغولي، مرة أخرى، الوفود الأخرى قلقها لفشل اللجنة في التوصل إلى اتفاق بشأن الحظر الكامل الفعال لاستحداث وانتاج وتخزين كل أنواع الأسلحة الكيميائية وتدميرها وفي الوقت ذاته فإن الاستمرار في الأنشطة المتعلقة بانتاج ووزع أنواع جديدة من الأسلحة الكيميائية يشكل مصدراً للقلق البالغ.

وفي هذا الصدد أود أن أشدد على أهمية النص الوارد في قرار الجمعية العامة ٩٦/٣٦ باء، والذي يدعو جميع الدول، في جملة أمور، إلى الامتناع عن أى إجراء من شأنه أن يعيق المفاوضات بشأن حظر الأسلحة الكيميائية والامتناع، على وجه التحديد، عن انتاج ووزع الأسلحة التطرية وغيرها من الأنواع الجديدة من الأسلحة الكيميائية، وعن وضع أسلحة كيميائية في الدول التي لا توجد فيها مثل هذه الأسلحة في الوقت الحاضر. كما أننا نؤيد منح الفريق العامل المخصص المنأ من جديد ولاية أكبر وأكثر تحديداً.

ويرى الوفد المنغولي أن ما يلزم لاحراز تقدم ايجابي في كل من الجهود الثنائية والجهود المتعددة الأطراف صوب الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية هو اظهار الإرادة السياسية والواقعية واتباع النهج الصريح والمنصف بحال جوهر المشكلة وهذه الأمور ان لم تكن منعدمة، فهي لا توجد بما فيه الكفاية لدى بعض المشاركين الغربيين في المفاوضات.

كما أن هناك مسائل أخرى هي قيد المزيد من الدراسة في هذا المحفل المتعدد الأطراف تستلزم أيضاً اتباع نهج بناء وواقعي. وينبغي، فيما يبدو لنا، مواصلة المفاوضات الصعبة بشأن مسألة حظر الأسلحة الإشعاعية، وبشأن مسألة تعزيز ضمانات جعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

والوفد المنغولي يعتقد أنه ينبغي للحنة ، لدى النظر في بند جدول الأعمال الذي يعالج الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل ، أن تولي عناية خاصة للفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٨٩/٣٦ التي تطلب إلى الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، فضلا عن الدول الأخرى ذات الأهمية العسكرية ، أن تصدر اعلانات متطابقة في مضمونها بشأن رفض استحداث أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنضومات جديدة من هذه الأسلحة ، وذلك كخطوة أولى نحو عقد اتفاق شامل بشأن هذا الموضوع ، مع مراعاة أن تتم الموافقة بعد ذلك على هذه الاعلانات بقرار من مجلس الأمن .

أما فيما يتعلق بالبرنامج الشامل لنزع السلاح فأود أن أشير إلى أن الموقف العام للبلدان الاشتراكية يستند إلى المبادئ التي تسترشد بها في جهودها النامية الرامية إلى خدمة قضية السلم ونزع السلاح وهي تؤيد ، بشكل خاص ، فكرة وضع واتخاذ مجموعات من التدابير يتفق عليها وترمي إلى وضع حد لسباق التسلح والتوصل إلى اتفاقات حقيقية لنزع السلاح على مراحل في إطار الحدود الزمنية المحددة . وقد تم نرح هذا الموقف الواضح الدقيق ، بالتفصيل في جلسة عامة عقدتها لجنة نزع السلاح في الآونة الأخيرة .

ونحن نؤيد أيضا تأييدا قويا الرأي القائل بأن عملية نزع السلاح ستعزز أكثر ، بدون شك ، عن طريق تنفيذ تدابير عملية لتعزيز السلم والأمن الدوليين وعن طريق خلق جو من الثقة والتفاهم فيما بين الدول . كما أن تعهد الدول تعهدا تاما بتنفيذ تدابير بناء الثقة ، وبعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها وبعدم الاعتداء ، كل ذلك يمكن أن يكون ذا قيمة كبرى في تعزيز قضية نزع السلاح .

وقد كانت هذه العلاقة المتبادلة ماثلة تماما في ذهن جمهورية منغوليا الشعبية عند ما اقترحت عقد اتفاقية بشأن عدم الاعتداء وعدم استخدام القوة في العلاقات بين الدول الآسيوية ودول المحيط الهادئ .

وقد أكد رئيس دولتنا ، السيد سيدي . تسيدنبال ، في رسالته المؤرخة في (٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨١) التي وجهها إلى الأمين العام للأمم المتحدة والتي قدم فيها بعض الاقتراحات المحددة فيما يتعلق بالأحكام الأساسية لمثل هذه الاتفاقية ، وبالخصوص ، على " وجوب منح مكانة هامة للأحكام التي تنص على اتخاذ الدول المشاركة لاجراءات حازمة بشأن الجوانب الحاسمة لتعزيز السلم والأمن الدوليين كتدابير للتقليل من خطر محابجة عسكرية ولكبح سباق التسلح والتوصل إلى نزع السلاح " .

ونحن نعتقد أنه ينبغي الاعراب ، بشكل ملموس ، عن هذه العلاقة المتبادلة الأساسية في الفرع الملائم من مشروع البرنامج الشامل لنزع السلاح الذي سيجرى وضعه الآن في هذا المحفل .

وبحترم الوفد المنغولي الاستمرار في التعاون تعاوننا وثيقا مع الفريق العامل المختص الذي يقوم بأعماله بشكل مكثف بتوجيه من السفير الفونسو غارثيا روبليس. مثل المكسيك الموقر ، ينم عن اقتدار وحكمة .

وتجرى الدورة الحالية للجنة نزع السلاح في ظروف تسودها حالة توتر عالمي دائم . وبحاول حصول السلم والانفراج ونزع السلاح ، الذين يواصلون بكل نشاط جولة جديدة من سباق التسلح ، ولا سيما في الميدان النووي ، بلوغ التفوق العسكري وتقويض التكافؤ العسكري القائم .

ومن المستحيل أيضا اغفال العدوانية المتعاضمة للقوى الامبريالية والرحعية في بعد انحاء العالم • فالولايات المتحدة وحليفاتها الرئيسية لا تقتصر فقط على عرقلة النسوية العادلة للأوضاع المتفجرة ، ولكنها تكتف أيضا ، علانية ، سياستها واجراءاتها التوسعية •

وجمهورية منغوليا الشعبية تشعر ، بوصفها دولة آسيوية محبة للسلم ، بالقلق البالغ ازاء التردى الملحوظ للوضع في الشرق الأوسط نتيجة ضم اسرائيل لمرتفعات الجولان السورية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ بشكل غير شرعي متحديا بذلك قرارات الأمم المتحدة بما فيها قرار اتخذه مجلس الأمن • وما كان لاسرائيل أن تقترف أعمال اللصوصية هذه لولا الدعم العسكري والدبلوماسي الذي تقدمه لها ادارة واشنطن • ومن المعروف جدا أن الفيتو الأمريكي في مجلس الأمن قد حال دون اتخاذ تدابير يأذن بها الميثاق ضد هذا المعتدى الجائر ويسمح له ببسط جناحيه على رقعة أكبر • وفي مثل هذه الظروف التي يسخر فيها على نحو كره من عقول أعضاء اللجنة رأينا مشل الولايات المتحدة في هذا المقام يذرف دمغ التماسيح لانتهاك الفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة •

وتقوم الولايات المتحدة الآن ، في محاولة لصرف الأنظار عن أعمال محسوتيا في الشرق الأوسط ، باثارة ما يطلق عليه اسم المسألة البولندية ، بالرغم من أن الاحداث الداخلية في ذلك البلد لا تمثل ولا يمكن لها أن تمثل أي مشكلة دولية من أي نوع • الا أن واشنطن قد وجدت هذه الاحداث ملائمة تمام الملائمة كوسيلة لصرف الانتباه عن أعمال اسرائيل العدوانية وعن الحوار البناء وحل أكثر المشاكل الدولية الحاحا •

وتعتقد حكومة جمهورية منغوليا الشعبية ، وكذلك الدول الاشتراكية الاخرى ، اعتقادا راسخا بأنه ينبغي وضع حد لاستخدام المسائل المتعلقة بالحقوق السيادة لبولندا الاشتراكية ذريعة لزيادة التوتر الدولي وصرف انتباه الشعوب عن حل المشاكل الحيوية المتمثلة في تعزيز السلم والأمن ، ووضع حد لسباق التسلح وتحقيق نزع السلاح •

ومن الأمور المزعجة أيضا استمرار عدوان دعاة التمييز العنصري في جنوب افريقيا على الشعوب الافريقية المحبة للحرية • وكما حدث في الشرق الأوسط فانه كانت هناك بالفعل ، منذ زمن طويل ، امكانية للقضاء على مصدر التوتر ونيل افريقيا جمعا حريتها ، لولا المساعدة المباشرة التي تقدمها الولايات المتحدة وغيرها من الدول الامبريالية وهي مساعدة سبق أن ادانتها الجمعية العامة للأمم المتحدة مرارا وتكرارا •

وبسبب الادارة الجديدة الى الحكم في واشنطن ، والتي لا تتورع عن اعلان تعاطفها مع دعاة التمييز على رؤوس الملاء ، تحرر نظام برتوريا ، أخيرا من كل القيود ، كما يتبين ذلك ، في جملة أمور ، من تعليقها للخطط الرامية الى تسوية المسألة الناميبية ومن أعمالها العدوانية التي لا تنتهي ضد انغولا والدول المجاورة الأخرى •

وما لانتك فيه أن هذه الحقائق تؤثر تأثيرا عكسيا للغاية على المناخ الدولي • وأعيد كلمة الحقائق ، إذ ان هذه ليست مجرد تخمينات لا أساس لها أو أمثلة على الازدواجية مثل تلك الأمثلة التي يزر بها البيان الذي ألقاه مثل الولايات المتحدة ، مؤخرا •

وبالمناسبة أود أيضا أن أتحدث في ابجاز عن ذلك البيان الذي ألقاه السيد روستو • لقد شاركت في أعمال لجنة نزع السلاح طيلة سنوات عديدة وأنا على علم بأعمالها السابقة عن طريق ما ذكره

لي زملائي • وقد حلصت أنا وغيري إلى أنه لم يحدث أبدا ضلّة السنوات العشرين من تاريخ اللجنة أن ألقى بياناً بهذه الفضاظة تكلاً أو على هذه الدرجة من الافتراء مضمونا ، مثل البيان الذي ألقاه ممثل الولايات المتحدة في الجلسة العامة الأخيرة ووجهه ضد مجموعة كاملة من الدول الأعضاء في هذه اللجنة • وقد تألف ذلك الخطاب ، بتكل يكاد يكون كلياً ، من سلسلة متنوعة من التعريض بالبلدان الانتراكية والائحاد السوفياتي •

ويود الوفد المنغولي إلى جانب غالبية وفود الدول الأعضاء ، أن يرى ازدياد فعالية ونحسين تنظيم أعمال لجنة نزع السلاح • كما أن من الضروري مراعاة الطابع الخاص للمرحلة الحالية من أعمال اللجنة من أجل الدورة الاستثنائية الثانية المقبلة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح •

وفي حين يؤيد الوفد المنغولي استمرار المفاوضات في اللجنة بشأن المشاكل الرئيسية لنزع السلاح ، فإنه يرى ، إلى جانب الوفود الأخرى للبلدان الانتراكية ، وجوب التثديد ، في مثل هذه الأنطة ، على أعمال الهيئات الفرعية • أي ينبغي إجراء المفاوضات بشأن جوهر هذه المسائل في إطار أفرقة عامة مخصصة ترمي إلى وضع نصوص اتفاقات ملائمة • ولتحقيق هذه الغاية لابد ، في رأينا من النص على إمكانية تخصيص فترات عمل أطول بالنسبة للهيئات الفرعية التابعة للجنة بغرض النظر عن الجدول الزمنية الموصوعة لأعمال المؤتمرات الدولية الأخرى •

وفي الختام ، يود الوفد المنغولي ان يعرب عن استعداده للتعاون تعاوناً وثيقاً مع أعضاء اللجنة خلال هذه الدورة الحاسمة بشكل خاص •

الرئيس : أشكر ممثل منغوليا الموقر على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي خص

بها الرئاسة •

السيد جاياكودي (سري لانكا) سيادة الرئيس اسحوا لي بادئ ذي بدء أن أتقدم

بأطيب تمنيات وفدك وتهانیه لكم ، انتم الذين تمثلون بلداً صديقاً غير منحاز ، على توليكم رئاسة هذه اللجنة • وانني أعاهدكم على أن وفدك سيقدم لكم الدعم والمساعدة في مهمتكم الشاقة هذا الشهر •

وأود أن أعبر كذلك ، نيابة عن وفدك ، عن التقدير للخدمات التي قدّمها للجنة رئيسنا السابق السفير ساني • لقد ساعد بحنكة ودرابة على تحقيق جانب كبير من العمل •

وأسحوا لي أن أضيف عبارة ترحيب بجميع الممثلين الموقرين الذين يحتلون مقاعد في هذه اللجنة لأول مرة • نحن نتمنى لهم النجاح في أعمالهم في هذا المضمار •

واننا نحظى في بداية كل دورة تعقدّها هذه اللجنة ، بسماع بيانات رسمية عن الحالة السياسية الدولية الراحنة • وقد تحدد ذلك منذ الأسبوع الماضي وكان هناك اجماع للأراء المبداءة في هذه اللجنة بشأن تردّي الحالة السياسية في العالم • والممثلون الموقرون الذين تكلموا قبلي استرعوا الانتباه إلى حقيقة أن التوتر في العالم ازداد بوضوح وأن هناك حياداً عن عهد الانفراج والعلاقات الينا دئه • وظهرت أشباح جديدة رحعت آفاق السلم والأمن القيقري • ووفدك يتفق في الرأي مع أوجه التقييم هذه •

في الوقت نفسه ، قدمت لنا تفسيرات متنوعة عن الأسباب التي دفعت بالحالة الدولية الراحنة إلى التطور في الاتجاه الذي سارت فيه خلال السنة الماضية • وقدّم لنا تشخيصات

متنوعة وينعذر على وفد بلادى الموافقة تعاماً على كل هذه التفسيرات • فحين نرى أن الأسباب التي أفصحت إلى الحالة الراهنة ترجع إلى ما يزيد على الثلاثين سنة • واعتقادنا أن السلم والأمن الدوليين ليسا ثمرة التسوية المنحزته والتعاون المحدود في حالات قليلة لكن هما ثمرة عملية متواصلة من الانفتاح - عملية هي ليست وقفاً على قوى عظمى في مجموعها أو في كتل ، بل هي عالمية في نطاقها ووظيفية في طابعها • وهذه العملية لا يمكن أن تبرز إلى الوجود وتتطور إلا في الظروف التي يكون فيها الحد من الأسلحة والارادة في تنفيذ نزع سلاح حقيقي ، هما محور السياسات المفتوحة •

وطالما أن هناك اعتماداً مستمراً وغير محدود على النظريات الغربية لتوازن القوى مع ما تنطوى عليه من حسابات الرعب ، لا يمكن أن تكون هناك عملية سلم مستديمة • فالاعتماد الذي لا حد له على الأسلحة والسعي من أجل التعادل والتفوق في الأسلحة الهجومية والأسلحة الدفاعية هي ، في رأينا ، ذات الأسباب التي تولد التوترات الدولية وتزيد حادتها • وقد جرى التعبير عن وحيثية النظر هذه مرات عديدة في هذه اللجنة • ولم يقتنع بها ، فيما يبدو ، أحد • بيد أننا ما زلنا نأمل في أن ينسر ، على مر السنين ، استحداث وقبول نزع سلاح حديده في مجال الأمن الوطني •

ان المناقشات التي دارت في هذه اللجنة منذ أن بدأت أعمالها الاسبوع الماضي أثارت في ذهن وفدى تساؤلين اثنين • وأنا لا أستغرب أن تخامر غيرى الشكوك التي تخامرني • والسؤال الأول الذي تبادر إلى الذهن ، فيما يخصني على الأقل ، يتعلق بما إذا كانت هذه الدورة من دورات اللجنة ستقلب إلى محفل لمواصلة تبادل التهم والتهم المضادة فيما يتعلق بالمتسبب في سباق التسلح ، ومن ينترك فيه ومن في المقدمة ومن في المؤخرة • وأنا متأكد من أنه لا يمكن لهذذه اللجنة أن تخلص إلى استنتاجات في هذه القضية • وحقيقة ما في الأمر هو أن هناك ازدياداً مستمراً في النفقات العسكرية وتكديس الأسلحة النووية والتقليدية • وعلى ضوء هذه المعطيات ما عسى اللجنة أن تحقق ؟ بإمكاننا أن نتناقش حتى نهاية نيسان / ابريل أو ما بعد ذلك التاريخ ، حول مستوى الأسلحة وكيف انها تنتشر بسرعة ومن يعمل على نشرها وبأى كمية ، إلا أن حجم الاسلحة، في نهاية الدورة ، سيكون قد ازداد بالتأكيد ، ولا نكون قد توصلنا إلى اجابة عن السؤال تحظى بتوافقى الآراء •

والسؤال الثاني الذي يحيرني هو التالي : هل ستحول هذه اللجنة في نهاية الأمر إلى مجرد مقياس يكشف فروق درجات الحرارة في العلاقات بين الشرق والغرب • وهل ستتوقف عن أن تكون المحفل المتعدد الأطراف والوحيد لمفاوضات نزع السلاح وتصبح محفلاً اضافياً آخر تناقش فيه الحالة الدولية الراهنة ، وما هي مساهمتها وكيفية تحسين هذه الحالة ؟

لقد استخدمت في هذه اللجنة عبارة الروابط " Linkages " • وسواء كانت هذه الروابط ستصبح أقوى العوامل المؤثرة فيما يحدث في اللجنة في الاسبوع القادمة ، فتلك مسألة لا بد أن تجول بالبعيد منا على الأقل • ووفدى يأمل ألا تعرقل هذه الروابط أعمال هذه اللجنة ، لأنها ستؤدي إذا ما تواصلت حتى نهايتها المنطقية ، إلى احباط جهودنا جميعاً في اللجنة •

ان وفدى يأمل أن يتم توجيه جهود هذه اللجنة في هذه الفترة العصيبة التي نمر بها، صوب الاستعاضة عن الحدل بالافئانغ الذي يعيد السبيل للتفاوض الحقيقي والهادف • وإذا قصرنا عن تحقيق هذه الروح في هذه الدورة من دورات اللجنة ، فإنا سنسير نحو الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح في خطوات متعثرة •

أنا أنكلم اليوم عن نزع السلاح من وجهة نظر بلد نام صغير وغير منحاز نفقاته العسكرية غير ذات مال اطلاقا • فقط آمنت سرى لانكا وهي ما تزال تؤمن بأن أمنها الوطني لا يتحقق ولا يمان عن طريق ارتفاع مستوى استعدادها العسكري لردع أي خصم في المستقبل • نحن نؤمن أن الأمن الاقتصادي للبلاد ولكافة مواطنيه في كنف الحرية والساواة هو أسلم الطرق لصمان ووقاية سيادة الدولة والشعب • وهذا الأمن لا يمكن أن يتحقق ويستمر الا بنوخي سياسة انمائية واعية تضمن للمالين من أناسنا فرصة العمل المريح والمترف وتؤمن استفادتهم من جهود عمليهم •

ولكن تنميتنا الاقتصادية ليست بالامر الذي يمكن أن ينفذ بنجاح ونحن في عزلة • فاننا نحيا ونعمل في عالم مترابط • وقد نكون ، بوصفنا دولة جزرية صغيرة ، أكثر اعتمادا على العالم الخارجي • ولذلك فان البيئة الدولية والسياسية والاقتصادية على السواء ، لها بالغ الأهمية بالنسبة لنا وهي عامل حاسم يؤثر في نجاح أو فشل جهودنا ويكفيها • وطالما كانت هناك توترات وأزمات وصراعات تضررت البيئة التي نندل فيها جهودنا •

وبما كان الحد من الأسلحة ونزع السلاح الحقيقيين أن يؤثر ، بل هما يؤثران في المنساح الدولي بشكل سريع وإيجابي ولذلك فان لهما ارتباط مهم بالجهود الانمائية وتأثير عليها • ونحن نرى أن الارتباط بين نزع السلاح والتنمية ، أمر واضح وقوي ولا مهرب منه • وأنا لا أنوي الدخول في مناقشة نزع السلاح والتنمية ، فهي مسألة معقدة ، وبالرغم من أن الجمعية العامة أوصت في دورتها السادسة والثلاثين ، في الفقرة ٧ من القرار ٩٢/٣٦ زاي ، بأن تضح هذه اللجنة في الاعتبار في مفاوضات نزع السلاح المقبلة ، التقرير المتعلق بنزع السلاح والتنمية الوارد في الوثيقة A/36/356 ، الذي أعده فريق خبراء برئاسة مشلة السويد المعوقة السيدة ثورسن •

وكل ما أرغب فيه هو أن أتناول جانباً واحداً وهو ما يمكن أن يقدمه نزع السلاح من مساهمة في تحسين المناخ الدولي الذي يتيح لكافة الدول السعي وراء التنمية الاقتصادية • ونعتقد أنه من الصعب علينا جدا السعي الى تحقيق تصورنا للأمن الوطني المتمثل في التنمية الاقتصادية الوطنية في سياق عدم الاطمئنان الدولي • فسباق التسلح وازدياد الصبغة العسكرية بالتدرج على كافة أنحاء العالم وما ينتج عن ذلك من انعدام الطمأنينة يضر بنا ويبعث فينا احساسا بالقلق والخوف بصرفنا عن جهودنا المحلية • ذرني أوضح هذا الكلام • فنذ خمسة عشر عاما كان المحيط الهندي محيطة سلم يخدم كل من يعمره وكانت دوافع الاحساس بالقلق لدى البلدان العطلة على المحيط الهندي قليلة أو معدومة • ومنذئذ تغير الى حد كبير هذا الوضع المثالي • وفي عام ١٩٧١ سعت سرى لانكا الى جانب دول أخرى عديدة الى اعلان المحيط الهندي منطقة يلم • لكن ما الذي حدث ؟ لقد أصبح المحيط الهندي الآن يعج بالسفن البحرية التي تتكدس على متنها الاسلحة التقليدية والاسلحة النووية • وقد ازداد التوتر في هذه المنطقة • وانهارت أسس الاستقرار القلبي • ونحن في سرى لانكا أقحم بنا دون ارادتنا في منطقة على مرمى من تراشق ممكن للأسلحة النووية • وحصيلة كل هذا تتمثل في ظهور احساس جديد لدينا من القلق والخوف • وهذه الأحاسيس ليست وهما بل حقيقة واقعة • وهذه الحالات يمكن أن توجد في أماكن أخرى من العالم • فهناك بلدان نامية عديدة تجد أن اختلال الأمن على الصعيد الدولي يعوق جهودها الانمائية • ونحن نرى أنه لا يتيسر لنا التمتع بحريتنا واستقلالنا وتحقيق التقدم الا في كنف سلم وأمن وطبدين • هذا هو هدفنا والبيئة الخالية من التوتر المنزوعة من السلاح شرط أساسي لنجاحنا في تحقيقه •

ولذلك فإن وفدى يود أن بحث السادة الممثلين الموقرين في هذه اللجنة منح المزيد من الأهمية في مناقشاتهم ومفاوضاتهم لنزع السلاح بوصفه عاملاً لا غنى عنه من أجل التنفيذ السلمي والمتمم للتنمية الاقتصادية في بلدان كبلدى.

نحن في هذه اللجنة قد نختلف في الرأي بشأن جوانب متنوعة من مسألة نزع السلاح والتنمية لكننا نرى أنه لا يمكن أن نكون على خلاف بشأن الصلة بين نزع السلاح وأثره في خلق مناخ سياسي دولي خال من التوتر تهيأ فيه التنمية.

ونحن حينما نبحث على وجهة النظر هذه لا ننقص من شأن التطورات التي تشهدها مناطق أخرى في العالم ولا نتجاهلها. فما تشهد العلاقات بين الشرق والغرب، والوضوح الأمني في منطقة أو أكثر من العالم ذو أهمية حاسمة بالنسبة لقضية نزع السلاح. لكننا نرى أن هذه الأهمية ينبغي ألا تمنح إلى هذه العوامل على حساب عوامل أخرى بتوجب أيضاً الحيلولة دون أن تصبح العناصر الوحيدة التي تحدد نطاق واتجاه وسرعة مفاوضات نزع السلاح في هذه اللجنة وخارجها.

وأود أن أعبر عن تقديري لحكومي حكومتى الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية للقرار الذي اتخذناه والقاضي بالشرع في معاديات الحد من الأسلحة التعبوية النووية المتوسطة المدى في أوروبا والاستمرار فيها. وفي رأينا أن هذا تطور هوات نأمل أن يتوج بالنجاح. ونأمل أن تفضي هذه المعاديات كذلك إلى البدء في مفاوضات الحد من الأسلحة الاستراتيجية وأن لا ينصرف أى من البلدين عن المسار الذي آثر اتباعه هذه السنة. والنجاح في المعاديات الحالية والمقبلة قمين، في رأينا، بأن يصرف الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية عن استراتيجياتهما الحالية الرامية إلى الفناء صوب استراتيجيات جديدة تستهدف السلم. هذا هو ما يتوقعه العالم بأسره منهما.

بعد مرور أربعة أشهر، بالتحديد، من اليوم ستطفأ الأنوار في هذه القاعة وستخلو القاعد وستحول المحفل إلى نيويورك. ولا حاجة إلى الكلام على أهمية وجدوى الدورة الاستثنائية الثانية القادمة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، فنحن جميعاً نوليها أهمية كبرى ونأمل أن تكمل بالنجاح، فهي أولى الدورات الاستثنائية التي تعقد في غضون العقد الثاني لنزع السلاح وسيرقيها الطلاب من التشر على أمل أن تكون علامة ملحوظة وبارزة على الطريق الملتوى صوب نزع السلاح العام الكامل. وليس من باب المبالغة في شيء القول أنه لم يمارس قط مثل هذا الضغط الشديد في تاريخ البشرية من أجل نجاح اجتماع لنزع السلاح. ولم تركز في الماضي أبداً آمال وتوقعات بهذا القدر على محفل دولي من أجل تحقيق تقدم ملموس وحقيقي على درب نزع السلاح.

وفي هذا السياق تضطلع الدورة الحالية لهذه اللجنة بمسؤولية كبرى. وكل عضو في هذه اللجنة واع بتلك المسؤولية، وهذا الوعي سيعكسه ولا شك، إيقاع أعمال اللجنة وقوة دفعها.

فيما يتعلق بجدول الأعمال المعروض علينا، يتفق وفدى في الرأي بشكل عام مع ما ورد في ورقة العمل رقم ٤٧ التي عمدتها الأمانة. وأود ابداء بعض الملاحظات بشأن بنود جدول الأعمال في هذه المرحلة.

نحن نرى أن البندين ١ و ٢ لا يزالان بشكلان بندين ذوي أولوية عالية على الرغم من القصور في انشاء فريقين عاملين بعنبان بهما في الدورة الأخيرة. ولا يمكن الانتقاص من رغبة الأغلبية الساحقة من أعضاء هذه اللجنة في انتهاز سبيل العمل هذا. وفي رأينا أن النقائس

والحدل بنان حذ بن البندين برهنا بوضوح على أن الوقت قد حان للنظر فيهما في نطاق فريقين
عاطلين منفصلين • وقد تدعمت وجهة النظر هذه في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة
ونحن نأمل في أن لا تحدد معارضة هذا المقترح •

وهناك مقترح يتعلق بدمج البندين ١ و ٢ في بعضهما ، لكن الرئيس تفضل بإبلاغ اللجنة
يوم أمس بأن ليس هناك توافق في الرأي بشأن هذا المقترح وأن البندين ١ و ٢ سيظلان ، لهذا
السبب ، كما هما • ووفدي يرى أن هذا المقرر هو أحكم مقرر يمكن أن يتخذ •

ويمثل الموصي الرئيسي للدورة الاستثنائية الثانية في البرنامج الشامل لنزع السلاح • فما
هو النكل الذي ستخذه مباحة اللجنة في هذا المضمار ؟ لقد قدمت للجنة ورقات عمل من مجموعة
ال ٢١ ومجموعة البلدان الغربية وفي الأسبوع الماضي من تشيكوسلوفاكيا نيابة عن مجموعة البلدان
الاشتراكية • وقد أسهب الفريق العامل المخصص ، الذي ترأسه ووجهه دون كلل السفير غارثيا
روبليس بكياسة وبهارة وحنكة لسنوات عديدة ، في مناقشة مختلف التصورات والمفاهيم والجراءات
والحدول الزمنية وبعض المسائل العملية لتنفيذ البرنامج الشامل لنزع السلاح • ونحن نؤيد تأييداً
كاملاً ورقة العمل التي تتضمنها الوثيقة CD/223 ، هذه الورقة التي تقدم ، رغم عدم شمولها لكافة
الجوانب ، عرضاً شاملاً لبرنامج طوباوي ولكن لاستراتيجية موجهة صوب عملية نزع سلاح عام كامل
مستمرة وتقدمية ومتوازنة • ووفدي يوافق على أن اعتماد البرنامج الشامل لنزع السلاح في حد ذاته
لن يفتح الباب على مصراعيه لنزع السلاح على نحو سريع وعالي • لكنه أداة لازمة إذا ما أردنا
الانطلاق بحزم ومثابرة صوب نزع السلاح العام الكامل • وسيساعد على تلافي حالات " العضي ثم
التوقف " التي تميزت بها جهود نزع السلاح المبذولة سابقاً • ونحن نرى فيه التزاماً رسمياً بمواصلة
مفاوضات نزع السلاح على نحو منتظم •

صحيح أن مثل هذا الصك لا يمكن التفاوض بشأنه دون أي صعوبات • والمناقشات التي
دارت على صعيد الفريق العامل تثبت هذا • وقد أوضح سعادة سفير الهند عدداً من القضايا التي
أثيرت في هذه اللجنة • وأنا متأكد من أن شروحه تساهم الآن صوب تحقيق المزيد من التقدم
في إطار الفريق العامل •

وستقدم مجموعة ال ٢١ وورقات عمل جديدة تتعلق بمجالات لا تشملها الوثيقة CD/223
وأنا متأكد من أن هذه الورقات ستساعد الفريق العامل في التوصل إلى مقررات مبكرة • وبعثت
برنامج نزع السلاح الشامل ممارسة جديدة ولذلك يجب أن تحقق هذه الممارسة فتحاً جديداً • وهي
تتطلب ، بالضرورة ، مرونة التفكير والابتكار الخلاق فيما نتوخاه من نهج • ووفدي على ثقة من
أن الفريق العامل سيتحلى بياتين الصفتين •

ويشير البند ٧ من مشروع جدول الأعمال بأن نناقش اتخاذ تدابير إضافية للحيلولة دون سباق
التسلح في الفضاء الخارجي • أن وفدي يؤيد تأييداً تاماً كافة التدابير التي تستهدف فضاية الفضاء
الخارجي بوصفه التراث المشترك للبشرية الذي ينبغي تفادي تحويله إلى حلبة جديدة لسباق
التسلح الذي تعذر علينا كسحه على وجه الأرض • ولذلك فإن بوسع وفدي أن يقبل إدراج هذا
البند في جدول الأعمال • لكن نود التشديد على ضرورة أن تمنح هذه اللجنة أعلى أولوية للبنود
المعرضة فعلاً منذ أمد طويل • ولئن كنا نسلم بظهور مخاطر جديدة ، بحب علينا ألا ننسى أننا
قد قتلنا في التصدي للمخاطر الجسيمة التي واجهتنا منذ أمد بعيد • لذلك فإن وفدي يأمل أن
يكون في مقدورنا التوصل إلى مقرر يحظى بموافقة جميع الأطراف بشأن البند ٧ دون إطالة للنقاش •

وأخيراً اسبحوا لي بإسبادة الرئيس بأن أتناول البند ٨ (أ) ، وهو التقرير الخاص. ليسذه اللجنة الى الدورة الاستثنائية الثانية • ان وفدي يرى أنه ينبغي للجنة أن تكرر مقداراً معقولاً وكافياً من الوقت لمناقشة هذا البند • فينذا نرحب حاضراً من التقارير • انه الأول من نوعه • كما انه يساعد الدورة الاستثنائية الثانية في مناقشتها بشأن نزع السلاح ومساءلة انشاء آلية لنزع السلاح • ولذلك لا يمكن أن يكون مجرد عرض أو تصنيف لجوانب النجاح أو الفشل في أعمال اللجنة • لا بد أن يكون تقييمياً الى حد ما على الأقل •

نحن نرى أنه ينبغي للتقرير أن يعطي صورة واضحة عن كيفية عمل اللجنة فيما يتصل بما أوكل إليها من اختصاصات • وينبغي أن يكون نكلاً للتقرير ومحتوياته مرآة تعكس على النحو الكافي والدقيق عمل اللجنة • ونحن نرحب جميعاً بتحسين آلية مفاوضات نزع السلاح المتعددة الاطراف • وينبغي أن يكون تقريرنا سنداً للبحث عن الآلية المثلى صوب هذه الغاية •

اسبحوا لي في الختام أن أقول ، ولوعلى سبيل التعميم ، ما يلي • عندما كان قداسة البابا يوحنا بولس الثاني في حيرونيما قال مايلي " في الماضي كان في الامكان تدمير قرية أو مدينة أو منطقة وحتى بلد • أما الآن فان الكوكب الأرضي بأسره هو المعرض للخطر • وهذه الحقيقة ينبغي أن ترغم كل شخص على ضرورة امعان النظر في اعتبار خلقي أساسي وهو : أنه من الآن فصاعداً لا يمكن للبشرية أن تضمن لنفسها البقاء الا عن طريق الاختيار الواعي والسياسة الفطنة " • ان سبب وجودنا في هذه اللجنة هو أن حكوماتنا لجأت الى هذا الاختيار وتوخت سياسة فطنة لدعم نزع السلاح • وميمنتنا تتمثل في تنفيذ ما اختارته حكوماتنا • وانتهاء حقبة الألف عام الثانية بالحرب أو السلم سيتوقف الى حد ما على ما اذا كنا سنساهم في عملية نزع السلاح • ان وفدي موجود هنا لمساعدة هذه اللجنة في مهامها لأننا ، في سرى لانكا ، نحب السلم للجميع شرقاً وغرباً ، شمالاً وجنوباً • ونحن نعتقد أن هذا هو التزامنا جميعاً في هذه اللجنة •

الرئيس : أشكر سعادة ممثل سرى لانكا على بيانه وعلى الكلمة الطيبة التي خص

بها الرئاسة •

السيد كومبين (هنغاريا) : سيدى الرئيس ، أود وأنا أتكلم للمرة الأولى فسي

جلسة عامة أن أهنيكم بوصفكم رئيساً للجنة للتسهر الاول من دورة ١٩٨٢ وأقدم لكم كامل تأييد وتعاون الوفد الهنغارى • كما نوجه كلمات التقدير للسفير الاندونيسى انور ساني الذي شغل بنجاح منصب الرئيس منذ بداية آب / أغسطس ١٩٨١ حتى افتتاح الدورة الحالية • وعندما أعرب عن صادق ترحيبي لزملائنا الجدد ، أود ان أوكد لهم استعداد وفدي للبقاء على حسن العلاقات التي كانت تربطه بمن سبقوهم •

لقد كرس جزء هام من البيانات التي ألقيت حتى الآن لاجراء تحديد وتقييم للوضع الدولي • وينبغي لي أن ألاحظ مع الاسف ان الطابع العام للتقييمات قاتم ومشحون بالقلق وخيبة الامل • ولا يزال الاتجاه المزعج الذي تميزت به السنوات الأخيرة هو السائد اليوم • وان المناخ الدولي مستمر في التفاقم كما يتزايد خطر نشوب الحرب • لقد أدت محاولات الدوائر الامبريالية المتطرفة الرامية الى قلب توازن القوى وتحققي التفوق العسكري الى تصعيد آخر لسباق التسلح فزادت بذلك من حالات التوتر في العالم ، ولا سيما في أوروبا • ان حملات الدعاية العنيفة العدائية التي تنسها تلك الدوائر واستمرار تدخلها في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة ، وتزايد العداء للسوفييات والشيوعيين ،

كل ذلك يغسد الحور ، ويتبدم الثقة ويعوق بذلك حل أهم المشاكل والمنازعات السياسية • وكنسبحة
مبانسة لذك فان انحاه الاحداث هذا يحعل اجراء المفاوضات بشأن تحد يد الاسلحة ونسج السالغ
أمرأ أكثر صعوبة •

وفي الايام القليلة الاحيرة ، تعرضت هذه اللحنة لواصل من المحاضرات كان غرضها الوحيد
نحويل الانساه عن حقيقة نوايا دوائر معينة وتتويه الحقائق التي ظلت ضويلا جزءا من كتب التاريخ •
ومن أحل هؤلاء الذين عساهم ان يكونوا قد نسوا حقائق تاريخ سباق التسلح التي لا سبيل السس
انكارها والذين يريدون خلق المحاروف فيما يتعلق بتجد يدات عسكرية سوفياتية ، اسحووا لى بشأن
أعيد الى الاذهان باختصار أى جانب بدأ أثناء فترة ما بعد الحرب في ادحال مختلف الاسلحة
الجديدة ومنظومات لئذه الأسلحة ، وأى جانب بدأ موجات جديدة من سباق التسلح وأى جانب
اضطر الى الرد :

انتحت الولايات المتحدة القنبلة الذرية في ١٩٤٦ ولم ينتجها الاتحاد السوفياتي الا بعد
ذلك بأربع سنوات ؛

انتجت الولايات المتحدة القنبلة الهيدروجينية في ١٩٥٣ ، وانتجها الاتحاد السوفياتي
بعد ذلك بسنة ؛

قاذفة القنابل الاستراتيجية : انتجتها الولايات المتحدة في ١٩٥٣ ، وانتجها الاتحاد
السوفياتي بعد ذلك بأربع سنوات ؛

القذيفة التسيارية المتوسطة المدى (ERBM) : انتجتها الولايات المتحدة في ١٩٥٣ ، وانتجها
الاتحاد السوفياتي بعد ذلك بأربع سنوات ؛

السلح النووي التعبوي : انتجته الولايات المتحدة في ١٩٥٥ ، وانتجها الاتحاد
السوفياتي بعد ذلك سنة واحدة ؛

القذيفة التسيارية عابرة القارات (ECBN) : انتجتها الولايات المتحدة في ١٩٥٥ ، وانتجها
الاتحاد السوفياتي بعد ذلك بستين ؛

الغواصة النووية : انتجتها الولايات المتحدة في ١٩٥٦ ، وانتجها الاتحاد السوفياتي
بعد ذلك بست سنوات ؛

القذيفة التسيارية المطلقة من الغواصات (SLBM) : انتجتها الولايات المتحدة في ١٩٥٩ ،
وانتجها الاتحاد السوفياتي بعد ذلك بتسع سنوات ؛

القذيفة المضادة للقذائف التسيارية (ABM) : انتجتها الولايات المتحدة في ١٩٦٠ ،
وانتجها الاتحاد السوفياتي بعد ذلك سنة واحدة ؛

الرأس الحربي ذو الناقلة ذات الرؤوس المتعددة : انتجته الولايات المتحدة في ١٩٦٤ ،
وانتجها الاتحاد السوفياتي بعد ذلك بست سنوات ؛

الرأس الحربي ذو الناقلة العائدة ذات الرؤوس المتعددة الفردية التوجيه : انتجته
الولايات المتحدة في ١٩٧٠ ، وانتجها الاتحاد السوفياتي بعد ذلك بخمس سنوات ؛

القذيفة الانسيابية : انتجتها الولايات المتحدة في ١٩٧٦ ؛

السلح النيوتروني : أنتجته الولايات المتحدة في ١٩٨١ .

وقائمة الوقائع الاكيدة تتحدث عن نفسها .

ان تاريخ المفاوضات المتعددة الاطراف لنتج السلاح ، تثبت ، من ناحية أخرى ، ان للعلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة واجراء محادثات جديدة بينهما بشأن مألتي الحد من الاسلحة ونتاج السلاح تأثيرا مباشرا على المفاوضات المتعددة الاطراف . ولذلك ينبغي لنا ان نلاحظ مع بالغ الاسف ان الولايات المتحدة أوقفت أو حذت جميع هذه المحادثات السابقة وتستمر في اعاقه تحددها . ونظرا لان هذه المحادثات تؤثر بصورة مباشرة على امن جميع الدول ، تحت الحكومة الينغارية على تجديد اجراء المفاوضات السوفياتية الامريكية في أقرب وقت ممكن ، وخاصة المفاوضات بشأن الحد من الاسلحة الاستراتيجية .

ولقد لاحظنا بارتياح في الآونة الاخيرة استئناف المفاوضات السوفياتية - الامريكية هنا في حنيف بنان مشكلة الاسلحة النووية المتوسطة المدى في أوروبا ونأمل بصدق في ان تؤدي الى النتائج المتوقعة في المستقبل القريب .

وباعتباري أمثل هنا حكومة دولة أوروبية ، اسحووا لي بابداء ملاحظة مقتضبة فيما يتعلق باستئناف اجتماع مدريد . فعلي الرغم من محاولات بلدان منظمة حلف شمال الاطلسي الرامية الى افساد الجو منذ البداية ، فانه لا يزال لدينا بعض الامل في أن تتمكن الدول المشتركة من التغلب على المصاعب التي تواجهها . ان الحكومة الينغارية تعلق أهمية بالغة على القرار المتوقع من اجتماع مدريد والذي سيدعو الى عقد مؤتمر للانفراج العسكري ونتاج السلاح في أوروبا في أقرب وقت ممكن .

وكان شعور الاستعجال الذي عبرت عنه المظاهرات الضخمة والتصرفات العامة لصالح السلم ونتاج السلاح واضحا أيضا في الدورة الاخيرة للجمعية العامة للامم المتحدة . فقد أعربت الاغلبية العظمى من الدول الاعضاء بوضوح عن اصرارها على صون النتائج المحرزة حتى الآن ومواصلة المبادرات الجديدة من أجل مفاوضات مفيدة .

وشرح ممثلو جمهورية هنغاريا التعبية في الدورة السادسة والثلاثين بالتفصيل موقف حكومتي من جميع البنود الرئيسية وساحموا اسجاما فعالا في اعتماد عدة قرارات هامة . وبناء عليه ، يمكنني اليوم أن اقتصر على مسائل قليلة نرى ان لها أهمية بالغة في هذه الفترة الحاسمة . وسوف نعود اليها في مراحل تالية من مناقشاتنا والى بنود أخرى في جدول اعمالنا بمزيد من التفاصيل ، وبمقترحات عليية كلما أمكن ذلك .

ولا تزال المسألة المتسمة بأعلى درجة من الاولوية بالنسبة للجنة هي مسألة وقف سباق التسلح النووي ، والقضاء على تهديد الحرب النووية وتهيئة تحول حاسم صوب تدابير لنتج السلاح النووي . وتتهدد القرارات المعتمدة من الجمعية العامة لهذا الطابع العاجل .

ومن بين القرارات المعتمدة في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة ، بشكل اعلان منع وقع كارثة نووية واحدا من أهم هذه القرارات . فقد أعلنت الجمعية العامة ، بناء على مبادرة الاتحاد السوفياتي ، الاستخدام الاول للأسلحة النووية بمثابة " اخطر جريمة ضد الانسانية " لا يمكن ان يكون ليا و " لن يكون ليا أي مبرر أو صفح " وترى الحكومة الينغارية انه ينبغي

للدول الحائزة للأسلحة النووية ان تفي " بالواجب الاكبر والالتزام المباصر " المعرب عنهما في القرار المنخذ لاجراء مفاوضات " بحسن نية وعلى أساس المساواة " مضية في النجاية الى " القساء " الكامل على الاسلحة النووية " .

وقد قدمت مقترحات كثيرة في هذا الشأن ، مثل الاقتراح الذي قدمته في ١٩٧٩ مجموعة الوفود الاشتراكية في هذه اللجنة . وينبغي ، وفقا للبرنامج الوارد في الوثيقة CD/4 ، البدء دون ابطاء في مفاوضات جديدة بشأن وقف انتاج جميع انواع الاسلحة النووية وتخفيض مخزوناتهما تدريجيا ريثما يتم تدويرها تدريجيا كاملا . واقترح أيضا فيما بعد انشاء فريق عامل مخصص لتوفير اطار مناسب للمفاوضات . ويرى وفدنا ان تلك المقترحات لا تزال صحيحة ، ومتعلقة بالاحداث الحارية ومناسبة للركوان ، كما أكد ذلك قرار الجمعية العامة ٩٢/٣٦ هـ .

ان احد الجوانب الاكثر الحاحا لنزع السلاح النووي هو الحظر العام الكامل لجميع تجارب الاسلحة النووية . وان وفدنا ، شأنه شأن الاغلبية العظمى للجمعية حول هذه المنضدة ، أيد طويلا انشاء فريق عامل مخصص مكلف بوضع معاهدة بشأن هذا الموضوع وأصبح ذلك أيضا اكثر الحاحا نظرا لانه لا يحتمل استئناف المفاوضات الثلاثية في المستقبل القريب ، بسبب موقف العناد الذي تتخذه الولايات المتحدة والمملكة المتحدة .

وفي ميدان نزع السلاح النووي ، تتطلب مسألة حظر الاسلحة النيوترونية النووية اهتماما عاجلا . ولذلك قدمت وفود المجموعة الاشتراكية في العام الماضي اقتراحا يدعو الى انشاء هيئة فرعية مهمتها وضع صك دولي لهذا الغرض . ورجت الجمعية العامة في القرار ٩٢/٣٦ كاف من هذه اللجنة " البدء دون ابطاء في مفاوضات تجرى في اطار تنظيمي ملائم " . وفي رأينا أن انشاء فريق عامل مخصص ، سيشكل ذلك الاطار كما أنه يرد في مشروع الاتفاقية المقدم من الوفود الاشتراكية في ١٩٧٨ أساس متين لنشاط هذا الفريق .

وفي مجال نزع السلاح النووي أيضا ، يقترح الوفد الهنغاري ان تولي اللجنة اهتماما مناسباً لجوانب مثل عدم اقامة أسلحة نووية في أراضي الدول التي لا توجد بها هذه الاسلحة في الوقت الحاضر وتعزيز امن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الاسلحة النووية أو التهديد بسد باستخدامها .

وفي هذا الصدد ، دعوني أشير الى أعمال لجنة وزراء خارجية الدول الاطراف في معاهدة وارسو التي شدد فيها تنديدا خاصا " على انشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية في مختلف انحاء القارة الأوروبية ، بما في ذلك أوروبا الشمالية ومنطقة البلقان " ، وفي اطار المفاوضات بشأن متكلة الاسلحة النووية المتوسطة المدى في أوروبا ، ايد المشتركون في ذلك الاجتماع " جعل أوروبا في النجاية خالية تماما من الاسلحة النووية " .

ان لمشكلة المفاوضات بشأن حظر أسلحة التدمير الشامل الاخرى أهمية كبيرة أيضا لأنه سيكون للجولة الجديدة الجارية لسباق التسلح آثار خطيرة جدا . لقد سببت التقارير عن الحطط الرامية الى بدء انتاج حيل جديد من الاسلحة الكيميائية المعروفة باسم العوامل الثابتة للحرب الكيميائية ، والى وزعها في أوروبا قلقا بالغاً في قارتنا وفي أماكن أخرى . وقد تهدم هذه الخطوات النتائج المحرزة حتى الآن .

ويرى وقد ي أنه ينبغي تكثيف العمل في وضع معاهدة لحظر إنتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية إلى حد كبير في السنة الحالية • ولدنا أساس مبنين لاحتراز تقدم كبير يوفره الفريق العامل المحصر الذي كلف بتلك المهمة في السنة الماضية • ولذلك ينبغي إعادة انتاء هذا الفريق العامل في أقرب وقت ممكن مع اعطائه ولاية منقحة على نحو مناسب تتوخى رفع أنشطتنا إلى مستوى جديد من حيث النوعية بغية البدء في وضع بعض احكام المعاهدة المقبلة على الاقل •

ان القرار ٩٦/٣٦ بالذي اعتمدته الجمعية العامة في اطار حظر انتاج وتخزين الاسلحة الكيميائية يتضمن على الاقل عنصرين جديدين ينبغي ألا يغيبا عن بال الفريق العامل • والقرار "بطلب إلى جمع الدول الامتناع عن أي احراء من شأنه أن يعوق المفاوضات بشأن حظر الأسلحة الكيميائية والامتناع ، على وجه التحديد ، عن انتاج ووزع الاسلحة التطيرية وغيرها من الأنواع الجديدة من الأسلحة الكيميائية ، وعن وضع أسلحة كيميائية في الدول التي لا توجد فيها مثل هذه الأسلحة في الوقت الحاضر " •

وينبغي ان تولي لجنة نزع السلاح الاهتمام المناسب لمسألة الانواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والعضومات الجديدة من هذه الاسلحة • ورجت الجمعية العامة في القرار ٨٩/٣٦ من اللجنة " ان تعمل على تكثيف المفاوضات ، بمساعدة خبراء حكوميين مؤهلين ، بغية اعداد مترجم اتفاق شامل • ، وصياغة ما يمكن من الاتفاقات بشأن انواع بعينها من تلك الاسلحة " • ويقترح وفدي ، آخذا في الاعتبار النتائج الايجابية لاعمالنا التي جرت في اطار الاجتماعات غير الرسمية المعقودة مع الخبراء ، ان تنظر اللجنة في عقد اجتماعات معاشلة في السنة الحالية أيضا • وفي أثناء هذه الاجتماعات ، قد يتم التفكير في ولاية محتملة تعطى لفريق من الخبراء الحكوميين وهو الفريق الذي نأمل في ان يتم انتاؤه في المستقبل القريب •

وسيكون عقد هذه الاجتماعات ، مفيدا أيضا من ناحية تنفيذ الفقرة ٣ من القرار ٨٩/٣٦ التي تطلب إلى " الدول الاعضاء الدائمة بمجلس الأمن ، فضلا عن الدول الاخرى ذات الاحمية العسكرية ، ان تصدر اعلانات متطابقة في مضمونها بشأن رفض استحداث انواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من هذه الاسلحة ، وذلك كخطوة أولى نحو عقد اتفاق شامل بشأن هذا الموضوع ، مع مراعاة ان تتم الموافقة بعد ذلك على هذه الاعلانات بقرار من مجلس الأمن " ويمكن ان تنظر اللجنة في صياغات ملموسة لهذا الاعلان ، آخذا في الاعتبار جميع المقترحات الحالية والمبادرات المقبلة • وان الوفد الهنغاري على استعداد لتقديم مزيد من التفاصيل في وقت لاحق في هذا الشأن •

وبخلاف ما ليذه المتكلة من أهمية مضمونية ، اشعر ، بوصفي رئيسا سابقا للفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية ، بقلق شخصي شديد حيال هذا الموضوع ، ومع ذلك ، لا أريد الدخول في التفاصيل ولكنني أريد ان اكرر اقتناعي بأنه يمكن للجنة التوصل إلى اتفاق بشأن الموضوع في غضون شهور قليلة بافتراض قدر اكبر من العرونة من جانب وفود معينة • ونحن نرى انه ينبغي معالجة مشكلة حماية المنتجات النووية المدنية التي هي بلاشك مشكلة هامة ومناسبة للوان وحلها على نحو منفصل • هذه هي الطريقة لتحقيق نتائج في كل من الناحيتين • وهذه هي الطريقة لانجاز المهمة المبينة في قرار الجمعية العامة ٩٧/٣٦ جيم •

وقد جرى التوسع في جدول الاعمال المؤقت للجنة في السنة الحالية لكي يشمل بندا جديدا وفقا للتوصية الواردة في قرار الجمعية العامة ٩٩/٣٦ • وان الوفد الهنغاري يؤيد تماما ادراج هذا

السند ويقترح ان تقدر اللجنة دون ابطاء انتاء هيئة فرعية تكلف بالنظر في معاهدة لحظر اقامة اى
نوع من الاسلحة في الفضاء الخارجي وبوضع هذه المعاهدة .

وقبل أن انتقل الى آخر موضوع في كلمتي ، أود ابداء عدد قليل من التعليقات القصيرة بشأن
بعض المسائل التنظيمية . وخلافا لما نحننا في تحقيقه في مرحلة مبكرة جدا من دورتنا الربيعية في
السنة الماضية ، لم تتمكن حتى الآن من التوصل الى توافق في الآراء أو حتى تحديد العناصر
الاساسية لهذا التوافق في جدول اعمالنا وبرنامج عملنا . وللأسف ، لا تلوح في الأفق أى علامات
ظاهرة لنتائج سريعة فيما يتعلق بانشاء أفرقة عاملة .

ان ذلك بشكل ظاهرة خطيرة حقا لأنه ينبغي لنا ، في السنة الحالية اكثر من ذي قبل ،
ان نكتف حيمودنا في المفاوضات . ويتعين علينا الاسراع بالمناقشات غير الرسمية بشأن المسائل
التنظيمية والاجرائية وان نستخدم بالكامل الوقت التمين المتاح لنا بحيث لا يكون التقرير الذي ينبغي
لنا تقديمه للدورة الاستثنائية الثانية اعترافا بعجز تام .

وكما أعلنا في مناسبات عديدة ، ان الحكومة الهنغارية تعلق أهمية كبيرة على دورة الجمعية
العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح . وفي رأينا انه سوف ينبغي ان تكون تلك الدورة
مصدرا لقوة دافقة جديدة للجهود التي تبذلها الدول من أجل نزع السلاح . ويجب ان تشجع على
اعداد مقترحات واقعية ، وان تعزز المفاوضات بشأن هذه المقترحات وان تخلق الجو البناء الضروري
الى حد كبير لحل مشاكل عديدة .

اننا نتطلع الى دورة موجهة الى اتخاذ التدابير ونريد المساهمة في نجاحها . ونريد ان نؤكد
على ضرورة الحفاظ على النتائج المحققة في الدورة الاستثنائية الاولى وزيادة تطويرها . اننا نريد
تعزيز صون المبادئ المودعة في الوثيقة النهائية ، ونريد ، على هذا الاساس ووفقا لبرنامج العمل
الوارد فيها ، ان نساعد في اعداد واعتماد برنامج شامل لنزع السلاح — برنامج يكون واقعيًا ،
ومتوازنا على نحو مناسب وأيضا قادرا على تعبئة تأييد جماهيري عام . لقد قام مثل تشيكوسلوفاكيا
بعرض موقفنا وتفصيل هذا البرنامج في الاجتماع الافتتاحي ، ولذلك لست بحاجة الى تكرار هذه
التفاصيل الآن .

وقبل أن أختتم بياني ، أود ابداء ملاحظات قليلة بشأن اتجاه خطير جدا بدأ في بداية
هذه الدورة . لقد سمح ممثلو حكومات معينة لانفسهم ، بحجة تقييم الوضع الدولي ، بحرية استخدام
هذه اللجنة منصة لتوجيه الاتهامات السياسية . ان الوفد الهنغاري يرفض على نحو قاطع كل محاولة
ترمي الى التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة ذات سيادة ، وأيضا الادعاءات المتعلقة
بـ "الضغط والحملة الخارجيين" .

وانني لمقتنع بأنني أعبر أيضا عن مشاعر الوفود الاشتراكية الاخرى عندما اعتبر انه مما يدعو
الى مزيد من الأسف ان بعض الممثلين لم يكتفوا بمجرد ممارسة القاء الافتراءات والاتهامات على دول
أخرى . بل انهم ذهبوا الى مدى أبعد وحاولوا اصدار حكم على طبيعة نظام اجتماعي يعتبره آخرون
بنا فيهم اعضاء عدد من الوفود يجلسون حول هذه الطاولة ، نظامهم الخاص بهم .

ان البيان الذي أدلى به السيد روستو من وفد الولايات المتحدة كان بيانا متينا للغاية ،
لم يسبق له مثيل في تاريخ هذه اللجنة . فبدلا من أن يعطينا وصفا مفصلا لسياسة نزع السلاح
التي تنتهجها الحكومة الجديدة للولايات المتحدة والذي طال انتظار هذه اللجنة له ، كرس

حوالي ثني وقته لنس هجوم على الاتحاد السوفياتي والى ان الاشتراكية الاخرى ، بما فيه بلدى • ان وقد يبرقر تلك المحاولة التي لا يمكن الا ان تفسد حو هذه اللجنة ولا تنفخ الا في اعاقه عملنا ، مع وجود وضع نوجد فيه الاغلبية العظمى الجالسة حول مائدة التفاوض هذه على استعداد لىذل ما في وسعنا لى حراز نتائج ملموسة •

الرئيس : أشكر ممثل هنغاريا الموقر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجتها للرئيس •

وقد استعدنا الوقت المتاح لنا هذا الصباح • ولذلك سنستمر في قائمة المتكلمين صباح غد • وان مثل الولايات المتحدة يرغب في التكلم ممارسة لحقه في الرد • ولذلك اعطيه الكلمة • وقد طلب ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الكلمة بشأن نقطة نظامية •

السيد اسراييليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية

ترجمة عن الانكليزية) : اننا لم نستمع بعد الى جميع الممثلين المسجلة اسماؤهم للتكلم في هذا الاجتماع ولذلك لا أرى سببا لى اعطاء الكلمة للرد • ففي يوم الثلاثاء من الاسبوع الماضى رفضتم ذلك الحق لو قد طلب التكلم في الصباح • لقد كان معنى القرار الذي اتخذته اللجنة بالأمس ما يلى : اذا لم ينح جميع من ترد اسماؤهم في قائمة المتكلمين في التكلم اليوم - تتضمن القائمة وفود المملكة المتحدة ، واستراليا ، ومنغوليا ، وسرى لانكا ، وهنغاريا ، وباكستان ، وكندا ، وبيرو ، وكوبا وكينيا - سوف نستمر اذن في الاستماع الى المتكلمين وفقا لهذه القائمة صباح غد لأنه من المعتزم ، بعد ظير اليوم ، عقد اجتماع للفريق العامل المعنى بوضع برنامج شامل لنزع السلاح • وبقد ر ما اذكر ، فان باكستان هو البلد السادس في القائمة • ولم يتمكن ممثل باكستان من التكلم صباح اليوم • وبناء عليه ، عندما نكون قد استمعنا الى جميع المتكلمين المسجلين في القائمة ، ابتداء بممثل باكستان ، سيكفنا عندئذ ان نواصل بالبيانات التي تلقى ممارسة لحق الرد •

الرئيس : أود أن أسأل ممثل الولايات المتحدة عما اذا كان على استعداد

لانتظار حتى نجاهة قائمة المتكلمين - وبعبارة أخرى حتى صباح الغد ؟

السيد فيلدز (الولايات المتحدة الامريكية) : سيدى الرئيس ، اننى لا أريد بأى

حال ان افسد اجراءات هذه الهيئة ، نظرا لأن قصدنا هو المداولة • ان غرضى سيكون بالطبع الرد على هجوم أثير الى حد ما ، لم يسبقه ، على ما اعتقد ، منيل له فيما لي من ذكريات قصيرة المدى في هذه الهيئة ولكن ترجع ذكرياتي الأطول مدى في الهبئات الدولية الى حوالي ٢٠ سنة • واننى أفضل الرد على الاتهامات الموجية من وفد آخر بمثل هذه الطريقة القاسية في الوقت التي لا تزال فيه حبة في اذهان الناس وفي الوقت الذي يفهمون ما أرد عليه • ومع ذلك ، سوف يسرني ان التزم بقرار الرئيس •

الرئيس : شكرا • ونظرا لتأخر الوقت ، يكفنا ارجاء الاجتماع الآن • اعطى الكلمة

لممثل اليابان •

السيد اوكاوا : اننى لا اتكلم ممارسة لحق الرد ولكن لتصبح خطأ صغيرا ندى -

بغير قصد ، وانا متأكد من ذلك - في البيان الذي القاه منذ لحظات صد يقى العزيز وزميلي الموقر السفير كومبفير •

ان اول قنبلة ذرية استخدمت ضد البشر القيت في ٦ آب / أغسطس ١٩٤٥ •

الرئيس : سنعقد الجلسة العامة المقبلة ليده اللجنة غدا الجمعة ١٢ شباط /
فبراير في الساعة ١٠/٣٠ • وسنعقد بعد ذلك مباشرة اجتماعا غير رسمي بشأن المسائل التنظيمية
فبد النظر في هذه اللجنة •
• نرفع الجلسة

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥

محضر نهائي للجلسة الرابعة والخسين بعد المائة
المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،
يوم الجمعة ، ١٢ شباط / فبراير ١٩٨٢ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد محمد جعفر محلاتي (إيران)

الحاضرون في الجلسة

السيد ف . ل . اسرائيليان	<u>اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية</u>
السيد ب . ب . بروكو فييف	
السيد ف . م . فانجا	
السيد ي . ف . كوستكو	
السيد م . م . ايبوليتوف	
السيد غ . ف . برد ينيكوف	
السيد س . ب . باتسانوف	
السيد ف . يوهانس	<u>اثيوبيا</u>
السيد ج . س . كراساليس	<u>الأرجنتين</u>
السيد ف . بوج	
الآنسة ن . ناسيميني	
السيد ر . و . ستيل	<u>استراليا</u>
السيد ه . فيغندر	<u>ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)</u>
السيد ن . كلينغلر	
السيد و . رور	
السيد ش . انور ساني	<u>اندونيسيا</u>
السيد سواييرا بتو	
السيد هاريو ماتارام	
السيد ب . سيماجونتاك	
السيد م . ج . محلاتي	<u>ايران</u>
السيد س . محمدي	
السيد م . أليسي	<u>ايطاليا</u>
السيد ب . كابرأس	
السيد أ . دي جيوفاني	
السيد م . أحمد	<u>باكستان</u>
السيد م . أكرم	
السيد ط . أطفاف	
السيد س . أ . دي سوزا اي سيلفا	<u>البرازيل</u>
السيد س . دي كيروز د وارتة	
	<u>بلجيكا</u>

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد ك • تالوف	<u>بلغاريا</u>
السيد اي • سوتيروف	
السيد ك • براموف	
السيد يونغوى وين	<u>بورما</u>
السيد يوثان تون	
السيد ب • سويكا	<u>بولندا</u>
السيد غ • روسين	
السيد ت • سترويواس	
السيد خ • بينا فيدس	<u>بيرو</u>
السيد ج • ستروكا	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد م • معطي	<u>الجزائر</u>
السيد ه • ثيليك	<u>الجمهورية الديمقراطية الألمانية</u>
السيد م • كاولفوس	
السيد ج • مويبيرت	
السيد ت • ميليسكانو	<u>رومانيا</u>
السيدة س • ايزاكي ايكانغا كابيبا	<u>زائير</u>
السيد ت • جاياكودى	<u>سرى لانكا</u>
السيد س • باليهكارا	
السيدة اي ثورسون	<u>السويد</u>
السيد س • ليندغرد	
السيد ك • م • هيلتينيوس	
السيد تيان جين	<u>الصين</u>
السيد يومنغجيا	
السيد يانغ ميغليانغ	
السيد وانغ زى يون	
السيد ف • دى لاغوس	<u>فرنسا</u>
السيد ج • دى بوس	
السيد م • كوتور	
السيد ر • ر • نافارو	<u>فنزويلا</u>
السيد أ • أ • أغيلار	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد ج • سكينسر	<u>كندا</u>
السيد ل • سولا فيسلا	<u>كوبا</u>
السيد ب • نونييز موسكيرا	
السيد س • ج • ماينا	<u>كينيا</u>
السيد د • مانجيرى	
السيد هوريو كيبوى	
السيد أ • أ • حسن	<u>مصر</u>
السيد م • ن • فهسي	
الآنسة و • بسيم	
السيد م • رحالي	<u>المغرب</u>
السيد م • حلفاوى	
السيد أ • غارثيا روبليس	<u>المكسيك</u>
السيدة ز • غونزاليس اى رينيرو	
السيد ل • ج • ميدلتون	<u>السلطنة المتحدة</u>
السيد شيك	
الآنسة ج • ا • ف • رايت	
السيد د • ارد بيلغ	<u>منغوليا</u>
السيد س • أ • بولد	
السيد غ • او • ايجويرى	<u>نيجيريا</u>
السيد و • و • اكينسانيا	
السيد ت • أغياى — ايرونزى	
السيد أ • ب • فينكاتسوران	<u>الهند</u>
السيد س • ساران	
السيد أ • كويمفش	<u>هنغاريا</u>
السيد ف • غاجدا	
السيد س • جيورفي	
السيد ه • فاغناكرز	<u>هولندا</u>
السيد ل • غ • فيلدز	<u>الولايات المتحدة الامريكية</u>
الآنسة ك • كريتبرغر	
السيد ج • ميسكل	
السيد ر • ف • سكوت	
الآنسة ل • م • شيا	
السيد ج • غندرسن	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد ي • أوكاوا
السيد م • تاكاهاشي
السيد ك • تاناكا
السيد ت • آراي
السيد م • ميهائيلوفتش

اليابان

السيد ر • جايبال
السيد ف • بيراساتيغي

يوغوسلافيا

أيم لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي
للأمين العام
نائب أمين لجنة نزع السلاح

الرئيس : بسم الله الرحمن الرحيم ، أعلن افتتاح الجلسة الرابعة والخمسين بعد المائة للجنة نزع السلاح • وأمامي على قائمة المتحدثين اليوم ممثلو باكستان وكوبا وكينيا • وسيتحدث في نهاية جلسة اليوم ممثل الولايات المتحدة الأمريكية مارسا حقه في الرد •

وأود الآن أن أوضح للتسجيل في المحضر أحد جوانب المسألة الاجرائية التي أثيرت بالأمس • لقد قررت اللجنة في جلستها العامة الثانية والخمسين بعد المائة ، يوم الثلاثاء ٩ شباط / فبراير أن تعقد جلستان عامتان مختلفتان احدهما يوم الخميس ١١ شباط / فبراير والأخرى يوم الجمعة ١٢ شباط / فبراير ، وذلك نظرا لانعقاد اجتماع الفريق العامل المخصص للبرنامج الشامل لنزع السلاح وطول قائمة المتحدثين في الجلسة العامة المقررة في ١١ شباط / فبراير • وقد ذكرت بهذا المقرر في بداية جلسة الامس • وعلى ذلك فقد كنت على صواب عندما أعطيت الكلمة في نهاية تلك الجلسة الأولى لممارسة حقوق الرد •

وكان الموقف يختلف عنه في الاسبوع السابق ، عندما استؤنفت الجلسة التي بدأت في صباح ذلك اليوم بعد ظهر اليوم نفسه • لقد أرجئت الجلسة الصباحية وكانت جلسة بعد الظهر استثنافا للجلسة السابقة • وهذا هو السبب في أنني اعطيت الكلمة في نهاية الجلسة لحقوق الرد •

السيد اسرائيليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (مترجم السوي الانكليزية عن الروسية) : السيد الرئيس ، بمناسبة الايضاح الذي قدمتموه ، يرجو الاتحاد السوفياتي ألا تشمل قائمة المتحدثين مستقبلا جلستين في وقت واحد • لقد كانت قائمة المتحدثين العشرة التي سلمت بالأمس تستهدف تغطية اجتماعين ، وهو أمر لم يسبق حدوثة قط في ممارسة اللجنة • فان قوائم المتحدثين تشمل جلسة واحدة لا جلستين • كذلك فان هذه القائمة التي تشمل ١٠ متحدثين كانت تستهدف اجتماعين مما احدث سوء فهم بددتموه الآن • وأرجو استرعاء انتباه الأمانة الى ذلك •

السيد احمد (باكستان) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أن أبدأ بالقول بأن وفد باكستان قد أحزنه وفاة زميلنا السفير مونتريمولو • وأرجو مثل ايطاليا المحترم أن يتقبل خالص تعازينا وأن ينقلها الى الاسرة المصابة •

وأغتم هذه الفرصة لأسجل في المحضر ثناءنا على واحد من أبرز زملائنا ، السفير فاين من هولندا ، وأعرب له عن أفضل أمنياتي في مسؤولياته الجديدة والمهمة في لاهاي • كذلك أود أن أعرب عن الترحيب الحار بالممثلين الذين انضموا لنا للمرة الأولى في اللجنة هذا العام • ويتطلع وفدي الى التعاون الوثيق معهم جميعا •

ونحن نقدر باخلاص الدور البالغ الأهمية والفعالية الذي قام به السفير أنور ساني من اندونيسيا عندما وجه اعمال لجنة نزع السلاح أثناء الشهر الختامي لدورتها الماضية والمرحلة الافتتاحية لهذه الدورة • لقد كانت مهمة عبيرة اضطلع بها السفير ساني بمهارة عظيمة • واذ نفتح الدورة السنوية الرابعة لهذه اللجنة فانه لمن دواعي السرور البالغ للوفد الباكستاني أن يرى في مقعد الرئاسة المثل المحترم لجمهورية ايران الاسلامية • ان شعبي بلدينا يشتركان في العقيدة والثقافة والتاريخ • ويشتركان في التطلع الى تنظيم حياتهما الوطنية وفقا لمبادئ الاسلام • وأنا على ثقة من أن بلدينا سيواصلان التعاون لاحلال مناخ من السلم والأمن الوطيد في المنطقة الأكبر التي تشمل جنوب غرب آسيا على أساس الاحترام الدقيق لمبادئ ميثاق الامم المتحدة ، لاسيما تلك

العادي، المتعلقة بسيادة الدول ووحدة أراضيها • وغني عن البيان أن للمجتمع الدولي مصلحة حيوية في تحقيق حل سياسي للصراع المأسوي الدائر في أفغانستان على أساس الانسحاب الفوري للقوات الأجنبية من هذا البلد • وسيتيح هذا للتعب الأفغاني أن يقرر مصيره وتكفل حكومته فيحقق بذلك الظروف اللازمة لعودة ٣ ملايين لاجئ أفغاني في باكستان وإيران إلى ديارهم بالسلامة والكرامة • وتظل باكستان ملتزمة بالتوصل إلى مثل هذا الحل السياسي الذي تبذل من أجله الجهود حاليا تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة •

ويرغب شعب باكستان وحكومته مخلصين العيش في سلم وصداقة دائمين مع كل البلدان المجاورة • ولا حاجة لبيان أهمية ما يجري حاليا من النظر في عقد اتفاق بين باكستان والهند لتبادل الضمانات بين الطرفين بعدم الاعتداء وعدم استعمال القوة •

وتشعر باكستان بقلق بالغ لحوال المواجهة والتأزم الذي تتسم به العلاقات بين القوتين العظميين في الوقت الراهن • ومن البديهي أنه لا يمكن إزالة التوترات الدولية إلا إذا ما اتبعت الدول على نحو دقيق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة • وينبغي أيضا أن تبذل محاولة لإحراز تقدم سريع وملحوس في مجال وقف سباق التسلح وعكس مساره ، ولا سيما سباق التسلح النووي حيث إن سباق التسلح ذاته يسهم في تصعيد التوتر الدولي •

ولذلك فإن باكستان ترحب ببدء محادثات جنيف بشأن الأسلحة النووية المتوسطة المدى وتأمل أن يبذل كلا الطرفين المتفاوضين جميع الجهود لضمان التوصل إلى اتفاق عاجل ، يشمل خطوة حقيقية ومهمة صوب نزع السلاح النووي • وتأمل باكستان بالمثل أن تتفق الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي قريبا على بدء المفاوضات بشأن الأسلحة النووية الاستراتيجية بهدف تحقيق تخفيضات حقيقية ومهمة في ترساناتهما الاستراتيجية •

ولا حاجة لبيان أهمية هاتين المجموعتين من المفاوضات المترابطة في نجاح عملية نزع السلاح بأكملها ، ومن الواضح بالمثل المسؤولية الرئيسية التي يتحملها الطرفان في بدء عملية نزع السلاح الحقيقي • وفي الوقت نفسه فإننا نحسن صنعا بعدم الاستخفاف بالفرصة السياسية التي تتيحها الدورة الاستثنائية الثانية المقلدة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح • وعلى الرغم من المناخ السياسي الراهن غير المواتي ، إلا أن هذه الدورة يمكن أن تعطي زخما لبدء تحريك عملية نزع السلاح • كما ينبغي علينا ألا نستخف بالدور المهم الذي يمكن أن تلعبه لجنة نزع السلاح في ضمان عدم تفويت فرصة الدورة الاستثنائية الثانية • ولذلك فإن وفدي يتفق مع أولئك المتحدثين الذين اقترحوا أن علنا خلال الـ ١٢ أسبوعا المقبلة بحسب أن يستعد في أساسا الضمان بأن تقدم اللجنة الاسيما الأمثل في نجاح الدورة الاستثنائية •

ولاشك أن عقد معاهدة لحظر التجارب النووية من شأنه أن يسهم اسيا ما عظيما في نجاح الدورة الاستثنائية الثانية • غير أن فرص حدوث ذلك قد تضائلت • وينبغي على الأقل أن تتكهن اللجنة في الدورة الحالية من انشاء فريق عامل معني بالحظر الشامل للتجارب النووية ومن إحراز بعض التقدم تجاه المعاهدة يمكن ابلاغه إلى الدورة الاستثنائية • وهناك بطبيعة الحال صلة مباشرة بين نزع السلاح النووي وعقد معاهدة لحظر التجارب • غير أنه كان من رأينا أن حظر التجارب هدف فوري أكثر منه طويل الأجل بالنسبة لجميع حكومات الدول الحائزة وغير الحائزة

للأسلحة النووية • ونحن نحسن صنعا اذا ما أمعنا النظر ، في المرحلة الحالية ، في الأخطار التي يمكن أن يجلبها أي ابطاء آخر في عقد معاهدة لحظر التجارب • وقد يكون من المهم أيضا التذكير بالصلة بين التدابير الرامية الى وقف انتشار الأسلحة النووية الرأسي والأفقي على حد سواء •

واحدى المسائل الاخرى التي طلب الى هذه اللجنة الوصول الى اتفاق بشأنها لتقديره الى الدورة الاستثنائية الثانية ضمانات الأمن السلبية • وقد شعر وفدي بامتنان بالغ للتأييد الساحق الذي حصل عليه القرار المقدم من باكستان في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة • ووفدي مستعد للاضطلاع بجهود مكثفة اخرى للتماس نهج مشترك او صيغة مشتركة " بما في ذلك ، على وجه الخصوص ، النهج التي جرى النظر فيها أثناء دورة لجنة نزع السلاح المعقودة في ١٩٨١ " ، عملا بالتوصية الواردة في قرار الجمعية العامة • وأود أن أذكر بأن هذه تشمل بصفة أساسية الصيغة المقترحة من هولندا وثلاث صياغات اقترحها وفدي بصفة غير رسمية • على أن مناقشات العام الماضي قد أوضحت بما فيه الكفاية أن التوصل الى اتفاق لن يصبح ممكنا الا اذا اعادت الدول الحائزة للأسلحة النووية النظر في مواقفها المتباينة واستجابت على نحو أكثر استقامة ومدعاة للثقة الى الاهتمامات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية • وقد ناشدت الجمعية العامة " الدول الحائزة للأسلحة النووية (بصفة خاصة) أن تبدى الارادة السياسية اللازمة للتوصل الى اتفاق بشأن نهج مشترك ، وخصوصا بشأن صيغة مشتركة يمكن ادراجها في صك دولي ذي طابع ملزم من الناحية القانونية " • ولا يسعني اكثر من أن أكرر هذا النداء • وكما قال السفير فاين فان " الكرة الآن في ملعب الدول الحائزة للأسلحة النووية " • ونحن نتطلع الى رد جاد ومدروس من جانبها ، وليس الى مجرد تكرار للمواقف التي تشكلت في سياق مصالحها الخاصة الضيقة ومبادئها النووية وحدها •

وسيرحب وفدي باعادة تشكيل الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية • ونحن نأمل تخويله ولاية جديدة تمكنه من بدء المهمة المحددة للتفاوض على نص اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية • وقد أصبح هذا الهدف اكثر الحاحا في ضوء الأنباء المطردة عن استعمال الأسلحة الكيميائية فسي بعض أنحاء العالم والأخبار الاخرى المتعلقة باتخاذ قرارات لزيادة وتحديث مخزونات الأسلحة الكيميائية • وأي ابطاء أو ابهام فيما يتعلق بعقد اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية من شأنه أن يؤدي الى تلاشي اتفاق الآراء الدولي الراهن بشأن الموضوع وأن يضيف حول الحرب الكيميائية الى الشبح النووي الجاثم من قبل على البشرية •

ووفدي مستعد لأن يكد في العمل للانتهاء من وضع اتفاقية تحظر الأسلحة الاشعاعية في الموعد الملائم لتقديمها للدورة الاستثنائية الثانية • غير أننا مازلنا على اقتناع كامل بالحجة السويدية القائلة بأن الوسيلة الوحيدة الممكنة لاستخدام النشاط الاشعاعي للأغراض العدائية ، في الوقت الحاضر ، تتأتى عن طريق تدبير أو اصابة المنشآت النووية • وينبغي التصدي المباشر لهذه المسألة في اتفاقية الأسلحة الاشعاعية • وينبغي الا تضيع اللجنة وقتها ومواردها المحدودين في اعسداد معاهدة ليست لها دلالة في الحاضر ولا في المستقبل المنظور •

وقد قيل ان البرنامج الشامل لنزع السلاح سيكون " حجر الزاوية " للدورة الاستثنائية الثانية • وقد أجرى الفريق العامل المخصص لهذا البند عملا كبيرا ومهما تحت القيادة الماهرة والخبرة للسفير غارسيا روليس • غير أننا حتى الآن لا نرى الضوء في نهاية النفق •

والمواقف الرئيسية التي تدور حولها المفاوضات حتى الآن تتحدد أساسا في الوثيقة CD/223 المقدمة من مجموعة الـ ٢١ ، والوثيقة CD/205 المقدمة من بعض بلدان أوروبا الغربية ، والموقف المتفق عليه للدول الاشتراكية الذي أعرب عنه باسمها مثل تشيكوسلوفاكيا في ٢ شباط / فبراير . وعلى حين ان وفدي يلاحظ بارتياح عند تقييم مذكرة البلدان الاشتراكية تقديرها بأن " المقترحات المقدمة من مجموعة الـ ٢١ تطابق الى حد كبير الموقف المتفق عليه للبلدان الاشتراكية ... " فان هناك لسوء الحظ اختلافا كبيرا في المفهوم والمضمون بين موقف مجموعة الـ ٢١ وموقف وفود أوروبا الغربية .

وأود اغتنام هذه الفرصة لأفصل بعض الشيء الأساس الذي بنى عليه موقف مجموعة الـ ٢١ ولا يجب على بعض جوانب النقد التي سمعناها توجه الى الوثيقة CD/223 .

ان " التدابير " التي ستدرج في البرنامج الشامل لنزع السلاح تمثل أهم جانب موضوعي في البرنامج . (وتذكر الفقرة ١٠٩ من الوثيقة الختامية ماييلي " ستضطلع لجنة نزع السلاح باعداد برنامج شامل لنزع السلاح ، يضم جميع التدابير التي يعتقد أنها مستصوبة لضمان تحقيق غاية نزع السلاح العام الكامل ، في ظل رقابة دولية فعالة ... " ويتجلى في التدابير المقترحة في الوثيقة CD/223 هذا الاتفاق) . فهي تضم تدابير لوقف سباق التسلح أولا ، ولتحديد مستوى الأسلحة ثانيا ، ثم أخيرا لتحقيق الهدف النهائي لنزع السلاح العام والكامل . وبالمفارقة فان الوثيقة CD/205 لا تتيح سوى تدابير للمرحلة الاولى ، التي ستقتصر عليها المفاوضات الدائرة ، بناء على قول مقدميها . أما بالنسبة لما تبقى ، فهي تقدم قائمة بالمسائل التي ستجرى بمصداها المفاوضات اللاحقة ولكن دون أية إشارة لمحتواها الموضوعي أو لتتابعها . وفي رأينا أن البرنامج يكون أقل من برنامج شامل مالم يضم جميع التدابير اللازمة لتحقيق نزع السلاح العام والكامل .

وقد قيل في نقد الوثيقة CD/223 ان التدابير المنصوص عليها فيها مفصلة ومحددة أكثر مما ينبغي . وأود أن استرعي الانتباه الى الفقرة ٩ من الوثيقة الختامية التي تذكر أنه " لكي يصبح نزع السلاح ... حقيقة واقعة ، فان من الجوهرى الاتفاق على سلسلة من التدابير المحددة لنزع السلاح " . والوثيقة CD/223 تكرر في كثير من أجزائها ، ولا تفصل الا تفصيلا طفيفا الاجراءات التي سبق الاتفاق عليها في الوثيقة الختامية . وهذا هو الحال بالذات فيما يتعلق بالتدابير في المرحلة ١ . وربما كانت الاضافة الموضوعية الوحيدة الواردة في هذا الفرع من الوثيقة CD/223 هي تفصيل الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية والمتعلقة بعملية نزع السلاح النووي عن طريق تحديد أهداف المفاوضات المختلفة . ونحن نفهم أن مفاوضات نزع السلاح تجري دائما التماسا لأهداف مقسرة سلفا ومحددة بصورة أو بأخرى . وكما ذكر مثل الهند المحترم يوم الثلاثاء الماضي فاننا اذا ما تركنا كل شيء لتقرره الأطراف المتفاوضة نفسها ، فقد لا يكون هناك داع للجنة نزع السلاح . وأولئك الذين يحبذون تعريف التدابير على نحو أكثر ابتسارا يرتكزون فيما يرتكزون عليه ، على افتراض أن لجنة نزع السلاح انما تشكل " اطارا " للمفاوضات . على أنه ينبغي عدم الخلط بين اطار للمفاوضات وخطوط عامة للمفاوضات ، وهو ما تقترحه الوثيقة CD/205 . ونحن على استعداد لأن " نواصل العمل " انطلاقا من عناصر البرنامج الشامل لنزع السلاح التي اقترحتها هيئة نزع السلاح ، كما أوصى بذلك ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية ، ولكننا لا نستطيع أن يقتصر على هذه العناصر ، حيث ان اللجنة قد طلب اليها على وجه التحديد " اعداد " البرنامج . وعلى أية حال فان معظم " العناصر " هي تخيص للأحكام التي ترد على نحو أكثر تفصيلا في الوثيقة الختامية .

وفيما يتعلق بمسألة المراحل أو التعاقب في البرنامج الشامل لنزع السلاح فإن الفقرة ٩ من الوثيقة الختامية تذكر أن " البرنامج " ينبغي أن " يفضى بعد مروره بكافة المراحل الضرورية ، الى نزع السلاح العام الكامل " وقد رأينا أن هذا واضح بما فيه الكفاية • كذلك فإنه ليست هناك صعوبة في تحديد التدابير التي ينبغي أن يبدأ بها البرنامج وتلك التي ينبغي أن ينتهي بها • وما يلزم هو تحديد تتابع منطقي للمرحلة أو المراحل الوسيطة • ويجب أن اعترف بأننا قد دهشنا الى حد ما حين رأينا أن مقدمي الوثيقة CD/205 لم يروا أنه يمكن النصر على أي شيء في برنامجهم عدا تدابير للمرحلة الاولى • والواقع أن الورقة لا تتضمن ولو مجرد توقعات لأية تدابير في المرحلة النهائية التي ينطوي عليها هدف البرنامج الشامل لنزع السلاح ذاته ، أي تحقيق نزع السلاح العام الكامل ، وهي تتضمن تعدادا للتدابير الوسيطة كمجرد خطوط عامة دون أية إشارة الى التابع • ومن ناحية أخرى فإن التدابير المحددة ، التي ترد في الوثيقة CD/223 في أربع مراحل ، تعكس أولويات متفقا عليها وتتابع منطقيا من البداية الى النهاية • على أننا لا نزع أنها معصومة من التحسين أو من تصنيف قد يكون مختلفا نوعا ما •

وقد قيل الكثير عن عدم ملاءمة ادخال " اطر زمنية " لتنفيذ البرنامج الشامل لنزع السلاح ومراحله المختلفة • والبرنامج ، بحكم تعريفه ، ينطوي على تتابع مخطط للاجراءات التي يتم القيام بها على مدى فترة من الزمن • وعلى سبيل المثال ، فإن برنامج العمل الوارد في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى يتضمن اطارا زمنيا • فتصر الفقرة ٤٤ على أن " يعدد هذا البرنامج تدابير نزع السلاح المحددة التي ينبغي تنفيذها على مدى السنوات القليلة القادمة • • • وبطبيعة الحال فقد انقضت هذه " السنوات القليلة القادمة " دون أن يحدث شيء كثير لتنفيذ هذه التدابير ، ولكن هذا لا يعني أن الاطار الزمني المشار اليه في الفقرة ٤٤ كان " غير عملي " أو " غير واقعي " • والأحرى أنه يعني تقصير بعض الدول عن الوفاء بالتزاماتها الرسمية بمقتضى الوثيقة الختامية •

ولما كانت التدابير في المرحلة الاولى ستشمل بصفة عامة ، التدابير التي لم تنفذ من برنامج العمل الوارد في الوثيقة الختامية ، فهناك بالفعل إشارة الى اطار زمني ينبغي أن تنفذ في نطاقه هذه التدابير ، أي السنوات القليلة المقبلة • ويمكن أن نناقش ما اذا كانت هذه تعني ثلاث أو خمس أو حتى سبع سنوات • وعلاوة على ذلك ، فقد أشير الى " اطار زمني " ، حتى فيما يتعلق ببعض التدابير في المرحلة الثانية • اذ يعدد اعلان الثمانينات عقدا ثانيا لنزع السلاح التدابير التي ينبغي تحقيقها حتى نهاية العقد • وانطلاقا من هذه " الأطر الزمنية " المتفق عليها ، ومع مراعاة الفترات الأكثر طموحا المتوخاة في مشاريع المعاهدات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي عام ١٩٦٢ بشأن نزع السلاح العام الكامل ، فقد اقترحت مجموعة ال ٢١ انجاز البرنامج الشامل لنزع السلاح في أربع مراحل على مدى عقدين •

وبطبيعة الحال فإن مجموعة ال ٢١ ليست من البعد عن الواقعية بحيث تعتقد في " سحر التقييم الزمني وطابعه الآلي " في مجال نزع السلاح ، تماما كما أننا لا نعتقد في " سحر ساحة السوق " في المجال الاقتصادي • وأمل أن يكون الانتقاد الموجه لمجموعة ال ٢١ لاقتراحها أطرا زمنية " جامدة " أو " غير مرنة " هو نتيجة سوء فهم أكثر منه سوء تفسير متعمد لموقفنا • وان الاطر الزمنية التي اقترحناها للبرنامج الشامل لنزع السلاح ولكل من مراحله ، هي كما ذكرنا مرارا ، أطرا ارشادية ، أي أنها تنطوي على ما نعتبره فترة مستحسنة لتنفيذ تدابير معينة • وقد

لا يجرى تنفيذ هذه التدابير أثناء الفترة الارشادية لاسباب مختلفة ، منها على سبيل المثال ، انعدام الثقة المتبادلة بين الدول المعنية • غير أن هذا لا يعني أن الاطار الزمني الارشادي لتنفيذها كان " غير واقعي " أو غير مستحسن • وعلى العكس فإن وجود اطار زمني سيكون بمثابة قوة دافعة للمفاوضات ، يمثل بوجوده التوقع المتفق عليه للمجتمع الدولي •

وعلاوة على ذلك ، فليس ثمة ما يحول دون اعادة التكييف الواقعية للاطار الزمني لاي مرحلة لاحقة من البرنامج على ضوء التقدم المحرز في تنفيذه • وقد يشكل ذلك عملاً مهماً للآلية التي ستشأ لاستعراض تنفيذ البرنامج • وعلى ذلك فإن وفدى يسعد به أن يلاحظ أن مثل جمهورية ألمانيا المتحدة المحترم قد قبل الحاجة الى وجود "نصر زمني دبنامي مضر في البرنامج التامل لنزع السلاح " وأنه يتوخى أن يكون هناك دور في هذه العملية لآلية الاستعراض • وقد يكون هناك مجال للتفاوض حول هذه النقطة •

واحدى المسائل الاخرى المختلف عليها طبيعة برنامج نزع السلاح ، أو بصورة أكثر تحديداً ، طابع الارتباطات والالتزامات التي سينشئها بالنسبة للدول • ولقد اعرب الوفد الباكستاني مرارا وتكراراً عن الرأى القائل بأن على البرنامج الشامل لنزع السلاح أن يوجد التزامات ملزمة قانوناً • ونحن نقيم اقتراحنا على أساس المفهوم الذى اكتسبه البرنامج الشامل لنزع السلاح منذ اقتراحه فسي أعقاب تجدد الموقف بالنسبة لمشاريع المعاهدات المقترحة من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن نزع السلاح العام الكامل • وهذا الفهم للبرنامج الشامل لنزع السلاح ، باعتباره شيئاً ينشئ التزامات على الدول ، قد أكدته مرارا قرارات الجمعية العامة ، وبصفة خاصة ، الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى • وعلى سبيل المثال تذكر الفقرة ١٠٩ من الوثيقة الختامية " تجرى مفاوضات (وأشدد على كلمة مفاوضات) بشأن نزع السلاح العام الكامل في نفس وقت اجراء مفاوضات بشأن تدابير جزئية لنزع السلاح • ولهذا الغرض تظلم لجنة نزع السلاح باعداد برنامج شامل لنزع السلاح " • وترمي المفاوضات ، ولا سيما المفاوضات في هذه اللجنة دون استثناء ، الى تحقيق اتفاقات تكون ملزمة بصفة قانونية للدول • وقد قال مثل جمهورية ألمانيا الاتحادية المحترم انه " حتى انصار قيام برنامج شامل لنزع السلاح ملزم قانوناً لم يستطيعوا أن يبينوا كيف يمكن تحقيق هذا الأثر الملزم من الناحية التقنية " • والأجراء الطبيعي هو أن تتفاوض لجنة نزع السلاح على البرنامج الشامل لنزع السلاح وتعتمده ، تماماً كما تتفاوضت هيئة نزع السلاح حول صكوك من قبيل منع الانتشار ، ثم بعد ذلك يتم اعتماد البرنامج في الجمعية العامة ، سواء عن طريق اتفاق الآراء أو غالبية الأصوات ، ثم توصي الدول بالتوقيع عليه وتصديقه حسب اجراءاتها الوطنية •

ووفدى على استعداد لأن ينظر ملياً في الآراء الأخرى بشأن هذه النقطة • على أننا نتساءل جدياً ما قيمة وضرورة وثيقة لا تنشئ على الدول التزامات محددة وملزمة لتنفيذ البرنامج الشامل • ومجرد " الطابع الرسي " في اعتماد البرنامج الشامل لنزع السلاح لا يمكن أن يخلق الثقة لدى الدول في أن الدول الأخرى ستؤدى المسؤوليات المترابطة • وبدون وجود التزام واضح كهذا ، فإن من المحتمل أن يواجه البرنامج الشامل لنزع السلاح مصيراً مماثلاً للاعلانات والبرامج الرسيمة السابقة التي اعتمدتها الامم المتحدة • والتظاهر بخلاف ذلك خداع لبعضنا البعض وربما يكون خداعاً لانفسنا ولشعوبنا •

ومن الواضح بطبيعة الحال ان البرنامج الشامل لنزع السلاح لن ينفذ " الا اذا استطاع المجتمع الدولي بحق أن يؤيده " والا اذا عكس " المصالح الأمنية لكل من يعنيههم الأمر " • على

أنه لا بد من ادراك أن المجتمع الدولي يتكون اليوم في معظمه من البلدان غير المنحازة والنايئة التي تمثل ثلثي البشرية • وقد ظلت مصالحها الأمنية موضع تجاهل ليس على مدى عقود ، وإنما على مدى قرون • وإذا أريد لعلمية نزع السلاح المتصورة في برنامج شامل لنزع السلاح أن تصبح " واقعية " فلا بد وأن تستجيب لمصالح هذه البلدان الأمنية الآن ومستقبلا • ويجب أن تتبج ضمان التوازن والأمن ليس فقط لأولئك الذين يحافظون عليهما عن طريق وزع مستويات مهمة من الأسلحة ، وإنما أيضا للغالبية العظمى من الدول غير المسلحة نسبيا وغير المنيعة عسكريا • وسيشكل ان عاجلا أو آجلا توازن جديد للقوى أكثر انصافا ، ليس بين الشرق والغرب بقدر ما هو بين الشمال والجنوب • ومن الواضح أن نزع السلاح ينبغي أن يكون السبيل الأفضل لتحقيق مثل هذا التوازن • ولكن اذا أصبح من الجلي أن الدول القوية عسكريا ليست مستعدة للتخلي عن امتيازها العسكري ، سواء للحفاظ على التوازن بين بعضها البعض أو لممارسة السيطرة على الدول الأضعف ، فمن المحتل أن يصبح سباق التسلح عالميا بحق في طابعه وأشد خطورة بكثير فيما يمثله من تهديد لبقاء الجنس البشري • ومن سوء الحظ أن التاريخ يبدو متجها في هذا الطريق ، والتحدى العائل أماننا هو أن نعكس اتجاهه • هذا هو " الواقع " الذي ينبغي أن نواجهه •

الرئيس : أشكر ممثل باكستان المحترم لبيانه ولاشارته الطيبة الى بلدي • وأنا أيضا على ثقة من أن شعبي بلدينا سيواصلان تعاونهما الوثيق وفقا لمبادئ الاسلام •

السيد سولا فيلا (كوبا) (الكلمة بالاسبانية ، ترجمة عن الانكليزية) : سيادة الرئيس لما كانت هذه هي المرة الاولى التي يتكلم فيها وفدي في جلسة عامة للجنة ، فاسمحوا لي أن أعبر لكم عن أخلص التهاني ونحن نراكم ، ياسيادة السفير محلاتي ياممثل ايران الثورية غير المنحازة، تترأسون أعمال لجنة نزع السلاح خلال شهر شباط / فبراير • واننا لواثقون بأن أعمال اللجنة ، في ظل توجيهكم ستبج نهجا سليما • وانه لغني عن البيان أن بوسعكم أن تعتدوا في كل حين على تعاون الوفد الكوبي •

واسمحوا لي كذلك أن أهني سلفكم في الرئاسة ، سعادة السفير ساني من اندونيسيا ، للطريقة الحكيمة فعلا التي وجه بها اللجنة لدى اختتامها لأعمالها عن عام ١٩٨١ •

كما أود أن أضم صوتي لتوجيه عبارات التعزية الى وفد ايطاليا بوفاة سعادة السفير مونتيزيمولو • وأخيرا ، اسمحوا لي أن أرحب ، باسم وفدي ، بالممثلين الجدد لاستراليا ، وايطاليا ، وبلغاريا وبورما ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، ونيجيريا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، الذين نأمل أن يفيد عمل اللجنة منهم •

ان الوفد الكوبي يعارض اثاره مسائل سياسية لا تتصل بجوهر اعمال هذا المحفل التفاوضي المتعدد الاطراف والفريد في نوعه في ميدان نزع السلاح ، لان ذلك ، بدلا من أن يكون ذا عون للجنة ، يؤدي الى الابطاء في عملية التفاوض ويمثل الى تحويل اللجنة عن وظائفها الحقيقية •

ان ما ينبغي التشديد عليه بصورة خاصة هو أن بعض المتكلمين الذين استمعنا اليهم مؤخرا والذين يفترض أنهم يحللون الوضع الدولي وآثاره المحتملة على أعمال اللجنة ، هم أنفسهم من يلوذون بالصمت وقد جللهم العار تجاه قتل عشرات الألوف من السكان في امريكا الوسطى •

وفي السلفادور ، بوجه خاص ، قامت طغمة الابداء الجماعية ، التي اغتصبت السلطة من

أصحاب المصالح المشروعة لذلك الشعب السطل ، بقتل مايتجاوز ٣٢٠٠٠ نسمة منذ كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ ، بتأييد غير مشروط من واشنطن • وليس من قبيل المصادفة أن يوجد في السلفادور وفقا للتقارير الصحفية مقابل كل تسعة جنود من السلفادور ، ضابط من الولايات المتحدة •

ان بعض المتكلمين الذين ادعوا أنهم يقيمون الحالة الدولية هم الذين يظنون صامتين تجاه موقف التحدي والعدوان الذي تقفه الولايات المتحدة في البحر الكاريبي ، وهم الذين يؤيدون اجراء المناورات العسكرية للتهديد والتخويف في تلك المنطقة ، وكذلك أعمال العداء والعدوان العسكرية والسياسية والاقتصادية المتواصلة وغير المشروعة التي تقوم بها حكومة الولايات المتحدة ضد دول المنطقة •

وهؤلاء المتكلمون أنفسهم هم الذين يؤيدون ، بشكل أو بآخر ، احتلال ناميبيا والاعتداءات الاثيمة التي تقترفها جنوب افريقيا في الجنوب الافريقي ، وهم الذين يظنون صامتين كذلك تجاه ضم الاقاليم في الشرق الأوسط وعدوان النظام الصهيوني على الشعب الفلسطيني •

ان علينا ان نقر بأن اجتماعات لجنة نزع السلاح التي نعقد ها الآن انما تجرى في جو دولي يتدور بصورة مضرّة ، وان الاسباب الجذرية لذلك تكمن بالتأكيد في مواصلة سباق التسلح واستمرار نمو الميزانيات العسكرية •

لقد شهد المجتمع الدولي كيف أن بعض الدول تسعى الى مواصلة دوامة سباق التسلح وكيف انها تضيف انواعا ومنظومات جديدة من جميع أنواع الأسلحة على ترساناتها ، رغم تزايد رفض الرأي العالمي لذلك ، وكيف أنها تستحدث وتشر مفاهيم وعقائد عسكرية جديدة ، ك تلك الخاصة " بالحرب النووية المحدودة " التي لا تؤدي ، في الأجل البعيد ، الا الى زيادة خطر استعمار محرقة نووية ، وكيف تتابع انتهاج سياسات ترمي الى تلافي قيام تعاون فيما بين الدول والى اشارة الجابحة والدسائس •

وتتميز مفاوضات نزع السلاح ، في هذه الظروف ، بأهمية فائقة • ولهذا فان علينا ألا نألو أي جهد لتلافي خطر نشوب حرب نووية ولضمان استتباب واستمرار السلم والأمن الدولي •

وفي هذا السياق ، يعلق وفدي أهمية كبيرة على المفاوضات الرامية الى تحقيق نزع السلاح النووي • ولا يقتصر الاقرار بأولوية هذا البند على الفقرة ٤٥ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة للامم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، بل ان ضرورة واستعجال تلافي خطر نشوب الحرب النووية وتحقيق نزع السلاح النووي انما هي من الامور التي لا تتفك ترد في مواضيع كثيرة من الوثيقة الختامية •

وان البنود ذات الاولوية في برنامج عمل اللجنة نفسه ، بالنظر لما لها من أثر لا ينكر على التقدم في ميدان سباق التسلح ولما تطرحه الاسلحة النووية من أخطار في وجه بقاء الجنس البشري ، ما زالت ، هي حذر تجارب الاسلحة النووية ووقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي • ولقد استمعنا في هذا السياق ، في الجلسة العامة الاخيرة للجنة المنعقدة في ٩ شباط / فبراير ، الى أحد الممثلين الموقرين يقول انه ليس هناك سباق للتسلح وان هذا نوع من الدعاية السياسية •

هل من الممكن أن يوجد أناس يعتقدون أنه يمكن احراز التقدم على طريق السلم باعتماد

موقف من هذا القبيل ؟ وكيف يمكن أن تكون هناك خطوة الى الوراء من هذا النوع فيما يتعلق بالوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح التي انعقدت عام ١٩٧٨ ؟ وكيف يمكن الاغراب عن مثل هذه الاستهانة الوقحة بكل شيء ورد في الوثيقة الختامية فيما يتعلق بالحاجة الى وقف سباق التسلح ، ولا سيما سباق التسلح النووي ، وعكس اتجاهه ؟

لقد اشير في عدد من المناسبات ، في هذه اللجنة ، الى الحاجة الى الارادة السياسية من جانب جميع الدول المشتركة في اللجنة • بيد أن الارادة السياسية هي شيء لا يمكن أن نخلقه هنا في هذا المحفل ، بل هي شيء يجب أن نحمله معنا من بلداننا ذاتها •

ويجب على اللجنة ، منذ أول لحظة تبدأ فيها أعمالها ، أن تبين بجلاء الأولوية التي منحت دائما لبندی نزع السلاح النووي وحظر التجارب النووية •

ولدى النظر في انشاء الهيئات الفرعية للجنة في دورتها الربيعية هذا العام ، يجب بلانقاش أن تؤخذ هذه الأولويات في الاعتبار ، ومن ثم فإننا نؤيد تأييدا حازما القيام ، دون تأخير ، بانشاء فريقين عاملين يتناولان ، على التوالي ، معالجة المسائل المتعلقة بحظر تجارب الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي • وغني عن القول ان جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية يجب أن تشارك في ذلك الفريقين العاملين ، وذلك بالنظر الى ما تضطلع به تلك الدول من مسؤولية • واننا لنأمل أن تتبنى هذه الدول الموقف الذي يتطلبه مركزها كدول حائزة للأسلحة النووية •

ولعل من الضروري الاشارة مرة أخرى الى أنه تم الاقرار بأن انشاء أفرقة عاملة بصفة هيئات فرعية للجنة يشكل واحدة من أكثر الوسائل فعالية لتنفيذ الاعمال في هذا المحفل •

وفي هذا السياق ، يؤيد وفدى القيام فورا بانشاء الفريقين العاملين اللذين سيواصلان التقدم على الطريق التي تم تمهيدها فعلا في السنوات السابقة للتوصل الى اتفاق على حظر الاسلحة الكيميائية وحظر الاسلحة الاشعاعية ومنح الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية •

ويرحب وفدى بما قرره اللجنة فعلا ، منذ مطلع دورتها لعام ١٩٨٢ ، بأن يواصل الفريق العامل المخصص لوضع برنامج شامل لنزع السلاح أعماله في ظل توجيه سيادة السفير غارثيا روبليس • فان ذلك يوفر ضمانة فورية لنجاح هذه الهيئة التفاوضية في تقديم مشروع برنامج يتم اعتماده في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح •

كما ان وفدى يرى أنه يقع على عاتق لجنة لنزع السلاح السعي لايجاد طرق للامتثال لطلبات الجمعية العامة للامم المتحدة التي تنادى بانه ينبغي البدء في مفاوضات ترمي الى عقد اتفاقية لحظر انتاج وتخزين ووزع واستخدام الاسلحة النيوترونية النووية والى صياغة معاهدة تحظر اقامة اسلحة من أي نوع كان في الفضاء الخارجي •

وبالرغم من أننا سنتكلم في الجلسات القادمة بالتفصيل عن البنود المعروضة على اللجنة ، فإني أود أن أبدي عددا قليلا من التعليقات الموجزة على الاجراء الذي يتعين اتباعه للنظر فيها •

لقد أضحت الحاجة تتزايد الحاحا الى اعداد اتفاقية تحظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية وتنص على تدبير المخزونات الحالية من الأسلحة ، وذلك بالنظر الى تصاعد سباق التسلح الكيميائي ، كما يتبين من القرارات الأخيرة التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة والتي أجازت مواصلة انتاج هذه الاسلحة •

- وفي العام الماضي ، أحرز الفريق العامل ذو الصلة تقدما كبيرا ينبغي أن يستمر هذه السنة بحيث يمكن اعتماد اتفاقية من هذا النوع بالاستعجال اللازم .
- ان اعتماد تدابير عاجلة لمنع استحداث الاسلحة الكيميائية ، بما في ذلك الأسلحة الشنائية ، يستدعي انشاء فريق عامل بولاية مناسبة تمكنه من الدخول في جوهر اعداد الاتفاقية المعنية .
- ويأمل وفدي أن يتسنى اتخاذ قرار بهذا المعنى في تاريخ مبكر من هذا العام .
- أما فيما يتعلق باعداد معاهدة لحظر الاسلحة الاشعاعية فانه لا يمكن تقديم أى تبرير كان لحدوث أى تأخير اضافي .
- وفي قرار الجمعية العامة ذي الصلة ، تدعى لجنة نزع السلاح الى مواصلة المفاوضات بحيث يمكن تقديم نص للاتفاق الى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح .
- ان اعداد معاهدة لحظر استحداث وانتاج وتخزين واستخدام الاسلحة الاشعاعية وخاصة في الدورة الربيعية للجنة نزع السلاح هذا العام ، لن يشكل مجرد امثال لطلب الجمعية العامة ، بل انه سيشكل بالفعل عنصرا ايجابيا فيما يتصل بأعمال هذه اللجنة .
- وفما يتعلق بمنح ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، يرى وفدي أنه ينبغي للجنة نزع السلاح ألا تؤخر أعمالها بالنظر في اقتراحات توفيقية لنتمكنها من النجاح في اعتماد صك دولي يتعلق بهذه المسألة الهامة .
- واصدار اعلانات ، متماثلة في جوهرها ، من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية هو أمر ينبغي ألا يعتبر هدفا يجب أن نضعه بأنفسنا ، بل بالأحرى بمثابة أحد التدابير المؤقتة المحتملة التي يمكن اتخاذها ريثما يتم اعتماد الصك الآنف الذكر .
- وأشعر الآن اني ملزم بابداء بعض الملاحظات الموجزة حول اعداد البرنامج الشامل لنزع السلاح .
- اولا ، لقد تم الاعتراف بصورة واسعة في هذه اللجنة بان هذه المهمة ، بالنظر الى قرب انعقاد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، تشكل واحدة من المهام الخاصة التي يتعين علينا الاضطلاع بها .
- ان اعتماد البرنامج الشامل لنزع السلاح في الدورة الاستثنائية سيقدّم زخما عظيما لمفاوضات نزع السلاح ويتيح السير بها بقدر أكبر من الأمان نحو هدف نزع السلاح العام الكامل .
- وفي رأى وفدي أن البرنامج الشامل لنزع السلاح يتألف من مجموعة من تدابير نزع السلاح المترابطة التي يجب تنفيذها في سلسلة من المراحل عبر فترة زمنية محددة .
- وتنفيذ البرنامج الشامل لنزع السلاح ليس من شأنه أن يضمن نجاح مفاوضات نزع السلاح في جميع المحافل فحسب ، بل وأن يقدم مساهمة كبيرة في المحافظة على جو دولي من التفاهم والتعاون فيما بين الدول ، جو يستمر فيه تعزيز الانفراج الدولي ويتمتع فيه الجميع بالسلم والأمن على قدم المساواة . وفي هذا الصدد ، نركز اهتماما خاصا على تنفيذ النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

وفي قرار الجمعية العامة ٩٦/٣٦ واو المعنون " تقرير لجنة نزع السلاح " ، والذي اشترك وفدى في تقديمه مع مجموعة كبيرة من البلدان الأعضاء في اللجنة ، لم تقتصر الجمعية العامة على رجاء لجنة نزع السلاح بأن تكشف مفاوضاتها حول المسائل ذات الأولوية ، بل ودعت أعضاء لجنة نزع السلاح ، المشتركين في مفاوضات مستقلة بشأن مسائل نزع السلاح ذات الأولوية ، الى مضاعفة جهودهم للوصول بتلك المفاوضات الى نتيجة ايجابية .

هذا هو السياق الذي يرحب فيه وفدى بتلك المفاوضات بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية بشأن الحد من الاسلحة النووية في أوروبا ، تلك المفاوضات التي بدأت في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر من العام الماضي .

ومجارة للأهمية التي يعلقها وفدى على المفاوضات التي تجرى خارج هذا الاطار وبالنظر الى الأثر الايجابي الذي سيكون لها على مفاوضات اللجنة ، نرى أن من الضروري والعاجل معاً استئناف المحادثات الثنائية والثلاثية التي كانت جارية وأصبحت الآن معلقة بلا مبرر المتصلة بتحديد الاسلحة والحد منها .

ان استئناف تلك المفاوضات لن يتيح للمجتمع الدولي أن يرى بارقة أمل بالنسبة لجيـس مفاوضات نزع السلاح فحسب ، بل اننا على اقتناع بأن ذلك سيسهم الى حد بعيد في تمهيد الطريق أمام أعمال اللجنة وأمام تحقيق النتائج المرجوة منها .

وختاماً ، أود أن أقول بكل بساطة ان وفدى يعلق كل آمله على نجاح الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة التي ستعقد في حزيران / يونيه وتموز / يوليه من هذه السنة في نيويورك ، وهي الدورة الثانية التي يكرسها هذا المحفل الهام لمسائل نزع السلاح ، طيلة ٣٦ سنة من وجوده .

وينبغي أن تمثل هذه الدورة الاستثنائية خطوة الى الأمام بالنسبة للدورة التي عقدت عام ١٩٧٨ ، كما ينبغي أن تعمل نتائجها على تعزيز تنفيذ الوثيقة الختامية المعتمدة في تلك الدورة . وغني عن البيان أن المسؤولية التي تضطلع بها لجننتا في تحقيق ذلك الهدف ليست بالمسؤولية الضئيلة ، وان علينا لذلك أن نبدأ فوراً في بذل الجهود اللازمة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اشكر مثل كوبا الموقر لبيانه وللإشارة اللطيفة التي خص بها بلدى .

السيد مينا (كينيا) (الكلمة بالانكليزية) : سيدى الرئيس ، لما كنت أتكلم في جلسة عامة للجنة للمرة الاولى خلال هذه الدورة ، فاني أود أن أقدم لكم نهائي لتوليكم رئاسة اللجنة لهذا الشهر . ونحن نشي على الطريقة التي ما زلتم توجهون بها مداولاتنا ، كما ان وفدى يعد اليكم يد المساندة والتعاون الكاملين .

واسمحوا لي كذلك أن أعرب عن تقديري لصديقي الموقر ، سعادة السفير أنور ساني من اندونيسيا ، للدور الذي مارسه بوصفه رئيس اللجنة منذ آب / أغسطس ١٩٨١ ، ولقد فانت وفدى فرصة حضور الدورة الصيفية للجنة لأسباب خارجة عن ارادتنا ، غير أن التقارير عن الأعمال المنجزة تظهر أنه فانتنا دورة مثيرة .

واسمحوا لي كذلك أن أقدم تعازي الصادقة لوفد ايطاليا ، وعن طريقه الى اسرة المرخوم

سيادة السفير فبتوريو كورد يرو دي مونتي زيمولو • لقد كان زيملا رفيع الشأن في لجنة نزع السلاح ، وان من اتاحت لجم فرصة العمل الى جانبه سيفتقدون صداقته والمساهمة التي قدمها في أعمال هذه اللجنة •

اننا نجتمع في وقت تتسم فيه الحالة السياسية والامنبة الدولية بعدم الاستقرار وشدة التوتر • وتشير جميع الدلائل الى أن تطور الاحداث في عالم اليوم يمكن أن يؤدي الى نتائج خطيرة مالم يتم إيقاف هذه التطورات وازالة مكن الخطورة فيها • ولا يمكننا أن نجلس في هذه اللجنة ولا نفوه بشيء عن هذه التطورات لأنها تتصل اتصالا مباشرا بعملنا • ولا يمكننا أن نرى أى مبرر للصمت • ولا يمكننا أن نصدق أن علنا هنا قادر على افراز أى نتائج في الوقت الذي يعلن فيه الأَطراف المرثسيون في كل مكان ، وحتى في هذه اللجنة ، أنهم يشجعون التسلح ، وهو عين ما كرست اللجنة نفسها لازالته •

ان مراقبة الطريقة التي تتناول بها الدولتان الكبريان توجيه العلامة وتداولها فيما بينهما ملقبة كل منهما تبعة التطورات الجارية على الأخرى كان من شأنها أن تثير كثيرا من الاعجاب والحماسة لولا أن ذلك يعتبر من المأسى المفجعة حقا • وان وفدى ليقتل الفكرة القائلة ان هذا ليس بالمحفل المناسب لاثارة جميع المشاكل التي أسهمت في اثارة حالات التوتر الراهنة في العالم • ونحن نعلم كذلك ، لو اقتضى الأمر الآن ، أن كلا منا في هذه اللجنة قد ينسب مسؤولية الأخطاء لأطراف آخرين ، على النحو الذي يجده مناسباً • بيد أن القاء التبعات ليس من دور هـذه اللجنة ولا من وظيفتها •

لقد بات وفدى يتسائل ، وقد ضيقت عليه هذه الاعتبارات الخناق ، عما يفعله بالبيان العظيم الاهمية الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة الامريكية الموقر وبالرد الذي لا يقل عنه في الاثارة والذي أدلى به الممثل الموقر للاتحاد السوفياتي في وقت سابق من هذا الاسبوع • وقد شعرنا ، بعد أن تركنا جانبا ذلك الواقع المؤسف والمتمثل في أن أيا من الدولتين لا يمكنها أن تدعي بأن لها سجلا جيدا ونظيفا في العلاقات الدولية خلال السنوات الثلاثين الأخيرة ، ان ثمة مغزى آخر ، هو مغزى أهم بالنسبة لأعمال هذه اللجنة ، ربما كان يتأتى من خلال هذين البيانين على السواء ، وأشير بذلك الى النزاع حول توازن القوى بين المعسكرين • لقد كان هناك في البدء أدعاء بأنه تم التوصل الى توازن للقوى ، غير أنه قد اطيح الآن بهذا التوازن ، ومن ثم فإن هناك حاجة الى تقويم هذه الحالة عن طريق انتاج مزيد من الاسلحة • ثم صدر انكار لكون هذا التوازن قد اطيح به • وأوردت أرقام تأييدا للدعاء القائل بأن توازن القوى ما زال قائما • ولا يخضع ادعاء هذا التوازن ولا البيانات المستخدمة لتقدير التوازن للمراقبة أو التحقق على الصعيد الدولي • ويشكل هذان العنصران محور أعمال هذه اللجنة • وقد يكون من المناسب التساؤل عما اذا كان الجو والوقت ملائمين لكي تقوم هذه اللجنة بوضع آلية دولية للتحقق ، حتى ولو أرجئ أمر المراقبة • ان ذلك سيشكل نيجا بناء للرد على النزاع الحالي وعلى الدعوات الحالية الصادرة في كل مكان لزيادة التسلح والاستعداد للحرب • ان ذلك قد يفضي ، اذا ما بدأ العمل فيه ، الى ازالة مكان الخطر في الحالة الراهنة ، كما قد يؤدي الى افراز أول تدبير ملموس من تدابير بناء الثقة التي هي من الامور الجوهرية لتقدم أعمال هذه اللجنة •

ونحن اذ ركزنا الإهتمام على هذه المسألة دون غيرها في البيانين الجامين اللذين أدلى بهما الوفدان ، فاننا لم نتيون من شأن العناصر الاخرى الواردة في ذينك البيانين والمتعلقة

مناقشاتنا • فلايسعنا ، بأى شكل ، أن نحول اهتمامنا عن الالتزامات الأساسية لجميع الدول بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، ناهيك عن غيره من الصكوك •

ولا أود ، في هذا البيان الأول ، سوى إضافة بعض الملاحظات القليلة على ما سبق أن قاله عدد كبير من الوفود فيما يتعلق بأعمالنا • فلقد مضت الآن بالفعل ثلاث سنوات على وجود هذه اللجنة • وإن ما يخيب الآمال ألا يكون لدينا في حزيران / يونيه ما تعرضه في مجال انجاز معاهدة دولية تغطي أى جانب من جوانب علنا • ولا شيء مما قد نقوله فيما يتعلق بصعوبات علنا أو في وجوه المقارنة مع أسلاف لجنة نزع السلاح يمكن أن يخفف من خيبة تلك الآمال التي وضعها المجتمع الدولي في لجنة نزع السلاح لدى انشائها منذ زهاء أربع سنوات • وليس في ذلك أى انكار لما بذلته اللجنة حتى الآن من جهود مخلصه ، غير أنه يبرز الحاجة الفعلية الى منح الأولوية الأولى لاعداد تقريرنا الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح • فالحاجة ، في هذا الوقت المتأخر ، الى توسيع جدول الأعمال أو انفاق وقت بالغ في مناقشة الاجراءات ، ولا حتى السي قضية حية هي قضية انشاء افرقة عاملة جديدة قبل احراز تقدم في أعمال افرقة الحالية • ان مواردنا البشرية ، كوفد ، هي موارد محدودة تماما ، وأعتقد أن الوفود الأخرى هي في وضع مماثل • لذلك فان وفدي يحث اللجنة على ان تضع ذلك في الاعتبار لدى تحديد أولويات العمل وتوقيت برنامج من برامج النشاط •

واسمحوا لي أن أختتم ملاحظاتي بالاشارة الى أن وفدي مفعم بالتفاؤل والأمل في عمل هذه اللجنة • فليس مما يثبط عزيمتنا بأى حال ما يبدو لنا أنه مجرد سحب سوداء طابرة في الأفق الدولي • واننا لنؤمن بأننا سنحقق ، عاجلا أو آجلا ، فتحا جديدا في سعينا على طريق نزع السلاح • ونعتقد أن ليس أمامنا من خيار سوى المضي بحزم لا يلين فيما نبذله من جهود • ويبدو لنا أن جميع العناصر اللازمة للنجاح متاحة • ويبدو أن ما يتلخص من قبضتنا الآن هو الميثارة في ضم هذه العناصر مجتمعة •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل كينيا الموقر لبيانه وللعبارات اللطيفة التي وجهها الى الرئاسة • وأدعو الآن ممثل الولايات المتحدة الأمريكية للتكلم ممارسة لحقه في الرد •

السيد فيلدز (الولايات المتحدة الأمريكية) : أود أن أحيط علما ، في بداية ملاحظاتي ، ياسيادة الرئيس ، بتعليقكم هذا الصباح بشأن مواصلة جلسة البارحة والايضاح الذي قدمتموه لما اتخذتموه يوم البارحة من قرار •

فليس من عادة وفدي أن يعوق الأعمال الهامة لهذه اللجنة عن طريق ممارسة حقه في الرد بصورة عابثة • والواقع أننا نعدنا حتى الآن تجنب أخذ الكلمة بغية اقتصاد وقت اللجنة القيم • لذلك فلن أهدر قدرا أكبر من وقتنا اليوم في ايلاء التهم الزرية التي لا تقوم على أساس والتي وجهها توا ممثل كوبا ضد بلدي أكثر مما تستحقه • بيد أنني أجد نفسي مضطرا الى الرد ما يجاز على ما وجهته ممثل منغوليا البارحة من اتهام باطل لا أساس له •

لقد نعت ممثل منغوليا الموقر بيان السيد روستوبانه " فح وفظ وافتراضي " وهذا الهجوم ذو طابع شخصي على موظف رسمي لدولة عضو جاء الى هذه اللجنة بصفة ضيف لتقديم وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية • وهذا الهجوم ينتهك كل قواعد اللياقة في الهيئات الجماعية ، شأن

لجنتنا التي أعرفها حق المعرفة • ان هذا لتحقيق لا لضيغ في هذه اللجنة فحسب بل وللجنة نفسها • غير أنني لاحظت أن مثل منغوليا لم يدحض بل عجز عن أن يدحض أيًا من النقاط الموضوعية الواردة في بيان السيد روستو •

ولقد أعرب مثل منغوليا عن دهشته لأن وفد الولايات المتحدة ، شأن وفود أخرى كثيرة في الأيام الأخيرة ، قد أشار إلى العدوان في أفغانستان وإلى اهدار حقوق الانسان في بولندا في سياق أعمال هذه اللجنة • واني لا عجب بصراحة لهذا البيان ، الذي ينطوي على القول بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتجاهل حالات التهديد هذه للسلم العالمي • ونحن لا نتجاهل بالتأكيد هذه الأعمال المشينة •

كما أود أن أضع الامور بايجاز في نصابها الصحيح بشأن ثلاثة مواضيع أخرى • أولاً ، أود أن أذكر مثل منغوليا — ومثل كوبا في الواقع — بأن الولايات المتحدة قد عارضت مرارا وبصورة حازمة مذهب الفصل العنصرى الكريه ، وأنها تدين العنصرية بأى شكل من أشكالها • ولم تتعاطف الولايات المتحدة مطلقا ولن تتعاطف أبدا مع أى شكل من أشكال العنصرية • بل الواقع أننا خضنا أعنف الحروب الدموية — أى حربنا الاهلية — لنخلص أمتنا من هول العبودية ، كما أننا ادرجنا في دستورنا بعد ذلك حظرا لهذا الشكل الاساسي من أشكال العنصرية ، واتخذنا خطوات فسي ذلك الدستور لضمان تساوى حقوق كل مواطن • وثانيا ، أود أن أشير إلى أن الولايات المتحدة ، حتى ونحن نتكلم في هذه القاعة اليوم ، تشترك بنشاط في مشاورات لاجلال السلم في منطقة الجنوب الافريقي واستقلال ناميبيا •

وأخيرا ، أود الإشارة ، لعلم مثل منغوليا ، إلى أن الولايات المتحدة قد أدانت الاجراءات الاسرائيلية في مرتفعات الجولان في جميع المحافل المختصة •

وأرجو ألا تحولنا مرة أخرى عن علنا الهام في هذه اللجنة اتهامات لا أساس لها وشائم لموظفين يمثلون أمام هذه اللجنة ليعرضوا وجهان نظر حكوماتهم •

السيد أرد بيلغ (منغوليا) (الكلمة بالانكليزية) : سيادة الرئيس ، لا أود أن أثقل على أعضاء اللجنة ببيان طويل آخر ، غير أن وفدى يرى أنه ملزم بأن يبين موقفه مرة أخرى فيما يتعلق بالبيان الذى استمعنا إليه الآن من مثل الولايات المتحدة الامريكية الموقر •

لقد استمعنا إلى بيان مثل الولايات المتحدة ، الذى شن فيه مرة أخرى عددا من الهجمات على بلدى مع اتهامات لا أساس لها من الصحة • بيد أنه يمكن لمن يبحث جوهر ذلك البيان أن يرى أن مثل الولايات المتحدة لم يقدر على دحض أى من النقاط التي وردت في بياننا البارحة • فمن الذى سينكر في الواقع ان سياسة اسرائيل العدوانية ، بتأييد وتشجيع من الولايات المتحدة الامريكية ، ما انفكت طيلة عقود تشكل واحدا من العناصر الرئيسية للتوتر لا في الشرق الأوسط فحسب ، بل وفي جميع أرجاء العالم • وان الجمعية العامة للأمم المتحدة ، في دورتها الاستثنائية الطارئة التي انعقدت منذ بضعة أيام ، قد بينت بوضوح مرة أخرى ، باتخاذها قرار يدين المعتدى ، أى اسرائيل والولايات المتحدة التي تحميها ، ان الشرق الأوسط يشكل ، بسبب الاستمرار في أعمال القرصنة الدولية التي تقترفها اسرائيل ، بؤرة من أشد البؤر خطورة على هذا الكوكب •

ومن الذى سبنكر ان الاعتداءات ما انفكت تقترب منذ عدة سنين من جانب عنصري جنوب افريقيا الذين يلقون مالا حدود له من الدعم المعنوى وغير المعنوى لدى دول غربية كثيرة ، ولا سيما الولايات المتحدة الامريكية ؟ ويبدو لنا انه يمكن لزملائنا من البلدان الافريقية ان يقولوا الكثير في هذا الشأن .

لقد اقتصر الوفد المنغولي في بيانه البارحة على الاشارة الى هاتين المنطقتين اللتين ادى تفاقم الحالة فيهما بالفعل الى اثاره القلق الشديد . بيد ان الولايات المتحدة لا تقتصر على هاتين المنطقتين في متابعة انشطتها الرامية الى سحق حركات التحرير الوطني وزعزعة التعاون الدولي ، ودعم النظم الدكتاتورية الرجعية . وما تسليم اسلحة الولايات المتحدة الى زمرة كيويينتاغ في تايوان ، تماشيا مع نظرية " الصينين " ، الا محاولة لانشاء بؤرة اخرى للتوتر في العالم . ان الجمهورية الشعبية المنغولية ، وهي واحدة من الدول المحبة للسلم في آسيا ، وهي جارة جمهورية الصين الشعبية . ولقد اعتبرنا وما زلنا نعتبر انه ليس هناك الا صين واحدة هي جمهورية الصين الشعبية . وقد تفاقم الحال مؤخرا في منطقة الشرق الاقصى لان الولايات المتحدة الامريكية تزيد التوتر في المنطقة عن طريق تسليم الاسلحة الى تايوان . وقد كشف بالفعل هذا اليوم زميلي من كوبا ، سعادة السفير سولا فيلا ، دور الولايات المتحدة في دعم النظم الارهابية غير الوطنية في امريكا اللاتينية ، ولا سيما نظام الطغمة السلفادورية الذى يقوم بقتل الشعب السلفادورى باعداد كبيرة باستخدام الاسلحة الامريكية واشتراك ما يدعى بالمستشارين الامريكيين . وقد اهلك الآلاف والآلاف من السلفادوريين على يدى هذه الطغمة التي لا تقوى على التثبيت بزمام الحكم الا بفضل ما تتلقى من مساعدة مالية وعسكرية وسياسية من الولايات المتحدة . ولقد دوت في جميع أرجاء العالم ، في الايام الاخيرة ، احتجاجات غاضبة قوية ضد اعمال الارهاب اللا انسانية التي تقتربها الطغمة السلفادورية في السلفادور بدعم من الولايات المتحدة الامريكية . واخيرا ، ليس من الممكن تجاهل استمرار تدخل الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية للبلدان الآسيوية ، بما في ذلك ايران ، ومحاولات تغيير مجرى الاحداث في ذلك البلد لمصلحة الولايات المتحدة . وفي رأيي أن كل ذلك ذو علاقة واضحة بمسائل عدم استعمال القوة ، وعدم جواز التوسع ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان ، والارهاب الدولي .

اننا لم نود معالجة مسائل اخرى من شأنها أن تصرف اهتمام اللجنة عن مهامها ، غير اننا كنا ملزمين بأن نفعل هذا ، وكرر ذلك ، لأن مثل الولايات المتحدة الموقر وعدة ممثلين لبلدان اخرى فضلوا ان يدفعوا باللجنة الى مناقشة لأسباب التوتر الدولي في محاولة لخلق البلبلة . وأود أن أذكر في هذا السياق ، بان الوفد المنغولي ، شأن وفود اخرى تسعى الى احراز تقدم في ميدان نزع السلاح ، يعارض بشدة ربط هذه المسائل بمفاوضات نزع السلاح وبانجاز نتائج حقيقية فيها . ونحن نناشد وفد الولايات المتحدة الامريكية ووفود البلدان الاخرى أن تتيح للجنة فرصة معالجة القضايا التي لم تنشأ هذه اللجنة في الواقع الا لحلها .

السيد سولا فيلا (كوبا) (الكلمة بالاسبانية ترجمة عن الانكليزية): ياسيدادة الرئيس ، لقد قال خوسيه مارتى ان الكلمات جعلت لقول الحقيقة لا إخفاؤها . الا أن الوقائع تكذب الكلمات المستخدمة للرد . فأى عضو من أعضاء مجلس الامن استخدم حق النقض ضد الدعوة الى فرض الجزاءات العادلة ضد اسرائيل وجنوب افريقيا لاستمرارهما في انتهاك ميثاق الامم المتحدة ؟ وأقول مرة أخرى ان هذه اللجنة ليست محفلا للجدل . ونحن لا نخشى من الجدل ولا نتراجع

أمامه ، بل نرى أن هناك أماكن أخرى للدخول فيه • لقد انشئت لجنة للتفاوض • واحتراما مني لجميع أعضائها ، بما في ذلك وفد الولايات المتحدة ، اكتفي الآن بهذا القدر من القول •

السيد اسراييليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية
ترجمة عن الانكليزية) : سيادة الرئيس ، ان الوفد السوفياتي يود الاشارة الى مسألة يعتبرها هامة ،
وهي الحادث الذي جرى البارحة فأثار فينا فعلا الاضطراب والقلق • وأشير بذلك الى صحاحات
التجديد التي صدرت عن أحد الزوار في الجلسة • وقد تعذر علي أن أفهم ما كان يصيح به كما لم
أتمكن من تحديد اللغة التي كان يصيح بها ، غير ان من الواضح انه أثار البلبلة في عمل اللجنة •
وبالنظر الى احوال العنف الارهابي في هذا الجزء من العالم ، نرى انه ينبغي ايلاء الاعتبار لتدابير
الأمن وتدابير ضمان سيادة الأحوال الطبيعية اللازمة لسير اعمال اللجنة • ولست ادري ما اذا كانت
تجرى في العادة اي مراقبة لسلك الزوار في الامم المتحدة • وعلى أي حال نرجو من الأمانة أن
تتخذ الخطوات اللازمة لضمان عدم تكرار هذه الحوادث ، لانها لا تثير البلبلة في سير الاعمال
العادية للجنة فحسب بل ويمكن أن تمثل بوجه عام تهديدا يوجه الى أي من الأشخاص الجالسين
حول هذه المائدة • وقد قال بعض زملائي ان ذلك الرجل بدا معتل الصحة ، وربما دخل الحجرة
عن طريق المصادفة ونعتقد ان هذا ليس خيرا مكان للمرضى •

السيد أرد ميلغ (منغوليا) (الكلمة بالانكليزية) : سيادة الرئيس ، أود أن أعرب
عن تأييد الوفد المنغولي للتعليقات التي أبداها الآن مثل الاتحاد السوفياتي الموقر •

وكما تعلمون ، ربما كان الوفد المنغولي أصغر الوفود في لجنة نزع السلاح ، وان علينا
أن نشترك في كثير من المؤتمرات الدولية ، بما في ذلك الدورة الحالية لمجلس حقوق الانسان • والواقع
أن مناقشات حامية تجري هناك وانني أجد ، في أي وقت أدخل فيه القاعة ، ضابطين للأمن أو ثلاثة
أو حتى أكثر من ذلك ، مرابطين أمامها • وهم لا يقتصرون في كل مرة على التحقق من الشارة التي
تدل على هويتي بل ومن أوراق هويتي الشخصية • ونتيجة لذلك ، استرعت البارحة نظر الأمانة
الى ذلك ، بعد وقوع هذا الحادث وألتمست منها ان تدعو الزائرين الجالسين في شرفة الجمهور
الى المحافظة على النظام •

انني أؤيد تأييدا تاما التعليقات التي ابداهها مثل الاتحاد السوفياتي • فلجنة نزع السلاح
حي طبعاً محفل دولي هام يمثل أعضاؤه الحكومات • وأعتقد ان من الجوهرى ، كما تؤدي هذه
الهيئة أعمالها بصورة طبيعية ، أن تتخذ تدابير أمنية مناسبة • وأود أن استرعي الى ذلك نظركم
يا سيادة الرئيس ، ونظر الأمانة •

السيد جايبال (الممثل الشخصي للامين العام وأمين لجنة نزع السلاح) (الكلمة
بالانكليزية) : البارحة فورا وبعد وقوع هذا الحادث المؤسف بل في الواقع أثناء حدوثه ، ارسلت
وكيلي ليضي الى الخارج ويوقف الرجل بمساعدة ضابط الأمن ويتبين هويته • وتم الحصول على تلك
التفاصيل • فقد تبين انه كان سائحا من فرنسا جاء الى هذا المكان مع زوجته وطفله • وقد اعتذر
عن الحادث وتبين انه غير مسلح • بيد اننا طلبنا الى رئيس الأمن ان يزيد من احكام تدابير الأمن
في هذا المكان - لأن من الواضح انها لم تكن كافية يوم البارحة - وأعتقد انه سيتم تحقيق ذلك •
وإذا كنتم تودون ، فسنتطلب الى وحدة الأمن ان توفر نفس النوع المطبق في لجنة حقوق الانسان من
التحقق الامني الدقيق • وأعتقد ان ذلك لن يكون عميرا ، غير انه سيتعين بالتأكيد زيادة احكام
المراقبة على الدخول الى شرفة الجمهور •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : عمت الامانة اليوم ورقة غير رسمية تتضمن جسد ولا زنيا ارشاديا للجلسات التي ستعقد في الاسبوع القادم . وبالطبع ، لما كان الكثير سيرتبط بنتائج مناقشتنا للمسائل التنظيمية ، فان الجدول الزمني مؤقت وقد يتعين علينا ان نعدله في وقت لاحق . فاذا لم يتقدم احد باعتراض فسنعتبر ان اللجنة تعتمد هذه الورقة غير الرسمية .

السيد غارثيا روبليس (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية ، ترجمة عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، اود أن ابدى ملاحظة واحدة موجزة وأن أقدم اقتراحا . فلأسباب خارجة عن ارادتي ، سأضطر الى مغادرة جنيف يوم الخميس الموافق ١٨ شباط / فبراير في الساعة الثانية بعد الظهر ، ومن ثم فانه يستحيل علي أن أكون هنا ذلك اليوم لحضور جلسة الفريق العامل المخصص. لوضع برنامج شامل لنزع السلاح الذي يجتمع عادة ، كما تعلمون وكما هو وارد في القائمة التي أعدتها الامانة ، أيام الخميس في الساعة الثالثة بعد الظهر . وأود أن أعلم ما اذا كان يمكن تحويل موعد انعقاد الجلسة غير الرسمية للجنة ، التي من المقرر عقدها الآن يوم الاربعاء الموافق ١٧ شباط / فبراير في الساعة الثالثة بعد الظهر ، لتعقد يوم الخميس الموافق ١٨ شباط / فبراير الساعة الثالثة بعد الظهر ، بحيث يمكن للفريق العامل المعني بوضع برنامج شامل لنزع السلاح أن يجتمع يوم الاربعاء ١٧ شباط / فبراير في الساعة الثالثة بعد الظهر ، عوضا عن يوم الخميس ١٨ شباط / فبراير في الساعة الثالثة بعد الظهر .

السيد مينا (كينيا) (الكلمة بالانكليزية) : سيدي الرئيس ، لقد احطت طمأنا بملاحظاتكم القائلة انه يمكن تعديل البرنامج ، غير اني لا أخفي اهتمامي بالبنود المعترزم بحثها يومي الاربعاء والجمعة . والبندان اللذان يفترض فينا أن نتناولهما بالبحث اليوم بعد جلستنا العامة هما انشاء هيئات فرعية واشتراك دول غير أعضاء في اللجنة . وفي هذا الشأن ، ستقدمون مشروعا جديدا يمثل ماسيكون عليه البرنامج بعد أن يكون قد تم بحث بعض هذه البنود . وأرجو أن تكون الملاحظة القائلة ان البرنامج سيعدل اشارة الى هذا الجانب بعينه ، والا لكنا سنطيل فترة اتخاذ القرارات أو تأجيلها بالنسبة لبعض البنود البسيطة جدا .

السيد دي سوزا اي سيلفا (البرازيل) (الكلمة بالانكليزية) : سيدي الرئيس ، ليس لوفدي اي اعتراض على برنامج الأعمال المقترح ، على أساس انه برنامج مؤقت ، لأن ادراج أحد البنود في مشروع جدول الأعمال ، وهو حظر التجارب النووية ، قد ينطوي على القول بأنه تم اعتماد جدول الأعمال ، وليست تلك هي الحال ، على الاقل بالنسبة لوفدي .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان الجدول الزمني ، كما أشرت ، هو جدول مؤقت فذلك اذن لا يثير أي مشكلة . واذا لم يكن لدى أحد اعتراض على ورقة العمل غير الرسمية فاننا سنعتد بها .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعوا الى عقد جلسة رسمية ، كما اتفقت اللجنة ، بعد خمسة دقائق من ارجاء هذه الجلسة العامة . وستعقد الجلسة العامة التالية للجنة يوم الثلاثاء ١٦ شباط / فبراير ، الساعة ١٠/٣٠ .

ترفع الجلسة .

وقد رفعت الجلسة في الساعة ١٠/١٢

محضر نهائى للجلسة الخامسة والخمسين بعد المائة

المعقودة في قصر الأمم ، بجنيف ،
يوم الثلاثاء ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٢ الساعة ١٠/٣٠ والساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد محمد جعفر محلاتي (ايران)

الحاضرون فى الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

السيد ف • ل • اسرائيليان
السيد ي • ك • نازاركين
السيد ب • ب • بروكوفيف
السيد ف • م • فانجا
السيد ي • ف • كوستكو
السيد م • م • ايبوليتوف
السيد غ • ف • بردينيكوف
السيد س • ب • باتسانوف

اثيوبيا

السيد ت • تيريفي
السيد ف • يوهانس

الأرجنتين

السيد ج • س • كاراساليس
السيد ف • بوج
الآنسة ن • ناسيميني

استراليا

السيد ر • و • ستيل
السيد ت • فندليه

ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)

السيد ه • فيغنر
السيد ف • إ • فون ديم هانين
السيد ن • كلينغلر
السيد و • رور

أندونيسيا

السيد ش • أنور ساني
السيد ا • سوايبراييتو
السيد هاريوما بطوانم
السيد سيماجونتاك

ايران

السيد م • ج • محلاتي
السيد س • محمدى

ايطاليا

السيد م • أليسي
السيد ب • كابران
السيد أ • دى جيوفاني

باكستان

السيد م • أحمد
السيد ط • ألتاق

البرازيل

السيد س • أ • دى سوزا اى سيلفا
السيد س • دى كيروز دوارته

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد أ • أونكلينكس	<u>بلجيكا</u>
الآنسة ر • دي كليرك	
السيد ج • م • نوارفالس	
السيد ك • تالوف	<u>بلغاريا</u>
السيد اي • سوتيروف	
السيد ب • بوبتشف	
السيد ك • براموف	
يو مونخ مونخ جيسي	<u>بورما</u>
يو نخوي وين	
يو ثان تون	
السيد ب • سويكا	<u>بولندا</u>
السيد غ • روسين	
السيد ت • سترويواس	
السيد ف • فاليد يفيسو	<u>بيرو</u>
السيد خ • بينافيدس	
السيد ج • ستروكا	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد أ • سيما	
السيد أ • صالح باي	<u>الجزائر</u>
السيد م • معطي	
السيد غ • هيردر	<u>الجمهورية الديمقراطية الألمانية</u>
السيد ه • ثيليك	
السيد م • كاولفوس	
السيد ج • مويسرت	
السيد ت • ميليسكانو	<u>رومانيا</u>
السيد باغفيني اديتونزنجيا	<u>زائير</u>
السيدة س • ايزاكي ايكانغا كابيا	
السيد ت • جاياكودي	<u>سري لانكا</u>

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيدة اى ثورسون	<u>السويد</u>
السيد س • ليدغرد	
السيد ك • م • هيلتينوس	
السيد ه • بيرغلووند	
السيد غ • اكهولم	
السيد ج • لاندين	
السيد ت • جين	<u>الصين</u>
السيد ي • منغجيا	
السيدة وانغ زى يون	
السيد لين شينغ	
السيد ف • زينياو	
السيد ه • كزيباودى	
السيد ف • دى لوفورس	<u>فرنسا</u>
السيد ج • دى بوس	
السيد م • كوتور	
السيد ر • ر • ناقارو	<u>فنزويلا</u>
السيد أ • أ • أغيلار	
السيد د • س • ماكفال	<u>كندا</u>
السيد غ • سكينر	
السيد ل • سولا فيلا	<u>كوبا</u>
السيد ب • نونييت موسكيرا	
السيد ي • مونيـو	<u>كينيا</u>
السيد د • د • دون نانجيرا	
السيد ج • موريو كيبوى	
السيد أ • أ • حسن	<u>مصر</u>
السيد م • ن • فهمي	
الآنسة و • بسيم	
السيد س • م • رحالي	<u>المغرب</u>
السيد م • حلقاوى	
السيد أ • فارثيا روبليس	<u>المكسيك</u>
السيدة ز • غوزاليس اى رينيرو	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد د . سامر هيس	<u>المملكة المتحدة</u>
الآنسة ج . ا . ف . رايت	
السيد د . اردمبيلغ	<u>منغوليا</u>
السيد س . ا . بولد	
السيد غ . او . ايجويرى	<u>نيجيريا</u>
السيد و . و . اكينسانيا	
السيد ت . أغياى - ايرونزى	
السيد ا . ب . فينكاتسواران	<u>الهند</u>
السيد س . ساران	
السيد ا . كوميفش	<u>هنغاريا</u>
السيد ف . فاجدا	
السيد س . جيورفي	
السيد ه . فاغناكرز	<u>هولندا</u>
السيد ل . غ . فيلدز	<u>الولايات المتحدة الأمريكية</u>
السيد م . بوسبي	
السيد س . بيكر	
الآنسة ك . كريتبرفر	
السيد ج . غندرسن	
السيد ج . ميكل	
السيد ي . أوكاوا	<u>اليابان</u>
السيد م . تاكاهاشي	
السيد ك . تاناكا	
السيد ت . آراى	
السيد م . فرهونتش	<u>يوغوسلافيا</u>
السيد م . ميهايلوفتش	
السيد ر . جايبال	
السيد ف . بيراساتيغي	
	<u>أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام</u>
	<u>نائب امين لجنة نزع السلاح</u>

الرئيس : بسم الله الرحمن الرحيم ، أعلن افتتاح الجلسة الخامسة والخمسين بعد المائة للجنة نزع السلاح • وأما على قائمة المتحدثين اليوم ممثلو جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، وبولندا ، وفنزويلا ، والجزائر ، وبورما ، والأرجنتين ، والسويد •

وقد لا نتكمن من الاستماع الى كل البيانات في الصباح ولذلك فسوف نستأنف الجلسة العامة بعد ظهر اليوم لنستكمل قائمة المتحدثين • وبعد ذلك مباشرة سنعقد اجتماعا غير رسمي لمواصلة النظر في المسائل الاجرائية التي تتطلب من اللجنة اتخاذ مقررات •

والآن أعطي الكلمة لأول المتحدثين على القائمة التي أمامي ، ممثل جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، السفير هيردر •

السيد هيردر (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) : السيد الرئيس ، أود في مستهل كلمتي أن أقدم لكم تهانتي لاضطلاعكم برئاسة لجنة نزع السلاح هذا الشهر • وأؤكد لكم كامسلسل التأييد والتعاون من وفدي في أداء المهام المنوطة بكم • وأود أيضا أن أثنى على السفير أنور ساني من اندونيسيا الذي وجه دقة أعمالنا بمهارة بالغة في شهر آب/اغسطس الماضي ، وأسهم بنشاط في الاعداد للدورة الحالية • وعلاوة على ذلك يطيب لي أن أعرب عن ترحيبي الحار بالكثير من الزملاء الجدد الذين انضموا لنا مؤخرا • وأود أن أؤكد لهم أن وفدي يتطلع الى استمرار نفس العلاقات الممتازة التي كانت قائمة مع من سبقوهم • كذلك أود أن أشاطر في العزاء الحار الذي سبق أن أعرب عنه كثير من المتحدثين للوفد الايطالي بمناسبة وفاة زميلنا المحترم ، السفير مونتريمولو •

وتكتسب دورة هذا العام للجنة نزع السلاح أهمية خاصة • فهي مطالبة بأن تكون على مستوى المسؤوليات الملقة عليها في وقت وصل فيه سباق التسلح الى أبعاد هائلة • اذ لم تتبق سوى بضعة أسابيع بيننا وبين الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، والتي سيكون على اللجنة أن ترفع لها نتائج أنشطتها •

وأود في بياني اليوم أن أتناول بصفة رئيسية مشكلتين : هما الموضوع الدولي العام وتأثيره على لجنة نزع السلاح ؛ والحظر الشامل للتجارب النووية ونزع السلاح النووي •

وتعقد لجنة نزع السلاح دورتها لعام ١٩٨٢ في ظل ظروف دولية بالغة التعقيد • فلم يحدث منذ الحرب العالمية الثانية أن تعرض السلم لمثل ما يتعرض له الآن من خطر • ويتجلى باطراد نهجان رئيسيان ازاء الشؤون العالمية ، مثلما تبين في الاجتماعات الأولى للجنة نزع السلاح أثناء دورة الربيع الحالية •

أحد هذين النهجين يؤيده الجمهورية الديمقراطية الألمانية بشدة ويرمي الى الحفاظ على السلم ، والى وقف سباق التسلح النووي وعكس مساره ، والى منع حدوث المحرقة النووية • وهو يحبذ استمرار سياسة الانفراج عن طريق اتخاذ خطوات ملموسة في هذه الاتجاهات • ويوجب حل جميع المشاكل الدولية عن طريق اجراء حوار بناء •

وكان من أحدث مظاهر الاعراب عن هذا النهج الاقتراح الأخير الذي قدمه الاتحاد السوفياتي لاجراء خفض تدريجي للأسلحة النووية المتوسطة المدى في أوروبا • وتنفيذ هذا الاقتراح من شأنه أن يعني خفضا ثلثي هذه الأسلحة من الجانبين حتى ١٩٩٠ • ونحن على اقتناع بأنه مع توافر الارادة السياسية للأطراف في التفاوض حول مثل هذا الاتفاق على أساس المساواة والأمن المتكافئ فان محادثات جنيف بشأن تخفيض الأسلحة النووية في أوروبا يمكن وينبغي أن تنتهي الى نهاية موفقة •

ومنذ بضعة أيام فحسب ، أعرب رئيس دولة الجمهورية الديمقراطية الألمانية اريك هونيكير ، عن تأييده القوى لهذا الاقتراح . وذكر أنه على الرغم من حملة الافتراء التي يودها " نــــــــــــلالة المسلحين " ، فإن الاتحاد السوفياتي بالاتفاق الكامل مع حلفائه يمضي قدما على الطريق الذي يستهدف حل أهم مشكلة في عصرنا - الحفاظ على السلم . وهذا المنهج ينبغي له أيضا أن يوجه أعمال لجنتنا عند اضطلاعها بمهامها المسؤولة ووفدى يعمل بقوة من أجل ذلك .

وفي الوقت نفسه فاننا لا نستطيع أن نغض أعيننا عن احياء نهج آخر مختلف تماما ازاء الشؤون الدولية . ففي أعقاب الثمانينات عززت دوائر معينة معروفة جيدا ، من جهودها لتبدل بالوفواق العواجبة ، وتحديد الأسلحة ونزع السلاح المغالاة في التسلح أو ، كما يسمونه ، " التسلح الاضافي " . والواقع أن حجر الزاوية لهذه السياسة هو محاولة احراز التفوق العسكري عن طريق برامج التسلح الهائلة . ولا يسع المرء سوى الافتراض بأن هذه القوى تسعى لخلق موقف تهيئد حقيقي للحرب ، سواء في الميدان المادي أو الدعائي . وحيثما تعقد مؤتمرات أو مفاوضات دولية - سواء في جنيف أو مدريد أو فيينا أو غيرها - فإن أعداء الانفراج يضاعفون أنشطتهم بصورة كبيرة . والحملة التي بدئت مؤخرا ضد الاتحاد السوفياتي وغيره من البلدان الاشتراكية على الجانب الآخر من المحيط الأطلسي والتي أدخلت أيضا في هذه اللجنة منذ بضعة أيام هي جزء لا يتجزأ من هذه السياسة . وتمثل البيانات المتعجرفة التي أدلى بها ممثلو الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية ، والرامية الى تلقين دولة ذات سيادة كيف يمضي نظامها الاجتماعي ، تدخلا خطيرا في الشؤون الداخلية لبولندا ، تلك الدولة الصديقة المجاورة للجمهورية الديمقراطية الألمانية . وعلاوة على ذلك فهي محاولة مكشوفة لاقتناع اللجنة بأن مشاكل بولندا الداخلية قد أثارت أزمة دولية .

وتمثل هذه المحاولات من أكثر من ناحية انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة وللبيان الختامي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . كما تعرضت للانتهاك الى جانب مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، مبادئ ارشادية أساسية للسلوك الدولي مثل مبادئ السيادة والوفاء بالتزامات القانون الدولي بنية حسنة ، والتعاون بين الدول . وينبغي ألا يكون هناك شك في أن مثل هذا النهج لا يمكن أن يعزز الثقة ولا القدرة على التدبر ولا الاستقرار في العلاقات الدولية . ومن المفارقات البالغة أن تقوم بمثل هذه المحاولات دولة لا تؤيد فقط نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا وسياسة اسرائيل التوسعية ، ولكنها أيضا ، كما أعلن أحد أعضاء حكومتها ، لا تستبعد احتمال استخدام القوة في منطقة الكاريبي وتعتبر أمريكا الوسطى " لباحتمالاتها الاستراتيجية " . ومن سوء الحظ أن هذه ليست مجرد تصريحات .

وفي العام الماضي رفض معظم أعضاء اللجنة ، ومعهم كل الحق ، وبالاستناد الى الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، المحاولات التي بذلتها بعض الدول لتجعل من أنشطة اللجنة مرادفا للموقف الدولي ، الذي لم يكن في رأي هذه الدول " ناضجا " بحيث يلائم نزع السلاح . ومرة أخرى قيل لنا هذا العام من أولئك الذين تقع عليهم مسؤولية تخاقم الوضع الدولي أنه ينبغي أن يكون هناك ارتباط بين نزع السلاح وبين ما يسمى " انضباط " دول معينة في الشؤون الدولية .

ويلوح أن هناك عاملي أساسيين على الأقل يكمنان خلف " مفهوم الارتباط " الخطير هذا . فهو أولا ينطوي على أن الدول الاشتراكية وغير المنحازة والدول الأخرى هي وحدها المعنية بنزع

السلاح ، غير أن الولايات المتحدة تقدم لها معروفاً بالانضمام الى مفاوضات نزع السلاح . ولكن ليس الحفاظ على السلم وتحقيق نزع السلاح هدفين مشتركين لجميع الدول والشعوب ؟ وثانياً انه على حين يتعين على الدول الأخرى ادارة سياستها الخارجية بما يوافق هوى الولايات المتحدة ، فان هذه الأخيرة تدعي حقوقاً مطلقة ، وتشد استقرارا دوليا يتفق ومزاجها ، على غرار السلم الأمريكي Pax Americana في سنوات الحرب المباردة .

ولا يسع المرء في هذا الصدد سوى أن يتفق مع السياسي الأمريكي الذائع الصيت و. أفريل هاريمان ، الذي كتب في مقال نشرته في ١١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨١ صحيفة " انترناشيونال هيرالد تريبيون " يقول : " بدلا من 'تحديد الأسلحة الحقيقي' الذي كان موعودا من عام مضى ، فليس أمامنا سوى الوعد بمحادثات لا نهائية بشأن الأسلحة النووية في أوروبا ولا وعد بمحادثات على الاطلاق بشأن الأسلحة الاستراتيجية حتى العام المقبل " . وبعد الأحداث الأخيرة التي جرت هنا في جنيف فان علينا أن نتساءل ما اذا كنا سنشهد ، حتى في هذا العام ، بدء المفاوضات المعنية .

ومن الجلي تماما أن مثل هذا الارتباط لا يعوق فقط مفاوضات نزع السلاح ، ولكنه يتناقض أيضا تناقضا واضحا مع الوثيقة الختامية ، التي تذكر الفقرة ١ منها ما يلي : " ان انهاء سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح الحقيقي مهمتان تتسمان بأكبر قدر من الأهمية والالاحاح . وان مواجهة هذا التحدي التاريخي لهو أمر فيه تحقيق لصالح جميع أمم وشعوب العالم سياسيا واقتصاديا وفيه ضمان لأمنها الحقيقي وللمستقبل يظلله السلم " .

ومنذ اسبوع واحد فحسب ألقى علينا درس عن ميثاق الأمم المتحدة والسلوك الدولي و "التقدير الموضوعي لدور الحد من الأسلحة " . وقيل لنا الكثير عن " اتباع نهج جديد لتحديد الأسلحة " ولاجرا " تخفيضات مهمة " للأسلحة النووية وما الى ذلك . ومع ذلك فلم يكن هناك التزام واضح بالبنود ذات الأولوية على جدول أعمال نزع السلاح الدولي من قبيل استمرار عملية سالت ، مع الحفاظ على كل الانجازات الايجابية التي سبق تحقيقها ولم يرد ذكر لحظر شامل للتجارب أو لحظر كامل للأسلحة الكيميائية . وعلاوة على ذلك فقد بذلت محاولات للتهوين من شأن هذه المسائل الحيوية . ولكن هل يتمشى هذا النهج مع نصوص الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى ؛ وهل هذه هي الطريقة السليمة للاسهام في وضع برنامج شامل لنزع السلاح وللاعداد للدورة الاستثنائية الثانية ؟ أي نظام للسلم " يمكن أن يقيمه مثل هذا النهج ؟ وفيما عدا التعابير الطنانة ، فان شيئا لم يرد قوله بالفعل عن دور اللجنة باعتبارها الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح . ولم تقدم مقترحات محددة بل لم يرد ذكرها .

وبالإضافة الى ذلك فقد بذلت محاولة لتحويل اللجنة الى محكمة من نوع ما لادانة المجتمع الاشتراكي . وليس في نيتنا الدخول في مناقشات عن محاسن ومساوى المجتمعات الاشتراكية والرأسمالية . ولكني أؤكد لأولئك الذين كانوا متلهفين جدا على اثاره الموضوع هنا أن شعب بلدي فخور للغاية بانجازات أكثر من ثلاثين عاما من التنمية الاشتراكية . والواقع أن الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وهي بلد اشتراكي صغير لا يتجاوز سكانه ١٧ مليون نسمة ، قد تطورت خلال هذه الفترة التاريخية القصيرة لتصبح واحدة من الدول الصناعية العشر الكبرى في العالم ، بصناعاتها البالغة التقدم وزراعتها الحديثة والمعدل المرتفع لنمو الدخل فيها . وليس في ظل الاشتراكية

ما جرى من تخفيض مستمر للبرامج الاجتماعية لزيادة الميزانيات العسكرية • وليس في ظل الاشتراكية تعطل ملايين العمال عن العمل بينما تحقق شريحة ضئيلة من الناس أرباحا هائلة • وعلاوة على ذلك فإن أوروبا تعرف الآن ، بفضل سياسة البلدان الاشتراكية ، أطول فترة سلم في تاريخها • وقد ظلت الدول الأطراف في معاهدة وارسو تسعى من أجل عقد مؤتمر للسلم والتعاون في أوروبا وحققت ذلك في نهاية الأمر • وأعيد تأكيد هذه السياسة في نهاية العام الماضي في اجتماع بوخارست لوزراء خارجية الدول الأطراف في معاهدة وارسو • وقد أعلنت الدول الممثلة في هذا الاجتماع أنه فيما يتعلق بها " ليست هناك ولن تكون هناك نظرية استراتيجية سوى النظرية الدفاعية • وهي لا تعتزم انشاء قدرة نووية لتوجيه ضربة أولى • لم تكن هذه نيتها في الماضي ولن تكون كذلك في المستقبل • وهي لا تسعى لتحقيق حقوق عسكرة ولن تفعل ذلك قط • وهي تحبذ ضمان التكافؤ العسكري على مستوى أدنى عن طريق تنفيذ تدابير لنزع السلاح ، وللحد من المواجهة العسكرية والقضاء عليها في أوروبا • والدول الممثلة في الاجتماع على اقتناع بأن أحدا لن يكسب من سباق التسلح • وإذا ما عزم أحد على شن حرب نووية على أمل الفوز فيها ، فإنه انما يطلق العنان لكارثة نووية للجنس البشري لا مفر من أن تدمره هو نفسه • ان الحرب النووية لا يمكن تحديدها نطاقها " • ويقدر ما يتعلق الأمر بشعب الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وقد تطرق لهذا منذ اسبوع واحد ممثل الولايات المتحدة المحترم ، ولذا فأود أن أؤكد له بأن شعب بلدي لا يشعر على الاطلاق بتهديد من البلد الذي حررنا من الحكم الفاشي ، وفقد ٢٠ مليون فرد في الحرب العالمية الثانية • والتهديد الحقيقي الذي يتعرض لمجرد استمرار شعبي في الوجود انما ينبع من الغرب • وهناك بالفعل آلاف من الأسلحة النووية التي تم وزعها في جارتنا الغربية • بل انه بناء على خطط منظمة معاهدة شمال الأطلسي فستضاف قذائف نووية أخرى في ١٩٨٣ وما بعدها •

ومع ذلك فنحن على اقتناع بأنه ليست هناك فرصة لنجاح سياسة تعرض السلم والتعاون الدولي للخطر • وتبين حركة السلم العامة التي تتطور الآن في أوروبا وفي غيرها من مناطق العالم أن الناس يزدادون وعيا بالأخطار التي ينطوي عليها وضع منظومات جديدة أكثر تطورا من أسلحة التدمير الشامل واحلالها في أراضيهم • وينبغي علينا في هذه اللجنة ألا نغفل هذه الحركة •

واسمحوا لي في هذا الصدد أن أقتبس عن رئيس مجلس دولة الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، السيد اريك هونيكير ، وقد شدد في بداية هذا العام على أن " العقل وحسن النية لا بد أن يتغلبا لانقاذ البشرية من كارثة نووية • ان التصدي لمسائل الحرب والسلم أشد أهمية بكثير من أن يترك لتلك القوى التي تسعى لتحقيق الحقوق العسكرية وتفريغ عبارة " نزع السلاح " من محتواها لتصبح مجرد عبارة فارغة منمقة " •

واسمحوا لي الآن أن أنتقل الى بندي الأولوية على جدول أعمالنا : وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ؛ وحظر التجارب الشامل •

ويظل نزع السلاح النووي أحد بنود الأولوية على جدول أعمال نزع السلاح • ونظرا لتصاعد خطر الحرب النووية ، فإن اتخاذ خطوات فعالة في هذا المجال هو أشد الحاحا من أي وقت مضى إذا ما أردنا تجنب خطر النزح بنا في كارثة نووية • واسمحوا لي بأن اذكر في هذا الصدد بالرأى الاجماعي للمشاركين في المؤتمر الدولي الأول " للطباء " من أجل نزع السلاح النووي " ومفاده أن مصالح الأجيال الحالية والمقبلة تتطلب منع الحرب النووية •

وقد كان الاعلان بشأن منع وقوع كارثة نووية المقدم من الاتحاد السوفياتي في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة يراعي هذه الضرورة الملحة في عصرنا • وهو تعبیر عن خط متسق ومستمر موجه الى حماية السلم • ويعلن القرار أن البدء باستخدام الأسلحة النووية هو ارتكاب لأكبر جريمة في حق البشرية ويدين أي مبادئ تجيز البدء باستخدام الأسلحة النووية وتشير من ثم خطر اندلاع حرب نووية • ولو قبلت جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية فكرة الاعلان، لأصبح خطوة فعالة لتفادي خطر اندلاع مثل هذه الحرب • واسمحوا لي أن اذكر بما قاله ل • أ • بريجنيف أمين عام الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ورئيس مجلس رئاسة السوفيات الأعلى للاتحاد السوفياتي : " اذا لم تقع ضربة نووية أولى ، فلن تكون هناك ، بطبيعة الحال ، ضربة ثانية أو ثالثة " • ومن المنطقي تماما أن يحقق التأييد الجماعي لهذا الاعلان دفعة قوية للجهود المبذولة لبلوغ نزع السلاح النووي •

ويبدو من سوء الحظ أن الأمر على خلاف ذلك • ونحن لا نستطيع أن نخفي قلقنا العميق بسبب البيانات التي تحاول تعويد البشرية على فكرة احتمال استخدام الأسلحة النووية • وأود ان أذكر ، كمثال فحسب ، بيانا أدلى به ا • روستو ، مدير وكالة الولايات المتحدة للحد من الأسلحة ونزع السلاح ، في كانون الثاني /يناير من هذا العام • اذ قال في هذا البيان : " ان الردع يعني بالنسبة لنا شيئين : يعني ردع اندلاع حرب نووية ويعني كذلك - فيما يتعلق بمصالحنا الوطنية العليا - الاحتفاظ بمكانية استخدام الأسلحة النووية - عند الضرورة - اذا تعرضت مصالحنا العليا للخطر من هجوم تقليدي " • وأكد السيد روستو " ان هذه حقيقة ينساها كثير من الناس أحيانا - في الولايات المتحدة وفي أوروبا وفي اليابان على السواء - ولكنها حقيقة " • غير أن من الحقائق أيضا أن البشرية في غنى عن المبادئ الجديدة بشأن الردع ، أو بشأن الحرب النووية " التي يمكن الفوز بها " ، أو أي شيء آخر • وعلى لجنة نزع السلاح في هذا الصدد أن تؤدي دورا أكثر نشاطا وفعالية • عليها أن تغي بمسؤولياتها وأن تبدأ دون ابطاء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي بالالتزام الكامل بالفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية لنزع السلاح •

ويحبذ وفدى ، وهذا شأنه من قبل ، استخدام كل الامكانيات المتاحة للجنة نزع السلاح لبدء مفاوضات بشأن انهاء انتاج الأسلحة النووية وتدميرها • ونهجنا الأساسي ازاء هذه المشكلة تتضمنه الوثيقة CD/4 •

ويمكن التحضير لهذه المفاوضات عن طريق هيئة مناسبة داخل اللجنة كفريق عامل مخصص أو أية هيئة تابعة أخرى •

ويمكن النظر في انشاء مثل هذه الهيئة أثناء المشاورات المقترحة في الوثيقة CD/193 • وينبغي استئناف هذه المشاورات دون ابطاء • فهي ستيسر التوصل الى اتفاق آراء بشأن اقامة أي فريق عامل مخصص للبند ٢ من جدول الأعمال •

وقد زود قرار الجمعية العامة ١٦٠٣/٢٦ هـ اللجنة بولاية محددة لهذا الغرض •

ويمكن لمثل هذا الفريق ، في بداية أعماله ، أن يقوم على أساس من الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى ، بالنظر في جميع الجوانب المتصلة بمراحل نزع السلاح ومحتواها التقريبي • وبعد ذلك يمكن للفريق أن يركز اهتمامه على المرحلة الأولى • وينبغي التصدي في

اطار مناقشة مضمون التدابير التي ستفد أثناء المرحلة الأولى لمسألة وقف صنع ووزع أنواع ومضومات جديدة من الأسلحة النووية .

وهكذا ، فينبغي أن يكون هدف المرحلة الأولى هو وقف سباق التسلح النووي في بعده النوعي ، مما يخلق الشروط الأولية الملائمة لتدابير نزع السلاح النووي في المراحل التالية .
وينبغي ، بصفة عامة ، أن يركز وضع مراحل نزع السلاح النووي على المبادئ الأساسية التالية :
ينبغي أن تشارك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية في المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي والاتفاقات المعنية ،

تحدد درجة اشتراك الدول الحائزة للأسلحة النووية المنفردة في تدابير كل مرحلة بمراعاة الأهمية الكمية والنوعية للترسانات الحالية للدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من الدول المعنية ، .

ينبغي أن تكون كل خطوة مفردة جزءاً لا يتجزأ من برنامج شامل لنزع السلاح النووي من شأنه أن يضمن توافر النهج الشامل الضروري لحل المشاكل المتصلة بالقضاء على الأسلحة النووية ؛

يمكن تنفيذ تدابير كل مرحلة تدريجياً وفقاً لنظام محدد سلفاً أو بالتوازي وفقاً لجدول زمني ؛

ينبغي أن تساند تدابير نزع السلاح هذه ضمانات ملائمة سياسية وقانونية دولية .

وتتفق هذه المبادئ تماماً مع المصالح الأمنية لجميع الدول . وهي لا تتضمن أية شروط مسبقة ولكنها تستهدف الحفاظ على الأمن الكامل لجميع الأطراف المعنية خلال عملية نزع السلاح النووي بأكملها .

وانطلاقاً من هذه الاعتبارات يقترح وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية الولاية التالية لفريق عامل مخصص للبند ٢ : " تقرر لجنة نزع السلاح أن تشرع ، لمدة دورتها لعام ١٩٨٢ ، فريقاً عاملاً مخصصاً ليقوم ، على أساس الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى ، بوضع مراحل لنزع السلاح النووي بهدف التحضير لمفاوضات ملائمة متعددة الأطراف بشأن وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي . وسيضم الفريق العامل إلى لجنة نزع السلاح تقارير عما أحرزه من تقدم في أعماله قبل نهاية الجزئين الأول والثاني من دورة اللجنة لعام ١٩٨٢ " .

ويبرز تطور الأسلحة النووية الحاجة إلى فرض حظر شامل لتجارب الأسلحة النووية . ونحن الآن أكثر اقتناعاً من ذي قبل بأن هذا البند ما زال يستحق أعلى أولوية في أعمالنا . ولقد جرى التشديد على الحاج مثل هذه الخطوة العام تلوالعام في الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي هذه اللجنة وفي محافل أخرى . ومن سوء الحظ أن بلداً مشتركاً واحداً على الأقل في المفاوضات الثلاثية الأطراف السابقة قد أعلن الآن ، خلافاً للوثيقة الختامية وجدول أعمال اللجنة ، أن حظر التجارب التام لم يعد أمراً رائجاً . لماذا ؟ ما الذي تغير في السنوات الأخيرة ؟ يمكن الافتراض بأن هذا البلد المعني مهتم الآن ، أكثر مما كان في السنوات الأخيرة ، باستخدام التجارب النووية لتطوير قواته ، التطوير اللازم للحفاظ على " الردع الموثوق به " كما قيل لنا . ومن الواضح أن هناك مصلحة ثابتة حيث تستبعد على هذا النحو الآثار التالية المقتبسة من جلسة استماع أمام

مجلس شيوخ الولايات المتحدة في اللجنة الفرعية للبحث الانمائي التابعة للجنة الخدمات المسلحة : " من المحتمل جدا ، بصفة عامة ، أن يستبعد حظر التجارب الشامل صنع أى رؤوس حربية جديدة وتخزين أى تصميم لرأس حربي لم تسبق تجربته . وعلى ذلك ، فانه من المحتمل ، خلال فترة سريان حظر التجارب الشامل ، أن يتأثر تحديث القوات الاستراتيجية المقبل بتصميمات الرؤوس الحربية التي سبقت تجربتها والتي يمكن تكييفها لملاءمة الاحتياجات ، وأن يقتصر على ذلك . . . والأثر المرجح لحظر شامل للتجارب لمدة غير محدودة هو التدهور التدريجي وليس التخليك التدريجي للأسلحة النووية . واعتمادا على الخبرات المكتسبة من فترة إيقاف التجارب قبل ١٩٦٤ ، فيكون من العسير أن نستبقي على مدى الوقت أفضل علمائنا ومقننينا في المجال النووي ، والحفاظ على المستوى العالي من الدراية الفنية لمن يبقون ، واجتذاب وتدريب أناس جدد " .

ولا أظن أنه قد بقي ما يمكن أن يضاف . ونظرا للأهمية الكبيرة المتعلقة على فرض حظر شامل للتجارب ، فنحن نناشد المشتركين في المفاوضات الثلاثية الأطراف استئنافها فورا والوصول بها الى نهاية عاجلة وموفقة . لقد حان الوقت الآن لأن تشرع لجنة نزع السلاح دون ابطاء في المفاوضات المتعلقة بجميع جوانب معاهدة للحظر الشامل للتجارب . ولذلك فيكون من الملائم انشاء فريق عامل مخصص لاجراء المفاوضات بشأن نص معاهدة للحظر الشامل للتجارب . وستكون أمام جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية فرصة ملائمة لشرح مواقفها وللإشتراك في تنفيذ هذه المهمة الحيوية في مجال نزع السلاح النووي .

وينبغي أن يراعى الفريق العامل المخصص الذي سينشأ جميع الاقتراحات والمبادرات التي قدمت في السنوات الأخيرة بشأن حظر التجارب الشامل وكذلك التقارير الثلاثية التي قدمت الى لجنة نزع السلاح .

وبغية تشجيع انشاء فريق عامل مخصص للبند ١ من جدول الأعمال في وقت مبكر ، فاننا نقترح الولاية التالية : " تقر لجنة نزع السلاح أن تنشئ ، لمدة دورتها لعام ١٩٨٢ ، فريقا عاملا مخصصا تابعا للجنة للتفاوض حول معاهدة تحظر جميع تجارب الأسلحة النووية ، ويأخذ في الحسبان جميع المقترحات الحالية والمبادرات المقبلة . ويرفع الفريق العامل المخصص الى لجنة نزع السلاح تقارير عما أحرزه من تقدم في أعماله قبل نهاية الجزئين الأول والثاني من دورة اللجنة لعام ١٩٨٢ " .

وسيكون على اللجنة أن تصدى لحظر السلاح النيوتروني النووي ، بالإضافة الى نزع السلاح النووي ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب . وعلى اللجنة في هذا الصدد أن تنفذ قرار الجمعية العامة ٩٢/٣٦ كاف ، الذي يرجو من لجنة نزع السلاح صراحة البدء دون ابطاء في مفاوضات تجرى في اطار تضيي ملائم بغية عقد اتفاقية بشأن حظر انتاج وتخزين ووزع واستخدام الأسلحة النيوترونية النووية . وليس في نيتي أن أسهب حول هذا البند . وسأقتصر فقط على أن أضم صوت وفدي الى أصوات الوفود التي اقترحت ضرورة اتخاذ خطوات فورية بهدف التفاوض على نص مثل هذا الاتفاق .

وينبغي أيضا إيلاء الاهتمام الواجب لمشكلة عدم وضع أسلحة نووية في أراضي الدول التي لا توجد فيها مثل هذه الأسلحة في الوقت الحاضر . وفي الختام أود يا سيادة الرئيس أن أطلب اليكم اتخاذ الترتيبات الضرورية لضمان اتمام النظر في البندين ١ و ٢ من جدول أعمالنا .

الرئيس : اشكركم على العبارات اللطيفة التي خصصتم بها الرئاسة • أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا السفير سويكا •

السيد سويكا (بولندا) : سيادة الرئيس، اسمحوا لي بادىء ذي بدء أن أقدم تعازي وفدى القلبية والحارة لوفد ايطاليا لفقدان زميلنا من ايطاليا السفير كورديرو دي مونتريمولو • وأنا أضم صوتي وصوت وفدى لاصوات السادة الخطباء الموقرين الذين سبقوني في الترحيب بكم بحرارة رئيسا للجنة نزع السلاح • ونقرن ذلك بأفضل تمنياتنا وتهانينا • اني اعدكم بالتعاون التام وتأبيد وفدى لكم في مهمتكم الشاقة •

واسمحوا لي أن افتتح هذه الفرصة كذلك للتعبير عن شكر وتقدير وفدى للسفير الاندونيسي ساني للمساهمة التي قدمها في ترويج أعمال دورة عام ١٩٨١ بالنجاح ، ولما بذله من جهود فسي اعداد دورة هذه السنة •

وأرحب في هذه القاعة ، نيابة عن وفدى بالزملاء الجدد سفراء استراليا وبلغاريا وبورما وجمهورية ألمانيا - الاتحادية والولايات المتحدة الامريكية وكذلك بالممثلين الجديدين لتشيكوسلوفاكيا وايطاليا اللذين انضموا اليها لأول مرة في دورة لجنة نزع السلاح هذه •

واسمحوا لي أيضا يا سيادة الرئيس، بتوديع السفير فاين من هولندا الذي ربطتني به على الرغم من الاختلافات السياسية ، اتصالات شخصية جيدة • أتمنى له كل نجاح في هذه المهمة الجديدة وأكون ممنونا لو غُضِل وفد هولندا بتبليغ السفير فاين هذه التمنيات •

سيادة الرئيس نحن نأمل أن تساهم المفاوضات التي سنواصل اجراءها في هذا المحفل خلال الشهرين القادمين مساهمة كبيرة في تحقيق نتائج الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح • وقد جاء وفدى الى جنيف بتعليمات لبذل أقصى جهد ممكن لتوخي الروح البناءة والمرونة حيثما أمكن ليساهم في هذا المحفل في قضية نبيلة وهي نزع السلاح • ولذلك أود ، بادىء ذي بدء توضيح الموضوعات المدرجة في جدول أعمالنا اذ أن وفدى يقدر أن هذا الأمر هو جوهر مناقشتنا في هذه اللجنة بل وينبغي أن يكون هو الجوهر •

ان مدلول المفاوضات البناءة في هذا المحفل في خلال الشهرين القادمين ، بالنسبة لوفدى ، هو صياغة مشروع لنزع السلاح الشامل ، وانجازات محددة على الأقل في عملية توضيح مشروع اتفاقية بشأن حظر الاسلحة الاشعاعية والبدء ، على الأقل ، في الاعمال المتعلقة بمشروع اتفاقية لحظر الاسلحة الكيميائية وكذلك المفاوضات في اطار الأفرقة العاملة المخصصة لبنود حيوية من جدول الأعمال مثل وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ومعاودة للحظر الشامل للتجارب النووية • وأود أن أبرز البعض من هذه الموضوعات ذات الأولوية :

تستهدف الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى والقرارات العديدة والمبادرات المختلفة لنزع السلاح ، اجراء مفاوضات محددة بشأن وقف سباق التسلح النووي • بادرت بولندا باتخاذ البعض منها واشتركت في العديد من غيرها • ونحن مصممون على العمل وفقا لنصها وروحها • ونؤيد تأييدا كاملا التوصيات التي جاءت في القرارين ٩٦/٣٦ هـ و ٩٦/٣٦ زاي اللذين اعتمدا في الدورة الأخيرة في الجمعية العامة • وبوجه أخص يؤيد وفدى تأييدا تاما دعوة الجمعية العامة الى القيام ، في دورة لجنة نزع السلاح هذه ، بانشاء فريق عامل مخصص لوقف سباق التسلح

النووي ونزع السلاح النووي • وقد شارك وفدي ، الى جانب وفود عديدين من البلدان الاشتراكية الأخرى ، مشاركة نشطة في هذه اللجنة في كافة المناقشات وفي اعداد الوثائق المناسبة بشأن هذا البند من جدول الأعمال بدءاً بالوثيقة CD/4 المقدمة في بداية عهد لجنة نزع السلاح في شكلها الحالي • وسواصل عمل الشيء نفسه بناءً على اقتناع عميق بأن انشاء الفريق العامل سيشكل الخطوة القادمة واللازمة صوب الوفاء باختصاصات اللجنة حول هذا البند من جدول الأعمال •

وأود أن أعرب عن تأييدي لمشروع ولاية الفريق العامل الذي تقدم به منذ هنيهة ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية الموقر •

وينطبق الشيء ذاته على مسألة الحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية • ينبغي للجنة أن تقوم دون أي ابطاء بانشاء الفريق العامل المخصص لهذا البند وفقاً للقرارات التي اعتمدها الجمعية العامة في السنوات الماضية وللقرارين ٨٤/٣٦ و ٩٢/٣٦ زاي اللذين اتخذوا في عهد أقرب •

ينبغي لنا حقاً أن نضع نصب أعيننا ، مثلما ذكر في قرار الجمعية العامة ٨٤/٣٦ " انه منذ سنة ١٩٧٢ ••• جميع الجوانب التقنية والعلمية للمشكلة قد استكشفت تماما بحيث لم تعد هناك الآن ضرورة الا لقرار سياسي ••• " وانه لمن المؤسف ، مثلما تم التشديد على ذلك في تقارير دورة السنة الماضية وفي قرار الجمعية العامة الآن المذكور أن يحال دون قيام لجنة نزع السلاح بتلبية الرغبة العامة في انشاء فريق عامل مخصص لهذا البند لا لشيء سوى الموقف السلمي الذي يتقنه الدولتان النوويتان • ينبغي أن ينشأ الفريق العامل دون مزيد من التأخير وأن ينظر في كافة جوانب مشكلة تجارب الاسلحة النووية وأن يهدف الى صياغة مبكرة لنص معاودة للحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية •

ان الحديث عن المشكلة المعقدة المتمثلة في وقف سباق التسلح النووي يقودني لزاما الى الحديث عن مسألة الاسلحة النيوترونية النووية • فقد طلبت الجمعية العامة من هذه اللجنة ، في قرارها ٩٢/٣٦ كاف " البدء دون ابطاء في مفاوضات تجرى في اطار تنظيمي ملائم بغية عقد اتفاقية بشأن حظر انتاج وتخزين ووزع واستخدام الاسلحة النيوترونية النووية " • ووفدي يعتقد أن أفضل اطار تنظيمي لصياغة هذه الاتفاقية يتمثل في أن تقوم هذه اللجنة بانشاء فريق عامل مخصص • ويوجد تحت تصرفنا خلفية حسنة نسبيا للقيام بهذه الممارسة تتمثل في مشروع الاتفاقية التي قدمتها مجموعة البلدان الاشتراكية الى مؤتمر لجنة نزع السلاح والتبادل الواسع النطاق لوجهات النظر في هذا الصدد والذي يمكن استمراره وتعميقه في اطار الفريق العامل •

وفيما يتعلق ببنود جدول الأعمال التي ركزنا عليها جهودنا السنة الماضية في أعمال الأفرقة العاملة أود أن أعرض وجهة نظر وفدي بشأن الاسلحة الكيميائية والبرنامج الشامل لنزع السلاح •

فيما يتعلق بالاسلحة الكيميائية نلاحظ بقلق بالغ الانباء المتعلقة بالتطورات الخطيرة في مجال سباق التسلح بالاسلحة الكيميائية • فحكومة الولايات المتحدة الامريكية تقوم باستعدادات لانتاج جيل جديد من الاسلحة الكيميائية منها بصورة خاصة الاسلحة الشطرية • وكما لا يخفى على أعضاء اللجنة ، لم يتيسر لنا حتى الان البدء في مفاوضات ملموسة بشأن مشروع نص اتفاقية للأسلحة الكيميائية • وهذا راجع أساسا للموقف الذي اتخذته وفد واحد على الأقل والذي يجذب منح الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية ولاية محدودة الى حد ما • وعلمنا الآن بارتياح ان الولايات المتحدة ستكون على استعداد " لتأييد الجهود الرامية الى تحقيق حظر للأسلحة الكيميائية " • ان وفدي

يرحب بهذا البيان الذي أراه تعبيرا عن موافقة هذا الوفد على اسناد ولاية أوسع للفريق العامل المعني بالاسلحة الكيميائية . وبالنظر لما تقدم ، يرى وفدى أن المقترح المتعلق بتوسيع الولاية سيحظى بتوافق الآراء . فاذا ما اتسعت ولايته ، وهو الأمر الذي سيدفعنا الى البدء في صياغة مشروع للاتفاقية سيكون من الواضح أن يقوم الفريق العامل ، بتركيز أعماله على الأسس الصلبة التي ارسيت في دورتي اللجنة الاخيرتين تحت الرئاسة القديرة لسفيرى اليابان والسويد . كيف يمكن أن نمضي في الطريق الى الامام ؟ ان المرحلة الراهنة من المفاوضات تيسر ، كما ندرك جميعا ، تحديد مستوى التوافق والاختلاف في الآراء بشأن العديد من القضايا المطروحة . من هنا المنطلق ، يتعين على فريق هذه السنة أن يبدأ بصياغة أحكام محددة من الاتفاقية أمكن التوصل بتأنيها الى اتفاق أو اجماع في الرأي ومحاولة تضيق الشقة في القضايا التي بقيت محل اختلاف في الآراء . وبإمكان الفريق أن ينجز أعماله عن طريق التناوب أى بالتركيز مرة على صياغة أحكام محددة ومرة أخرى على تضيق الشقة بين وجهات النظر المتباينة .

ان وفدى الذى اشترك في تقديم قرار الجمعية العامة ٩٦/٣٦ باء يرغب في الاشارة الى الفقرة ٥ من منظوقه التي ترجو فيها الجمعية العامة " من جميع الدول الامتاع عن أى اجراء ممن شأنه أن يعوق المفاوضات بشأن حظر الاسلحة الكيميائية والامتاع على وجه التحديد ، عن انتساج ووزع الاسلحة الشطرية وغيرها من الأنواع الجديدة من الأسلحة الكيميائية وعن وضع أسلحة كيميائية في الدول التي لا توجد فيها مثل هذه الاسلحة في الوقت الحاضر " . ونحن على اقتناع بأن اعطالنا المتعلقة بالاتفاقية المقبلة للأسلحة الكيميائية ستعكس بوضوح هذا النص .

لقد عبر ممثل تشيكوسلوفاكيا الموقر الذي تكلم يوم ٢ شباط/فبراير بتفصيل كبير عن وجهات نظر تشاطره فيها البلدان الاشتراكية بما في ذلك بولندا حول البرنامج الشامل لنزع السلاح ككل وكذا فصوله المعينة . وليس لي ما أضيفه سوى التشديد مجددا ، انه في ضوء الدورة الاستثنائية الثانية المقبلة التي ستقر البرنامج ، ينتمي وفدى الى الكثيرين الذين يرون ضرورة قيام هذه اللجنة بصياغة مشروع البرنامج الشامل لنزع السلاح في دورتها الربيعية الحالية . وان ما نحتاجه هو نهج واقعي وحقيقي صوب الهدف الاساسي وهو التفاوض من أجل نزع السلاح العام الكامل . وأنا أشاطر كلية ، في هذا السياق ، وجهة النظر التي أبدأها في هذا المحفل منذ أسبوع ممثل الهند الموقر .

بل ان لي ملاحظة واحدة اضيفها الى المناقشة المتعلقة بمبادئ البرنامج الشامل لنزع السلاح . أعني حجة " الربط " . لو عمد كل واحد من الحاضرين الى تطبيق نهج " الربط " لكان من الصعب علينا فعلا العمل صوب برنامج شامل - حقيقي لنزع السلاح . ولذلك يقترح وفدى عدم ربط مفاوضات نزع السلاح ، التي كشفت التجارب الماضية عن أنها مضيئة وتستغرق الوقت ، بغيرها من الاحداث في الحياة الدولية . ونحن نرى وجوب أن يصبح هذا واحدا من مبادئ البرنامج الشامل المقبل لنزع السلاح .

هذا هو الموقف من القضايا الرئيسية الذي جاء وفدى للتعبير عنه من خلال مشاركته في دورة عام ١٩٨٣ للجنة نزع السلاح . نحن على استعداد للتعاون مع أى وفد آخر لاننا نعتقد أن من الاساسي تحقيق تقدم ملموس في هذه السنة . وليس هناك بالنسبة للسياسة الخارجية لبولندا الاشتراكية أى هدف أهم وأشد الحاحا من ضمان سلم دائم وتعاون متعدد الأطراف لكافة أمم العالم . ولا يمكن أن يتحقق هذا الا عن طريق وقف سباق التسلح الجنوني وصولا الى نزع عام كامل للسلاح .

هذا هو السبب الذي يجعلنا نشعر أكثر فأكثر بالقلق ازاء تزايد التوترات • هناك حقا قضايا عديدة هي مصدر هذا القلق • فنيران الصراعات الدولية المسلحة التي لم تخمد ما زالت مشتعلة • وهناك حالات ضم لأراض أجنبية وضروب متنوعة من التدخل الأجنبي وضغوط على الدول والبلدان • هذه هي الحقائق الواقعة • ونشهد أيضا مناورات تستهدف خلق مراكز توتر اصطناعية والتماس اعداء متنوعة لتبرير سياسة تسليح مكثف بما في ذلك انتاج أنواع جديدة من الأسلحة •

وقد شهدنا في هذا المقام ، في لجنة نزع السلاح ، منذ اليوم الأول من دورة هذه السنة ، محاولات ترمي الى اللعب بورقة بولندا • صحيح جدا ان البعض من أولئك الذين يلعبون هذه الورقة يسلمون بأن اللجنة ليست هي المحفل المناسب لهذه اللعبة ومع ذلك فهم يواصلون اللعب • وان وفدى ليجد نفسه مضطرا الى اثاره هذا الموضوع حيث أنه اكتفى ، حتى الآن ، بالاصغاء في صبر الى كل الاتهامات الكاذبة الموجهة ضد بلدى وحكومتي وأمتي • وقد اكتفينا بالاصغاء لان همنا الرئيسي هو الحفاظ على وقت ثمين لتمكين اللجنة من الاضطلاع بالاعمال التي ينتظر منها الاضطلاع بها •

ان الذين يثيرون في هذا المحفل شؤون بلادى يدعون ، رسميا ، انها ليست مسألة داخلية بحتة • وزعم أن ما شهدته بولندا من احداث ، قلل رصيد الثقة في العلاقات الدولية وهدد الأمن الدولي ، ويعوق كافة محادثات نزع السلاح •

هذا التفسير يراعي جانبا واحدا وهو متحيز سياسيا ويلائم جميع من يسعدون بالتماس أى عذر يخدم اغراضهم ، الذين لا يترددون في استغلال أى حركة لا تتماشى مع سياستهم الخاصة ويجعلونها مبررا لما يقترفونه من أعمال • واليوم نسمع أن تبعة سياسة الولايات المتحدة بشأن التسليح تقع لا فقط على الاتحاد السوفياتي الذي " حقق ميزة كبيرة في مجال الأسلحة النووية والكيميائية والتقليدية " ولكن أيضا على بولندا المتهمة بتقويض مناخ الثقة الدولية الذي يفتر اليه نزع السلاح بشكل شديد " •

لماذا تستحق بولندا مثل هذه الاتهامات الخطيرة ؟ كل هذا بسبب ما فرضته سلطة مخولة دستوريا ، من أحكام عرفية تمشي تماما مع الدستور ومع المادة ٤ من المعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية • والاحكام العرفية المفروضة باسم المصالح الوطنية العليا تنص فعلا على التعطيل المؤقت لبعض الحريات المدنية التي يمنحها الدستور • لكن قادة بعض الوفود في هذه اللجنة يتجاهلون حقيقة ان رئيس وزراء الحكومة البولندية ذكر في ١٣ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨١ ما يلي : " أريد من الجميع أن يفهموا الدوافع والأهداف الكامنة وراء قيامنا بهذا العمل • نحن لسنا على أبواب انقلاب عسكري ولا نسير الى ديكتاتورية عسكرية • فالشعب يتمتع بما يكفي من القوة والحكمة ليخلق نظام حكومة اشتراكية فعال وديمقراطي • وسييسر للقوات المسلحة ، في اطار هذا النظام ، أن تبقى حيث يتعين عليها أن تبقى أى في الثكنات • ولا يمكن حل أى من المشاكل البولندية بالقوة في الأجل الطويل " • وأنا " أتوجه الى الرأي العام العالمي ككل • أناشده تفهمهم الظروف الاستثنائية التي حدثت في بولندا وتدابير الطوارئ التي لزم اتخاذها • اعمالنا لا تهدد أحدا • وهدفنا الرئيسي هو درء الأخطار الداخلية ومن ثم الحيلولة دون الأخطار التي تهدد السلم والتعاون الدولي • نحن نعتزم الإبقاء على المعاهدات والاتفاقات المبرمة " • وأولئك المتكلمون لم يعوا أيضا ما كان قد صرح به في السابق ممثلو بلدانهم الذين أبدوا ، بدافع العقل ،

قلقا بالغا بشأن مصير بولندا التي عمها الاضطراب والفوضى . واسمحوا لي أن استشهد عند هذا الحد ، بما صرح به رئيس وزراء حكومتي الذي قال يوم ٢٤ كانون الأول /ديسمبر من السنة الماضية " فليحاول كل واحد منا ، وفقا لما يمليه عليه ضميره ، العثور اليوم على جواب صريح للسؤال التالي : الى أين كانت تسير بولندا ؟ الى متى يظل بلدنا تمزقه كل يوم الاضرابات ويشكو حرارة التوترات ويغمره مناخ من الكراهية المصطنعة ؟ أوجه هذا السؤال أيضا الى الجهات الأجنبية التي نصحت البولنديين منذ حوالي الاسبوعين بالانكباب على العمل وقرار النظام والتحلي بالانضباط . هذه الجهات نفسها مساءة اليوم علنا للتدابير التي أتخذت لتحقيق هذا الغرض بالذات . ويخيل للفرد أن تحويل بولندا الى مكان يسوده الاضطراب وبلد غير قادر على الوفاء بديونه وجهاز مريض في القارة يخدم مصلحة جهة ما .

لكل هذا أهمية ضخمة بالنسبة لبعض الوفود في هذه اللجنة . فمعلوماتهم تأتيهم من المصادر الخاصة بهم التي ما هي بالمصادر الوحيدة الموثوقة ، ولا يحق لاحد معرفة من أين تأتي هذه المعلومات ولا من يعطيها . وهنا بالذات ، وفي محفل مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف هذا توجه الينا تهمة انتهاك حقوق الانسان لكن تتجاهل في مكر حقيقة أن السلطات البولندية أبلغت الأمين العام للأمم المتحدة اعلان الأحكام العرفية بما يتمشى تماما مع المادة ٤ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي يخول حق ابطال ما يمليه من التزامات اذا اقتضت ذلك حالة الطوارئ العامة .

نحن نخضع حاليا لضغوط وعطيات ابتزاز وقيود اقتصادية وتهديدات وتوجه الينا تهمة انتهاك الوثيقة الختامية لهلسنكي . ومع ذلك تعلن هذه الوثيقة ذاتها رسميا فيما تعلن عنـه أن " من واجب الدول الاطراف أن تحترم التكافؤ في السيادة والطابع الذي ينفرد به كل طرف وكذا كافة الحقوق التي مؤلف السيادة بما في ذلك بوجه خاص حق كل دولة في المساواة أمام القانون وسلامة أراضيها وكذا الحرية والاستقلال السياسي . ومن واجبها كذلك أن تحترم حق كل طرف في حرية تقرير نظمه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحقه في سن القوانين والانظمة " . وأود أن أسأل من الذي ينتهك الوثيقة الختامية لهلسنكي ؟ هل هو الطرف الذي يسن القوانين التي يعتبرها لازمة لانقاذ كيان الدولة والحفاظ على الاستقرار في القارة أم هو الطرف الذي يعلن على الملأ أن مثل هذا الاجراء ليس بالاجراء الذي يفضل ويطالب بقساوة حتى في هذه القاعة بتغيير هذه القوانين بما يتمشى مع رغباته ؟

وقد أنصتا لكلمات البعض من الوفود في هذا المحفل ، والى ما اتير من جدل يلقي بظلال الشك على كون اعلان الأحكام العرفية في بولندا من الشؤون الداخلية البولندية التي لا تهم احدا سواها . لكن اليوم بعد أن استمعت الى البيان الذي ألقاه السيد روستو أعتقد انني أفهم عنسى نحو أفضل طبيعة هذا الجدل . انه يستهدف خلق مشاكل مصطنعة في صلب هذه اللجنة تلقي نقاشا توهمنا بأن للزيادات في الميزانيات العسكرية ونتاج أنواع جديدة من الأسلحة ما يبررها الى حد كبير وبأهمية الكفاح الذي يخوضه " العالم الحر " ضد " خطر الشيوعية " .

هل الغرض أن نفهم اذن أن لجنة نزع السلاح لا تضر سوى مجموعة من " الحماة الترفساء والمقدامين الذين يذودون عن الديمقراطية والعدل والحرية في العالم " ثم مجموعة من " الطفافة ذوي طموحات امبريالية " وحفنة من الدول " المضطهدة " بلغبنا الاضطهاد مبلغا لا تقوى حتى

على التسليم به؟ وما تبقى فهم أولئك الذين لا علم لهم والذين يحتاجون الى الارشاد والتوجيه من "العالم الحر الحكيم" ليبين له هوية كل طرف وما يبغى هذا الطرف تحقيقه .

ان المحاولات الرامية الى تحويل الحالة في بولندا الى قضية دولية ، تخدم أيضا بعض الوفود والمجموعات لتخذها كذريعة لاسداء النصح الينا والتوجيهات والشروط التي يعتقدون ان من واجب بولندا الوفاء بها لتجدد الثقة بها وتعيد بناء المناخ الملائم لمفاوضات نزع السلاح . وقد فعل مثل جمهورية ألمانيا الاتحادية الموقر هذا بشكل بالغ الوضوح . وهناك ما يدفع الانسان على القول بأن النصائح والتوصيات اذا لم تطلب ، لا يقدمها الفرد الا في بيته . وهي ، من ناحية أخرى ، لا تجدى اذا قدمت الى الآخرين دون طلب منهم . ولهذا أهمية بالغة في العلاقات الدولية . ان وفدى لم يطلب من وفد جمهورية ألمانيا الاتحادية ولا من أى وفد آخر اسداء النصح أو التوصيات فيما يتعلق بمتى ولماذا ومع من نتفاوض في بولندا . واذا ما كان مثل ألمانيا الاتحادية الموقر ، قد قدم نفسه في هذا المحفل على انه خبير في سوسولوجيا العلاقات البشرية فليسمح لي بأن أطلب منه لماذا لم ينصح حكومته حول كيفية معالجة البطالة والحيولة دون التمييز في توظيف "العناصر المشبوهة ذات النشاط السياسي" في بلده ؟ فنحن في بولندا ما زلنا نتذكر جيدا النصيحة والتوجيهات المتعلقة بما يسمى بمدخل غدانسك التي قدمت الى بولندا منذ ٥٤ سنة من دولة طالبت بخلافتها بعد الحرب القوي السياسية التي ساهمت في ارساء أسس جمهورية ألمانيا الاتحادية . وحكومة بولندا لم تعمل اذ ذاك بهذه النصيحة . والتاريخ يشهد بما تلا ذلك .

نحن نتذكر جيدا هذه العبرة في التاريخ وهذا هو السبب الذي يجعلنا نطالب بثبات بعدم قيام أى دولة بتوجيه تعليمات الى دولة أخرى وضرورة تعاون الدول والأمم فيما بينها في كنف الاحترام المتبادل . وقد أباح مثل جمهورية ألمانيا الاتحادية لنفسه وصف الحكومة الدستورية في بلدى بأنها "نظام عسكري" وهذا اللفظ لا يستخدمه أعضاء حكومته أنفسهم . ومن السخرية بمكان أنه استخدم هذا اللفظ عندما أعرب عن أمه في "العودة الى مناخ الثقة" ولم يجسد السيد روستو بدا من ناحيته من أن يدعور رئيس وزراء حكومتي الدستورية "بالدكتور العسكري" . وانها لطريقة ظاهرة الغرابة لاعادة الثقة المتبادلة .

انني انتهي الى بلد قد يكون فقيرا وهو بالتأكيد أفقر بكثير من البلد الذي ينتمي اليه السيد روستو ، لكن احساسه بالكرامة قوى جدا ولذلك فانه أعزف عن حق المعاملة بالمثل وسوف لا استخدم العبارات المسيئة لدى الاشارة الى رئيس حكومة السيد روستو وأنا أرى أن من غير المقبول أن تستخدم لغة الاساءة في العلاقات المتبادلة بين مثلي الدول ، وعندما تقوم الأوصاف مقام الحجج تتعدم هذه الاخيرة بالضرورة . واسمحوا لي بملاحظة أنه كان من السهل على مثل الولايات المتحدة أن يستخدم حجج القوة عندما حاول حشود مغتتا بمسائل لا صلة لها بجدول أعمال اللجنة . وشق عليه كثيرا ، كما اشار الى ذلك سفراء الاتحاد السوفياتي وهنغاريا وبلغاريا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية ، استخدام قوة حججه عندما تناول ولو بايجاز ، بنود جدول الأعمال .

لا أريد أن استغل وقت اللجنة باكثر من هذا لطرق مسائل لا صلة لها بجدول الأعمال ولذلك سوف أكتفي في الجزء الاخير من كلمتي بالاشهاد بمقطع قصير من بيان ادلى به رئيس وزراء حكومتي وشيش جارولسكي في الجلسة التي عقدها البرلمان البولندي يوم ٢٥ كانون الثاني /يناير من هذه السنة حين قال : "نحن نتصرف في ظرف دولي يتميز بالتعقيد البالغ . سأحدث بصراحة دون اللجوء الى العبارات الدبلوماسية . فمن هنا ، من بولندا ، انطلقت عملية تحريك توازن القسوة

في فترة ما بعد الحرب في أوروبا ومن ثم في العالم • وفي خلال الحملة لبث عدم الاستقرار واكتساب الحقوق من طرف واحد ارتبطت العملية بتقويض أسس السلم في أوروبا أي اتخاقتي يالطا وبوتسدام • وسيكون لزاما على البولنديين دفع ثمن الخطة • وغدا من المستحيل تنفيذ الهدف قبيل ١٣ كانون الأول /ديسمبر • وتجرى الآن محاولة تحقيقه بطريقة التهديدات والمقاطعات وما يسمى بالعقوبات • نحن نرحب ، مع التقدير ، بالسياسة الواقعية والبعيدة النظر التي توختها تلك الحكومات والدوائر السياسية والاقتصادية والمالية التي عارضت هذا الأمر ، والمصممة على حماية حق اتخاذ القرارات السيادية • نلاحظ هذا اليوم وسوف لا يغرب عن بالنا مستقبلا •

لسوء الحظ قامت دول أخرى تابعة لحلف شمالي الأطلسي بشن حرب نفسية ودعائية ضد بولندا • وقد استخدم السلاح الاقتصادي والسلاح الغذائي • ويدعى أن العقوبات الاقتصادية موجهة ضد حكومة جمهورية بولندا الشعبية وضد المجلس العسكري للخلاص الوطني • هذا غير صحيح • هذه العقوبات موجهة ، في نهاية المطاف ، ضد الشعب البولندي • ضد كل مواطن بولندي • والغرض المستهدف من العقوبات واضح هو : شل الاقتصاد البولندي وجعل الخروج من الأزمة مستحيلا وتجويع الشعب لغاية الاستسلام ، واثارة صراع داخلي • هذا هو الاجراء المتوخى فيما يسمى بالنهج الانساني • وهذا درس سيتوجب علينا حفظه عن ظهر قلب • فالبولنديون يعاقبون لانهم حالوا دون اقامة محرقة للضحايا في قلب أوروبا تضرم فيها النار في دولتهم لانهم تصرفوا هذه المرة على الأقل ، بحكمة قبل أن يضنوا بالخسران •

ان النفاق لا حدود له • فالحكومة التي ما فتئت تقوض منذ سنين تطبيق العقوبات ضد أكبر معسكر للاعتقال وهو جمهورية جنوب افريقيا لا تتردد في تطبيق العقوبات ضد بولندا •

ان رئيس حكومة بولندا لم يطالب باطلاق سراح قادة نقابة مراقبي الحركة الجوية الراسفيين في القيود من السجون الامريكية ، والحكومة البولندية لم تصدر بيانات فيما يتعلق بتقييم حقوق الانسان في ايرلندا الشمالية • البرلمان البولندي لم يناقش ما اذا كان الحظر المفروض في جمهورية ألمانيا الاتحادية على توظيف اشخاص لهم آراء غير ملائمة يتماشى مع الاعلان العالمي لحقوق الانسان • نحن نحترم مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى • ولننا حق في أن نتوقع المعاملة بالمثل • وفرض الاوامر الصادرة عن بعض البلدان فيما يتعلق بمن يتفاوض في بولندا ومع من ، أمر يدعو الى السخرية وفي غير محله • كان هذا هو الشأن في القرن الماضي عندما كانت الدول الاستعمارية تخاطب مستعمراتها بهذه الطريقة •

ان التاريخ لم يشهد مثالا لرضوخ البولنديين لاي انذار اجنبي • وليس كل اجنبي قادر ، فيما يبدو ، على فهم تاريخنا واحساسنا بالكبرياء والكرامة • في بلدنا جدل وصراع ، لكن القوى الخارجية عاجزة عن تسوية ما يجري •

وبالمثل نرفض كل ما يشتم منه الايحاء بأن قرار اعلان الأحكام العرفية مفروض علينا أو موعى به • وتبذل محاولات لنشر اعتقاد مؤداه أن بلدا اشتراكيا وذا سيادة ، دولته عريقة في التاريخ ، ويمتلك جيونا قويا ، هو بمثابة الطفل الواجب أن يؤخذ بيده الحقيقة هي أن القرار قرارنا نحن اتخذناه على اساس تقييمنا للوضع ونفذناه من تلقاء أنفسنا •

ومما يؤسف له أن دور الزعامة في اتخاذ الاجراءات المعادية لبولندا اضطلعت به الحكومة الحالية للولايات المتحدة البلد الذي تربطه ببولندا عرى صداقة تقليدية . نحن لم نياس من العودة الى الواقعية في هذا البلد . أنا أثق في أن النص الذي أوردت ذكره فيه رد واضح على كل أولئك الذين تعرضوا بالحديث لشؤون بلدى في هذا المحفل .

وقبل أن أختتم كلمتي أود أن أعود بايجاز الى مسألة " الربط " . ان وفدى الذى يشاطر وجهة النظر الخطيرة بشأن " الربط " التي ابدتها في هذا المقام عدة وفود ، يود أن يكرر موقفه من أن المجتمع الدولي طلب من لجنة نزع السلاح اجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن وقف سباق التسلح وبشأن اتفاقات لنزع السلاح في عالمنا الراهن ، مع بقاء عضوية الدول كما تقررت منذ أربع سنوات خلت ، في احترام متبادل للمساواة والندية واحترام ما تختص به من نظم اجتماعية سياسية وانتمائها لكلت عسكرية وسياسية أو لحركة عدم الانحياز . وليكف كل طرف عن محاولة أن يلحق الطرف الآخر درساً أو أن يغيره . فأما ما يكفينا من الأعمال والوقت قصير . وأنا أثق في الرأى تمام الاتفاق مع ممثل المكسيك الموقر الذى قال في بيانه الذى ألقاه في ٢ شباط /فبراير ، في جملة ما قاله ، ان " . . . قبول حجة " الربط " يعني أنه لن تجرى أو يكاد يكون من المستحيل أن تجرى مفاوضات جادة بشأن نزع السلاح " . وفيما يتعلق ببعض " الخبراء " الذين يحاولون فرض حجة " الربط " على اللجنة أود أن أطرح عليهم السؤال التالي : اذا ما طبق كل واحد منا هذا المنهج ، ومثل هذا الحق مكفول لكل عضو ، هل سيكون في مقدورنا الوفاء بالتوقعات التي علقها المجتمع الدولي على لجنة نزع السلاح ؟ وهذا السؤال له ما يبرره لا فقط بالنظر لخبرتنا السابقة بل وكذلك بسبب ما يتهدى من خلال بعض البيانات التي ألقيت حتى الان أثناء نقاشنا .

ان وفدى يعلن ، بدافع ما تمليه عليه المصلحة العليا للسلم والامن الدولي ، عن استعداده للمشاركة بصورة نشطة في المسعى المشترك من أجل أن تحافظ اللجنة على دورها كمحفل للتفاوض ونود التعبير عن اعتقادنا العميق بأن الاوان لم يفت بعد .

الرئيس : اشكركم على العبارات اللطيفة التي خصصتم بها الرئاسة . أعطي الكلمة الان الى ممثل فنزويلا السفير نافارو .

السيد نافارو (فنزويلا) (الكلمة بالاسبانية ترجمة عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، أود قبل كل شيء أن أهنيكم لتوليكم رئاسة هذه اللجنة ، كما أننا نقدم تهانينا الى سلفكم السفير ساني الاندونيسي ، للبراعة التي ادار بها عملنا في اجتماعات الشهر السابق . ونرحب أيضا بالزملاء الموقرين الذين أنضموا الينا للاضطلاع بالعمل الكبير الذى تقوم به لجنة نزع السلاح وأود الاعراب عن تعازينا للوفد الايطالي بوفاة السفير كورد ديرو دى مونتيزيمولو .

والغرض من كلمتنا اليوم التقديم بايجاز للوثيقة التي أرتأى وقد بلدنا أنها تفي في الوقت الحاضر بأغراض لجنة نزع السلاح ، والمناحة الآن بجميع لغات العمل ، بفضل ما تقوم به الأمانة من تسينق ممتاز .

وتلك الوثيقة هي الوثيقة CD/238 وعنوانها " بيان عن عواقب استخدام الاسلحة النووية " وهي تمرة دراسة عن هذا الموضوع أجرتها الأكاديمية البابوية للعلوم بناء على طلب البابا يوحنا بولس الثاني .

وقد أعد الدراسة فريق من أربعة عشر عالما متخصصا من مختلف البلدان ، وبمجرد استكمالها، قام صاحب القدااسة يوحنا بولس الثاني باحالتها مباشرة الى قادة الدول النووية كما قام عن طريق السفارات البابوية بتوجيهها الى بلدان المجتمع الدولي الأخرى .

وهذه الدراسة ، التي اضطلعت بها الأكاديمية البابوية للعلوم ، تكمل غيرها من الدراسات التي أعدتها منظمات حكومية وغير حكومية في هذا الميدان ، وذلك بفضل محتواها وبفضل ما لصاحب القدااسة من سلطة روحية .

اننا ، وبعد قراءة تتابعت لهذه الوثيقة ، نؤكد اقتناعنا بأن وجود الاسلحة النووية أمر لا مبرر له كما انه ليس هناك مبرر لما يزعم من أن من الممكن تحقيق السلم على أساس تهديد بهذا الحجم .

وفي رأينا أن السلم يوجد في وجود ما يجمع بين الشعوب في كافة جوانب الحياة الانسانية ، وتقبل هذه الحقيقة سيمكننا من تحقيق هدف نزع السلاح وغيره من الأهداف التي كرست البشرية نفسها لها سعيا وراء التنمية الكاملة .

ولا تكمن مشكلة الاسلحة النووية في أنها تهدد بقاء البشرية ، بل في أنها تقف أيضا عقبة في وجه تقدمها بأسره .

بهذه الكلمات القليلة نكون قد حاولنا توجيه الاهتمام الى العلاقة الموجودة بين نزع السلاح والجوانب الأخرى من الحياة الانسانية انتواء منا العودة بهدف نزع السلاح الى مكانه السابق من المنظر الصحيح كي يمكننا العمل من أجل نزع السلاح في هذه اللجنة ، ولكن دون أن نحيد أبصارنا عن المثل العليا للبشرية .

وفي الختام أود القول بأن وفد بلدنا سيتحدث الى اللجنة في وقت آخر ليشرح موقفه المتعلق بالبنود الموجودة في جدول الأعمال .

الرئيس : أشكر لكم الكلمات اللطيفة التي وجهتموها الى الرئاسة وأعطي الكلمة الان للسفير صالح باي ممثل الجزائر .

السيد صالح باي (ممثل الجزائر) (الكلمة باللغة الفرنسية ، ترجمة عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، أود قبل كل شيء أن أعرب عن ارتياح وفد بلدي اذ يرى ممثل ايران يحتل منصب رئيس اللجنة - أهنتكم من القلب وأؤكد لكم أن وفد بلدي على تمام الأهبة للتعاون معكم . وأقدم تهاني أيضا الى السفير ساني من الوفد الاندونيسي للطريقة التي ترأس بها أعمالنا . وممن دواعي السعادة لي أيضا أن أرحب بزملائنا القادمين الى لجنة نزع السلاح وأتضمن لهم كل النجاح في مهمتهم . لقد رحل عنا واحد من زملائنا السابقين ، وهو السفير كورديرو دي مونتريمو ، وأود ضم تعزية وفد بلدي الى التعازي التي قدمت للوفد الايطالي ، وأرجو نقلها الى أسرة السفير دي مونتريمو .

ان جميع الوفود الأعضاء في لجنة نزع السلاح تتفق في أن الوضع الدولي قد تخافق منذ نهاية الدورة الصيفية للجنة . وتتوسع الآراء ، بطبيعة الحال ، عن أسباب هذا التدهور . ويبدو أننا متفقون جميعا على أنه لا ينبغي التوقف طويلا لمناقشة هذه النقطة ، بيد أن الأمر الذي لا تزال له قيمته هو التأكيد مرة أخرى على أن هناك علاقة بين سباق التسلح وازدياد حدة التوتر الدولي ،

وان مما له قيمته ، بالتالي ، أن يثار التساؤل عن الغرض الحقيقي من هيئة التفاوض المتعددة الأطراف الوحيدة في ميدان نزع السلاح ، وهي لجنة نزع السلاح .
ويأخذ المتحدثون الكلمة دوريا ليشرحوا لنا أنه ، منذ أن أخذ التوتر الدولي في الازدياد ، أصبحت هذه الدولة أو تلك مضطرة الى تكديس وسائلها لتدمير خصمها المحتمل أو ردعه .
وبالمثل ، يجري تطيننا بأن ما يدعى تقليديا بسباق التسلح ما هو الا السعي المشروع نحو تحقيق التعادل العسكري .

وسبق أن سنحت الفرصة لوفد بلدي لذكر الاسباب التي تدعوه الى رفض الاعتراف بتعذر اجتناب نزع السلاح والسعي نحو التعادل أو الحقوق العسكريين اللذين يقودان كلاهما السعي الاستتاج غير المقبول والممثل في أن جميع الجهود الحقيقية المبذولة في نزع السلاح لن يكتب لها النجاح .

ونذكر أنه لم يكن هناك حتى الآن أية دورة للجنة نزع السلاح لم تقم فيها الوفود بتوجيه الاهتمام الى زيادة حدة التوتر الدولي . وتعاني لجنتنا ، للأسف ، من استمرار القوى العسكرية الرئيسية في اثارة التوتر الدولي وتصعيد سباق التسلح .

وثمة عدد من الاخطار تحدد بلجنة نزع السلاح . وأكثر هذه الاخطار تجليا للعيان هو بالتأكيد خطر الشلل الذي سيكون مصداقا على مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف . ان عملنا لم يبلغ مرحلة النهاية هذه وان لم يحدث حتى الآن أى تقدم تقريبا في شتى بنود جدول الأعمال ولا سيما في البندين الأولين .

وسيكون الخطر الثاني هو تحويل اللجنة الى منصة يجرى فوقها تناوب شن التهجعات وتوجيه الاتهامات من طرف ضد آخر . ومثل هذه العواقف هي بالضبط خفيض التفاوض كما أن المجادلات المتبادلة ليست البديل عن المفاوضات وليس لنا الا ان نعتبرها ستارا يخفي وراءه الرفض الحقيقي للبنود الأساسية في جدول أعمال اللجنة .

ان الاتجاه المساوي نحو المجابئة يؤكد اخفاق نظام من العلاقات الدولية قائم على تقاسم مناطق النفوذ بين الكتلتين . ولا يمكن لهذا النهج - الذي يعتمد فيه السلم والأمن الدوليين على توافر الثقة بين الكتلتين فقط ويرتبط فيه مصير أغلبية الجنس البشري بمصير اقليم بعينه - الا أن تكون له نتائج مباشرة على الجهد المبذول لنزع السلاح وعلى أعمال لجنة نزع السلاح .

وان مفهومنا للأمن الدولي تكون فيه تسوية النزاعات أمرا يقتضي بالضرورة التوفيق بين القوى العظمى هو مفهوم خطر ، ذلك أنه عندما يثبت نجاحه فانه يجعل الفوائد النسبية للانفراج قاصرة على بلد بعينه ، على حساب بقية العالم .

وان ما يدعى بفترة الانفراج ، التي اقتصرت على الصعيد السياسي ، والتي أقتضت اجراء محاولات لاقامة توازن في القوى ، أثبتت عدم مقدرتها في المحافظة على السلم ولا تزال أقل مقدرة على كبح سباق التسلح لذلك ليس ثمة ما يدعو الى أقل شعور بالمفاجأة اذا وجد هنالك تسارع مستمر نوعي وكفي في سباق التسلح .

وظللنا نرى كل سنة ، ولا حيلة لنا في ذلك ، استحداث اسلحة يتزايد فتكها وتزايد كلفتها بتزايد تطورها • فسباق التسلح في الفضاء الخارجي وفي المحيطات يتخذ الآن أبعادا جديدة تشكل مصدرا اضافيا للتوتر • والتكنولوجيات الجديدة الاسلحة تؤدي الى حدوث تغييرات تعبوية واستراتيجية تخفض ، في كل يوم يمر ، عتبة احتمال حدوث كارثة نووية • ويبدو أننا نتحرك مبتعدين أكثر فأكثر عن هدف نزع السلاح العام الكامل الذي استمر في جدول أعمال المنظمات الدولية لعدة عقود •

وينظر الآن الى وجود الترسانات النووية على أنه أخطر تهديد لمستقبل البشرية • كما أن استراتيجية الردع النووي ، التي يزعم أنها تقف ضمانة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، تحمل معها بذور منافسة لا ينتهي مداها في حلبة الاسلحة النووية • انها ، بدل ان تشجع على الانفراج ، تزيد من انعدام الثقة بين الشركاء وتثير الفوارق الايدولوجية بين الكتلتين • كما انها تعزز سياسة مناطق النفوذ وتغذي الخصومة بين الكتل •

ومع ذلك ، فثمة ما هو أكثر من ذلك سخفا ، وهو أن التبريد الهائل في الموارد البشرية والمادية والمالية ، الذي تولده هذه السياسة ، انما هو استنزاف ضخم للاقتصاد العالمي في غير صالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية •

والحقيقية أنه لا يمكن بناء نظام أمن دولي على أساس من الترسانات النووية وأنه لا يمكن نكران أن أي تقدم يتحقق في الجهد المبذول لنزع السلاح سيخلق الشروط المواتية لتوسيع نطاق الانفراج وتعزيزه •

اننا ، اذ نرسم صورة قاتمة نوعا للوضع الدولي ، لا نهدف الى اضافة المزيد الى التشاؤم العام ، الا أن خطورة الوضع وجديته ، أمر لا يسمح لنا بالتغاضي عن الأخطار التي تهددنا •

ان ما يساورنا من الهم والقلق على سباق التسلح الذي هو الآن جزء من اهتماماتنا البيئية اليومية يجد التعبير عنه بشكل متزايد في شكل وعي جماعي بضرورة تجنب الكارثة •

ان التظاهرات التي حدثت في كثير من البلدان في الأشهر الأخيرة لصالح نزع السلاح بوادر مشجعة على الرفض السلبي للقول بأخطار تهديد بقاء البشرية ناجمة عن سياسة الردع النووي •

ويرى وفد بلدي ، ان هذا الاتساع في حركة الاجتماع التي لا تحدها حدود سياسية أو ايدولوجية أو جغرافية لا ينبغي اعتبارها مجرد تظاهرة تقوم بها عناصر متطرفة فقدت اتصالها بالواقع • انها ، على العكس من ذلك ، " احدى أكبر البتائر السياسية الواعدة اليوم " وعلينا مراعاة هذه الرغبة العميقة والمشروعة في العيش في عالم يخلو من الخوف المستمر من وقوع الكارثة •

ان هذه المطالبة بنزع سلاح حقيقي وفوري ، التي تتحدى بها الآن قطاعات من الرأي العام تتزايد اتساعا ، هي صدى لما اتخذته هيئات دولية من توصيات وقرارات لصالح نزع السلاح • فهبل ثمة ما يدعو الى التذكير في هذا الصدد ، كما قام بذلك الكثير من المتحدثين قبلي ، بأن الجمعية العامة قامت ، في آخر دورة لها ، باعتماد ٥٠ قرارا بشأن مشاكل نزع السلاح ؟

ان الدورة الحالية للجنة هي ، دون أي شك ، ذات أهمية خاصة ، نظرا لانها تتعقد في الفترة التي تسبق انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح • وبينما نعتقد

ان اللجنة غير مجبرة على النهوض بكل ما عهد اليها من المهام قبل الدورة الاستثنائية الثانية ، فاننا لا نرى كيف يمكنها الذهاب أمام الجمعية العامة وجعلتها خالية من أية نتائج مهما كانت أهميتها لتقدم تقريرها عنها .

ولا يمكن الانكار بأن عدم وجود نتائج ايجابية سينال كثيرا من مصداقية اللجنة ويثير الشكوك حول فعالية الآلية التي تم انشاؤها في الدورة الاستثنائية الأولى . ومع ذلك ، فقد كان يبدو على هذه الآلية في البداية أنها مؤكدة النجاح : فلأول مرة وجدت القوى النووية الخمس نفسها جالسة حول منضدة للمفاوض ، وتم وضع موجز لا طار تحقيق نزع سلاح عام كامل في الوثيقة الختامية المعتمدة بتوافق الآراء في الدورة الاستثنائية الأولى وتم تحديد المبادئ والأهداف والأولويات تحديدا واضحا ، كما تم النهوض بكثير من الدراسات في شتى ميادين نزع السلاح .

كيف لنا اذن ، وبعد أربع سنوات من المفاوضات ، أن نعلل السبب في أن أيا من توصيات الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح لم يكتب لها التنفيذ في الواقع ؟

لا يمكننا ، لسوء الحظ ، أن نرى أمانا تعليلا غير انعدام الارادة السياسية والتصميم مسن جانب القوى الرئيسية . وتتزايد قناعتنا في أن الارادة السياسية ، في المرحلة الحاضرة ، هي العامل الحاسم لعقد مفاوضات حقيقية بشأن تدابير نزع السلاح .

وكيف تكون لجنة نزع السلاح اذن ، وبعد ثلاث دورات سنوية ، غير قادرة على البدء بمفاوضات بشأن البنود التي تتمتع بالأولوية القصوى والمتصلة بفرض حظر شامل على التجارب النووية ووقف سباق التسلح ، تلك البنود التي ظلت في جدول أعمال المفاوضات لعقدين من الزمن مع انه تم استكشاف جميع جوانبها ؟

فضلا عن ذلك ، كيف يتأتى للمرء أن لا يصدر حكما قاسيا على تصلب بعض القوى النووية التي لم تغير حتى الآن من تصريحاتها من جانب واحد الهادفة الى تقديم ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، بل فرضت المزيد من الالتزامات على هذه الدول الأخيرة ؟ كيف يمكن أن تكون القوى الحائزة للأسلحة النووية بمثل هذه اللامبالاة ازاء الاحتمالات الأمنية التي تشغل بال الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ولا سيما تلك التي رفضت تسليم مصيرها الى أي من القوتين العظميين ، دون أن تجلب بذلك على نفسها الأحكام القاسية من الموقف الذي اتخذته .

والآن ، وقد أخذت أخطار استئناف سباق تسلح نووي في الاتضح ، فاننا نتساءل عن الأساس المنطقي الممكن وجوده في رفض منح الفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية ولاية أكثر تحديدا تمكنه من التفاوض بشأن صياغة نص لا تخافية تعنى بحظر التجارب الكيميائية . غير أننا ندرك ، بفضل النتائج التي توصل اليها الفريق العامل ، اننا الآن أقرب الى عقد اتفاق بشأن الأسلحة الكيميائية منا الى أي تدبير آخر تم اتخاذه في اطار مساعي لجنة نزع السلاح .

واننا نتساءل أيضا عما اذا كنا في موقف يسمح لنا بتقديم البرنامج الشامل لنزع السلاح ليتم اعتماده في الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح وهو البرنامج الذي قامت هيئة نزع السلاح بتحديد عناصره ؟ اننا لا نرى سببا يدعو الى التفاؤل ، نظرا للوقت القليل المتبقي لنا وللاختلافات في الآراء التي لا زالت باقية ، على الرغم من الجهود التي تبذلها البلدان الأعضاء في مجموعة

تمة اسئلة لا يمكن أن نعثر على جواب لها الا في الافتقار الى ارادة عقد مفاوضات حقيقية .
والواقع ، وهذا أكثر ما يدعو الى الاسف ، أن بعض القوى مستمرة في اصرارها على اعتبار نزع السلاح
أمرا يتوقف على رسالتها في العالم دون اقامة وزن للنهج المتعدد الأطراف .

وقد سبق أن واثت وفد بلدي فرصة رفض هذا التصور . كما كانت لديه أيضا فرصة التأكيد
على أن القوى العسكرية العظمى تتحمل مسؤولية خاصة عن ضمان السلم في العالم .

ومن ثم يكون وفدي من دعاة الرأي القائل بأن على لجنة نزع السلاح أن تأخذ على عاتقها
بالكامل مهمة اعداد تدابير لنزع السلاح . وينبغي ، بالطبع ، تشجيع الجهود الثنائية أو الاقليمية
واننا نرحب بأي اتفاق يمكن التوصل الى عقده داخل مثل هذا الاطار . غير أن مثل هذه الجهود
لا يمكن أن تكون بديلا عن عمل لجنة السلاح كما أنها أقل من أن تصلح ذريعة لمنع هذه الهيئة
التفاوضية من النهوض بمهمتها الرئيسية .

وان وفد بلدي مقتنع بأن نظام الفريق العامل المخصص هو الوسيلة الوحيدة للقيام بمفاوضات
موضوعية بشأن شتى البنود الموجودة في جدول أعمال اللجنة . ومن رأيه ، لهذا السبب ، وجوب
اعادة انشاء الأفرقة العاملة المخصصة الأربعة بحيث يمكنها استئناف عملها فورا بموجب ما لديها
من الاختصاصات الحالية ، في حين تنظر لجنة نزع السلاح في مسألة توسيع هذه الاختصاصات .
وتحضرنا ، على الأخص ، الاختصاصات الممنوحة للفريق العامل المخصص المعني بالاسلحة الكيميائية .

ونأمل أيضا وبكل قوة أن تكون لجنة نزع السلاح قادرة أيضا على التوصل الى توافق فني
الآراء دون ابطاء بشأن انشاء فريقين عاملين للتفاوض بشأن ابرام معاهدة حظر للتجارب النووية
ووضع تدابير لموقف سباق التسلح . وهاتان ، كما نعلم جميعا ، مسألتان لهما الأولوية القصوى وتقعان
في صميم قضية نزع السلاح . وهل ثمة حاجة الى التذكير بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة قامت
في العام الماضي بالبحث ثانية في قراراتها ٨٤/٣٦ و ٨٥/٣٦ و ٩٢/٣٦ و ٩٢/٣٦ واو ، على
وجوب القيام على سبيل الأولوية باجراء مفاوضات بشأن هاتين المسألتين في دورة ١٩٨٢ لهيئة
نزع السلاح .

وفيما يتعلق بالاسلحة الكيميائية ، وهي المسألة التي لا تعلو عليها في الأولوية الا مسألة
الاسلحة النووية ، فنحن على اقتناع من أن من الممكن احراز نتائج ايجابية ، بفضل ما قام به الفريق
العامل من عمل مرموق ، لو قبل جميع المشاركين تبادل التنازلات الضرورية بشأن المسائل المتعلقة .

وعلى الرغم من التقدم الطفيف الذي حققه الفريق العامل المخصص المعني بضمانات الأمن
السلبى ، فان وفد بلدي يعتقد أن على هذا الفريق متابعة عمله لاننا مقتنعون بأن من الممكن
التوصل الى عقد اتفاق اذا قامت بعض الدول الحائزة للاسلحة النووية باعادة النظر في مواقفها
من وجهة نظر الصالح العام ومراعاة قلق الدول غير الحائزة للاسلحة النووية على أمنها .

وينبغي على الفريق العامل المعني بالبرنامج الشامل لنزع السلاح السعي للتوصل الى اتفاق
شامل بشأن اتخاذ تدابير ملموسة لنزع السلاح في مراحل واضحة التحديد طبقا للبرنامج الزمني .
ولكي يكون هذا الاتفاق فعالا ، ينبغي له أن يتضمن صيغة ترتب الزاما على الدول فيما يتصل بتنفيذ
التدابير المتفق بشأنها . ويؤيد وفدي تأييدا راسخا المقترحات الواردة في الوثيقة CD/223 التي

نرى أنها مقترحات واقعية وبناءة • واننا نأمل مخلصين في أن يكون بالوسع تقديم اتفاق يتم اعتماده في الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، كما أننا واثقون من أن ذلك سيكون عنصرا جوهريا يمنح نزع السلاح زخما جديدا •

وأخيرا ، ومع أننا لا نولي المفاوضات بشأن الاسلحة الاشعاعية أعلى أولوية ، فاننا نرى أن من الممكن احراز تقدم اذا روعيت مواقف شتى المجموعات بروح بناءة حقيقية •

لقد عمل بلدى دائما لصالح تخفيف حدة التوتر بين الكتل وزوال التحالفات العسكرية وتسوية المنازعات بين الدول بالمسائل السلمية • كما أن وفد بلدى يمثل بلدا غير منحاز يدافع ، ومعهم كثير من الدول الأخرى ، عن حق غالبية سكان كوكبنا في جني الفائدة من التقدم الاقتصادي والاجتماعي وفي العيش دون خوف من نشوب حرب عالمية •

لقد أكدت دراسات كثيرة على الروابط الوثيقة الموجودة بين التنمية وبين نزع السلاح ، واننا نشاطر في الاقتناع بأن نزع السلاح والسعي لتحقيق السلم مرتبطان معا ارتباطا لا تنفصم عراه • ورغم المصاعب والحواجز التي تقف في طريق احراز تقدم حاسم في أعمالنا ، فان وفدى يحدوه الأمل الشديد في أن يكتب للمثل العليا لقرار السلم بين الأمم وتطوير الشعوب واقامة مجتمع دولي أكثر انصافا ، الخلبة على محاولات التسلط والهيمنة •

الرئيس : اشكركم على الكلمات الرقيقة التي وجهتموها الى الرئاسة • واعطي الكلمة الآن لممثل بورما ، السفير مونغ مونغ في •

السيد مونغ مونغ في (بورما) : اسمحوا لي بادئ ذي بدء بأن انتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقدير وفد بورما للأسلوب الفعال والنزيه الذي تديرون به ، سيدى الرئيس ، عمل هذه اللجنة • وان وفدى على يقين من أنه سيتم احراز تقدم في ظل رئاستكم القديرة • وقبل أن أبدأ الجزء المضموني من بياني ، أود أيضا أن اشكر الممثلين العوقرين الذين سبقوني في الكلام على كلمات الترحيب الطيبة التي وجهوها لي ولزملائي الذين انضموا مثلي مؤخرا الى هذه اللجنة • وانه لشرف عظيم لي أن اضطلع بمسؤولياتي كممثل لبلدى في لجنة نزع السلاح وأن اشترك في عملها ، وهو عمل بالغ الأهمية لمستقبل البشرية جمعاء • وعلى الرغم مما قد نصادفه من عقبات وما قد نواجهه من تحديات ، فاننا نأمل مخلصين ان يتم خلال هذه الدورة تحقيق تقدم يتناسب مع ما تبديه جميع الوفود من سخان وتبذله من جهود في عملنا •

وفي كل ميدان من ميادين السعي الانساني ، من الضروري في بعض الاحيان تقييم الوضع • ولهذا السبب ، يرى وفدى أنه ينبغي لنا أيضا أن نعرف بأرائنا مثل العديد من الوفود الأخرى التي فعلت ذلك في كلماتها منذ أن بدأت هذه اللجنة دورتها الحالية في ٢ شباط/فبراير • وهذا ، في اعتقادنا ، ضروري ، لا سيما وأن اللجنة تقترب خلال الدورة الحالية من الذكرى العشرين لانشائها • ويجب الا يخيب عن اذهاننا أيضا انه لم يبق هناك الا وقت قصير لتقديم تقرير الى الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح •

اذا استعدنا في اذهاننا ما حققناه من انجازات ، نجد لزاما علينا أن نضم صوتنا الى مجموعة الأصوات التي ارتفعت حول هذه المائدة منذ أن بدأت اللجنة دورتها الحالية لنقول ان انجازاتنا قصرت كثيرا عن أهدافنا وغاياتنا • واذ نقول هذا ، فاننا لا نقلل من أهمية

الاتفاقات التي تم التوصل اليها حتى الآن ، لأن المفاوضات التي جرت بشأنها استغرقت سنوات من الجهود الحثيثة . وما من شك في أن هذه الاتفاقات هامة في حد ذاتها . الا أنه يتعيّن أن نتفق على تدابير موضوعية بشأن نزع السلاح اذا كنا نريد ان نتقدم نحو الهدف النهائي ، هدف نزع السلاح العام والكامل . وفي الوقت نفسه ، نحن لا نعمل في بيئة ساكنة . فسباق التسلح المستمر ، بشدته وضخامته ، يتعدى الى حد كبير جهود هذه اللجنة في ميدان نزع السلاح ويجعل مهمتها أشد صعوبة .

وبالرغم من ان هذه اللجنة مستقلة من الناحية الفنية ، فانها ، بوصفها المحفل المتعدد الاطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح ، مسؤولة تجاه المجتمع الدولي ، وارتباطها بالأمم المتحدة ، من خلال قرارات هذه الاخيرة ، عنصر لا غنى عنه لسير عملها . ولولا العبادى التوجيهية التي حددها لنا المجتمع الدولي ، لكنا نبحر فوق بحر مجهول . وعندما ننتقص من أهمية قرارات الأمم المتحدة أو نقلل من مغزاها فاننا لا نقدر عملنا حق قدره .

والولاية التي حددها لنا المجتمع الدولي في الدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، والمدرجة في صلب الوثيقة الختامية ، توفر استراتيجية متكاملة وشاملة لنزع السلاح ، تلقى أوسع دعم وتأييد من جانب المجتمع الدولي . ومن واجبنا أن نترجم المبادئ المدرجة في الوثيقة الختامية الى برنامج عمل متكامل . وما سنقوم به من عمل هنا خلال الوقت المتبقي لفتح الدورة الاستثنائية الثانية له تأثير كبير على حصيلة الدورة . ومن المهم أن نبذل قصارى جهدنا للوفاء بتعهداتنا ، وهو ما ينتظره منا المجتمع الدولي بفارغ الصبر . وينبغي ألا ننسى أيضا أن العنصر الاساسي الضروري لتقدم المفاوضات هو الارادة السياسية للدول ، وأنه بدون هذه الارادة ، فان جهودنا لن تؤتي الا بثمار قليلة .

لقد قيل الكثير عن تدور المناخ السياسي الدولي وعن تأثيره على نزع السلاح . وما من شك في أن توفر مناخ سياسي مؤات يوجد شعورا من الثقة والاطمئنان بين الدول يساعد على انجاح مفاوضات نزع السلاح . وهذا المنطق صحيح أيضا في الاتجاه المعاكس . فلجوه القوى الكبرى الى بناء ترسانات عسكرية ضخمة ، بسبب عدم وجود ثقة متبادلة ، أصبح الآن ، بسبب طبيعة سباق التسلح ذاتها ، وما يمثله هذا السباق من تهديد لمصالحها الامنية الحيوية ، العقبة الرئيسية أمام تحسين العلاقات بينها . وتحقيق نتائج ملموسة في ميدان نزع السلاح يمكن ، في المقابل ، ان يخلق ظروفًا مؤاتية لاشاعة جو من الثقة والاطمئنان المتبادلين . وبالتالي ، ينبغي الا يعتبر تدور المناخ السياسي الدولي سببا لتأخير المفاوضات بشأن نزع السلاح ، وخاصة في ميدان الاسلحة الاستراتيجية .

ان القلق الرئيسي الذي يساور العالم اليوم هو امكانية نشوب حرب نووية عامة . ومن هنا جاءت الأهمية الحيوية لتجنب مثل هذه الكارثة من أجل ضمان بقاء البشرية . وطالما بقيت هناك أسلحة نووية ، فان خطرهما سيظل مسلطا على البشرية كسيف دمقليس ، وسيظل خطر نشوب حرب بسبب حاد أو خطأ في الحساب أو خلل في الاتصالات ممكنا ، اذا ما من أحد يستطيع أن يقول ان الآلات التي تراقب هذه الاسلحة لا تخطئ وان الرجال الذين يراقبون الآلات معصومون . ان سعي الدول الى ضمان امنها عن طريق احتياز أسلحة نووية وتكديسها بصورة متزايدة يهدد أمن البشرية . ولهذه الاسباب ، فان نزع السلاح ووقف سباق التسلح النووي يشكلان لب قضية نزع السلاح . فلن نخدم اذن قضية السلم والا من العالمين اذا حاولنا أن نقلل من خطر الحرب النووية أو أن نخلط حل مسائل نزع السلاح النووي بجوانب أخرى لنزع السلاح .

والحد من عناصر الاستراتيجية للتسلح النووي عنصر لا غنى عنه في عملية نزع السلاح النووي. وفرض قيود ذات معنى على سباق التسلح الاستراتيجي يمكن ان يخلق ظروفًا مؤاتية قد يكون لها أثر ايجابي على تخادي خطر نشوب حرب نووية وأن يسهل عملية نزع السلاح النووي. وقد علق المجتمع الدولي آمالًا كبيرة على التصديق على معاهدة الحد من الاسلحة الاستراتيجية. الا أن هذه الآمال لم تتحقق بسبب ما حدث من تغيرات في وجهة المذاهب الاستراتيجية وما اتخذت على اثرها من قرارات على المستوى السياسي. وينعكس القلق العميق للمجتمع الدولي في القرار ٩٧/٣٦ طاه المعتمد أثناء الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

لقد أعلنت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ان اتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح النووي ومنع الحرب النووية يحتلان أعلى مرتبة من الأولوية، وأن من الامور الأساسية وقف سباق التسلح النووي بجميع مظاهره، وقلب اتجاهه، بغية تخادي خطر حرب تستخدم فيها أسلحة نووية. فمن واجب هذه اللجنة اذن أن تنظر بصورة جدية خلال دورتها الحالية في هذه القضية البالغة الأهمية. وان انشاء فريق عامل مخصص لنزع السلاح النووي، الذي طال انتظاره، يوفر لنا هيئة مناسبة لتوجيه المفاوضات المتعددة الأطراف الى تدابير ملموسة لنزع السلاح النووي.

ان حظر تجارب الأسلحة النووية هو مسألة ذات أولوية يجب على اللجنة أيضا أن تحلها بصورة فعلية. ولقد بدأت المفاوضات الدولية بشأن الوقف الكامل للتجارب النووية منذ أكثر من عقدين - قبل انشاء اللجنة بوقت طويل - وبالرغم من الجهود الدائبة المبذولة في هذا المحفل وغيره، فان هذه المسألة تحددت بعناد كل حل. وكان الأمل عند التوقيع على معاهدة الحظر الجزئي للتجارب أن يشكل هذا الصك خطوة نحو حظر كامل للتجارب، الا أن هذا الأمل قد خاب، نظرًا لأن التجارب النووية، وخاصة تلك التي تجريها الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية، مستمرة بلا انقطاع. ولقد تم التأكيد مرارا وتكرارا على أن التجارب النووية التي تجريها الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية تهدف الى زيادة تطوير ترساناتها النووية. وبالإضافة الى ذلك، فان اثر الانتشار الرأسي للأسلحة النووية على الانتشار الأفقي ليذهه الاسلحة هو أيضا عامل هام لا يمكن تجاهله.

وما هو ضروري الآن للتوصل الى اتفاق بشأن حظر التجارب هو الإرادة السياسية للقوى الكبرى النووية. ومن المناسب أن نذكر في هذا الصدد بأن الامين العام أعلن في عام ١٩٧٢ ان جميع الجوانب التقنية للمشكلة قد استكشفت بصورة كاملة تماما بحيث لا يحتاج الأمر الآن الى قرار سياسي للتوصل الى اتفاق نهائي. وقد كرر هذا الاعلان في القرار ٨٤/٣٦ المعتمد أثناء الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة.

وقد أدى عدم التمكن في الماضي من التوصل الى توافق في الآراء لانشاء فريق عامل مخصص في هذه اللجنة، على نحو ما اقترحت مجموعة ال ٢١، الى تعطيل المفاوضات الموضوعية. وبالرغم من أن مسؤولية وقف تجارب الاسلحة النووية مناطة بالدول الحائزة للأسلحة النووية، فان جميع الدول ميثمة بعقد معاهدة لحظر التجارب في وقت مبكر. وبالتالي، من المستحسن جدا، ازاء قضية تثير مثل هذا القلق العام، البحث عن حلول من خلال نهج متعدد الأطراف، وسيكون لمنشاء فريق عمل مخصص ذي ولاية فعالة، امرا مناسبًا جدا.

وأود الآن ان ابدى بعض الملاحظات بشأن المسألة التي وصفها العديد من المتحدثين الموقرين قبلي بأنها تعتبر ، بحق ، واحدة من أكثر القضايا المعروضة على هذه اللجنة الحاحا . ان المجتمع الدولي يعلق آمالا كبيرة على نوع البرنامج الشامل لنزع السلاح الذي ستعرضه اللجنة . وعلينا أن نكون على مستوى هذه الآمال اذا كنا نريد أن نثبت جدوانا كمحفل تفاوض متعدد الأطراف فعال وأن نبرهن عن اخلاصنا لقضية نزع السلاح بتقديم حل لهذه المسألة البالغ الأهمية . وعلينا ، اثناء تأدية مهمتنا ، ان ندرك أولا أنه يجب التوفيق بين النهج والمفاهيم الأساسية اذا كنا نريد أن نتقدم في وضع مفاصل ما ينبغي أن يكون عليه برنامج شامل لنزع السلاح . وفي هذا الصدد ، يود وفدي الانضمام الى ممثلين آخرين ، وخاصة ممثلي مجموعة ال ٢١ ، لبحث جميع الاطراف المعنية على ابداء ارادة سياسية في جهودنا المشتركة لوضع برنامج شامل مقبول .

ويشاطر وفدي مجموعة ال ٢١ رأيها الاجماعي القائل انه يمكن وضع اطار ملموس وفقا للمقترحات الواردة في ورقات العمل المقدمة من الفريق . ونعتقد أن هذه خطوة في الاتجاه الصحيح ، اذا أخذنا في الاعتبار ان هذه الورقات قد صيغت استنادا الى قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة المتصلة بعمل هذه اللجنة ، وخاصة الوثيقة الختامية ، وتقرير هيئة نزع السلاح التابعة للامم المتحدة ، واطلاق الثمانينات العقد الثاني لنزع السلاح .

تلك هي بعض الافكار التي أحببنا أن نبديها في الوقت الذي تبدأ فيه اللجنة عملها لهذه الدورة . وبطبيعة الحال ، سنقوم خلال هذه الدورة بتخصيل وجهات نظرنا بشأن هذه المسائل وغيرها من المسائل المدرجة في جدول أعمال اللجنة .

الرئيس : اتكركم على الكلمات الرقيقة التي وجهتموها الى الرئاسة .

لقد استفدنا الوقت المتاح لهذا الصباح . واذا لم يكن هناك اعتراض ، اقترح أن نعلق الجلسة العامة الان وان نستأنفها في الساعة الثالثة من بعد ظهر هذا اليوم .

علقت الجلسة في الساعة ١٢/٥٥ واستؤنفت في الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : بسم الله الرحمن الرحيم ، تستأنف الجلسة العامة ١٥٥ للجنة نزع السلاح . وستستمع اللجنة الى بقية المتكلمين المسجلين على القائمة لهذا اليوم . أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين ، السفير كاراساليس .

السيد كاراساليس (الأرجنتين) (الكلمة بالاسبانية ، ترجمة عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، أود أولاً أن أعرب عن شعوري بالارتياح لتوليكم رئاسة أعطال هذه اللجنة ، وأن أؤكد لكم أن وفد جمهورية الأرجنتين سيتعاون معكم بكل ما في وسعه لمعاونتكم في مهمتكم الهامة هذه . كما أود في نفس الوقت أن أعرب عن شكرنا للسيد ساني ، سفير اندونيسيا ، على توليه رئاسة مداولاتنا حتى بداية هذا الشهر بطريقة ودية وقديرة للغاية . وأود أيضا أن أضيف ترحيبي بالممثلين الجدد الذين انضموا الى هذه اللجنة ، وأن أؤكد لهم أنهم سيحصلون على التعاون الكامل من وفد جمهورية الأرجنتين . وكل ما قلته حتى الآن ، كان مصدر ارتياح لي ، ولكن يؤلمني الآن أن أتقدم أسفا لوفاة ايطاليا الموقر بعزاء وفدي له على وفاة السفير الموقر كورديرو دي مونتيزيمولو . وأرجو من وفد ايطاليا أن ينقل هذه المشاعر الى حكومته وإلى أسرة السفير الراحل مونتيزيمولو .

تناولت البيانات التي القيت حتى الآن أمام هذه اللجنة موضوعين مشتركين ، وأعتقد أننا لاحظنا ذلك جميعا . فأكد المتحدثون في المقام الأول على حقيقة ثابتة ، وهي أن المجتمع الدولي سيترع في دراسة متعمقة لاحدى المشكلات الأساسية التي تواجهنا في عصرنا هذا ، وهي مشكلة نزع السلاح ، وذلك في الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . وما من شك في أن المجتمع الدولي سيحكم على المهمة التي أنجزتها الهيئة المسؤولة بوجه خاص عن تحقيق نتائج ملموسة في هذا الميدان ، أى لجنة نزع السلاح .

والموضوع المشترك الثاني الذي اتسمت به هذه المناقشة هو الادراك العام بتدهور المناخ السياسي الدولي اليوم ، مع الاسراع بعزو مسؤولية هذا الوضع الى الغير . فقد توالى الاتهامات والاتهامات المضادة ، والانتقادات والدفوع بسرعة غير عادية وغيرت بشكل جذري أسلوب المداولات ، التي ينبغي لها من حيث المبدأ أن تدور حول بنود جدول أعمالنا ، أو أن تقتصر مهما تكن الظروف على مسائل تدخل في نطاق اختصاص اللجنة .

والحق أن أى من الملاحظات التي أبديتها الآن ليست مبتكرة ، وإنما تسلط الضوء فقط على حقيقة لا يمكن لنا أن نتجاهلها ، ويجب علينا مواجهتها .

ولا يعتبر اضافة طابع سياسي على مناقشة كان المقصود منها أن تكون مناقشة تقنية عاملا سلبيا في حد ذاته . فليس نزع السلاح بالموضوع الذي يمكن معالجته خارج محيط الأحداث الدولية ومحركيها ، ولا سيما الذين يقومون بدور أساسي بحكم ما لديهم من قوة ونفوذ . ونزع السلاح والأمن هما وجهان لقطعة واحدة من العملة .

ولا شك أن فهم كل منا للوضع الدولي الذي يشغلنا جميعا وادراكه له من العناصر الفعالة التي تسم بها أعمالنا . وعلى أية حال ، يساعدنا ادراك الوضع الدولي على تجنب الاستغراق أكثر مما ينبغي في بحث الموضوعات التي تدخل في اختصاصنا في معزل عن الواقع الذي يحيط بنا ، وهو واقع لا بد وأن نأخذه في الاعتبار حتى لا نصاب بخيبة أمل اذا حاولنا المستحيل .

وان كانت للمناقشات السياسية قيمة في بعض الأحيان ، فان هذه القيمة تزول اذا طالبت المناقشة واذا امتصت طاقتها وأصبحت الموضوع المستديم الذي تدور حوله مداولاتنا . ولقد أعرب كل الممثلين أو غالبيتهم عن آرائهم ، وقيموا الظروف التي تسود الوضع الدولي في مختلف أنحاء العالم ، وقدروا الأوضاع وحكموا على المسؤولين عنها . ويكون استمرار ذلك مجرد تكرار غير مجدى . ونأمل بعد اجتياز هذه المرحلة ، التي ربما تكون ضرورية بل مفيدة ، أن تعود المناقشات التي مجراها الطبيعي حتى نتكمن من تكريس اهتمامنا ، دون ما يصرف انتباهنا ، الى التحدى الذي يواجهنا في الأجل القصير ، وهو أن نتقدم بأكثر مساهمة ممكنة الى الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة ، في حدود النتائج النيزيلة التي حققتها جهودنا في السنوات الأخيرة .

ولا نستطيع مع الأسف أن نتهرب من تلك الحقيقة فمن المؤكد أن نتائج لجنة نزع السلاح لن تجتذى بشيء حار ، وهذا أمر خطير بشكل خاص في مجال نزع الأسلحة النووية .

ويجب ألا يكون هناك أى شك حول مدى الحاج هذه المشكلة وأولويتها ، وتعمدت استخدام عبارة " يجب ألا " إذ استمع وفدى باند هاش وبخيرة الى بعض التفسيرات المخالفة لذلك المعنى ، لا سيما داخل الفريق العامل المخصص ببرنامج شامل لنزع السلاح .

ويقضي مفهوم "الأولوية" بداهة بوجود نوع من تسلسل الأفضلية والأهمية • ويعني تخصيص أولوية لمجموعة من المسائل التي تشمل الأسلحة النووية وغير ذلك من أسلحة التدمير الشامل والأسلحة التقليدية ، بما في ذلك تلك التي تعتبر مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر ، دون وصفها في تسلسل ما ، يعني تفريغ مفهوم الأولوية من محتواه • لأنه إذا ما خصصت أولوية لمجموعة المسائل بأكملها تكون النتيجة في الواقع عدم تمتع أي منها بأولوية •

وقد استمعنا تبريرا لهذا الموقف ، الى تفسير متوتر بعض الشيء للوثيقة الختامية • فيما قد تحتوي هذه الوثيقة على بعض الجمل الغامضة كغيرها من الوثائق التي جاءت نتاجا للحلول الوسط ، فهي تضم أيضا جملا كثيرة أخرى على درجة من الوضوح تحول دون إمكانية وجود أي اختلاف في تفسيرها • ولن اقتبسها بنصها ، اختصارا للوقت ، فهي على أي حال معروفة لنا جميعا ولا يمكن أن نتجاهلها دون انتهاك المبدأ الأساسي لأي تحليل لوثيقة دولية ، وهو حسن النية •

ولكن علاوة على الأولويات المحددة في الوثيقة الختامية ، وعلاوة على ما يقترحه قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وتنادى كلها بالحاجة الملحة الى توقف سباق التسلح النووي ، هناك حقيقة واحدة لا تنكر ، وهي أن العالم بأجمعه قلق - بل قلق للغاية لو صدقنا الصحف اليومية - بسبب احتمال نشوب حرب نووية وبسبب الزيادة المستمرة في عدد الأسلحة القادرة على أحداث مثل هذه الحرب وفي قوتها المدمرة •

وثمة سؤال واحد سيطر على أعمال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة منذ بدايتها ، وهو : ماذا فعلت لجنة نزع السلاح بخصوص هذه المسألة التي تتعلق بها أهم بنود جدول الأعمال ؟ وما يؤسف له أن الإجابة على هذا السؤال سلبية الى أقصى الحدود • فلم تغفل لجنة نزع السلاح فقط في التفاوض حتى الآن بشأن منع تجارب الأسلحة النووية ، بل فشلت في التفاوض حتى بشأن الموضوع الأوسع نطاقا الذي يشكل موضوع البند ٢ من جدول أعمالها • ولم تستطع حتى أن تتشبه الجناز الذي يعرف عنه أنه أكفأ طريقة لاجراء المفاوضات ، الا وهو الافرة العامة الملائمة •

ويجب الا نخدع أنفسنا ، اذ سيكون هذا أخطر جوانب القصور وسيؤثر على أي تقييم انتقادي لفعالية لجنة نزع السلاح • وعلى الرغم من أن المسائل الأخرى التي تعنى بها اللجنة بصورة فعالة تعتبر ذات أهمية جوهرية ، بالنسبة الى الرأي العام وفي واقع الأمر ، فليست هناك أي مسألة أكثر أهمية وخطورة من مسألة نزع الأسلحة النووية •

ونأمل حقا أن تستطيع لجنة نزع السلاح في دورتها الحالية تحقيق تقدم حقيقي في هذا الميدان • ولقد سعت مجموعة ال ٢١ دون انقطاع وقدمت اقتراحات خطية بشأن ترجمة هذا الاهتمام الذي يدعيه الجميع الى أفعال • ولم يفت الأوان لا تخاذ خطوة أولى ، فلنفعل ذلك ولنبتادر باجراء مفاوضات فعلية ، وهو ما يطالبنا به المجتمع الدولي وما تلزمنا به ولايتنا •

ولما كان " منع نشوب حرب نووية وتخفيض مخاطر نشوب حرب نووية " مسألتان لهما أولوية عليا ، وينبغي لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية للمكرسة لنزع السلاح أن تنظر فيهما " ، اعتمدت الجمعية العامة بتوافق الآراء في دورتها الأخيرة القرار ٨١/٢٦ بـ ، وهو القرار الذي أخذت العبارات السابقة من إحدى فقرات ديباجته •

وكان وفد الأرجنتين هو الذي تقدم بالمشروع الأصلي للقرار ٨١/٢٦ بـ ، الى جانب وفود بلدان أخرى صديقة • ويدرك هذا القرار ، الذي يكرر بعض العبارات الواردة في الوثيقة الختامية ،

" الخطر الذي يتهدد بقاء البشرية ذاته ، نتيجة وجود الأسلحة النووية واستمرار سباق التسلح " ، وأن " ازالة خطر نشوب حرب عالمية ، أى حرب نووية ، هي أشد مهام يومنا الحاضر خطورة والحاحا " .

" واذا تدرك المسؤولية الخاصة للدول الحائزة للأسلحة النووية " ، تحت الجمعية العامة في الفقرة الأولى من القرار " . . . جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تقدم الى الأمين العام بحلول ٣٠ نيسان /ابريل ١٩٨٢ ، وجهات نظرها ومقترحاتها واقترحاتها العطية لضمان منع نشوب حرب نووية " .

وتتضمن الفقرة الثانية من نفس القرار طلبا مماثلا موجها الى جميع الدول الأعضاء الأخرى الراغبة في ذلك أن تجعل الشئ نفسه حيث " أن جميع الدول الأعضاء تتقاسم مسؤولية انقاذ الأجيال القادمة من ويلات حرب عالمية أخرى " . وعلى الدول الحائزة لأسلحة نووية في المقام الأول أن تقدم اقتراحات ومقترحات لمنع نشوب مثل هذه الحرب ، وذلك لأنها هي التي تمتلك على وجه التحديد ترسانات من الأسلحة القادرة على اشعال حرب نووية .

ولم يعد يوم ٣٠ نيسان /ابريل ١٩٨٢ بعيدا . ونأمل جديا ألا تتجاهل الدول الحائزة للأسلحة النووية النداء الذي وجهته الجمعية العامة اليها وأن تضمن عند مناقشة أهم مسألة تواجهنا في عصرنا هذا أثناء الدورة الاستثنائية للجمعية العامة - وهو أمر لا مفر منه - أن يتم ذلك على أساس مقترحات جادة وذات جدوى ومغزى . ومن المستبعد أن يقبل أى اخفاق آخر بسلبية .

وقد عهدت الجمعية العامة الى لجنة نزع السلاح بمسؤوليات جديدة تتعلق بضع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، بمقتضى القرارين ٩٧/٣٦ جيم و ٩٩/٣٦ ، اللذين اعتمدتهما بتوافق الآراء أيضا . وعلى الرغم من أنها قد وضعت بالفعل أولويات يجب احترامها - وهي التي أشرت اليها من قبل - يجب ألا تتردد لجنة نزع السلاح في معالجة بند جديد له صلة أكيدة بالموضوع . وستكون هناك في الغالب حاجة الى مناقشة تمهيدية لرسم السبيل الواجب اتباعه ، وتحديد القضايا الرئيسية المطروحة وبيان الاجراءات الواجب اتخاذها . ولكن من الواضح أنه ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي هو انشاء أفرقة عاملة في وقت مبكر . وان كانت مهمة اللجنة هي المفاوضة ، يجب وضع كل بند على جدول أعمالها بقصد اجراء مفاوضات حول ذلك الموضوع في الوقت المناسب ، وليس لمجرد مناقشته الى ما لا نهاية . وينطبق ذلك على جميع بنود جدول أعمالنا ، دون استثناء . ولا شك ان اعتماد بند جديد يتعلق بالفضاء الخارجي ، في الوقت الملائم ، ان كان عاجلا أو آجلا ، سيؤدي حتما الى انشاء أنسب جهاز لاجراء مفاوضات ، أى فريق عامل .

ولم يكف يبق سوى شهرين على نهاية الجزء الأول من دورة اللجنة الحالية . ومن المؤكد أنه لم يتبق لنا كثير من الوقت نستطيع أن نحاول فيه تحقيق شئ ملموس لعرضه على الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية . وأقل ما يمكننا عرضه هو برنامج شامل لنزع السلاح يكون وافسي التفاصيل وله مغزاه الحقيقي . ولحسن الحظ ، يحمل الفريق العامل المخصص المعني بهذا الموضوع منذ بداية كانون الثاني /يناير ، بتوجيه ماهر من السفير جارسيا روبيس . ورغم ما حققه من تقدم ، لا زال أمامه الكثير . ويجب أن نركز جهودنا على هذا البند ، بسبب الحدود الزمنية المتصلبة . واذا اقتضى الأمر ، ينبغي منح الفريق العامل أو الأفرقة التي تتصل به وقتا اضافيا لاجتماعاتها . وعلى الرغم من ان الخلاف قائم عموما عما اذا كان من الضروري أن تتفق ساعات عمل

جميع الأفرقة العاملة تماما ، بصرف النظر عن المرحلة التي وصلت اليها مداولتها ، أعتقد أنه ما من شك في هذه الحالة بالذات أن الفريق العامل المعني ببرنامج شامل لنزع السلاح يتطلب عناية خاصة .

وسيتعين في الوقت المناسب العودة لبحث أساليب عمل اللجنة . وقد أدلى السيد فاين ، سفير هولندا - ويؤسفني حقا أن ترك هذه اللجنة - بعدة ملاحظات جديدة بالاهتمام بشأن هذا الموضوع يوم ٢ شباط/فبراير الماضي . وأود بهذه المناسبة أن أكرر احداها وأن أؤيدّها : وهي تزويد اللجنة بالموارد اللازمة لضمان سرعة توزيع المحاضر الحرفية للجلسات العامة .

وتعني المناقشة الحوار ، وكي يكون لهذا الحوار معنى يجب على كل متحدث أن يستطيع التفكير دون تأخير فيما قاله الآخرون . فلا يمكن أن يحل توزيع كل متحدث لنص كلمته محل توافر المحاضر الحرفية الكاملة بصورة شبه فورية ، ومن بين أسباب ذلك أن كل المتحدثين لا يوزعون كلماتهم ، إذ يقتصر التوزيع على تلك الكلمات التي أعدت مسبقا ، كما جرت العادة على توزيع الكلمات التي أقيمت بلغة شائعة فقط .

وتحصل اللجنة الأولى للجمعية العامة على سجلاتها في اليوم التالي تقريبا ، وما هو بالشيء الكثير ان نطلب ذلك للجنة نزع السلاح . ويجرى تحسين أساليب عمل هذه اللجنة بصفة مستمرة ، وفي حين أن المسائل الاجرائية لا يمكن أن تحل محل القضايا الجوهرية ، فانها تساعد على التوصل الى حلها الموفق .

والمطلوب من اللجنة انجاز الكثير كما يجب عليها أن تفعل ذلك بسرعة وقد يكون اختصار الكلمات من بين الاجراءات الفعالة التي تساعد على ذلك . ولذلك لن أبدي ملاحظات بشأن أي بنود أخرى ، وانما سأشير اليها فيما بعد .

وبهذه المناسبة ، سأعرب فقط عن أمني بأن تشكل نتائج هذه الدورة مساهمة قيمة في قضية نزع السلاح وفي أعمال الدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة المكرسة لهذا الموضوع البالغ الأهمية والخطورة . وهذه هي الروح التي ستسود دائما ما يفعله وفد جمهورية الأرجنتين .

الرئيس : استكرم على العبارات الرقيقة التي وجهتموها للرئاسة وأعطي الآن الكلمة الى ممثلة السويد ، السيدة ثورسون .

السيدة ثورسون (السويد) : سيدى الرئيس، أعتذر على أخذ الكلمة للمرة الثانية في هذه المرحلة المبكرة من الدورة ، وستأحدث بايجاز شديد . وسبب بياني اليوم هو ما قاله الدكتور روستو المدير الموقر لوكالة الحد من الأسلحة ونزع السلاح بالولايات المتحدة بشأن مسألة معاهدة للحظر الكامل والعام للتجارب النووية في البيان الذي ألقاه نيابة عن وفد الولايات المتحدة منذ اسبوع . واستنادا الى طلب الأغلبية الساحقة لأعضاء لجنة نزع السلاح بأنه ينبغي عليها الان ، وأخيرا ، انشاء فريق عامل يعنى بهذا الموضوع الذى يحظى بأعلى درجة من الأولوية من بين بنود جدول أعمال اللجنة ، وهو أمر تأخر أكثر مما ينبغي ، أود استعراض ذلك الجزء من بيان الدكتور روستو الذى تناول الحظر الكامل والتام للتجارب النووية .

قيل لنا في ١٩٧٧-١٩٧٨ أن التوصل الى معاهدة للحظر التام والكامل للتجارب النووية ربما يكون قد أوشك . فصوتت كل من الدول الثلاث الحائزة للأسلحة النووية ، التي بدأت تتفاوض حول

هذه القضية في صيف ١٩٧٧ ، في صالح قرار الجمعية العامة الذي صدر في خريف ١٩٧٧ والذي حدد جداول زمنية معينة لتحقيق ذلك . ولذلك لا يصعب فهم الشعور بخيبة الأمل بل وبالاستياء الذي أصاب الكثير من المجتمعين حول هذه العائدة ، اذ لم نشم بعد مرور أكثر من أربع سنوات حتى مجرد انشاء فريق عامل تابع للجنة نزع السلاح يعنى بهذا الموضوع . وبطبيعة الأمر ، تتزايد شدة انفعالنا بسبب بقاء المباحثات الثلاثية التحضيرية راكدة لأكثر من سنة ونصف . ويطبق حثق النقض التابع من قاعدة توافق الآراء باللجنة بشكل مناف للعقل عندما يستخدم لوقف المقررات الاجرائية المتعلقة بانشاء اجهزة فرعية لمعالجة بنود جدول أعمالنا .

وأريد الآن التركيز على ما قاله الدكتور روستو حول هذا الموضوع في بيانه الذي ألقاه منذ أسبوع . وقد أوضح في الحقيقة موقف الولايات المتحدة من حيث المبدأ ، وهو أن المرغوبية في التوصل الى حظر للتجارب في نهاية الأمر لم تكن موضع نزاع ، وانما لم يكن هناك توافق في الآراء حول مسائل النهج والتوقيت .

ولكنه استطرد وقال العبارة التالية التي تبدو مروعة في نظري : " يجب بالضرورة بحث الحد من التجارب في حدود الاطار العام للقضايا النووية " . فهل تدل هذه العبارة ضمنا على أن موقف الولايات المتحدة هو رفض المباحثات حول معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية الا في اطار نزع السلاح النووي وكبند فرعي منه ؟ وان صح ذلك ، هل يكون هو السبب الكامن في اقتراح الولايات المتحدة بإدماج البندين ١ و ٢ في بند واحد في جدول أعمال اللجنة لعام ١٩٨٢ ؟ ويسعدني أن ألاحظ أن هذا الاقتراح قد سحب ، فكانت السويد على الأقل ستعارضه بكل حزم . وفي ظل مقاومة الولايات المتحدة المطولة لانشاء فريق عامل يعنى بمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية وبناء على الجملة التي ذكرتها ، كان من السهل على المرء التوقع بما كان سيحدث لو وافقت لجنة نزع السلاح على اقتراح الولايات المتحدة . فان قضية حظر التجارب النووية كانت ستغوص الى قاع مستقع قضايا الأسلحة النووية البالغ التعقيد ، حيث كانت ستبقى حتى وصولنا الى العهد الألفي لنزع الأسلحة النووية الكامل .

والحق أيضا أن ذلك البيان يستطرد ليقول أن " الحظر الشامل على التجارب النووية يظل أحد عناصر المجموعة الكاملة من أهداف الولايات المتحدة طويلة الأجل للحد من الأسلحة " . وألاحظ عبارة " طويلة الأجل " اذ ضمت الولايات المتحدة صوتها الى قرارات متكررة بمنح معاهدة حظر شامل للتجارب النووية أعلى درجة من الأولوية بين بنود جدول أعمال اللجنة . ومن العسير للغاية أن يفهم المرء كيف يتمشى ضم معاهدة حظر شامل للتجارب النووية الى " الاطار العام للقضايا النووية " مع التعهدات الملزمة قانونا للولايات المتحدة وفي جملة أمور ، تعهداتها حيال معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية على النحو الذي تنص عليه الفقرة الثانية من ديباجة معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية لعام ١٩٦٣ ونصها :

" وسعيا منها الى تحقيق وقف جميع الانفجارات النووية التجريبية الى الأبد ، وتصميما منها على مواصلة المباحثات لهذه الغاية . . . " ،

وكذلك الفقرة العاشرة من ديباجة معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٦٨ ، ونصها :

" واذ تستذكر ما أعربت عنه أطراف معاهدة ١٩٦٣ التي حظرت تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت المياه في ديباجة المعاهدة من تصميم على السعي الى تحقيق وقف جميع الانفجارات التجريبية الى الأبد ، ومواصلة المباحثات لهذه الغاية ... "

ولا يوجد أي شيء في هذه الوثائق الملزمة قانونا ، التي وقعت عليها الولايات المتحدة وصدقت عليها ، يربط بين معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية و " الاطار العام للقضايا النووية " . وعلى العكس من ذلك ، قيل صراحة أنه يتعين التوصل الى معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية على أساس مزاياها الخاصة . ولم تبطل الولايات المتحدة فقرتي الديباغيتين المذكورتين ، كما أنها لم تعلن عن اعترافها بتفسيرها بطريقة جديدة أقل إلزاما . وبذلك تكون الولايات المتحدة في نظري ملتزمة بمباحثات متعددة الأطراف حول معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية على أساس مزاياها الخاصة .

اسمحوا لي أيضا أن ألاحظ بشيء من الاندهاش أن بيان الدكتور روستو لم يأخذ في اعتباره اطلاقا جانب عدم الانتشار لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية . فأعتقد أن خطر الانتشار النووي من بين أهم القضايا في هذا الصدد .

وعلاوة على ذلك ، كان من بين الحجج المطروحة في الماضي ضد انشاء فريق عامل يعنى بمعاهدة لحظر شامل للتجارب النووية حجة عدم جدوى اجراء مباحثات متعددة الأطراف على جانب المحادثات الثلاثية التحضيرية وصعوبة ذلك . وقد أصبحت هذه الحجة باطالة الآن ، لأن المحادثات الثلاثية راكدة منذ سنة ونصف ، كما ذكرت منذ قليل . وفي الواقع نجد لجنة نزع السلاح نفسها في وضع لا يمكن قبوله اطلاقا ، اذ لا يجرى بحث أهم بنود جدول أعمالها في الوقت الحالي ، كما لم يبحث في أي مكان لمدة طويلة الى حد ما .

ويعرقل اثنان من أعضاء لجنة نزع السلاح الجهود التي تبذلها هذه الهيئة التي تضم ٤٠ دولة للوفاء بالتزاماتها طبقا لولايتها وجدول أعمالها . وهما يتحديان رأيا عاما عالميا متزايد القوة في مقاومتها العنيدة لطلب من الطلبات المعقولة جدا ، وهو أن تعنى هذه الهيئة بواجباتها والتزاماتها .

وأعتقد ان غالبية الحكومات الممثلة في هذه القاعة لا تقبل الوضع الراهن بالمرّة .

الرئيس : شكرا ، وبهذا تنتهي قائمة المتحدثين اليوم . وطلبت بولندا الكلمة ، وأعطي الكلمة الآن للسفير سوجكا .

السيد سوجكا (بولندا) : سيدى الرئيس ، أود القاء بيان وجيز للغاية بصفتي منسق مجموعة البلدان الاشتراكية . فكما سبق أن أعلنت خلال اجتماعنا غير الرسمي الأخير ، كان وفدى في سبيل اعداد وتيقنة عمل تتألف من بعض الاعتبارات المتعلقة بتظيم أعمال لجنة نزع السلاح في هذه الدورة ، وأود أن أسجل أن مجموعة البلدان الاشتراكية ستكون مستعدة في المستقبل القريب لاحالة هذه الوثيقة الى الأمانة .

الرئيس: هل يطلب أي وفد الكلمة ؟ في حالة النفي ، سأرفع الجلسة العامة الآن وسأعقد اجتماعا غير رسمي للجنة بعد خمس دقائق لمواصلة بحث تلك المسائل الادارية التي لا زالت معلقة .

- وستعقد الجلسة العامة المقبلة للجنة يوم الخميس ١٨ شباط /فبراير الساعة ١٠/٣٠ صباحا .
- ترفع الجلسة .

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٠

DOCUMENT IDENTIQUE A L'ORIGINAL

DOCUMENT IDENTICAL TO THE ORIGINAL